

أمين عز الدين

# تاريخ الطبقة العاملة المصرية

في الثلاثينيات ١٩٣٩ - ١٩٦٩



الشعب

٩٤ شارع فؤاد العبيدي بالقاهرة  
٣١٨١٠ تليفون

أمين عز الدين

تاريخ  
الطبقة العاملة المصرية  
في الثلاثينيات ١٩٣٩ - ١٩٦٩

الشعب

٩٤ شارع فؤاد العسيلي بالقاهرة  
٢٠١٠ تليفون



## اهداء

الى صديق عمرى النقابى  
ورجل من أخلص الرجال  
وأشرفهم ذكره وعملا من أجل  
الطبقة العاملة المصرية والثورة

الى  
محمد محمد العقيلي



## مقدمة المؤلف

حاولت أن أكتب مقدمة موضوعية لهذا الكتاب بحيث تأتي مبرأة من تلك المشاعر الذاتية التي تفرض نفسها عادة على روح المؤلف وقلمه وهو يدفع بعمله إلى المطبعة . ولكنني استمتع القارئ عذراً إذ أستهل هذه المقدمة بشيء من حديث النفس وهو أجسها . ذلك أنني أحس أحساساً عميقاً وأنا مقبل على تقديم هذا الكتاب بأنني إنما أرفع شيئاً ثقيلاً عن كاهلي وأوفي بوعله قيدت به حياتي وانتاجي منذ وقت طويل .

فقد أخذت على نفسي ، بقدر من غرور هذه النفس أو بوحى من أحلامها ، مسؤولية كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية . والتزمت بهذه المسؤولية أمام قراء لم أكن أعرفهم ، وزملاء وأصدقاء يعروفونى . وكانوا جمِيعاً يرافقونى ، بنبرات من التشجيع اللطيف أو اللوم العنف أحياناً ، لكنَّي أنجز ما وعدت به وهم عارفون أننى لا أملك من فسحة الوقت أو التفرغ غير القليل .

وتحت وطأة هذا العبء من الشعور بالمسؤولية والالتزام تمكنت في عام ١٩٦٦ من نشر كتابي « تاريخ الطبقة العاملة المصرية : منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ » الذي نشرته دار الكتاب العربي . ثم تبعته بكتابي « تاريخ الطبقة العاملة ١٩١٩ - ١٩٢٩ » الذي نشرته دار الشعب في مايو ١٩٧٠ . ومنذ نشر هذين المؤلفين أخذت أنظر مشفقاً عبر السنوات المقبلة لعلى أجد من الجهد ما يمكنني من مواصلة السعي لاستكمال تاريخ الطبقة العاملة إلى يومنا الحاضر . وراجعت أوراقى ومراجعى مراراً من أجل إضافة مجلد جديد يفطى المرحلة التالية من هذا التاريخ . ولكن مشقة البحث عن المصادر وعبء الالتزام بضرورة الوفاء وصعوبة الحرف في أرض جديدة ، وضعفت حدوداً كان من الصعب تجاوزها . ووجدتني مضطراً لتخصيص هذا الكتاب للفترة التي تقع بين الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ وال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ . وشجعني على قبول هذا التحديد الزمني عدد من العوامل الموضوعية .

فمن ناحية ، لا ريب في أن هذه الحقبة من تاريخ الطبقة العاملة المصرية حقبة متميزة في ملامحها وأحداثها ونتائجها . فهي بموقعها الزمني محصورة بين حدثين هامين من وجهة نظر المؤرخ الاجتماعي : الأزمة الاقتصادية التي روتت حياة العمال وهبطت بشروط عملهم وبمستوى معيشتهم ، والعرب العالمية الثانية التي أحبطت كل ماتعلقت به الطبقة العاملة من الأمل في صدور تشريعات العمل ، وقوضت منظماتها النقابية ثم ابتلعت أبناءها بين ترسوها القاسية .

ومن ناحية أخرى ، كانت هذه الحقبة بحسبات السنين المدخل الحقيقي لتاريخنا المعاصر ، ولتاريخ الطبقة العاملة على وجه الخصوص . فأحداثها لا تزال تخلق إلى الان دوائر من التأثير في الواقع الراهن للطبقة العاملة . والعديد من رجالها مازالوا أحياء يسعون بينما حاملين ذكرياتهم الضبابية أو مداعبين للاحلامهم الفتيقة أو ماضفين لامانيهم المحبطة . ولا يزال الكثير من بقايا القيم – السوية والمنحرفة – التي افرزتها هذه الحقبة ضمن التركيب الأخلاقى لحياتنا المعاصرة .

واخرا ... فان هذه الحقبة قد شهدت من ملحمة الحياة العمالية أكثر من أي حقبة أخرى . وهى بالتأكيد لم تحمل علينا من الانتصارات أو الافراح غير النزر اليسير . فعلى من هذه السنوات العشر ( ١٩٢٩ - ١٩٣٩ ) أصيب تاريخ الطبقة العاملة ، بفعل الدخلاء الحزبيين ، بذلك الفصم الخطير بين أحداته الفوقية المليئة بالنفاق الاجتماعى والصراع المبدد للطاقات ، وبين أحداته اليومية التى كانت تبعثها حركة الجماهير لحماية أجورها والدفاع عن شروط عملها وصون كرامتها .

\* \* \*

ولعلى لا اكون ملحا على القراء أو على المعنيين بقضية التاريخ الاجتماعى المصرى ، اذا عاودت الحديث من جديد عن مهمة كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

فهذه المهمة ، في رأيي ، لا يمكن أن تتم بصورة كاملة مالم تتحول الى مهمة جماعية تقوم عليها هيئة او جماعة متخصصة . والجهاد الفردى مهمًا بذاته ومهمًا احتوى من دوافع الحماس او كتب له من فيض العطاء ، سيظل قاصرًا عن الانجاز . ولا بد أن تنتقل هذه المهمة الجسيمة عن كاهل الجهاد الفردى لتصبح مسئولة جماعية منظمة يحملها ويرعاها الاتحاد العام للعمال أو الجامعات .

وفي يقيني أن هذا الانتقال سيعتبر لنا ان نقدم ثاريج الطبقة العاملة المصرية بصورة موسوعية كما ينبغي له ان يقدم . كما سيعتبر لنا قدرًا كبيرًا من التنوع فى انتاجه بنشر مسلسلات لترجم الرؤاد العمالين الحالدين ، واعداد دراسات أكثر عمقاً وتفصيلاً عن أبرز الأحداث العمالية ، واجراء البحوث في الاتجاهات الفكرية للطبقة العاملة وفي قيمها الاجتماعية وتأثيراتها الحتمية في الاتجاه الأدبي والفنى .

ولعلى لا اكون قد اطلقت لاحلامي العنوان اذا تصورت عملاً مماثلاً وجدها موازيًا لكتابه تاريخ الفلاحين وتاريخ المثقفين وحركاتهم ومنظماتهم . ولكن يظننى ان الاحلام هنا ليست شيئاً محظراً او محظوراً . بل أنها بداية الطريق الى تنظيم الجهاد ووضع الخطط وتجنيد الجهود لانتاج هذه الاعمال المرتقبة في تاريخنا الاجتماعى .

لقد اعتمدت في كتابة هذا المؤلف على ثلاثة مصادر أساسية :

أولها : مجموعة الصحافة المصرية التي اجريت عليها مسحًا يكاد ان يكون كاملاً . وكانت نتيجة هذا المسح وضع فيض من المواد يسمع بالتعرف على تسلسل الاحداث وترتيبها وينقل الى الكاتب الآثار الحقيقة للمناخ السائد في الثلاثينيات .

**ثانيها** : مجموعة الوثائق الرسمية والنقابية التي كان أهمها تقرير هارولد بتلر والتقدير الأول لمكتب العمل والبيانات التي أصدرتها الاتحادات طوال الثلاثينات ، ووثائق المؤتمر الوطني لحزب الوفد .

**ثالثها** : الكتب المعروفة في تاريخ مصر الاقتصادي ، وأهم منها الكتبين التي نشرها بعض العمال وبعض المعنيين بالعمل النقابي مثل عباس حليم وحسني الشنتناوي وأمين الحسيني غانم . وكانت مؤلفات الزملاء الدكتور سليمان النحيلي وعبد المنعم الغزالى ورؤوف عباس حول تاريخ الحركة العمالية المصرية ، مصدرا طيبا لى لتحقيق الكثير من الأحداث أو للمقارنة المفيدة عند تحليل هذه الأحداث .

والى جانب هذه المصادر المكتوبة ، اتيحت لى الفرصة مقابلة عدد من الرواد النقابيين الذين عاصروا الثلاثينات وشاركوا في أحداثها العمالية ، فأضافت هذه المقابلات الحيوية الى الأحداث والى سيرة الراحلين . كما أفادتني هذه المقابلات في تصحيح الكثير من الأخطاء الشائعة والكشف عن جوانب عديدة لم يكن من اليسير معرفتها عن هذه الحقبة .

وختاما فاننى اشعر باننى مدين للكثيرين من الاصدقاء الذين تابعوا اعداد هذا المؤلف وقدموا لى من النصائح والمقررات والنقد ما ساعدنى على انجازه بصورة العالية .

كما يهمنى ان اوجه عميق شكرى وتقديرى الى السيدة بشينة صالح والاستاذ ابراهيم سلطان اللذين عملا معى سنوات طويلة فى جمع المواد من الصحافة المصرية بكفاءة عالية وعطاء فياض .

الدقى : مايو ١٩٧١ .

أمين عز الدين



## الفصل الأول

# حملة العشرينات

قبل أن تورخ للثلاثينيات ينبغي أن نلقى نظرة عاجلة على العشرينات ، ذلك لأن العشرينات في تاريخ الطبقة العاملة المصرية ( ١٩١٩ - ١٩٢٩ ) حقبة حافلة بالأحداث (١) .

فقد بدأت ثورة مارس ١٩١٩ التي شاركت فيها الطبقة العاملة مشاركة جماعية منظمة مستخدمة أسلحة العمل الجماعي التي تمرست بها وأجادت استعمالها منذ سنوات ، وأهمها سلاح الإضراب والاعتصام والتخييب والمسيرات . وخرجت الطبقة العاملة في أعقاب هذه الثورة لتواءل نضالها من أجل مطالبها الاقتصادية المتراكمه والمعلقة منذ الحرب العالمية الأولى وفي مقدمتها مطلب الثمان ساعات ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن اصابات العمل والاعتراف بالوجود النقابي . وبلغ هذا النضال الاقتصادي ذروته في حركة أغسطس ١٩١٩ التي أسفرت عن تحقيق جانب معقول من هذه المطالب لقطاعات عديدة من العمال مثل عمال ترام القاهرة و ترام هليوبوليس والعناير والمخابز الأفرنجية وعمال الشحن والتغليف ومصانع السكر والتكرير ، فضلاً عن عمال الحكومة الذين نالوا الكثير من مطالبهم بصدور « منشور شروط استخدام لعمال اليومية » في ١٥ أغسطس ١٩١٩ . ويعتبر تشكيل « لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال » في ١٧ أغسطس ١٩١٩ من ضمن المكاسب الأساسية التي حققتها الطبقة العاملة في هذه الفترة .

و جاء عام ١٩٢٠ الذي كان بأحداثه ونتائجها من أبرز المعالم في تاريخ الطبقة العاملة . ذلك أن هذا العام الفريد شهد أقسى موجة من موجات الغلاء وخاصة في أسعار السلع الاستهلاكية ، كما شهد البداية الحقيقة لنمو الرأسمالية الوطنية في مجال الصناعة والتجارة وما ترتب على ذلك من الاتجاه نحو خلق تنظيمات جماعية لأصحاب الأعمال والتجار لحماية مصالحهم الاقتصادية ومواجهة الضغط العمالي المتزايد في هذه الفترة . واتجهت الطبقة العاملة – خلال هذا العام الفريد – اتجاهين متوازيين وإن كانوا متكاملين : أولهما اتجاه نحو تنظيم سلسلة من الإضرابات بين عمال الفاز والكهرباء وعمال ترام القاهرة والاسكندرية وعمال الدخان والسيجار وعمال الموانئ والخدمات البحرية وموظفي البنوك وغيرهم ، امتازت بطول مدتها وبمستوى عال من التنفيذ والتضامن . وثانيهما اتجاه نحو تنمية التشكيلات النقابية حتى بلغ عدد

(١) أرخنا لهذه الفترة في كتابنا « تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٩ » طبعة الشعب عام ١٩٦٩ .

النقابات أربعة امثال ما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى وشملت قطاعات عمالية لم تتمتع بالتنظيم النقابي من قبل . ومن خلال هذه الاضربات وهذا النمو الكبير في التشكيلات النقابية وزيادة فرص تضامنها وتعاونها ، ظهر « اتحاد النقابات العام » في فبراير ١٩٢١ باعتباره أول اتحاد عام في تاريخ الحركة النقابية المصرية . وكان من الطبيعي في مواجهة تصاعد العمل الجماعي والنمو النقابي أن تسعى السلطات الى تقنين الردع باصدار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٣ الذي حظر على العمال دفع الاشتراكات النقابية ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذي حرم الاضراب على المستخدمين في المصالح ذات النفع العام ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بشان المترددين والأشخاص المشتبه بهم والذي حاول المشرع أن يستخدمه كسلاح ضد العمال المضربين .

وشهدت العشرينات الى جانب ذلك بعض ال Boyd المبكرة للنمو السياسي للطبقة العاملة المصرية . وتقصد بذلك تلك المحاولات الوعية التي استهدفت تحديد علاقات الطبقة العاملة بباقي القوى الاجتماعية ، وخلق تنظيم سياسي من أجل المشاركة في السلطة . وانعكست هذه المحاولات فيما جرى داخل الحزب الديمقراطي من حوار حول موقف الحزب من الطبقة العاملة ، كما انعكست بشكل اوضح في برنامج ونشاط الحزب الاشتراكي المصري في مرحلته الفاية ( اغسطس ١٩٢١ - يوليو ١٩٢٢ ) وفي مرحلته الماركسية ( يوليو ١٩٢٢ - مارس ١٩٢٤ ) .

ولكن العشرينات لم تكن دائمًا حقبة للنمو والانتصارات بالنسبة للطبقة العاملة . فمنذ ١٩٢٤ توالت احداث جسمية ملأت النصف الثاني من العشرينات بفيض من الالم والاحزان ، واخرجت الكثير من صندوق شرورها لتنشره على حياة الطبقة العاملة وأحلامها .

ففى مارس ١٩٢٤ وقع الصدام الاليم بين حزب الوفد الذى تولى الحكم بعد نصر ساحق فى انتخابات يناير ١٩٢٤ ، وبين الحزب الاشتراكي المصرى الذى تحول الى حزب شيوعى يعتبر نفسه « الترجمان الصادق لامانى الطبقة العاملة المصرية ، عمالها وفلاحيها » . وفي خضم هذا الصدام فقدت الطبقة العاملة أول اتحاد عام لها ، وكان فقدانها له خسارة كبيرة بلغت حد الكارثة ، ذلك أنها فقدت معه ورغم سلبياته قيادة موحدة كانت قادرة في كثير من الأحوال على التعبير عن مصالحها الأساسية ، وقدرة أيضا على تجسيد التضامن العمالى في أوقات النزاع . بل ان المأساة لم تتوقف عند تصفية اتحاد النقابات العام وانما امتدت حينذاك الى عدد من النقابات النشيطة المرتبطة به ، فتعرض الكثيرون من قادتها لحملات التشهير والاستنكار والاتهام بالشيوعية او بمعاداة الوفد .

وحاول الوفد الحاكم من جانبه ملء الفراغ النقابي فأسند الى عبد الرحمن فهمي مهمة انشاء « الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل » تحت زعامته الشخصية . فالاتمسن في انشائه اكثر الوسائل شكلية ، واهتم باستخدامه كاداة لقرار النظام

والهدوء وسط العمال أكثر من أن يكون أداة للدفاع عن مصالحهم أو تحقيق مطالبهم ، وكانت هذه المحاولة تجربة خطيرة في حياة الطبقة العاملة ، بل لعلها كانت من أبرز معالم العشرينات . فالاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل كان لاول مرة تشكيلاً تقابياً من نتاج الحكومة – حكومة الوفد – وليس تنظيماً من نتاج حركة الطبقة العاملة . والاتحاد كان بالتأكيد بمعدل عن النقابات الحقيقة القائمة لأنه اعتمد في الأغلب على نقابات جديدة أنشأها بأسلوب شكلي وخاصة من الأقاليم . وأخيراً فان قيادة الاتحاد تكونت من عناصر مختارة من حزب الوفد وليس من القيادات النقابية المنتخبة . فهي قيادة تفرض وجودها بفضل علاقتها بحكومة الوفد وتعتمد على عناصر ضعيفة أو منشقة من النقابات القائمة . ولهذا وكما ينبغي أن تتوقع انهار هذا الاتحاد بمجرد سقوط حكومة الوفد وزوال رجالها من الحكم .

لقد كانت تجربة هذا الاتحاد بكل ما حملته من شكلاً وتنزيلاً نموذجاً للانتهازية النقابية في عضويتها وتنظيمها وفكرة قيادتها .

هكذا خرجت الطبقة العاملة المصرية من عام ١٩٢٤ فاقدة الكثير من حصيلة مكتسباتها وإنجازاتها . ففي عام واحد – كما رأينا – فقدت اتحادين نقابيين : اتحاد النقابات العام والاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل . مع الاول خسرت الطبقة العاملة مجموعة من خيرة نقاباتها التي انهارت خلال الصدام مع الوفد وتبعت قياداتها النشيطة . ومع الاتحاد الثاني ورغم شكليته فقدت الطبقة العاملة مركزاً قومياً لقيادتها لو قيض لها أن يتخلص من قياداته الانتهازية والدخيلة لامك أن يتحول إلى اتحاد عمالي حقيقي في خدمة الطبقة العاملة .

بانهيار هذين الاتحادين وسقوط حكومة الوفد التي طالما اتخذت مواقف متخاذلة من المطالب العمالية ، دخلت الطبقة العمالية مع غيرها من الطبقات الشعبية في ليل طويل من القهر الذي فرضته حكومة زبور طوال عام ١٩٢٥ وحتى منتصف عام ١٩٢٦ ، فقد بدأ زبور عهده بحل مجلس النواب واعتقال عدد من أعدائه السياسيين الذين كان من بينهم رجال نشيطون وسط الحرفة التقابية مثل عبد الرحمن فهمي وشفيق منصور وراغب إسكندر ، ثم عين اسماعيل صدقى باشا وزيراً للداخلية وأطلق يد كين بويد ، مدير القسم الأدوبى بوزارة الداخلية ورسل باشا حكمدار العاصمة ، وجعلهما الرجعىين الرئيسيين لأجهزة الأمن ، وأباح التفتيش البوليسى للأفراد والهيئات دون قرار من النيابة وشدد التكير على الصحافة والنشر والزم الجمعيات والأحزاب بالخطر عن جميع شئونها وأعضائها ، وحاول الانكساس بقانون الانتخابات بجعلها على درجتين لمجلس النواب وثلاث درجات لمجلس الشيوخ .

خلقت هذه الاجراءات والتشريعات المقيدة للحرفيات العامة مناخاً سياسياً معادياً لحركة الطبقة العاملة ومنظماتها ، وجواً غير ملائم لتحقيق أمانيتها أو الاستجابة لمطالبتها . وزادت جرعة الطبقة العاملة من هذه المحنـة بسبب انتقادها لحركة اليسار المصرى الذى طالما أمدتها بالعون والتأييد النشيط على طريقته . فالجناح المصرى

من اليسار السياسي كما كان ممثلاً في سلامة موسى ومحمد عبد الله عنان وعلى العنانى وآخرين ، كان قد انسحب رويداً من الميدان تاركاً مجال العمل والفكر الاشتراكي لعناصر أجنبية معزولة عن الطبقة العاملة وظروفيها . ولم تلبث هذه العناصر ان صفت نتيجة لحملة زبور ضدّها في مايو ١٩٢٥ ثم محاكمتها وسجّن قياداتها في يناير ١٩٢٦ .

إذ كان سقوط حكم زبور البغيض في يوليو ١٩٢٦ قد جدد آمال الطبقة العاملة في استئناف نضالها من أجل مطالبهما المعطلة ، فكان السنوات الباقيّة من العشرينات (١٩٢٦ - ١٩٢٩) لم تتحق شيئاً من هذه الآمال . ذلك أن الكثير من الشركات وخاصة شركات البراق الأجنبيّة انتهت الفرصة في ظل حكم زبور وفي غيبة اتحاد النقابات لتنقض اتفاقيات العمل المجزية التي تمكنت الطبقة العاملة من إبرامها في مرحلة نموها ونشاطها الكبير بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٤ . وأصبح على نقابات العمال في هذه الشركات أن تناضل من أجل الحفاظ على هذه الاتفاقيات قبل أن تفكّر في التقدّم بمطالبات جديدة مهما كانت أهميتها . والمتبع لحركة عمال المياه والنور والسكك الحديد الضيقية والtram بالقاهرة والإسكندرية بين عام ١٩٢٦ وعام ١٩٢٩ سيلاحظ أنها كانت في واقع الأمر حركة احتجاج على نقض الاتفاقيات المبرمة ، ومحاولات لإعادة الأعضاء المفسولين أو تأكيد بنود الاتفاقيات التي توّقفت الشركات عن تنفيذها . وهذا يعني أن الحركة النقابية كانت تقف موقفاً دفاعياً بحثاً وإنها كانت عاجزة عن تقديم مطالبات جديدة .

وأتسمت هذه السنوات أيضاً باستعمال الصراعات الشخصية والحزبية من أجل السيطرة على قيادة الحركة النقابية . ويبدو أن هذه الظاهرة لم توقف عند مستوى النقابات بل تعدّتها إلى المستوى القومي حيث نشبّت صراعات مماثلة من أجل السيطرة على قيادة الحركة النقابية بجمعها . ومهد لهذه الصراعات أن الميدان كان خالياً تماماً من هيئة نقابة مركزية أو اتحاد عام يمكنه أن يدعى السيطرة على زمام الحركة النقابية ، وقد ثارت أغلب الصراعات – في هذه الفترة – حول المحاولات التي كانت تبذلها جماعات ذات ولاءات حزبية مختلفة لانشاء اتحاد عام جديد للنقابات .

فعلى أكتوبر ١٩٢٧ قامت « نقابة العمال المتحدين » التي يرأسها الدكتور محجوب ثابت بدعوة أربع شرقيات من النقابات الكبرى في القاهرة لتأسيس اتحاد عام . وكانت غالبية القيادات في هذه النقابات خليطاً من أنصار الحزب الوطني والحزب الاشتراكي . ولكن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة إيجابية رغم أن الاجتماعات التي عقدها القادة استمرت حتى نهاية سنة ١٩٢٧ وطوال النصف الأول من عام ١٩٢٨ .

ولما تألفت وزارة الوفد الثانية برئاسة مصطفى النحاس باشا في مارس ١٩٢٨ ، نشط المحامون الوفديون والعناصر النقابية المرتبطة بالوفد – وكان أبرزهم أحمد

محمد أغا المحامي - وفرضوا وجودهم على المحاولات القائمة لانشاء الاتحاد العام . وقد تمكنا بالفعل من صياغة « قانون » لاتحاد جديد باسم « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري » واختير أحمد محمد أغا رئيسا له وأحمد اسماعيل سكرتيرا عاما .

ولكن اقالة وزارة الوفد في يونيو ١٩٢٨ وتولي محمد محمود باشا (١) الوزارة من بعده ، خلقت ظروفا جديدة كان لها أسوأ الأثر في حياة الطبقة العاملة وحركتها . فيزوال مظلة الوفد ، تجدد الصراع حول قيادة الاتحاد العام الوليد بما أدى إلى طرد المستشارين الوفدين وفي مقدمتهم أحمد محمد أغا ، وعودة المناصر المعادية للوفد وعناصر الحزب الوطني وفي مقدمتهم الدكتور محجوب ثابت واستيلائهم على الاتحاد . وقد انحدر الصراع بين هذه الجماعات حينذاك إلى مستوى التجريح الشخصي وتبادل الاتهامات بالسرقة والاختلاس والعملاء الحزبية . وكان رد الفعل الطبيعي وسط الجماهير العمالية هو انصارها اليائس عن العمل النقابي وظهور دعوات إلى مظاردة « الرؤساء الفرباء » خارج الحركة النقابية لأنهم يقفون حجر عثرة في سبيل وحدتها .

فقدت الطبقة العاملة خلال العشرينات كما رأينا ثلاثة اتحادات عامة :

اتحاد النقابات العام ١٩٢١ - ١٩٢٤ .

الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .

الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري ١٩٢٧ - ١٩٢٨ .

وفقدت الطبقة العاملة - إلى جانب ذلك - الكثير من اتفاقيات العمل التي أبرمتها في بداية العشرينات والتي تعرضت بعد عام ١٩٢٤ للتنكير ووقف التنفيذ من جانب شركات الاحتياط الاجتماعي في الم Rafiq . ولكن خسارتها في هذين المجالين لم تكن أكثر مما ضاع من أماناتها في التشريع العمالي . فقد مررت العشرينات أو قاربت على نهايتها دون أن تحصل الطبقة العاملة على إداة تشريعية واحدة تحقق لها أملها في اقرار مكافأة نهاية الخدمة أو تحديد ساعات العمل أو التعويض عن اصابات العمل أو الاعتراف بالوجود النقابي . كل ذلك على الرغم مما بذله الحكومات المتعاقبة من وعود باصدار قانون للعمل . ولم تختلف حكومتا الوفد في ذلك عن حكومات أحزاب الأقلية .

وكانت الخطوة الإيجابية الفريدة التي اتخذت قرب نهاية العشرينات هي تشكيل لجنة عبد الرحمن رضا باشا في يوليو ١٩٢٧ « لبحث حالة العمال بصفة عامة ووضع

(١) أحيا وزارة محمد محمود باشا أساليب القهر التي عرفتها الطبقة العاملة في ظل حكومة أحمد زبور باشا فحرمت على الموظفين وعمال الحكومة إلا فتنه بالسياسة ووسمت سلطات المديرين والمحافظين وحكمدار البوليس وشددت النكير على الصحافة بالتعطيل واللفاء الإداري والمصادرة . وضاعفت أحكام قانون الاجتماعات ، وأطلقت يد سلطات الأمن وأساليب الفرب والحبس والإبداء في قمع حركات معارضيها ، وعطلت الحياة النيابية تماما .

لشريع خاص بهم » . وقد بذلت هذه اللجنة جهوداً مضنية وجادة حتى مارس ١٩٢٩ وأعدت مشروعًا تقدمياً بقانون العمل ولكنه لم ير النور . ولو قدر له أن يصدر في حينه لحقوق الكثير من الأمال التي طالما اخترنها الطبقة العاملة وطالما ناضلت من أجلها .

وأخيراً . فقد خرجت الطبقة العاملة من العشرينات صفر اليدين من ناحية حقوقها السياسية في مؤسسات الدولة . فقد ظلت الانتخابات النيابية على درجات وظلت هي عاجزة عن تشكيل حزب يعبر عن مصالحها . بل إنها أصبحت ملتقى لاطماع الأحزاب التي وان كانت لا تؤمن بحقوق الطبقة العاملة فإنها تدرك أهمية استخدامها كسند لها في صراعاتها الحزبية .

ان مؤرخ الطبقة العاملة الذي طالعه العشرينات بسنواتها المبكرة والشرقية بشورة ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ عام النمو النقابي وعام إبرام اتفاقيات العمل المجزية ، ثم سنوات النمو السياسي للطبقة العاملة وازدهار الأفكار والتنظيمات الاشتراكية حولها بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٣ والانتصار الساحق للوفد في انتخابات ١٩٢٣ وتشكيل أول حكومة وطنية برئاسة سعد زغلول . . . ان مؤرخ الطبقة العاملة الذي تطالعه هذه الأحداث الشرقية في بداية العشرينات لا يمكن أن يتباين أو يتصور تلك الكوارث المتلاحية التي حلت بساحة الطبقة العاملة فيما تلى ذلك من سنوات . . . الصدام المؤلم بين حكومة الوفد والحركة الاشتراكية ، سقوط أول اتحاد عام للنقابات ، المحاولة الخبيثة لانشاء اتحاد عام جديد ومزييف . القهر الاداري والسياسي الذي سلطته حكومة زبور ومن بعدها حكومة محمد محمود . اتفاقيات شركات الاحتياط الأجنبي في المرافق على اتفاقيات العمل . الصراع حول القيادة النقابية بين الدخلاء الحزبيين . ضياع الأمل في صدور تشريعات العمل . فقدان الطبقة العاملة لحقوقها العادلة في مؤسسات الدولة . . . الخ .

ان الشروق الباهر الذي كان طابع حركة الطبقة العاملة في بداية العشرينات لم يدم غير أربعة أعوام من ١٩١٩ إلى ١٩٢٤ ثم لم يلبث أن تراجع فيما يشبه المأساة لتدخل الطبقة العاملة في ليل طويل من الضياع الذي كلفها الكثير من حصيلة نضالها لخلق حركة نقابية صاعدة ولتحقيق شروط عمل أحسن ولتحتل مكانها ضمن القوى الاجتماعية المؤثرة في حركة المجتمع .

ووقفت الطبقة العاملة - عام ١٩٢٩ - على أبواب الثلاثينيات لتدخل في حقبة جديدة من تاريخها ، وكان أول ما ينتظرها مع بداية هذه الحقبة تلك الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في العالم الرأسمالي وامتدت آثارها المدمرة إلى بقية بلدان العالم ومن ضمنها مصر .

## الفصل الثاني في ظل الأزمة الاقتصادية

تخر كتب التاريخ الاقتصادي بدراسات وافية عن الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالمجتمع المصري فيما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٤ . ولكن هذه الدراسات اهتمت أساساً بعرض مظاهر الأزمة من زاوية تدهور أسعار القطن المصري في موسمي ١٩٣٠ ، ١٩٣١ وأثر ذلك على المزارعين والقروض العقارية . كما اهتمت بمتابعة السياسات التي انتهجتها الحكومة لمواجهة الأزمة . وباستثناء إشارات عابرة هنا وهناك عن تأثير الأزمة الاقتصادية في الأسعار وفي الأجور ثم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بضغط الميزانية ومن ضمنها وقف تثبيت الموظفين والحد من التعيينات وتعديل سلم الأجور والمرتبات ، باستثناء هذه الإشارات العابرة ، لا يجد مؤرخ الطبقة العاملة من البيانات أو المعلومات أو الدراسات ما تكفي لتكون صورة كاملة ودقيقة عن أثر الأزمة الاقتصادية في حياة العمال المصريين . وفي تقديرنا أن هذا القصور إنما يدل ضمن دلالاته العديدة على مدى الإهمال الذي كانت تلاقيه قضايا العمل ومشاكله في بداية الثلاثينيات رغم الآثار المدمرة التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية في حياة الطبقة العاملة .

ماذا كانت تعني الأزمة الاقتصادية بالنسبة للطبقة العاملة المصرية ؟ وما هي حقيقة الآثار التي تركتها هذه الأزمة في حياتها ؟

الواقع أن الطبقة العاملة المصرية – ومعها الفلاحين طبعاً – أسبق الطبقات إلى الاحساس بوطأة الأزمة الاقتصادية من خلال التغيرات التي حدثت في الأسعار وفي الأجور وفي حجم العمالة والفرص المتاحة للاستخدام . وكان ارتفاع الأسعار أشد العوامل تأثيراً في حياة الطبقة العاملة . فمن المسلم به أن الأسعار في وقت الأزمات الاقتصادية تميل عادة إلى الهبوط وأحياناً إلى الانهيار التام . وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة لكثير من السلع في جميع الأسواق العالمية أثناء الكساد الكبير الذي بدأ عام ١٩٢٩ . وهو ما حدث أيضاً بالنسبة لأسعار القطن المصري في هذه الفترة .

ولكن الوضع في مصر اتخذ صورة مختلفة تماماً بالنسبة لأسعار الكثير من السلع وال حاجيات الضرورية ، ذلك أن السياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية قد أدت في نهاية الأمر إلى ارتفاع كبير في الأسعار مما عرض البلاد طوال سنوات الأزمة لوحة من « الغلاء الفاحش » الذي أفل كل المستهلكين وخاصة من الطبقات والفئات الشعبية في المجتمع . ففي ١٧ فبراير ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكي « بالتعريفة الجمركية الجديدة » مستهدفاً في الأساس زيادة موارد الخزانة العامة وتشجيع الانتاج الزراعي والصناعي في ظل حماية جمركية محكمة .

وقد أخذ هذا المرسوم بما يعرف « بالنظام النوعي » في فرض الرسوم الجمركية على الواردات بدلًا من « النظام القيمي » الذي كان متبعًا حتى عام ١٩٣٠ ، فبدلًا من السعر الموحد على الواردات قسمت الرسوم إلى ثلاث فئات الأولى تتراوح الرسوم فيها بين ٤٪ ، ٦٪ وتشتمل المواد الأولية والآلات الصناعية ومواد الوقود وأحتياجات الرفاعة من الآلات وبذور ومواشي وأسمدة . والثانية تشمل السلع نصف المصنوعة ورسومها حوالي ٨٪ والثالثة تضم السلع المصنوعة وتتراوح الرسوم فيها بين ١٥٪ ، ٢٠٪ للسلع التي لا تمثل لها في الانتاج المحلي ، وترتفع إلى ٢٥٪ على السلع التي لها مثيل ، الانتاج المحلي ، ٣٠٪ على سلع الترفيه بشكل عام . وفي نفس الوقت ألغت الصادرات من أي رسوم وقد زادت حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة لهذا النظام الجديد من ١١ مليون جنيه في عام ١٩٢٧/١٩٢٨ إلى ١٨ مليونا عام ١٩٣٠ .

لقد تعددت الآراء وتبينت حول جدوى الرسوم الجمركية الجديدة وحكمتها ونشبت خلافات عميقة وسط الاقتصاديين وغيرهم حول سلامتها وآثارها . ولكن الاتفاق يكاد أن يكون تماما على أن فرض الرسوم الجمركية الجديدة قد أدى في ظروف الانتاج الزراعي والصناعي المصري حينذاك إلى رفع الأسعار بصورة عامة ، ورفعها بصورة خاصة في حالة الكثير من السلع الضرورية إلى درجة أصبحت مجحفة بجماهير المستهلكين وفي مقدمتهم أبناء الطبقة العاملة . ذلك أن الرسوم الجديدة أدت إلى رفع الأسعار من طريقين :

أولهما : أنها حرمت المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التي خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية .

وثانيهما : أنها فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين – وخاصة في السلع الاستهلاكية – إلى فرض الأسعار العالية والتلاعب بها بالتخزين والاحتكار المضر بالمستهلكين . وهكذا واجه المستهلك المصري زيادة عامة في الأسعار وارتفاعا باهظا أحيانا في بعض السلع الضرورية مثل الأرز والدقيق والسكر والصابون والجبن والشاي والمنسوجات القطنية والحريرية والتبغ والسبحائر واللحوم . وإذا كانت الإحصاءات الدقيقة عن معدلات الزيادة في أسعار هذه السلع غير متوفرة فإن البيانات المتاحة في هذا الشأن كافية لتصوير « موجة الغلاء » تصويرا واقعيا ملموسا (١) .

وإذا كان ارتفاع الأسعار هو السهم الأول الذي وجهته الأزمة الاقتصادية إلى

(١) كتاب السياسة المصرية والانقلاب الدستوري : دكتور محمد حسين هيكل بك – إبراهيم عبد القادر المازني – محمد عبد الله عنان – الطبعة الأولى ١٤٤٩ – ١٩٣١ ص ٧٢ « ارتفعت أثمان الزيوت خمسة مليمات وعشرة وخمسة عشر مليمانا في الآفة تبعاً لنوع الزيت ، وزادت أسعار الأرز المعروف بالأفرنجي من أربعة وثمانين قرشاً للجواراللدى يحتوى ستة وخمسين قرشاً تدحى إلى مائة ، وسعر الزبيب من الأرز الشيدى من خمسة وخمسين قرشاً إلى سبعة وستين قرشاً ونصف وأدى ارتفاع هذين الصنفين إلى ارتفاع سائر أصناف الأرز وزادت الأثمان زيادة فاحشة بسبب رفع الرسوم الجمركية عليه » .

صدور الطبقة العاملة ، فإن بصمات هذه الأزمة على مستويات الأجور وحركتها لم تقل وطأة مما أحدثته موجة الغلاء من الآثار في حياة الطبقة العاملة .

ان الاحصاءات الرسمية عن الأجور لم يكن لها وجود في مصر قبل عام ١٩٣٨ ، ولهذا فإن اعتمادنا على البيانات غير الرسمية المتداولة هنا وهناك أمر لا مفر منه رغم قصوره لتصویر أثر الأزمة الاقتصادية على مستويات الأجور . ويعتبر تقرير هارولد بتلر ( مارس ١٩٣٢ ) (١) رغم تحفظاتنا الكثيرة عليه ، مصدرًا هاماً عن أجور العمال في أوائل الثلاثينيات . ومع أن بتلر تحاشى تقديم دراسة شاملة لمستويات الأجور فإن الإشارات التي وردت في تقريره عن الأجور تكشف عن بعض الحقائق النادرة في هذه الفترة . ففي « ملاحظاته العامة » عن الوضع العمالى في مصر يقول بتلر :

« العمال غير الفنيين الذين يستغلون بالفابريقات تتراوح أجرتهم بين ٧ قروش ، ١٢ قرشاً في اليوم . أما الصناع الفنيون فيحصلون على أجر يتراوح بين عشرين قرشاً وثلاثين قرشاً . وفي الحرف اليدوية يحصل العامل على أجر أقل مما ذكر فالنساج أو الجزجمى لا يكسب أكثر من ستة إلى تمانية قروش يومياً » .

ويذكر بتلر عند مناقشته لمشكلة تشغيل الأحداث أنهم يتضاعفون أجوراً زهيدة جداً تتراوح بين خمسة قروش في الأسبوع وقرشين أو ثلاثة في اليوم نظير تأديتهم أعمالاً لولا هم لقام بها شبان أو رجال .

ويقدم لنا بتلر صورة نادرة لحسابات التكاليف في معمل للحليج الأقطان وحجم الأجر في تكاليف حلج القنطرار الواحد فيقول :

« وجدت باحدى محال الحلاجة حساباً دقيقاً عن التكاليف ومنه يتضح أن تكاليف القنطرار الواحد لفسيمة وصوله إلى الإسكندرية أربعون قرشاً ، منها ١٣ قرشاً أجرة حلاجة ، ١٠ قروش رسوم إنتاج ، والباقي نظير مصاريف النقل وثمن زكائب وتعبئة القطن في بالات وفائدة على رأس المال وسمسرة ، وإذا حللنا مبلغ الثلاثة عشر قرشاً المذكورة وجدنا أن منه ٣٧ قرشاً بصفة أجور العمال عن القنطرار الواحد ، ومن هذا المبلغ الأخير لا يحصل العمال الذين يقومون بعملية الحلنج إلا على ٦٦٪ من القرش » .

وتكشف لنا أنباء المنازعات العمالية في أوائل الثلاثينيات ، وخاصة المنازعات التي نشببت نتيجة الأزمة الاقتصادية ومحاولات الشركات وأصحاب الأعمال ضغط الأجور ، عن مستويات الأجور في بعض الصناعات والخدمات وهي لا تختلف كثيراً عمماً أوردته هارولد بتلر في تقريره . فنحن نعرف من خلال حادث اضراب عمال النقل بميناء البصل بالإسكندرية ( أكتوبر ١٩٣٢ ) أن أجر رئيس الحوزية كان ٢٦ قرشاً في اليوم والحوذى العادى ٢٢ قرشاً وأن هذه الأجور خفضت إلى ٢٢ قرشاً و ٢٠ قرشاً على

(١) هارولد بتلر نائب مدير مكتب العمل الدولى . دعته الحكومة المصرية عام ١٩٣٢ لاستشارته في برنامج التشريع العمالى وتنظيم مكتب العمل .

التوالى . ومن اضراب عمال شركة سيارات ثورنيكروفت بالقاهرة ( يونيو ١٩٣٣ ) نعرف أن « لجنة النقل المختلط » بمصلحة التنظيم ، وهى اللجنة التى عرض عليها النزاع أو صت بتحديد أجور العمال على أساس سبعة جنيهات شهرية للسائق واربعة جنيهات للكمسارى . وكانت اللجنة قد درست مستويات الأجر فى عدد من شركات النقل فوجدت أن العمال يتقاضون أجورا يومية بين ٢٠ - ٢٦ قرشا فى شركة هليوبوليس وبين ١٦ - ٢٧ قرشا فى شركة ترام القاهرة وبين ١٨ - ٢٥ قرشا فى شركة سيارات الاسكندرية .

ولا يمكن أن تكتمل صورة الأجر فى هذه الفترة دون أن تتضمن أجور ذلك القطاع العمالى الكبير الذى كان مستخدما فى صالح الحكومة والهيئات التابعة لها ، وفي مقدمتها النقل الميكانيكي والورش الأميرية وعنابر السكك الحديدية والمطبعة الأميرية وغيرها . وذلك فضلا عن مرتبات الموظفين الذين ظلوا خاضعين لકادر عام ١٩٢١ ثم خضعوا للكادر المخفض الذى فرضته الأزمة فى عام ١٩٣١ . والمعروف أن كادر ١٩٢١ يتضمن سلما للأجر قاعدته ستة جنيهات شهرية وقمته ٢٢٣ر٣ جنيهها . وهو يقسم الموظفين إلى ثلاثة فئات : فئة ( ج ) وتتضمن درجتين وفئة ( ب ) وتتضمن درجتين أيضا ثم الفئة ( أ ) وتتضمن خمس درجات .

من هذا التجميع للبيانات المتناثرة عن الأجر يمكننا أن تكون صورة عامة عن الأجر فى أوائل الثلاثينيات ، ولكن تقديم الصورة على هذا النحو يعبر عنها من إطار التفاعل والصراع الذى كان يكتنف حركتها خلال سنوات الأزمة الاقتصادية . فالازمة خلقت صعوبات جسيمة في حياة الطبقة العاملة نتيجة لارتفاع الأسعار ونتيجة لكساد الاعمال ، وأدى ذلك كله إلى تحريك تيارين متناقضين حول الأجر :

**الأول :** تيار وسط العمال الذين تطلعوا نحو تحقيق زيادات في الأجر لمواجهة الغلاء والارتفاع المستمر في أسعار الحاجيات الضرورية .

**الثانى :** تيار وسط ادارات الشركات وأصحاب الاعمال الذين تطلعوا نحو ضغط الأجر حفاظا على مستوى أرباحهم أو محاولة لخفض التكلفة في مواجهة المنافسة المستمرة حينذاك .

والواقع أن قوى التيارين لم تكن متكافئة . فالطبقة العاملة في هذه الفترة لم تكن تملك على المستوى القومى - وخاصة عند بدء الأزمة عام ١٩٢٩ - اتحادا عاما أو تنظيميا مركزا قادرا على قيادة نضالها في مواجهة الضغوط التي حركتها الأزمة ضد أجورها وضد مكاسبها في اتفاقيات العمل القديمة . فالاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الذى تألف عام ١٩٢٨ في ظل حكومة الوفد وبفضل المحامين الوفديين ، وبرئاسة أحدهم وهو أحمد محمد إغا ، كان قد اختفى من الوجود نتيجة الصراعات التي نشبت حول قيادته . أما النقابات فقد كان أكثرها متوقفا عن النشاط وخاصة

في الأقاليم . ولم يبق في الواقع غير عدد محدود من النقابات الكبيرة بالقاهرة والاسكندرية ولكنها كانت فاقدة لكل فاعليتها أو موزعة في ولائها .

ففي القاهرة — مثلا — كانت آخر أرباء عمال الورش الأميرية وبعض المصالح الحكومية ، أنهم متجمعون في « نقابة العمال المتحدين » وريثة نقابة الصنائع اليدوية تحت قيادة الدكتور محجوب ثابت . ثم هناك نقابة عمال الترام ونقابة سائقى السيارات الموالية للوفد . وكانت نقابة عمال التنظيم واللحاقين والنقل الميكانيكي على علاقة بحزب الأحرار الدستوريين .

وفي الاسكندرية ، كانت النقابات القائمة موزعة الولاء بين المحامين الوفديين ورجال الحزب الوطني في نقابة الصنائع اليدوية وهكذا .

بهذه القوة النقابية المشتتة ، وبهذه الولاءات الموزعة كان على الطبقة العاملة أن تواجه الصعوبات التي خلقتها الأزمة الاقتصادية وفي مقدمتها ارتفاع الأسعار ومحاولات ضغط الأجور .

أما التيار المناقض لحركة الطبقة العاملة فقد كان يتشكل أساساً من مجموعة شركات الاحتياطي الاجنبي في المراقب وأصحاب الأعمال في الصناعة والخدمات المجتمعين في اتحاد الصناعات وفي الغرف التجارية . وكان تولى اسماعيل صدقى باشا ، رئيس اتحاد الصناعات ، الوزارة في ١٩ يونيو ١٩٣٠ تدعيمًا قويًا لهذا التيار كما سترى في الفصل التالي . ففي شخصيته تجمعت المفاهيم الأساسية للرأسمالية الوطنية التي تتلمس طريقها لتقتنص بعض الواقع جنبًا إلى جنب مع الرأس المال الاجنبي في مصر . وهو فضلاً عن ذلك كان يقود — من خلال اتحاد الصناعات — القطاع الواعي والمنظم من الرأسماليين المصريين . وكان وصوله إلى رئاسة الوزارة عام ١٩٣٠ يعبر عن الامتداد السياسي للرأسمالية المصرية المتطلعة إلى السلطة .

### العمال في مواجهة الأزمة :

بدأت مواجهة العمال لآثار الأزمة الاقتصادية في وقت مبكر نسبياً بحيث يمكننا التعرف على بعض مظاهر هذه المواجهة في منتصف عام ١٩٢٩ . وكان عمال مرفق الترام — كما عودونا دائمًا — أسبق القطاعات العمالية إلى الحركة . ففي الاسكندرية كانت علاقات العمل بشركة الترام تحكمها — كما نعرف — اتفاقيتان أحدهما الاتفاقية المبرمة في ١٤ أكتوبر ١٩١٩ والثانية الاتفاقية الموقعة في ٢٣ أبريل ١٩٢٧ بين إدارة الشركة وبين « جمعية الاتحاد والتضامن لعمال شركة ترام الاسكندرية والرمل » ومستشارها الاستاذ عبد الحميد السنوسى المحامي . ومع بدء الأزمة الاقتصادية لاحظت « الجمعية » اتجاهها من جانب ادارة الشركة للأخلاق بنصوص هاتين الاتفاقيتين وخاصة فيما يتصل بساعات العمل والاجور . فقد قررت الادارة تشغيل العمال قصع ساعات بدلاً من الثمان ساعات التي نصت عليها اتفاقية ١٩١٩ . وحاوت الادارة — من ناحية ثانية — خفض الاجور بطريقة غير مباشرة فأخذت تفصل العمال

القدامى المتمتعين بالأجور العالية نسبياً لتعيين محلهم عملاً جدداً بعقود خارج شروط الاتفاقيات القائمة . بل إنها في بعض الأحوال أعادت تعيين قدامى العمال المفصولين بعقود جديدة بعد تخفيض أجورهم . كما أخلت الإدارة بشروط الاتفاقيات فيما يتصل بصرف الأجرور خلال فترات العلاج من اصابات العمل ، وصرف مكافآت نهاية الخدمة وغير ذلك من المخالفات الجسيمة .

ويبدو أن « جمعية الاتحاد » رغم تراثها النضالي المعروف منذ عام ١٩٢٧ ، تحاشت تفجير النزاع باعلان الإضراب ضد الشركة ، واكتفى مستشارها عبد الحميد السنوسى بتوجيهه مذكرة تفصيلية إلى « ولاة الأمور » مطالباً بعقد لجنة التوفيق لبحث شكوى العمال . وقد يفسر هذا الموقف أن حكومة محمد محمود باشا القائمة حينذاك كانت متشددة تجاه الحركة العمالية خصوصاً إذا كانت هذه الحركة من تدبير عناصر وفدية مثل عبد الحميد السنوسى .

ولعل أهم ما أحدثه الإحساس المبكر بأثار الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ ذلك الاتجاه الاصلاحي الذي سيطر على حركة القطاعات العمالية النشيطة حينذاك ، فأخذت طالب بمشاريع بناء المساكن الشعبية واقامة المستشفيات لعلاج العمال وغير ذلك من الخدمات .

ففي فبراير ١٩٢٩ ، أصدرت نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية بياناً نشرته الصحف (المقطم ٢١ فبراير ١٩٢٩) طالبت فيه بمشروع لبناء مساكن عمالية وأكملت أن مثل هذا المشروع كفيل بتجميل المدينة « وتوفير أسباب الصحة والسكن لألوان العمال الذين باتت حالهم يرثى لها » . ووُجدت هذه الدعوة صدى واسعاً في القاهرة وبعض المدن الأخرى حتى انما لظن أنها كانت ضمن العوامل التي حركت الحكومة في هذا الاتجاه فقامت في مايو ١٩٢٩ بتنظيم احتفال كبير قام خلاله الملك فؤاد بوضع الحجر الأساس لمشروع مساكن العمال في منطقة المنيرة بالقاهرة (المقطم ٤ مايو ١٩٢٩) .

وتواترت مطالبة النقابات بمشاريع المساكن في هذه الفترة ، وحفلت الصحافة ببيانات الولاء والشكر للملك والحكومة على هذا المشروع<sup>(١)</sup> . كما أعلن عبد الحميد سليمان باشا ، وزير المواصلات بوزارة محمد محمود ، اعتماد أحد عشر ألف جنيه لإنشاء مستشفى لعلاج عمال السكك الحديدية . على أن تحول أموال الجزاءات المستقطعة إلى ميزانية المستشفى (الاهرام ١٨ يوليو ١٩٢٩) . واقتراح أحمد بك عمر ، مدير التنظيم مشروع اجتماعياً لعمال المصلحة (المقطم ١٠ مايو ١٩٣٠) .

وبتلورت الدعوة الاصلاحية لاحوال العمال في أغسطس ١٩٢٩ ، عندما أستـت جمعية تحمل لواءها باسم « جمعية رقى العمال المصرية » أشتركت في تأسيسها «لفيف من مختلف الصناعات من العمال المصريين بـى السـبتـية» (الاهرام ١٥ اغسطس ١٩٢٩)

(١) قرر مجلس ادارة نقابة عمال الدخان في جلسـته يوم ٣٠ ابريل ١٩٢٩ رفع نـيـوش الـولـاء والـشكـر إـلـى جـلـالـة الـمـلـكـ وـالـحـكـومـةـ عـلـىـ مـشـرـوـعـ بـنـاءـ الـمـسـاـكـنـ . وـبـعـثـتـ نـقـابـةـ الـمـسـتـخـدـمـينـ الـخـارـجـينـ عـنـ هـيـةـ الـعـالـمـ بـاـيـاتـ الـدـعـاءـ وـالـاخـلـاـقـ الـسـامـيـةـ لـوـضـعـهـاـ بـيـدـهـاـ الـكـرـيـمـ حـجـرـ حـجـرـ اـسـاسـ مـسـاـكـنـ الـعـالـمـ . توـقـيـعـ الرـئـيـسـ الـعـالـمـ جـعـفرـ وـالـىـ .

وجعلوا هدفها « بت الدعوة لنهوض العمال واصلاح شئونهم الاجتماعية » وان عملها « ينحصر في خدمة العمال وليس لها ادنى تدخل في السياسة » . وقد تم انتخاب مجلس ادارة الجمعية من حسين افندي رضوان ، رئيسا ، نجيب ميخائيل ، نائبا للسكرتير ، محمد ابراهيم ، أمينا للصندوق ، بديع على نائبا لامين الصندوق ، والاعضاء زكي محمود ، احمد الصواف ، عبد المنعم فرج .

ولسنا نعرف الكثير عن هذه الجمعية او قادتها وان كنا نرجح انهم من عمال الحكومة - العناصر والورش الاميرية - في منطقة السببية ، وانهم كانوا على اتصال بمحمد كامل دسوقى المحامى الذى اختير مستشارا للجمعية ( الاهرام ٥ نوفمبر ١٩٢٩ ) .

ان هذه الدعوة الاصلاحية تستحق منا وقفة مدقة لفهمها . فعلى الرغم من أن هذه الدعوة لم يكتب لها البقاء طويلا ولم تسفر عن نتائج هامة في التطبيق ، فإنها كانت بالتأكيد تعبّر عن تيار او اتجاه مبكر لمواجهة بعض أعباء الأزمة الاقتصادية ، بل إننا نعتقد أن ظهور مثل هذه الدعوة كان شيئاً طبيعياً في ظروف القهر السياسي الذي مارسته حكومة محمد محمود باشا حينذاك ، وفي غيبة اتحاد عام للعمال قادر علىقيادة حركتهم واستخدام أسلحة العمل الجماعي في مواجهة آثار الأزمة وضعفها .

ولكن هذا الموقف تغير تماماً في أعقاب سقوط حكومة محمد محمود باشا في أكتوبر ١٩٢٩ وتشكيل حكومة عدلي يكن باشا التي أجرت انتخابات جديدة في ديسمبر ١٩٢٩ وهي الانتخابات التي أسفرت عنأغلبية كبيرة للوفد وتاليف وزارة مصطفى النحاس باشا في أول يناير ١٩٣٠ .

ولا شك ان مقدم حكومة الوفد انعش الآمال في صفوف الطبقة العاملة ، وبدأ للجميع ان الفرصة قد ستحت ليس فقط لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية ، بل قد ستحت أيضاً لتنشيط التنظيم النقابي وأصدار التشريعات العمالية التي طال انتظارها .

ومن الخطأ ان نتصور ان اشتعال العمل الجماعي للطبقة العاملة في ظل حكومة الوفد من يناير ١٩٣٠ الى يونيو ١٩٣٠ ، كان تحدياً لهذه الحكومة او صداماً معها . ذلك ان العمل الجماعي الذي شهدته هذه الشهور الستة كان من قبيل رد الفعل لسنوات القهر في ظل حكومة محمد محمود ، وتعبيرًا عن الأمل والثقة في قدرة حكومة الوفد على الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة .

ولعل اكبر دليل على ثقة العمال في الوفد - حتى قبل اجراء الانتخابات العامة - ان جماعات عمالية نشيطة تحركت للمطالبة بتمثيل العمال في مجلس النواب . وكانت هذه الجماعات تعتقد ان مطلبها هذا يمكن ان يتمكن من تحقيقه فقط بالتعاون مع الوفد وضمن مرشحيه في الانتخابات . ففى الاسكندرية - مثلاً - عقدت اللجنة التحضيرية لمندوبي نقابات العمال فى الثغر عدداً من الاجتماعات « للنظر فى الترشيحات لمجلس النواب » . وقالت الاهرام في ٥ نوفمبر ١٩٢٩ ان الحماس قد بلغ من بعضهم الى الحد « انهم

راحوا يتلمسون من الوفد ترشيح اثنين نائبين لهم لدائرتين من دوائر الاسكندرية » وكتب العامل على حسبين في جريدة المقطم ( ٢٠ أكتوبر ١٩٢٩ ) تحت عنوان « لماذا لا يكون من العمال نوابا » فطالب الوفد بتخصيص دائرة كرموز وميناء البصل للعمال وحث زملاءه على جمع قيمة التأمين المطلوب واختيار من يرونه صالحًا لتمثيلهم في الانتخابات المقبلة . وكتب عبد العزيز محمود السماك رئيس نقابة تعاون النجارين بالاسكندرية ( المقطم ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ ) حول نفس الموضوع مؤيدًا فكرة ترشيح العمال ليس فقط لمجلس النواب بل ولمجلس الشيوخ أيضًا .

لقد كانت ثقة العمال في الوفد كبيرة في بداية الثلاثينيات والأمال المرتبطة به أكبر وأعمق ، وفي مقدمتها الأمل في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية بطبيعة الحال . ولهذا فنحن مطالبون بأن ننظر إلى ظواهر العمل الجماعي العمالي ( وخاصة الإضرابات ) التي حدثت خلال حكم الوفد من خلال هذه الثقة وليس تقضًا لها . فقد شهدت هذه الفترة سلسلة من الإضرابات والشكوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة كان أهمها عمال النور بالإسكندرية وعمال عناير السكك الحديدية وعمال الحركة الإدارية بالسكك الحديدية وعمال المصريين في عملية خزان أسوان وعمال النادل في القاهرة وغيرهم . ولم تكن هذه الإضرابات تحديًا لحكومة الوفد وإنما كانت أملاً وثقة فيها وفي قدرتها على الاصناف .

ففي الأسبوع الثاني لتأليف وزارة الوفد أعاد عمال شركة النور بالإسكندرية الإضراب عن العمل ( الاهرام ١٣ يناير ١٩٣٠ ) وأرسلوا وفداً يمثلهم إلى المحافظة لتقديم مطالبهم التي ترکزت حول اخلال الشركة باتفاق العمل المبرم في أكتوبر ١٩٢٠ والذى تجدد في يونيو ١٩٢٧ .

وفي القاهرة وجد عمال السكك الحديدية في عناير الصيانة وأقسام الحركة فرصتهم بعد تأليف وزارة الوفد لطرح شكاواهم القديمة ومطالبهم المتراكمة . ففي أوائل فبراير ١٩٣٠ أعلن عمال ورش العربات في العناير اضراباً داخلياً (١) ( الأهرام ٦ فبراير ١٩٣٠ ) احتجاجاً على معاملة الرؤساء لهم وعدم وجود نظام ثابت للأجزاء والجزاءات ونوبات العمل وأوقات الراحة . وفشل مندوبي الادارة والأمن في اقناع العمال بالعدول عن الإضراب ، ولكن تدخل المحامين الوفديين المشغليين بالعمل النقابي مثل زهير صبرى في اليوم الثاني للإضراب أقنعهم بانهائه وتشكيل وفد للتفاوض بشأن مطالبهم مع وزير المواصلات . ومن الطريق أن جريدة الأهرام ناشدت العمال المضربين انتهاء سبيل الحكم والاعتدال مadam هناك « حكومة دستورية وبرلمان مفتوح الأبواب للجميع » هي حكومة الوفد وبرمانها . وقد تمكّن وزير المواصلات من تسوية جانب من المطالب على ضوء تقارير العمال ومديري الأقسام .

وشعّ هذا النجاح قطاعات أخرى من عمال السكك الحديدية ، فبادر عمال

(١) يحضر العمال إلى مكان العمل ولكنهم يمتنعون عن العمل ويغادرون في نهاية اليوم ليعودوا في اليوم التالي في مواعيد العمل الرسمية ... وهكذا .

« الحركة الادارية » في الأسبوع التالي الى التحرك بمطالبهم (الاهرام ١٣ فبراير ١٩٣٠) فقدموها « مظلمة » الى وزير المالية والى مدير مصلحة السكك الحديدية تضمنت اربعة مطالب أساسية هي نقل عمال الحركة الادارية الى نظام المرتبات الشهرية وزيادة الأجازات واصدار مشروع الكادر الجديد وتشغيل المقصوبين لعدم اللياقة الصحية في وظائف مخففة . واضح ان هذه المطالب كانت تستهدف تحسين وضمان الأجور واخضاعها لنظام ثابت او كادر دائم به من الضمانات ما كانت محفولة لفئات أخرى من العاملين بالسكك الحديدية .

واذا كانت ظلال الأزمة الاقتصادية ليست واضحة تماما في هذا التحرك العمالي ، حيث تركز حول شكاوى ومطالب قديمة ومتراكمة ، فان مشكلة العمال المصريين في خزان أسوان في أبريل ١٩٣٠ كانت نموذجا لأنكماش في الاستخدام على حساب القوى العاملة . كما نجد نموذجا آخر في مشكلة عمال المناديل في القاهرة الذين تعرضوا في مايو ١٩٣٠ لمحاولات ضغط أجورهم من ١١ مليونا إلى ٦ مليمات للقطعة ، وكذا عمال مصنع كاسيمس للدخان بالاسكندرية الذين تعرضوا لزيادة ساعات عملهم من ثمان ساعات الى احدى عشر ساعة وتعرضوا للفصل نتيجة « خفة العمل » ( الأهرام ١٢ مايو ١٩٣٠ ) .

والواقع أن حكومة الوفد لم تكن قادرة على مواجهة هذه المشاكل مواجهة جزرية ، ولم يكن أمامها غير الوعود التي تقطعنها على نفسها أو التي يروجها المحامون الوفديون المستغلون بالعمل النقابي . هذا فضلا عن أنها اهتمت بطبيعة الحال بمشكلة القطن وأعدت لذلك مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعي مواجهة أعباء الأزمة .

لقد كان أمام حكومة الوفد فرصة التقدم الى البرلمان بمشروع قانون العمل الذي انتهت لجنة عبد الرحمن رضا من اعداده في مارس ١٩٢٩ . ولكنها لم تقدم على هذه الخطوة رغم أنها كانت تمثل أغلبية كبيرة في مجلس النواب . وتفسيرنا لهذا الموقف من جانب حكومة الوفد هو أنها رغم شعبيتها الواسعة كانت حرفيصة على عدم اثارة الدوائر الاقتصادية المناهضة لتصور تشريع العمل . ثم أنها كان لديها تحفظات حزبية على لجنة رضا منذ خروج النائب الوفدي محمد صبرى أبو علم من عضويتها في ١٩٢٨ بعد الانقلاب الدستورى الذى أحدهه محمد محمود باشا ، وما تعرضت له اللجنة من هجوم مرير على يد النواب والمحامين الوفديين حينذاك .

والواقع أن حكومة الوفد ورجالها من المحامين النشطين في المجال النقابي واجهوا ضغطا كبيرا من نقابات القاهرة للتعجيل بعرض مشروع القانون الذي أعدته لجنة رضا على البرلمان . ففي ٣ مايو ١٩٣٠ دعت نقابة عمال المطابع ونقابة عمال الترام الى عقد مؤتمر عام بدار نقابة الترام لمناقشة الموضوع ، واشتركت في هذا المؤتمر مندوبون عن نقابة عمال ترام هليوبوليس وجمعية رقى العمال ونقابة خريجي المدارس الصناعية ونقابة عمال ورش النجارة الميكانيكية ونقابة عمال السيارات ونقابة الطهاه ونقابة الأحذية ونقابة عمال النور ونقابة العامة للعمال ونقابة عمال الدخان ونقابة الحوذية

ونقابة عمال النقل ، وحضر المؤتمر أحد محمد أغا رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري ( مجرد لافتة اتحاد عام ) والمحامي حسني الشستناوى والدكتور محجوب ثابت عضو لجنة رضا الذى كان على خلاف شديد مع كتيبة المحامين الوفديين وكان يدعو الى استبعادهم من مجال النشاط النقابي .

في هذا المؤتمر احتمل الخلاف بين الحاضرين ، فالدكتور محجوب ثابت يطالب بضرورة التعمير بعرض المشروع على الدورة البرلمانية الحالية ويؤكد أن المشروع تام الاعداد ولا ينقصه الا عرضه على البرلمان ، بينما اتخاذ أحد محمد أغا موقفا مخالفا لذلك تماما متحجبا بأن « الوزراء من يوم توقيعهم للحكم منهمكون بقضية مصر الكبرى التي لهم ١٤ مليونا ... ومتى انتهوا من مفاوضاتهم عرضنا مطالباتنا عليهم ». وайд حسني الشستناوى ضرورة عرض المشروع فورا قائلا « ان خطبة العرش كما نصت على المفاوضة ( مع بريطانيا ) نصت على مشروع العمال وأن المشروع لا يعارض المفاوضة » ( المقاطم ٤ مايو ١٩٣٠ ) .

واسفر المؤتمر في النهاية عن دحر رأى الوفديين ورفض فكرة ارجاء عرض المشروع على البرلمان . وأصدر المؤتمر قرارا حاسما في هذا الشأن كما يلى :

« المجتمعون الليلة في نقابة عمال ترام القاهرة والممثلون لأربع عشر نقابة من نقابات القطر المصري في هيئة مؤتمر يطالبون الحكومة المصرية بسرعة عرض تشريع العمال على هيئتي الشيوخ والنواب وسرعة اصداره بالدورة البرلمانية الحالية كما ورد في خطبة العرش » .

والظاهر أن المحامين الوفديين لم يتوقفوا عن معارضة مشروع لجنة رضا . ففي ٢٧ مايو ١٩٣٠ انتهز النائب الوفدى حسن نافع ورئيس اللجنة البرلمانية للعمل ، فرصة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة عمال ترام القاهرة فاقرر كلمة نفى فيها أن تشريع العمل قد أعد نهائيا وأكد أن ما يقال عن الانتهاء منه غير صحيح .

وفي داخل مجلس النواب وجه النائب يوسف بك رمضان سؤالا إلى وزير الداخلية حول المشروع . وكان مقدرا أن يرد الوزير خلال أسبوع ، ولكن سقوط حكومة الوفد في ١٩ يونيو ١٩٣٠ وضع نهاية عاجلة للموضوع وقفل الباب نهائيا أمام مشروع لجنة رضا ليسقط في زوايا النسيان . وهكذا أضاع الوفد - على نفسه وعلى الطبقة العاملة - فرصة ذهبية لاصدار تشريع العمل . وكان ذلك خطأ من خطائه التي كلفته الكثير من سمعته لدى الطبقة العاملة طوال الثلاثينات .

### احياء التنظيم النقابي :

اذا كانت حكومة الوفد قد خربت امل الطبقة العاملة في اصدار التشريع العمالى ، وعجزت عن اتخاذ تدابير حاسمة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية ، فليس في مقدور احد أن ينكر أن حكم الوفد لمدة ستة شهور في بداية الثلاثينات قد خلق مناخا من

الحرية النسبية التي أتاحت للطبقة العاملة قدرًا معقولاً من فرص الحركة النشيطة لإعادة الحياة إلى تنظيماتها النقابية .

ان متابعة عملية اعادة التنظيم النقابي في هذه الفترة مهمة عسيرة للغاية نظراً للقصور البين في المعاومات المتاحة ، ونظرًا لما كان يعتور هذه العملية من صراعات حول القيادة ادت الى طمس الصورة الحقيقة لحركة القواعد النقابية .

والعملية في تصورنا كانت سباقاً حريصاً بين أكثر من مجموعة من المحامين او المستشارين القانونيين من أجل السيطرة الفوقيّة على النقابات القائمة بعد زوال حكم محمد محمود البغىض ، مستفيضة – طبعاً – بالمناخ الحر الذي أشاعتته حكومة الوفد الدستورية .

فمن ناحية ، كان من الطبيعي بعد تأليف حكومة الوفد في يناير ١٩٣٠ ، ان تنشط كتيبة المحامين الوفديين المستقلين بالعمل النقابي مثل أحمد محمد أغا و وهير صبرى وحسن نافع وعزيز ميرهم ، من أجل احياء النقابات العمالية الموجودة وربطها بالحزب ولم يكن أمامهم حينذاك – على المستوى المركزي – غير لافتة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري ، وهو الاتحاد الذي كان يحتفظ أحمد محمد أغا بلقب رئاسته لا أكثر ولا أقل .

وفي مواجهة هذه الكتيبة الوفدية ، كان هناك الدكتور محجوب ثابت وأحمد اسماعيل وأسماعيل طاهر وآخرون من العناصر النشيطة نقابياً والمرتبطة بشكل او آخر بحزب الاحرار الدستوريين . وكانت الصراعات بينهم وبين أحمد محمد أغا حول حمل لافتة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري لا تزال قائمة او لا تزال جراحها غير ملائمة منذ عام ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

وكما كانت هاتان الجماعتان مختلفتين في ولائهما الحزبي ، فإنهما كانتا مختلفتين أيضاً في أسلوب حركتهما من أجل السيطرة على القيادة النقابية . فالكتيبة الوفدية الذي كان عزيز ميرهم – عضو مجلس الشيوخ – أبرز رجالها لم تهتم في أول الأمر باحياء الاتحاد العام أو تنشيطه ، بل راحت تروج لفكرة غامضة تستهدف انشاء « مكتب لتنظيم حركة النقابات » تكون مهمته تنشيط النقابات القائمة ومن ثم يؤلف بينها اتحاد عام جديد . وقد طرح عزيز ميرهم هذه الفكرة الغامضة في أبريل ١٩٣٠ كما نجح في استصدار قرار بها من المؤتمر النقابي الذي عقد في نقابة عمال ترام القاهرة في مايو ١٩٣٠ ، يقول :

« الموافقة على ايجاد مكتب لتنظيم حركة النقابات وتوحيد جهودها على أن يوجل انتخاب اعضاء هذا المكتب الى الاجتماع المقيل الذي تحدد موعده في يوم السبت ١٧ مايو ١٩٣٠ في نادي نقابة عمال المطابع المصرية بشارع محمد على رقم ١٦٠ بجوار دار التويد » .

اما الجماعة المناوئة للوفد فقد اتبعت اسلوباً مغایراً في حركتها اذ اتجهت مباشرة في ٣٠ أبريل ١٩٣٠ نحو تشكيل اتحاد عام للنقابات برئاسة داود راتب بك عضواً الاحرار الدستوريين ، وذلك من ثلاث نقابات فقط وهى نقابة عمال النقل الميكانيكي ونقابة عمال التنظيم ونقابة الحلاقين .

والمعلومات المتوفرة عن هذا «الاتحاد» ضئيلة لغاية لانه لم يعمر طويلاً . ولكننا نعرف من مصادر بعض المعاصرین ( السيد كامل عز الدين ) ان اختيار داود راتب رئيساً للاتحاد كانت ترجع الى عاملين : أولهما انه كان من اعضاء الاحرار الدستوريين البارزين وثانيهما انه كان من المؤسسين القادرين على «الصرف» لتفطية ميزانية الاتحاد وتمويل نشاطه . وقد اتخذ الاتحاد مقراً له بميدان العتبة الخضراء الحالى بالعمارة التى تشغلها الان لوكاندة البرلمان .

وفي تقديرنا أن الاحرار الدستوريين كانوا يحاولون - من وراء تأسيس هذا الاتحاد العام - سحب العمال ونقاباتهم بعيداً عن سيطرة الوفد ، وربما استخدّاهم أيضاً في احراجه داخلياً في فترة كان يجري فيها الوفد مفاوضاته السياسية مع بريطانيا ( مفاوضات التحاس - هندرسون من ٢٠ مارس الى ٨ مايو ١٩٣٠ ) . وقد وصف عزيز ميرهم هذه المحاولة - بعد سنوات - بأنها كانت ضمن المساعي التي تبذلها الاحزاب المناوئة للوفد « لتحويل العمال عن عقידتهم الديمقراطية بانشاء نقابات مصطنعة واتحادات مزيفة مثل اتحاد داود راتب » . ( تقرير لجنة العمال باللّوّن الوطني العام للوفد المصري ٩ : ١٠ يناير ١٩٣٥ ) .

ومهما قيل في أهداف هذا الاتحاد وأسلوب تشكيله ، فإنه ضم الى مجلس ادارته عدداً من النقابيين الذين قدر لهم أن يلعبوا أدواراً رئيسية في الحركة العمالية طوال الثلاثينات مثل محمد حسن عماره وأحمد المصرى عن نقابة الحلاقين ومثل محمد ابراهيم زين الدين وكامل عز الدين وحسين أبو السيد عن نقابة النقل الميكانيكي ، ومثل أحمد البدينى عن نقابة عمال التنظيم ، وسيد عزمى عن عمال السكك الحديدية .

والحقيقة ان كتيبة المحامين الوفديين وجماعة داود راتب من انصار حزب الاحرار الدستوريين لم يكونوا وحدهم في الميدان .

فقد ظهر في الأفق العمالى في هذه الفترة أحد أمراء البيت المالك وهو **النبييل عباس حلبي** . وكان ظهوره الملتقط على هذا الأفق قد بدأ منذ سنوات من خلال اهتمامه بنشر الرياضة في الأوساط العمالية وايفاد فرق كرة القدم المطعمه بعناصر عمالية الى الخارج (١) . بل انه شارك منذ عام ١٩٢٨ في تشكيل بعض النقابات مثل اتحاد

(١) أثناء محاكمة عباس حلبي أمام محكمة الثورة في ديسمبر ١٩٥٣ جرى معه هذا النقاش أمام هيئة المحكمة ، وفيه طرف من نشاطه المبكر في مجال الرياضة والعمال :  
المتهم ( عباس حلبي ) : ... أنا لما رجعت من المانيا وتركيا بعد الحرب استنيت في مصر علشان انظم الرياضة ، وكانت الرياضة في وقتها في ايدي راجل ... في ايدي واحد اسمه بولوتاكس ، وكان ده في سنة

نقابات السيارات بالاسكندرية ودمهور وبور سعيد والمنصورة وأسيوط ، كما تدخل شخصيا في تسوية بعض المنازعات ، وتوجه اليه نفر من العمال أحيانا لانصافهم . ومن المرجح انه كان على صلة طيبة بحزب الوفد وإن كان وضعه كأحد افراد البيت المالك لم يكن يمكنه من العمل السياسي والحزبي السافر .

تلك – اذن – هي القوى الثلاث على مسرح التنظيم النقابي في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٣٠ . وقد اتاحت لها المناخ العام الذي أشاعه وجود الوفد في الحكم قدرًا كبيراً من حرية الحركة والصراع . ولكن حركتها وصراعها كانا متوجهين أساسا نحو السيطرة على النقابات وعلى « الاتحاد العام » الذي قد يشكل لقيادة هذه النقابات .

ولكن سقوط حكومة الوفد في يونيو ١٩٣٠ غير الموقف تماما بالنسبة لهذه القوى إذ وجدت نفسها بحاجة أكثر إلى « الاتفاق » أو « الماهادة » بدلاً من الصراع والمقاتلة ، لمواجهة الحكومة الجديدة التي الفها اسماعيل صدقى باشا في ١٩ يونيو ١٩٣٠ .

#### صدقى والانقلاب ضد المستور :

استقالت حكومة الوفد في ١٧ يونيو ١٩٣٠ . والواقع أنه لم يكن مقدرا لها أن تستمر طويلاً في الحكم ، فقد تضافت عوامل عديدة على اسقاطها . فـ **الانصاف المالي** : وهي مصالح أجنبية في الأغذية ، لم تكن مطمئنة لسياسة الوفد الاقتصادية وما أعلن من إجراءات لواجهة الأزمة . والقمح كان كارها لحكم الوفد وموافقه الدستورية المعارضة لرغبات الملك وأطماعه . وبريطانيا وجدت في قوة الوفد وجماهيريته عقبة في سبيل توقيع اتفاق أو معاهدة تمكنا من تثبيت نفوذها الإمبريالي في مصر ويمهد لرور سياستها الانفصالية في السودان .

فلما استقالت حكومة الوفد في ١٧ يونيو ١٩٣٠ ، كان نفوذ المصالح المالية الأجنبية والقصر وبريطانيا هو الذي رشح اسماعيل صدقى باشا لتولي الحكم وتأليف وزارته في ١٩ يونيو ١٩٣٠ .

واسماعيل صدقى باشا ، من وجهة نظر مؤرخ الطبقة العاملة ، شخصية خطيرة من حيث تأثيرها في حياة الطبقة العاملة المصرية وحركتها ، ذلك أن فكر هذا الرجل

---

١٩٢٢ ، فأنا أخلتها من أيديه وبدل ما يكون اسم اتحاد الرياضة – الاتحاد الدولي أنا خليت اسمه الاتحاد المصري ...

وأسأله وليس المحكمة عن نشاطه العمالي فرد بالاتي :

المتهم ( عباس حليم ) : أنا اشتغلت مع العمال ، وده كان نتيجة اشتغالى بالرياضة – فأنا لما اشتغلت في الرياضة لاحظت أن كل واحد يطعن من المدرسة ماتشوقوش في الملعب أبدا ، والطبقات الفقيرة مابيجوش يلعبوا أبدا . وجدت أن الرجل من دول يتعذر يشتغل ١٤ أو ١٦ ساعة في اليوم ويأخذ أجرة بسيطة وبعد كده يروح علشان يستريح ، فأنا قلت إن الحالة دي لا يمكن أن تستمر بالشكل ده ولازم يكون هناك قانون علشان يحمى العمال دول ... وأنا اللي جمعت العمال في اتحادات .

ومواقفه كانت تحكمه اتجاهات محددة من شأنها أن تؤثر تأثيراً عميقاً – ومدمرة – في الطبقة العاملة ومصالحها .

ففي **المحل الأول** ، كان صدقى باشا من أوائل المهتمين بتنمية الرأسمالية المصرية في الصناعة والخدمات ، وهو المحرك النشيط وراء تشكيل «لجنة التجارة والصناعة» في ٨ مارس ١٩١٦ : وهى اللجنة التى بحثت تأثير الحرب على التجارة والصناعة المصرية وراحت تنقب عن عوامل رقيها فى ظروف ما بعد الحرب . وتعتبر التقارير التى أعدتها هذه اللجنة ، وخاصة التقرير الرئيسى الذى رفعته إلى رئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩١٧ ، برنامجاً للتنمية الصناعية كما تتصورها الرأسمالية الوطنية . وكان المفهوم السائد لدى هذه اللجنة هو ضرورة تمكّن الرأسمالية الوطنية بالحماية من جانب الحكومة مثل اعفاء الصناعات المصرية من كل ضريبة داخلية اعفاء مكافئاً لقدر الرسوم الجمركية المقررة والتّوسيع في تخفيض أجور السكك الحديدية وأن تعطى الأفضلية في المناقصات الاميرية للحاصلات والمصنوعات المصرية ... الخ هذه الاعفاءات والتسهيلات . واهتم صدقى باشا إلى جانب ذلك بتنظيم صفوف الرأسماليين فأنشأ « جمعية الصناعات بالقطر المصرى » عام ١٩٢٢ ، وألّى عرفت فيما بعد باتحاد الصناعات ، وكانت تضم عند تأسيسها نحو تسعين عضواً من أصحاب الأعمال الوطنيين والأجانب يشتغلون بروءوس أموال تقدر بأكثر من أربعين مليون جنيه مصرى ويستخدمون ما يزيد على ١٥٠ ألف عامل ٩٧٪ منهم من المصريين .

وفي **المحل الثاني** كان صدقى باشا طوال حياته ميالاً إلى الأسلوب الأوتوقратى في الحكم وفي ممارسته السلطة ، وهو الأسلوب الذى يرفض كافة إشكال التمثيل الشعبيّ الحقيقى ويعادى التنظيمات الشعبية وحركتها الحرة . وموافقه العامة منذ سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى تحمل هذه السمة بوضوح . ففى عام ١٩١٤ مثلاً كان صدقى باشا ناظراً (وزيراً) للزراعة في وزارة حسين رشدى باشا . وقد قاد حينذاك الحملة من أجل تقرير الرقابة الحكومية المشددة على الجمعيات التعاونية الزراعية الناشئة ، وتولى بنفسه عرض مشروع القانون على الجمعية التشريعية واستطاع أن يفوز بموافقة الأغلبية . وفي عام ١٩٢٢ عارض بشدة تشكيل جمعية وطنية لوضع الدستور . وتحمس لتشكيل لجنة بالاختيار عرفت في وقتها لسوء سمعتها باسم « لجنة الأشقياء » . وإذا كان عداوه للوفد له أسباب قديمة ومعقدة ، فإن ارتباط الوفد بالجماهير كان أقوى الأسباب عند صدقى لعاداة الوفد .

وفي **المحل الثالث** ارتبط اسم صدقى باشا أوثق الارتباط بالحكومات الانقلابية التي أهدرت الدستور وعطلت الحياة النيابية وشددت التّكير على الحرّيات العامة ، فقد كان وزيراً للداخلية في وزارة أحمد زبور باشا البغيضة (١٩٢٥ - ١٩٢٦) وكان مؤيداً ونصيراً للانقلاب الثاني على الدستور الذي اقترفيته وزارة محمد محمود باشا (١٩٢٨ - ١٩٢٩) ، ثم كانت رئاسته للوزارة من ١٩ يونيو ١٩٣٠ حتى سبتمبر ١٩٣٣ نذيراً بالغاء دستور ١٩٢٣ وتخريب الحياة النيابية واهدار الحرّيات العامة .

مع رجل على هذه الصورة اذن يصبح من اليسيير علينا تصور ردود الافعال السياسية والحزبية لتوليه الوزارة . فقد كان مقدمه ايدانا باشتغال الصراع الحزبي بينه وبين حزب الوفد . ولم يلبث هذا الصراع ان انتقل الى الشارع في كل مدينة وقرية ، كما استعر ايضا - ولكن لأسباب مختلفة - بينه وبين حزب الاحرار الدستوريين .

ولكن لم يكن الصراع الحزبي هو كل ما ينتظر اسماعيل صدقى من عقبات . فهناك الأزمة الاقتصادية التي تهدد صالح الجماهير الشعبية ومستوى حياتها ، وانت اثارتهم الى الحد الذى حملهم على مقاومة حكومة صدقى منذ اليوم الأول تأليفها وتحولت المعركة معه الى ما يشبه « الحرب الأهلية » على حد تعبير صدقى باشا نفسه .

والمهم لنا ، من وجهة نظر تاريخ الطبقة العاملة ، أن نكشف اثر هذا الصراع ( بين صدقى من ناحية وبين الوفد والاحرار الدستوريين والجماهير الشعبية من ناحية اخرى ) على حركة الطبقة العاملة ومصالحها المباشرة .

\* \* \*

تولى صدقى باشا الوزارة في ١٩ يونيو ١٩٣٠ كما عرفنا . وقضى العام الاول من حكمه ( يونيو ١٩٣٠ الى يوليو ١٩٣١ ) غارقا في تدبير وتنفيذ خطوات الانقلاب ضد الدستور وضد الحياة الدستورية في البلاد .

ففي اليوم التالي لتأليف وزارته - ٢١ يونيو ١٩٣٠ - أصدر قرارا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر . وقابل النواب والشيوخ هذا الاجراء التعسفي بتحطيم السلالس التي أوصدت بها أبواب البرلمان وعقدوا اجتماعا صاخبا لللاحتجاج على ما ارتكبه الحكومة من مخالفة للدستور . كما عقد الشيوخ والنواب مؤتمرا عاما في « النادى السعدى » يوم ٢٦ يونيو ١٩٣٠ لللاحتجاج . ونظم قادة حزب الوفد رحلات واسعة في الأقاليم لفضح المؤامرة التي دبرها صدقى باشا ضد الدستور . وقابلتهم الادارة والبوليس بعنف اساليب القهر والاعتداء دون تمييز بين قادة الحزب وجماهيره ، مما ادى الى سقوط عشرات القتلى وآلاف الجرحى .

لم يأبه صدقى باشا بما اثاره هذا الاجراء من تذمر شعبي وحزبي شامل في البلاد وبما بعثه من اشكال اللاحتجاج ، فانتقل الى الخطوة التالية من مؤامرته ضد الدستور فأعلن فض الدورة البرلمانية في ٢١ يوليو ١٩٣٠ . وتواترت اللاحتجاجات الشعبية من كافة المستويات ، من اعضاء البرلمان وأعضاء مجالس المديريات والهيئات الاهلية . ووقعت ضد صدقى محاولة لاغتياله في ٢٥ أغسطس ١٩٣٠ ولكنه نجا منها بأعجوبة .

وجاءت الخطوة الثالثة من خطوات المؤامرة في ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ عندما اعلن صدقى باشا الغاء دستور ١٩٢٣ وحل مجلسى النواب والشيوخ ، وأصدر دستورا جديدا

اهدر فيه الكثير من المبادئ والمكتسبات الدستورية ، كما أصدر قانوناً جديداً للانتخابات والى جميع مجالس المديريات في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠ .

ولا خلاف ، بطبيعة الحال ، حول الآثار المدمرة لهذه الإجراءات في حياة الطبقة العاملة وامانها . فنصيبها من نتائج الانقلاب ضد الدستور هو جزء لا ينفصل عن نصيب الطبقات الشعبية الأخرى في مثل هذه الظروف . ولكننا نعتقد أن صدور قانون الانتخابات الجديد الذي صدقى باشا ضمن ملأ أمرته لحرمان منافسيه الحزبيين من قواعدهم الانتخابية ، كان في حد ذاته ضربة قاضية للحقوق الأساسية للطبقة العاملة ، ولما كانتها المرتبطة بحق أفرادها في التصويت العام . ذلك أن القانون الجديد رد نظام الانتخابات الى قاعدة التصويت على درجات ووضع من القيد ما من شأنه أن يبعد بين الطبقة العاملة وبين عضوية المؤسسات المنتخبة في كيان الدولة الحديثة .

فقد الغى القانون الجديد نظام الانتخابات المباشر القائم من سنة ١٩٢٤ وجعل الانتخاب على درجتين ، وحصر حق الانتخاب في مندوبي خمسينيين ، ينوب كل مندوب عن خمسين ناخباً ، واشترط في المنصب أن يكون مالكاً لأموال ثابتة مربوطة عليها ضريبة عقارية أو ساكناً في منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثنى عشر جنيهاً ، أو مستأجرًا لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويًا أو حائزًا لشهادة دراسية ، ابتدائية أو شهادة تماثلها . وهؤلاء المندوبيون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان . واضح أن هذه الشروط تؤدى إلى حرمان الطبقة العاملة من المساهمة أو التأثير الفعال في نتائج الانتخابات العامة . كما أنها توجه ضربة قاضية إلى الآمال التي كانت تداعب الطبقة العاملة في أن يكون لها ممثلون من أبنائها في البرلمان ، وهي الآمال التي انتعشت أثناء انتخابات ١٩٢٩ وخالل حكم الوafd في بداية الثلاثينيات .

واجهت الأحزاب المناوئة لصدقى باشا هذا القانون الجائر بقرار جماعي في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ يقضي بمقاطعة آية انتخابات تجرى في ظله . وشكل حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين لجنة مشتركة لتنفيذ المقاطعة . ورد صدقى باشا على هذا الموقف بتشكيل « حزب الشعب » الذي أعده لخوض الانتخابات تحت رايته ولخدمة سياسته . وحدد شهرى مايو و يونيو ١٩٣١ موعداً لإجراء الانتخابات الجديدة . ومهد لذلك بفرض قيود اضافية على حرية الاجتماع وحرية الصحافة في ١١ فبراير ١٩٣١ .

والسؤال الذى يلح علينا ازاء هذه التطورات هو كيف واجهت الطبقة العاملة وقطاعاتها النقابية المنظمة الانقلاب الصدقى ضد الدستور ضد الحريات العامة ؟ وما هي طبيعة التحركات التى ظهرت فى صفوف الطبقة العاملة فى مواجهة هذا الانقلاب ؟

يمكننا ان نقول بقدر كبير من التأكيد انه لم يظهر وسط القطاعات المنظمة من الطبقة العاملة ما ينبئ بوجود تحرك منظم او مدبر لمواجهة احداث الانقلاب الصدقى

ضد الدستور طوال الشهور الستة الأولى من حكم اسماعيل صدقى . بل ان الحركة اليومية للقواعد حول مشاكل الأجور وشروط العمل بدت وكأنها فقدت حيويتها - وبضها الذاتى الذى استعادته خلال حكم ألوى . ونحن وان كنا لانتعجل البحث عن نفسى موضوعى لهذا الركود العملى المؤقت فى مواجهة الأحداث فاننا نرجح أن الركود كان نتيجة لعاملين اساسيين :

**أولهما** : ان الحركة الحزبية من جانب الوفد والاحرار الدستوريين فى مواجهة الانقلاب تركزت فى عملية فضح الاجراءات التى اتخذها صدقى باشا ، وكشف عدم دستوريتها فى اجتماعات النواب والشيوخ ، ولم يشأ هذان الحزبان خلال هذه الفترة استخدام الجماعات النقابية المحدودة المرتبطة بهما فى هذا الصراع . وبهذا ظلت هذه الجماعات ( جماعة أحمد محمد أغا وجماعة داود راتب ) خارج المعركة حتى تمكן صدقى باشا من اتمام حلقات انقلابه .

**ثانيهما** : ان القواعد العمالية التى كانت تتحرك دائمًا حركة ذاتية منفصلة عن حركة الجماعات النقابية الحزبية ، كانت تعانى من اشتداد الأزمة الاقتصادية وزيادة اعباء الغلاء ولا تجد قيادة قادرة أو راغبة في التحرك حول مطالباتها في فترة اتسمت بها الادارة واجهة الامن بالعنف والشراسة .

ومهما يكن الامر ، فان هذه الفترة من الركود او لعلها الذهول لم تستمر طويلاً ، فقد اخذت بوادر التحرك على مستوى القيادات النقابية الحزبية وعلى مستوى القواعد العمالية تظهر من جديد قبل نهاية عام ١٩٣٠ وخلال شهر ديسمبر ١٩٣٠ على وجه التحديد .

فعلى مستوى القيادات النقابية الحزبية ، حدث انقلاب مفاجئ وغير بداخل اتحاد داود راتب . ففى ١٧ ديسمبر ١٩٣٠ اجتمع بعض قادة اتحاد داود راتب وقررموا عزله وتنصيب النبيل عباس حليم رئيساً للاتحاد .

وبالرغم من انتقام النقابي المعاصر كامل عز الدين بعض جوانب هذا الانقلاب فيقول :

« ان فكرة هذا الانقلاب نشأت في ذهن محمد ابراهيم زين الدين ومعها فكرة اسناد رئاسة الاتحاد الى عباس حليم النجم الامامى الذى كان يجري عملية تصوير للأندية ويدخل فيها العمال . وفي يوم ١٧ ديسمبر ١٩٣٠ عقد مجلس الاتحاد جلسة مستعجلة حضرها داود راتب . وفي هذا الاجتماع تحدث سيد عزمى وقال ان الاتحاد بحاجة إلى زعامة وطنية مخلصة وأنه يرشح النبيل عباس حليم . وحدث هرج في الاجتماع ، ولكن غالبية الحاضرين تمكنا من صياغة محضر وجمع التوقيعات عليه ، ثم توجهوا بالمحضر في الفجر الى عباس حليم ( وهو محمد ابراهيم زين الدين - سيد عزمى - كامل عز الدين ) وعرضوا عليه القرار فقبل رئاسة الاتحاد قائلاً انه يساعد رجال الرياضة والعمال أولى بهذه المساعدة » .

ونحن نميل الى تصديق هذه الرواية ، ولكننا نعتقد ان عباس حليم كان لديه علم سابق بهذا الانقلاب المدبر للاستيلاء على الاتحاد وان اتفاقا ما قد تم بينه وبين محمد ابراهيم زين الدين قبل تدبير الانقلاب ، والمفهوم ان النبيل عباس حليم عرض على محمد ابراهيم زين الدين ان يتفرغ للعمل بالاتحاد وزيادة مرتبه الى ١٢ جنيها ولكنه فضل الاستمرار في عمله كسائق لدى احدى الاسر الاجنبية حينذاك .

وفي اليوم التالي للانقلاب ، عقد عباس حليم اجتماعا في سراياه بجاردن سيتي حضره قادة الاتحاد وأجريت انتخابات جديدة بينهم لتشكيل الهيئة التنفيذية للاتحاد وكانت من : محمد ابراهيم زين الدين وسيد عزمى و كامل عز الدين الذين لعبوا الدور الاساسى في الانقلاب ، فضلا عن ابراهيم السعيد القاضى وعباس رشوان وعباس محمد ومحمد حسن عمارة وعاشرور يحيى وأحمد المصرى . كما تقرر فصل العناصر التي عارضت الانقلاب .

وأصدر النبيل عباس حليم في هذه المناسبة بيانا ريكيا الى العمال بعنوان « عهد وميناق » نورده بنصه فيما يلى :

### « من الشريف عباس ابراهيم حليم الى العمال »

#### « أيها العمال ٠٠٠

اليوم وقد شرفتمنى بانتخابى رئيسا لاتحادكم فاني اتقدم  
لقيادة حركتكم المباركة معتمدا على معونـة الله سبحانه وتعالى  
وقوة ايمانـى بحقـكم .

#### أيها الزملاء ٠٠٠

ان الدعائم التي تقوم النهضة العمالية عليها هي توحيد جهود  
الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها وتحسين حالتها الاجتماعية  
والاقتصادية والعلمية والصحية وذلك لا يتحقق الا اذا تضافرت  
جهودكم للعمل على خلاصكم من تلك الحالة التусعة التي لا تتفق  
مع المبادئ العمالية والتي تقضى قوانين الإنسانية والمعدالتـة  
الاجتماعية باصلاحها ، وعلى هذه الاسس الفاسدة سيكون  
مستقبل العامل المصرى مستقبلا مظلما فهو يقضى زهرة شبابه  
في خدمة رأس المال حتى يصبح شيئا كهلا او يصاب بعاهـة  
مستديمة كان مصيره التسول في الطرقات . فالواجب أن توجد  
التأمينات الاجتماعية لاجبار أصحاب الاعمال والرأسماليـن  
والشركات وأصحاب الاملاـك والعقارات والحكومة لتأمين العامل فى  
شيخوخته ومرضه واصابـته أثناء العمل ، وذلك بدفع معاشـ  
شهـري يقوم بأود العامل مـدى الحياة وفرض ضـائب على الآلات

الميكانيكية التي تستعمل بدل العمال وهذا ما يقضى به الضمير الانساني وتحتمه المبادئ النقابية . فكونوا يدا واحدة ولتعلموا ان اتحادكم وتضامنكم تحت لواء واحد لا يُكَبِّر قوَّة تمكنكم من الوصول الى حقوقكم المهمومة التي تنشدونها وتسعون لتحقيقها بكل الطرق المشروعة .

### «أيها الزملاء ٠٠٠»

اعاهدكم عهدا لا أحيد عنه أبدا أن أكرس حياتي لخدمتكم ورفعة شأنكم ونصرة مبدئكم مضحيا في سبيل اسعادكم بما أملك من حول وقوة . فاتحدوا وتضامنوا ووحدوا صفوكم ونظموا جهودكم أن المستقبل لكم وسيكون بعون الله تعالى مستقبلا باهرا

ذلك هو بيان عباس حليم يوم توليه رئاسة «الاتحاد العام» . والبيان في الواقع الأمر لا يكشف عن شيء من الاتصالات والأحداث التي دفعت هذه الجماعة من قادة اتحاد داود راتب الى عزله وتنصيب عباس حليم مكانه . وإذا كان البيان ، كما هو واضح يدعو الى الوحدة والتضامن في مستوى القيادة النقابية الذي كان التمزق والصراع أبرز سماتها ، فإنه لا يسفر عن موقف فكري أو اجتماعي يميزه عن الموقف الاصلاحية السائدة لدى بقية الجماعات الحزبية الأخرى المترتبة - كمستشارين - على القيادة النقابية .

ومهما يكن الأمر ، فإن هذا الحدث كان بالتأكيد تحديا حزبيا من شكل جديد لطفيان صدقى باشا . ولا نعتقد ، كما هو سائد بين الكثيرين من الكتاب العماليين أن عباس حليم يوم تنصيبه كان عميلا أو مندوبا للقصر ، بل إن الحقيقة هي عكس ذلك تماما . فعباس حليم ينتمي الى فرع من الأسرة المالكة يرى أن الملك فؤاد سليل فرع متخصص للملك ولا يستحق الجلوس على كرسى العرش ، وهو ينتمي أيضا الى جماعة الأمراء الذين كان يرأسهم عمر طوسون ، والذين لم يخفوا سخطهم على القصر وعلى الانقلاب الصدقى مثل محمد على وعمرو ابراهيم وسعيد داود ومحمد على حليم وابراهيم حليم . وقد أصدروا منشورا في أكتوبر ١٩٣٠ ناشدوا فيه الملك أن لا ينزلق مع مؤامرات صدقى وأن يعيد الوفد الى الحكم .

وفي تقديرنا أن كتبة المحامين الوفديين - رغم ما كان بينهم من خلاف حول قيادة «الاتحادهم» خصوصا بين أحمد محمد أغاً وعزيز ميرهم - قد رحبوا جميعا بالانقلاب الذى حدث في اتحاد داود راتب والذى أدى الى تنصيب عباس حليم . فقد نجح هذا الانقلاب في طرد داود راتب منافسيهم العر الدستوري ، وأدى في نفس الوقت الى تجنيد نبيل من البيت المالك الى جانب القوى الحزبية المناوئة لصدقى باشا والقصر ، عدوا الوفد اللذين . هذا في حد ذاته مكسب لا يستهان به في المعركة الدستورية والحزبية المستمرة بين الوفد وأعدائه .

وإذا كان عزيز ميرهم وانصاره فى الاتحاد العام الوفدى - أو ما باقى منه - فضلوا

الا يفصحوا عن تأييدهم لعباس حليم بصورة سافرة ، فان احمد محمد اغا ، الرئيس المعنول عن الاتحاد العام الوفدى ، كان اكثراً افعالاً في التعبير عن تأييده . فقد سارع الى اعلان تنازله عن رئاسة الاتحاد الذى لم يكن يرأسه فى الواقع الأمر ، من اجل توحيد القوة والجهود فى شخص عباس حليم العظيم ، وقدم نفسه للنبيل فى صورة عارية من التواضع قائلًا : (١)

« وغير خاف على حضرتكم انى كان لى شرف رئاسة النقابات فى القاهرة وخلافها رديحا طويلاً من الزمن وتراسة اتحاد النقابات، بل أنا اول من أوجده وفكر فيه . وابتداً اهتماماً فى مسألة العمال فى سنة ١٩٢٥ ، وفي سنة ١٩٢٨ شكلت اتحاد النقابات وانتخبت رئيساً له ومكثت فى الرئاسة حتى سنة ١٩٣٠ اي ثلاثة سنوات تقريباً الى أن رأيت جهودكم قد توجهت لخدمة العمال فرأيت من المصلحة العامة لهم وهى رغبتي الدائمة ان اتنازل عن الرئاسة لكم لكي تتوحد القوة والجهود فى شخصكم العظيم ... »

ونلاحظ انه وقع رسالته هذه بصفته « مستشار نقابات العمال » ، وليس رئيس اتحاد العمال ، وقد رد عليه عباس حليم برسالة شكره فيها باعتباره

« أول من لبى دعوتنا للتضاد والعمل معنا لصالحة العمال مما يدل على انكم قد وضعتم مصلحة العمال فوق كل مصلحة . »

\* \* \*

ان محصلة هذا التحرك العمالى - بكل اطرافه - انه ادى بشكل ما الى توحيد القوى الحزبية القائدة للتنظيم النقابى . فقد اختلفت التناقضات الثانوية بينهم ليبرز التناقض الاساسى والاهم بينهم - كمجموعة متضامنة - وبين حكم صدقى باشا والقصر ولكن المرء لا يملك الا أن يحس هنا بوجود عالمين نقابيين لا يقوم بينهما غير روابط واهية . فهناك عالم القيادات الحزبية الفوقية الذى يشكله عباس حليم وكتيبة المحامين والمستشارين الوفديين ونفر من رجال حزب الاحرار الدستوريين . وهناك - بطبيعة الحال - عالم النقابات المنتشرة فى القاهرة والاسكندرية والاقاليم والجماعات العمالية المطحونة فى امكانه العمل ، وهو عالم قليل التأثير فيما يجرى عند مستوى القيادات الحزبية النقابية فى قلب القاهرة .

ولا نحسب ان صدقى باشا قد خفى عليه مغزى هذا التحرك العمالى المؤلف ضد سياسته . بل لعله قد توقع حدوثه - بصفة عامة - فحاول ان يسبقه بمبادرة من جانبه تحد من فاعليته وتخدم سياسته العمالية فى نفس الوقت .

ففي أول ديسمبر ١٩٣٠ أصدر صدقى باشا ، بوصفه وزير الداخلية ورئيساً

(١) رسالة من احمد محمد اغا الى النبيل عباس حليم المرجع كتيب « الحركة العمالية فى مصر وسر تدهورها » تأليف الحسيني شان من ٤٣ .

للوزراء ، قراراً بإنشاء «مكتب العمل» والحاقة بادارة عموم الامن بوزارة الداخلية . واختار لادارته المستر ر.م. جريفرز ، أحد كبار رجال الامن العام البريطانيين (١) . وصدر هذا القرار يشير عدة ملاحظات هامة . فهو بالتأكيد يعبر عن المفهوم السادس لدى الحكومة المصرية منذ عهد كرومر بأن شئون العمل والعمال انما هي جزء من شئون الامن العام ومن اختصاصه . ولهذا بدا طبيعياً حينذاك أن ينشأ هذا المكتب بناء على اقتراح وكيل وزارة الداخلية وأن يصبح المكتب جهازاً من أجهزة الامن العام . واللاحظة الثانية هي أن ينشأ مكتب العمل قبل أن تصدر تشريعات العمل المفروض أن يتولى تنفيذها ورقابتها . ولعل ذلك يفسر لنا التخطيط الذي اتسم به هذا القرار . فالقرار يسير في اتجاهين متوازيين : فهو من ناحية يحاول أن يجمع للمكتب بعض المسؤوليات العاجلة فيسند إليه مهمة الإشراف على عدد من القرارات العتيقة الخاصة باستخدام الأحداث في عدد من الصناعات والمهن . وهو من ناحية أخرى يطرح عدداً من الوعود للرأي العام العمالي بأن المكتب سيقوم «بعمل الأبحاث والاحصاءات والبيانات التي يتقتضيها اصدار تشريع العمل الجديد» . كما يعد الرأي العام العمالي بأنه سيفرس «أسباب المنازعات التي تقوم بين العمال وأصحاب الاعمال ووضع حد لها» وسيفرس تنظيم النقابات والسبل إلى ادارتها ادارة صحيحة . وسيفترس «أسباب البطالة ويدبر الاعمال للعاطلين جهد المستطاع» . وسيفترس أيضاً احوال العمال وعائلاتهم «وما يؤدي إلى اصلاح حالهم ورفع مستوىهم وتربيتهم أولادهم» .

ولعل صدقى باشا وهو يقطع على نفسه كل هذه الوعود كان يحاول اضعاف موقف القوى الحزبية المناوئة لحكومته بالاعلان عن اهتمامه الجدى بأحوال العمل والعمال ، كما كان يحاول تهدئة التحرك العمالى المتجمع ضد فى هذه الفترة . لكن هذا نعتقد أن انشاء مكتب العمل لم يكن يمثل محاولة جادة لخلق جهاز فنى متخصص للمساهمة فى حل المشاكل والمنازعات العمالية ، وإنما كان اداة سياسية فى الصراع المحتمد بين صدقى باشا وأعدائه الحزبيين ، كما كان بالتأكيد اداة جديدة من أدوات الامن العام واستتابه فى هذه السنوات المضطربة .

### الصراع الحزبى على المسرح النقابى :

ان تنصيب عباس حليم ، رئيساً للاتحاد العام للنقابات ، وإنشاء مكتب العمل بادارة عموم الامن ، كان يعني في الواقع الأمر أن قوى الصراع الحزبى قد أعدت اجهزة الصراع وأسلحته وأن القتال لا بد وأن ينتقل الى ساحة الطبقة العاملة والى أماكن العمل ومنتشراته بعد أن كان محصوراً في ساحة البرلمان وحول القضايا الدستورية .

والصعبية التي يواجهها مؤرخ الطبقة العاملة في هذه الفترة هي كيف يميز بين حركة الطبقة العاملة حول مطالبتها اليومية وما تخلقه من اشكال العمل الجماعي

(١) كان محمود فهمي القيسى باشا ، وكيل وزارة الداخلية قد تقدم بذلك لانشاء المكتب في ١٥ نوفمبر ١٩٣٠ وتحديد اختصاصاته ، وانطلقت هذه المذكرة أساساً لقرار انشاء المكتب .

(الاضراب - الاعتصام - الاحتجاج - التظلمات - التشكيلات النقابية ... الخ) وبين حركة الصراع الحزبي بين صدقى باشا وأعدائه ، وهى الحركة التى انتقلت الى المسرح العمالى والنقابى وجرت معها قطاعات عمالية متباعدة .

لقد كانت لطبقة العاملة كما عرفنا مطالب محددة تتصل بازالة آثار الازمة الاقتصادية ووقف محاولات الشركات للافلات من عقود العمل والاتفاقيات القديمة واصدار تشرع العمل الذى أعدته لجنة رضا عام ١٩٢٩ واعادة الحياة والوحدة الى التنظيم النقابي ، ولم يكن مستبعدا أن يتبع ذلك الصراع الحزبى من هذه المطالب مادة ووقدا له فى هذه الظروف ، كما لم يكن مستبعدا أن تتضور بعض القطاعات العمالية المنظمة انه فى مقدورها أن تستفيد من هذا الصراع ان هى انحازت الى هذا الجانب او ذاك من أجل تحقيق مطالبهما .

اما حركة الصراع الحزبى فقد كان ينتظرها الكثير من الاحداث والاجراءات لكي تتحذى وقودا لها . كان هناك مجموعة الاجراءات التى سيتخذها صدقى باشا لمواجهة الازمة على طريقته . وكان هناك الاستعدادات الشاذة للانتخابات العامة فى مايو ويونيو ١٩٣١ . ولم يكن مستبعدا أن تحاول أطراف الصراع الحزبى جر القطاعات العمالية المنظمة واستغلالها لترجيع كفتها فى الصراع .

على ضوء هذا الواقع المعقد الذى تختلط فيه حركة الطبقة العاملة بحركة الصراع الحزبى ، تستخدمان نفس الاسلحة وتحتممان حول نفس المشاكل ويكثر بينهما الازدواج القيادى ، على ضوء هذا الواقع المعقد فقط يمكننا أن نتابع احداث تاريخ الطبقة العاملة حتى نهاية عهد صدقى فى سبتمبر ١٩٣٣ .

لقد نشطت الحركة اليومية للطبقة العاملة حول مطالبتها فى البداية وعبرت عن وجودها فى سلسلة من الاضرابات اشتراك فيها عمال شركة القناة بالاسماعيلية وعمال النور فى نفس المدينة وعمال الورش الاميرية فى القاهرة وعمال شركة الملح والصودا بالاسكندرية وعمال الموانى والمنائر وعمال المدابغ بالاسكندرية وغيرهم .

فى نهاية يناير ١٩٣١ ، عقدت نقابة عمال شركة القناة بالاسماعيلية اجتماعا عاما لمناقشة مطالب «عمال الظهراء» أى العمال غير المستديمين فى الشركة ، وهم القطاع المحروم من الامتيازات والعلاوات الدورية ومكافآت نهاية الخدمة ، لأن الشركة تستخدموهم من خلال مقاولين ، وقد قضى بعضهم فى خدمة الشركة عشرين أو خمسة وعشرين عاما . ورفضت الشركة مطالب التثبيت وقررت فصل أبو المجد عثمان الشريف ، رئيس النقابة . ورد العمال على هذا الاجراء باعلان الاضراب ولكنهم عادوا الى العمل بعد أن وعدت الشركة بالنظر فى تثبيت القدامى منهم .

وأعلن عمال شركة النور بالاسماعيلية فى نفس الوقت الاضراب احتجاجا على ما قررته الشركة من توقيف عدد من زملائهم بحجة ضفت التكاليف فى ظروف الازمة الاقتصادية الراهنة ( الاهرام ٣٠ يناير ١٩٣١ ) .

واستانف عمال الظهراء بشركة القناة بالاسماعيلية اضرابهم فى ٢٢ مارس ١٩٣١

( الاهرام ٢٣ مارس ١٩٣١ ) عندما تناصلت الشركة من وعودها الخاصة بالتبني . وتمكن مكتب العمل من إنهاء الإضراب بعد أن تدخل مديره المستر جريفز شخصياً لتسوية النزاع .

وشهد شهر مايو ١٩٣١ مجموعة من الإضرابات العمالية تركزت في الغلب حول مطالب تتصل بازالة آثار الأزمة الاقتصادية ومحاولات خفض الأجور أو توفير العمال .

ففي ٥ مايو ١٩٣١ توجه وفد من عمال شركة الملح والصودا بالاسكندرية إلى مقر المحافظة « للشكوى من الشركة لأنها تريد فصل ٤٦ عاملًا من خدمتها بدعوى التوفير » ( الاهرام ٦ مايو ١٩٣١ ) .

وفي نفس الوقت ، احتج عمال الموانئ والمنائر بالاسكندرية الذين « أخرجوا من الخدمة بدعوى اتباع سياسة الاقتصاد التي تسير عليها الحكومة » ( نفس المرجع ) وهو نحو خمسين عاملًا . وقد أمر وزير المواصلات بتأليف لجنة خاصة لبحث شكاوهم وتقرر إعادتهم إلى العمل .

وأضرب عمال مدارج المكس في ١٤ يونيو ١٩٣١ احتجاجاً على محاولات أصحاب الأعمال تخفيض الأجور « بمعدل ٢٠٪ بسبب الحالة الاقتصادية الحاضرة » ( الاهرام ١٦ يونيو ١٩٣١ ) . وذكرت جريدة الاهرام أن العمال رفضوا هذا التخفيض لأنهم يستغلون ثلاثة أيام أو أربعة في الأسبوع ، والإدارة تخصم من أجورهم رسوم التأمين وقدرها ٣٪ فإذا هم قبلوا الآن خصم ٢٠٪ فإن الأجور لا تكفي لسد حاجتهم » . وبلغ عدد العمال المضربين نحو مائة وخمسين عاملًا ، رفعوا شكاوهم إلى المحافظة فقررت الالتفاء بخصم ١٪ ولكن العمال رفضوا قرارها وصمموا على استمرار إضرابهم .

وفي القاهرة ، تحرك عمال الورش الأميرية بمطالبهم القديمة والجديدة وأرسلوا وفداً إلى رئيس الوزراء بالاسكندرية . وقد تناولت مطالبهم مسائل الإجازات المرضية ودفع الأجور خلال فترة العلاج وتحديد مكافآت نهاية الخدمة ( الاهرام ٣ مايو ١٩٣١ ) وغير ذلك من المطالب . وقد وعدهم محمود رشيد ، سكرتير اسماعيل صدقى باشا بوزارة الداخلية ، بعرض مطالبهم على رئيس الوزراء ووزير المواصلات وأكد لهم أنها « ستلaciق عطفاً كبيراً في سبيل تحقيقها » ( نفس المصدر ) .

\* \* \*

تلك نماذج محدودة من الحركة اليومية للطبقة العاملة من أجل مطالبتها ومن أجل مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية في النصف الأول من عام ١٩٣١ . واضح أن هذه الحركة تبدو منفصلة إلى حد كبير عما كان يجري حينذاك من صراع حزبي على المسرح العمالى ، وما كان يجرى من استعداد للصدام بين القيادات العزبية وبين وزارة صدقى باشا في ذلك الوقت .

وإذا نحن تابعنا فصول هذا الصدام من حيث تركناه في نهاية ١٩٣٠ نلاحظ أن أطراف الصراع أخذوا يستكملون تنظيم قواهم وأسلحتهم . فحكومة صدقى التى انشأت مكتب العمل فى ديسمبر ١٩٣٠ ليكون جهازا متخصصا من أجهزة عموم الأمن ، اتخذت خطوة جديدة فى فبراير ١٩٣١ باصدار القانون رقم ٢٨ الذى أضاف أحكاما جديدة مشددة ضد الصحافة ، كما أخذت تشدد الرقابة البوليسية السرية على دور النقابات وعلى سرای عباس حليم واتصالاته .

وعلى الطرف المقابل من الصراع ، كان عباس حليم ومن التف حوله من المحامين والمستشارين الحزبيين والنقابيين ، يتخذون خطوات عاجلة ومحمومة لتنظيم البيت النقابي الذى سقط فى أيديهم . وتركزت خطواتهم فى مهمة بناء « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى » – أو إعادة بنائه – باعتباره الاتحاد الوحيد الذى أصبح يضم كافة القيادات النقابية العمالية وكافة القيادات النقابية الحزبية من وفديين وأحرار دستوريين ومستقلين .

وكانت المهمة الأولى التى واجهتهم هى وضع « قانون » جديد للاتحاد وتشكيل مجلس الإدارة . وقد تم لهم ذلك خلال أيام قليلة وحدد « القانون » أغراض الاتحاد في أربعة مجالات رئيسية على النحو资料:

ففى المجال الاقتصادي وعد « القانون » بالعمل على تحسين حال الطبقة العاملة المادية والفسكرية والاجتماعية ، وتنظيم حركة المطالبة بتشريعات العمل والسعى لتمثيل العمال بمكتب العمل ومساواة العمال المصريين بزملائهم الأجانب الذين يعملون معهم فى مهنة واحدة فى الأجر وامتيازات على الا تقل نسبة عدد العمال المصريين بالمؤسسات عن ٨٠٪ ، وحق العامل فى الراحة الأسبوعية وتحديد ساعات العمل بالقدر المعقول وتحديد الحد الأدنى للأجور فى جميع المهن على أن يكون الأجر مناسبا مع متطلبات الحياة للعامل وأسرته واعداد المساكن الصحية بوساطة الحكومات والبلديات وأصحاب الأعمال وإنشاء بورصات للعمل لتشغيل العمال العاطلين واقامة شركات التعاون .

وفى مجال التنظيم يسعى الاتحاد الى تأليف النقابات لمختلف المهن ، وتأليف نقابات العمال المختلفة للعمال الذين لا توجد لهم نقابة الى أن يصل عدد كل طائفة من مشتركيها الى خمسين فيعلنوا تأليف نقابة باسم طائفتهم . ونص « القانون » على تأليف « اتحادات مركزية » أى فى كل مركز من مراكز القطر المصرى به ثلاث نقابات او أكثر خاضعة للاتحاد العام .

وفى المجال الثقافى يسعى الاتحاد لتوحيد الدرجة الأولى من التعليم ( الالزامى – الاولى – الابتدائى ) وجعاه اجباريا مجانيا لجميع المصريين بنين وبنات ، ويعمل على نشر المدارس الليلية لمحوا الأمية ومدارس آخر الأسبوع ، على نحو المدارس التى ينشئها اتحاد انجلترا واتحاد عمال المانيا ، وتأسيس جريدة تنطق بلسان الاتحاد يشرف عليها العمال ويحررونها بأنفسهم لتعبر عن مصالحهم وتعمل على تنويرهم ،

كما يُؤسّس الاتحاد أنديّة لاجتماعات العمال وينظم فيها دوراً للكتب وغرفاً للمطالعة ، وفيها تلقى المحاضرات وتعرض وسائل التسلية البريئية على اختلافها ، كما أن الاتحاد يعني بنشر الثقافة الرياضية بين الطبقة العاملة .

وفي مجال العلاقات الخارجية نص « القانون » على تنظيم العلاقات بين الاتحاد وبين الاتحاد الدولي للنقابات بأوروبا IFTU ومكتب العمل الدولي بجنيف واتحادات الدول الشرقية وارسال مندوبي سنوياً لحضور مؤتمرات العمال لدرس حالتهم ونظمهم وقوانينهم .

وصياغة « قانون » الاتحاد العام على هذا النحو لا تكشف عن ادراك حقيقي لمشاكل الطبقة العمالية وحركتها المنظمة في ظروف الأزمة الاقتصادية . كما أنه لا يقدم تصوراً واقعياً لهذه المشاكل أو حلولها . فباستثناء الإشارات العابرة إلى تنظيم المطالبية بتشريعات العمل وتشغيل العاطلين ، فإن أهداف الاتحاد صيغت بصورة عامة وكانتها وضعت لكل زمان ومكان . و « القانون » فضلاً عن ذلك لا يقدم تصوراً جديداً للتنظيم النقابي ولا يحدد موقفاً حاسماً من انماط التنظيم المعروفة ، بل إننا نلمس تقبلاً عاماً بالنمط الحرفي حيث يستخدم « القانون » مصطلح « الطائفة » أكثر من أي مصطلح آخر . ولعل الجديد في « القانون » هو تكريسه لما يسمى « بالاتحادات المركزية » وهو نوع من الاتحادات الإقليمية في مستوى المركز . وفي اعتقادنا أن قبوله بهذا الشكل إنما كان استجابة للواقع الذي خلق هذه الاتحادات الإقليمية في مراحل الانهيار النقابي ( ١٩٢٦ - ١٩٢٩ ) عندما فشلت الطبقة العاملة في خلق اتحاد عام حقيقي وتحول النقابيون في المدن الكبرى ( الإسكندرية والسويس وبور سعيد ) إلى إنشاء الاتحادات الإقليمية .

ومهما يكن الأمر ، فإن اعداد « قانون الاتحاد » يعتبر خطوة طيبة على طريق تدعيم بنائه وتنظيم علاقاته بالنقابات وضبط علاقاته الداخلية ومنحه صورة التنظيم القومي الحقيقي ، كل ذلك على الرغم من أن عباس حليم ومجموعة المستشارين لم يهتموا بعرض « القانون » على مؤتمر عام أو جمعية عمومية لاقراره .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ افتتحت الدار الجديدة للاتحاد فى ٨ شارع فؤاد الاول ( ٢٦ يوليو الحالى ) وأعلن عن تشكيل مجلس ادارته على النحو التالي : عباس حليم ، رئيساً ، محمد ابراهيم زين الدين ، وكيلًا عاماً ، ابراهيم السعيد القاضى ، وكيلًا ثانياً ، وسيد عزمى ، سكرتيراً عاماً ، محمد حسن عمارة ، سكرتيراً عاماً مساعدًا ، احمد المصرى ، سكرتيراً للشئون الخارجية ، عاشور احمد يحيى ، مساعدًا لسكرتير ، محمد توفيق عبد الله ، سكرتيراً للنشر ، كامل عز الدين ، أميناً للصندوق . وذلك فضلاً عن « الاعضاء » .. عبد العال موسى ، محمد عثمان ، عباس رشوان ، ليث تادرس ، حسين محمد أبو السيد ، محمد أحمد عبد الله ، اسطفانوس بشای ، عبد الله محمود عبد الله .

ويشير هذا التشكيل عدداً من الملاحظات الهامة . فقد احتفظ مدبرو الانقلاب

في اتحاد داود راتب بالمناصب الرئيسية في الاتحاد ، وهم في الأساس ممثلو ثلاثة نقابات رئيسية هي نقابة النقل الميكانيكي واللغاين والتنظيم . وانعكس هذا الموقف على بقية الأعضاء فكان أغلبهم من هذه النقابات الثلاث باستثناءات طفيفة منها ابراهيم السعيد القاضي من نقابة الساعاتية ، وعاشور أحمد يحيى من النقل الميكانيكي بالحكومة ، ومحمد توفيق عبد الله من الصحافة . كما يلفت النظر عدم اشتراك أحد من كتبة المحامين الوفديين في هذا المجلس .

وباستكمال هذا التنظيم الفوقي للاتحاد ، اتجهت جهود عباس حليم ومعاونيه الى تجميع النقابات الموجودة فعلاً وربطها بقيادته . وقد تمكنا في فترة وجيزة لا تزيد على ثلاثة شهور من تجميع « أكثر من ثلاثين نقابة » كما يقول النقابي المعاصر سيد قنديل في كتابه « نقابتي » ، كما افتتحوا فروعاً للاتحاد في الاسكندرية ودمياط وال محمودية وبنها وحلوان ومنشية الصدر ، وأوفد الاتحاد مندوبي عنده للاتصال بنقابات الأقاليم « للدعية لحركة العمال وافتتاح دور نقاباتهم » . (نفس المصدر) .

لا شك أن هذا النشاط المحموم قد لفت نظر اسماعيل صدقى باشا ، واجهزة الأمن المختصة ومن ضمنها مكتب العمل . ولا تحسب أن مخاوف صدقى باشا من هذا النشاط كان مبعثها قوة الاتحاد أو النقابات الملتقة حول قيادته . فهذه أمرها سهل وهين ، ويمكن مواجهتها بالردع البوليسى أو بتسوية الشكاوى في حدود سلطة مكتب العمل . ولو اقتصر الأمر على ذلك لام肯 التجاوز عنه أو اغفاله كما درجت على ذلك الحكومات السابقة .

ولكن صدقى باشا واجهزة الأمن كانوا يرون في هذا النشاط شيئاً آخر تماماً .. شيئاً يمتد الى الصراع الحزبى المحتمل بين الوزارة واعدائها الحزبىين وفي مقدمتهم الوفد والاحرار الدستوريين .

ولم يتردد صدقى باشا ، بكل تكوينه الفكرى وأتوغرطيته وصلفه ، في اتخاذ خطوة حاسمة ضد هذا النشاط . وفي غيبة البرلمان وفي ظل القيود المفروضة على الصحافة والحرىيات العامة ، انقض صدقى باشا على الاتحاد العام - يوم ١٥ مارس ١٩٣١ - فانطلق مقره الجديد بشارع فؤاد الاول وحضر عقد اجتماعه وصادر امواله ووجوداته ، كما أغلق دور النقابات الأخرى واندیتها . وأطلق رجال الأمن يلاحقون العناصر النقابية النشطة ويسجلون لهم محاضر تشرد في اقسام البوليس ويعتقلون البعض الآخر .

لقد كانت الضربة مفاجئة ومذهلة بكل تأكيد ، وما كان أحد ليظن أن صدقى باشا قادر على توجيه مثل هذه الضربة الى اتحاد عام يرأسه أحد افراد الاسرة المالكة . ولا بد أنه استشار الملك فؤاد قبل توجيهها والغلب أن الفكرة لقيت لديه قبولاً وترحيباً للحد من النشاط المعادى له وسط أمراء البيت المالك ومن ضمنهم عباس حليم . ولما كانت دار الاتحاد تضم اغلب النقابات المنضمة اليه ، فقد كانت الضربة شاملة لنشاطها جميعاً بطبيعة الحال . فقد أدعى عباس حليم - بعد هذا الحادث بسنوات

( الاهرام ٢ مارس ١٩٣٤ ) أن قرار الغلق وحضر الاجتماعات شمل أربعين وخمسين نقابة تابعة للاتحاد وهي : النقل الميكانيكي - الحلاقين - الملاحة الداخلية - الطهاة - المقاھى والاندية - البویات والزخرفة - لصق وتوزيع الاعلانات - فن التجاره - المعمار - موزعى الصحف - الترزيه - الصباغة - موظفى المحلات التجارية والمصالح الأهلية - طرق النحاس - الأدوات الصحية - النسيج - الدخان - نحت الجرانيت - المخابر - التنجيد - المذهباتية - المعادن قسم الميكانيكا - الرخام - الاسمنت - الروائح العطرية - البستين - السروجية - الكهرباء - الصباغة - دباغة الجلود - القصاصين - التليفونات والتلفراف - البريد - الماحونية - المرضين - الشياليين - معلمى المدارس الالزامية - الخيمية - صناعة الخيزران - مدربى الالعاب الرياضية - المعادن قسم الحداقة - النحاتين - فن التصوير - الحفر والزنگراف - صناعة الالبان - السكر - البترول - القناه وسواحل البحر الاحمر - صناعة الاسنان - الساعاتية .

والسؤال الذى يلح علينا الان هو : كيف تلقى عباس حليم وأعوانه هذه الضربة القاصمة وما هي ردود الأفعال التى حدثت فى صفوفهم ؟

الغريب حقا ان النبيل وجماعته من المحامين والنقابيين تلقوا الضربة بروح رواقية ، فلم يبدوا شيئا من المقاومة العنيفة او الفعالة . واكتفى عباس جليم بتوجيه انذار الى رئيس الوزراء عن طريق محكمة السيدة زينب في ٣٠ مارس ١٩٣١ يطالبه برد أموال الاتحاد المصادره وسحب رجال البوليس من أمام دار الاتحاد والا يكون مازما بدفع ٢٥ جنيها كتعويض عن كل يوم من الأيام التي تعطل فيها الاتحاد عن العمل . ولكن القاضى رفض قبول أصدار هذا الانذار .

وكتب الاتحاد مذكرة الى رئيس الوزراء يناديه فيها وقف مطاردة أعضائه ولكن دون جدوى . ومن الطريف ان عباس حليم راح يطادر مخبرى البوليس بنفسه ويعتدى عليهم بالضرب كما اقتحم احد اقسام البوليس وأخرج النقابيين المحتجزين داخله واعتدى على مأمور القسم وسط ميدان السيدة زينب ، ولكن ذلك أيضا لم يجد فتيليا .

واتجه عباس حليم واتحاده الى الشكوى على الصعيد الدولى . فبعث بشكوى الى الاتحاد العام للعمال бритانى طالبا التدخل لدى الحكومة البريطانية للضغط على حكومة صدقى حتى تعدل عن مناهضتها للعمال . ويقال ان الاتحاد бритانى قرر ايفاد سكرتيره العام لدراسة احوال النقابات المصرية ولكن حكومة صدقى عملت على منع وصوله .

ومن ناحية اخرى ، اوفد الاتحاد العام محمد ابراهيم زين الدين ، وكيله الاول لحضور مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات IFTU المنعقد فى مدريد عام ١٩٣١ وتقديم شكوى عمال مصر ضد اجراءات كبت الحرريات . ويقول النقابى المعاصر محمد حسن

عماره في مذكراته (غير مطبوعة صفحة ١٧) ان المؤتمر اتخذ القرارات الآتية لصالح الاتحاد العام المصري .

١ - الاحتياج على ما تتخذه الحكومة المصرية من وسائل القمع ضد اتحاد عام النقابات .

٢ - ايفاد سكرتير الاتحاد الدولى الى مصر لعمل تقرير عن احوال العمال المصريين ونقاباتهم .

٣ - مناشدة حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات ببذل مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة العمال .

ولا شك أن هذا الاتجاه الدولى من جانب قادة الاتحاد العام المصرى يعتبر ظاهرة جديدة تستحق الانتباه .

وحاول عباس حليم الالتفاف حول قرار غلق دار الاتحاد بشارع فؤاد الأول ، فأعلن نقل مقره إلى سراياه بجاردن سىتى حيث خصص له الدور الأول من السراي وراح يستقبل فيه النقابيين ليلاً ويعقد الاجتماعات الصاخبة . ورد صدقى باشا على هذا الاجراء بتشديد الرقابة حول السراي واعتقال المترددين عليها الأمر الذى أدى إلى اشتباكات عديدة بين العمال ومخبرى البوليس فى هذه المنطقة الهادئة من القاهرة . وكم يحلو للنقابيين المعاصرین أن يسردوا القصص الممتعة حول هذه المساجلات العنيفة وحركات الاختفاء والتسلل إلى سراي عباس حليم ! !

ولما ضاقت السبيل بعباس حليم ورجاله ، هداهم تفكيرهم إلى فكرة إنشاء «حزب للعمال» كبديل للاتحاد العام ، باعتبار أن صدقى باشا لا يمكنه – حتى في إطار دستوره المزيف – أن يمنع قيام حزب سياسى مثل بقية الأحزاب ، وكعهد دائمًا تعجل عباس حليم في عملية إنشاء الحزب فأعلن عن قيامه في أوائل يوليو ١٩٣١ ، فأوقع نفسه في تناقضات جديدة ليس فقط مع صدقى باشا ، بل ومع حزب الوفد الذى ساورته الشكوك في هذه الخطوة باعتبارها تهدى مكانته السياسية وسط جماهير العمال . ووجد عباس حليم نفسه تحت وابل من البيانات والبلاغات المعارضة من كل جانب . . . من الوفد ومن الحكومة على حد سواء .

ففي ٨ يوليو ١٩٣١ أصدرت الحكومة «بلاغاً» ضد حزب العمال «تحذر فيه جميع طبقات العمال من الاستسلام للدعایات الفاسدة التي تروجها الهيئة المسماة «حزب العمال» ، كما قررت منع كل محاولة من شأنها الترويج لهذه الدعایات سواء كانت عن طريق التوفيق أو الإرهاب أو عقد الاجتماعات أو دفع الإشتراكات » . وأكد البلاغ أن الحكومة فعلت ذلك « وقاية لمصلحة الأمن العام والنظام ومحافظة على مصالح العمال . . لأن نظام البلاد البرلماني والاجتماعي لم يهتم حتى الآن الظروف التي تبرر وجود حزب العمال بالمعنى الصحيح المتعارف عليه في البلاد الأوروبية . . ولأن المرحلة التي سبقت إنشاء حزب العمال في البلاد الأخرى كانت إنشاء نقابات منظمة على مقتضى

القوانين في مختلف البيئات ، عناصرها هم العمال أنفسهم دون الفضوليين والدخلاء عليهم » .

ونظمت الصحافة الوفدية - من جانبها - حملة شديدة ضد الحزب واتهمت عباس حليم بمحاولة شق الصف العمالى ضد الوفد .

وازاء هذا الهجوم أضطر عباس حليم الى التفاهم مع حزب الوفد في نهاية يوليو ١٩٣١ على أساس ايقاف نشاط حزب العمال وتصفيته . وكان ذلك انتصاراً لصدقى في فترة كان يحاول فيها اجراء الانتخابات العامة على دستوره وبطريقه وبكل وسائل الريف السافر . ولم تخل هذه الانتخابات من مظاهر القهر للطبقة العاملة ، ليس فقط لحرمانها من التصويت المباشر ، ولكن لما لقيته بعض قطاعاتها من الضربات القاسية على يد البوليس . ويعتبر حادث عمال عنابر السكك الحديدية ببور لايف وعمال الورش الأميرية يوم ١٤ مايو ١٩٣١ الذي سقط فيه عدد كبير من القتلى وفصل بسببه نحو أربعين عامل ، من أبغض حوادث هذه الفترة . واذا كان هذا الحادث ينتمي بالتأكيد إلى تاريخ الصراع الحزبي البحث ، فإن القسوة التي قوبل بها العمال جعلت منه حادثاً يصح أن ينتمي إلى تاريخ الطبقة العاملة المستفلة لحساب الطبقات الاجتماعية الأخرى المتصارعة في المجتمع .

\* \* \*

بتصفية الاتحاد العام وحل حزب العمال واتمام الانتخابات العامة المزيفة والمدوية لحساب صدقى باشا ، أصبح صدقى واجهة الامن ومكتب العمل قادرین على الحرکة الطالیقة - دون عائق - في المجال العمالی ، قادرین على وضع سياسة عمالية واضحة المعالم تعبر عن فكرهم وموافقهم .

فما هي أحسن هذه السياسة وما هي ملامحها الرئيسية ؟ ذلك ما سنرد عليه في الفصل التالي .



## الفصل الثالث

# صدقى والسياسة العمالية

استتبت الاحوال نسبياً لوزارة صدقى باشا في منتصف ١٩٣١ بعد أن أغلق أبواب الاتحاد العام والنقابات التابعة له وطارد قياداتها العمالية والحزبية ، وبعد أن اتم درجات الانتخابات العامة على هواه وضمن وجود برلمان موال له من رجال « حزب الشعب » وأترابهم من الشخصيات السياسية المتواضعة . لقد استخدم صدقى في سبيل السيطرة على البلاد وفرض وجوده البغيض على مقدراتها أبغض ما شهدته مصر من أساليب القهر ، فمن انقلاب ضد الدستور الى مصادرة الحريات العامة واهدار حرية الصحافة والمجتمع وحرية التنظيمات الشعبية ، الى اطلاق يد الادارة وأجهزة الأمن في التنكيل بمعارضيه أولاً ثم بمجموع الشعب المصري بعد ذلك .

ولكن صدقى باشا كان يدرك بذلك ميكافيللى أن سياسة القهر قد تشرم في معركته ضد الأحزاب السياسية المناوئة له ، ولكنها لا يمكن أن تجدى تماماً في المجال العمالي . فسياسة القهر قد تتحقق له بعض النتائج المؤقتة مثل تعطيل النشاط النقابي أو الحد من فاعليته ، ولكنها ستظل عاجزة بالتأكيد عن وقف الحركة التقائية اليومية للعمال حول مطالبهما المباشرة ومنازعاتهم الحتمية مع أصحاب الأعمال ، وخاصة في ظروف أزمة اقتصادية عالمية .

ولا شك انه كان يدرك الى جانب ذلك أن الأحزاب المعارضة ، والنبيل عباس حليم الذى تلقى ضربة ١٥ مارس ، لا يزالون يتربصون به وبكل اجراء يتخذه في المجال العمالى ، ولن يتوانوا عن استغلال المشاكل العمالية الراهنة في التنديد بسياسته والهجوم على حكمه .

ولا ريب أن صدقى باشا كان لديه من مصادر المعلومات ما يمكنه من معرفة حقيقة مطالب الطبقة العاملة في هذه الفترة . فهو على صلة وثيقة وغير منقطعة باتحاد الصناعات وبموقع المصالح المالية المصرية والاجنبية . وهو فضلاً عن ذلك قد أنشأ مكتب العمل ضمن إدارة عموم الأمان بوزارة الداخلية ، ومديره البريطاني النشيط ر.م. جريفر يجمع المعلومات والبيانات بروح رجل الامن وخبرته .

لقد كانت مطالب الطبقة العاملة وحركتها تدور كما نعرف ح حول ثلات قضايا

أساسية :

- ١ - اصدار تشريع العمل .
- ٢ - مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على الأسعار والأجور .

### ٣ - التنظيم النقابي وحرية نشاطه .

وهذه بكل تأكيد قضايا شائكة كما يعرف صدقى باشا ورجاله . فهى قضايا قابلة للاستغلال من جانب المعارضة الحزبية . وهى قضايا تشير الكثير من الخلافات العميقية حولها من جانب المصالح المالية المتناقضة . فالصالح المالى الذى يدين لها صدقى باشا بالولاء ، ويسارك فيها ، لم تكن ترحب بتصور تشرعيات العمل . وقد نجحت هذه المصالح فى تأجيل صدورها سنوات طويلة ثم نجحت فى تجميد مشروع رضا الذى تم اعداده منذ عام ١٩٢٩ (١) . وبالمثل فان المصالح المالية وشركات الاحتياط الأجنبى كانت ترى أنه من حقها فى ظروف الأزمة الاقتصادية وما تخلقه من كسراد عام وصعوبات فى التسويق ، ترى من حقها أن تخفض الأجور وأن تتخلص من التزاماتها نحو عمالها المنصوص عليها فى اتفاقيات العمل القديمة . وحتى فى داخل قطاعات النشاط الاقتصادي الحكومى ، وفي صالح الدولة ، كانت تتردد افكار عن ضرورة تعديل نظم استخدام العمال وكادر الموظفين لمواجهة الضغط الذى تعانى منه ميزانية الدولة .

وفي مواجهة هذه التيارات ، كانت القطاعات العريضة من العمال تعانى ارتفاع الأسعار ، وخاصة بسبب قرار الرسوم الجمركية الجديدة ، وكانت تطالب بزيادة في الأجور لمواجهة الارتفاع المطرد في الأسعار ، كما كانت هذه القطاعات تأمل – رغم نكتتها النقابية – أن تصدر تشريعات بالاعتراف بالوجود النقابي وبحرية التنظيم النقابي لجميع العمال .

### صدقى وتشريع العمل :

اختار صدقى باشا أن يتحرك على طريقته حول مطلب تشريع العمل . وكان هذا الاختيار منطقيا للغاية . فقضية تشريع العمل ، كما نعرف ، من اقدم القضايا العمالية . وطالما نجحت حولها الوعود من الاحزاب السياسية دون جدوى . وهى بالتأكيد قضية مطروحة على بساط البحث منذ أن اتخذ منها الوفد موقفا متزاولا في بداية الثلاثينات وأطلق رجاله ليشكوكوا في جدوى اصدار مشروع رضا . فإذا اتخاذ صدقى باشا موقفا مختلفا ، مهما كان هذا الموقف ، فإنه سيوقع معارضيه الوفديين في حرج كبير . ولعلنا لا ننسى أن صدقى باشا قد مهد لهذا الموقف عندما انشأ مكتب العمل في ديسمبر ١٩٣٠ ووعد في قرار انشائه ( فقرة ٣ أولا ) أنه سيقوم « بعمل الابحاث وتقديم البيانات التى يقتضيها التشريع الجديد للعمل والعمال والقيام على تنفيذ هذا التشريع عند صدوره » كما أصدر قرارا في ٧ مارس ١٩٣١ ببيان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بحماية الاحداث في الصناعات الخطيرة ، على أربع عشرة صناعة جديدة .

(١) كتبت مجلة « مصر الصناعية » التى يصدرها اتحاد الصناعات في ديسمبر ١٩٣٠ ملقة على مشروع لجنة رضا فقالت : « انه يزيد على حاجة هذه البلاد ولا يلائم البيئة او الحاله الحقيقية لتجارتنا وصناعتنا » .

وأكبر الظن أن صدقى باشا بدا تحركه حول مطلب تشريع العمل في يوليو ١٩٣١ . واتخذ تحركه هذا عدة اتجاهات متوازية .

فقد راحت الصحافة الموالية له ، وفي مقدمتها « الأهرام » ، تمهد له وتعلن عن تصميم الحكومة على اصدار تشريع العمل « في وقت قريب جدا » ( الأهرام ٢١ يوليو ١٩٣١ ) . ولا يخفى أن الهدف من وراء هذه الحملة الصحفية كان تهيئة الوسط العمالي والنقابي وامتصاص التيارات المعادية له والتي كانت تغذيها الجماعات الخزبية الملاوئة .

وفي نفس الوقت ازداد نشاط المستر ر . م . جريفيز ، مدير مكتب العمل ، في الاتصال « بباب الصناعات » واستطلاع آرائهم في تشريع العمل . كما قرر السفر إلى جنيف للاتصال بمكتب العمل الدولي وتبادل الرأي مع خبرائه حول تشريع العمل . وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٣١ بعث صدقى بخطاب إلى مدير مكتب العمل الدولي يطلب فيه إيفاد بعثة استشارية إلى مصر لتقوم بفحص حالة الصناعة في البلاد وتقديم تقرير إلى الحكومة عن خير الوسائل لتنظيم إدارة العمل وأصدر التشريعات العمالية . كما أن هناك ما يشير إلى أن المستر ر . م . جريفيز اهتم بالاطلاع على مشروع لجنة رضا ، وروجت الصحافة المعاصرة لهذا النبذة على أوسع نطاق . وأصبح واضحاً من تصريحات جريفيز وآخرين أن الحكومة قررت اصدار تشريعات العمل « على دفعات » وإنها ستبدأ فوراً باصدار القانون الخاص باستخدام الأحداث والنساء .

ولكن لايفوتنا هنا أن نلاحظ أن هذه الاتصالات النشيطة لم تتضمن اتصالاً واحداً بالنقابيين أو العمال لاستطلاع رأيهم في التشريعات التي أضمرت الحكومة أصدارها ، وإننا لنعتقد أن هذا الشكل من التشاور لم يكن ليخطر على بال أحد من المسؤولين في ذلك الموقف . وحتى أن افترضنا جدلاً وجود مثل هذه الرغبة لدى البعض ، فإن تحقيقها لم يكن ممكناً بعد غلق الاتحاد العام ونقاباته وبعد مطاردة القيادة النقابيين والتضييق على نشاطهم وحركتهم .

ومهما يكن الأمر ، فإن نشاط المستر جريفيز واتصالاته في الداخل والخارج أسفرت عن بعض النتائج الملموسة .

ففي أكتوبر ١٩٣١ ، رفع جريفيز إلى رئيس الوزراء ( وزير الداخلية ) تقريراً بنتائج دراساته واتصالاته حول اصدار تشريع للعمل في مصر ، ناقش فيه خمسة مشروعات بقوانين للعمل تتصل بتشغيل الأحداث ، تشغيل النساء ، تعويضات حوادث العمل ، النقابات ، وتسوية الخلافات التي تقع بين العمال وأرباب الأعمال ( الأهرام ، أكتوبر ١٩٣١ ) . واقتراح جريفيز تشكيل « هيئات تحكيم » لتحديد تعويضات اصابات العمل ، وابيجاد محكمة تتولى الفصل في منازعات العمل وأن تكون « ذات شعبتين أهلية ومختلطة » . واقتراح وضع نظام تسجيل النقابات في مكتب العمل « حتى تصبح في عداد النقابات المعترف بها بعد استيفائها شروطاً معينة ونظمها

للتفتيش على ماليتها مرة في كل عام للتحقق من سيرها بالنظام والأسلوب الذي يعود على العمال بالفائدة » (نفس المرجع) .

ويبدو أن مقترنات جريفيز لقيت القبول لدى المسؤولين . ففى ٣ نوفمبر ١٩٣١ أصدر مجلس الوزراء ما سمي فيما بعد باسم « البرنامج التشريعى » وهو عبارة عن قرار بمذكرة جريفيز أو تقريره المشار إليه . وقد جاء في ديباجته ما يلى :

« بما أنه من المصلحة ايجاد تشريع ينظم شئون العمل والعمال في مصر ، وبما أنه سبق تأليف لجنة لهذا الفرض تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الحقانية السابق ( عبد الرحمن رضا باشا ) وقدمت هذه اللجنة في سنة ١٩٢٩ مشروعًا لاقتراحاتها بخصوص التشريع المذكور ، وبما أنه عقب الاتصال بمكتب العمل الدولي في جنيف رأت وزارة الداخلية أن من المصلحة اعداد النصوص النهائية للأجزاء الأساسية لتشريع العمل التي تمس إليها الحاجة أكثر من غيرها في الوقت الحاضر وهي تشغيل الأطفال ، تشغيل النساء ، عقد العمل والتزامات العمل ، التعويض عن الاصابات الصناعية والمرض بسبب الصناعة ، نقابات العمال ، المنازعات والتحكيم ... الخ » .

وترتيباً على هذه الديباجة ، تقرر تشكيل لجنة تكون مهمتها ، كما يقول التقرير « وضع النصوص النهائية للأجزاء السابقة بيانها من تشريع العمال وصياغة مشروعات القوانين التي تتقدم بها للبرلمان في دور انعقاده القادم ، ويكون لها حق الاتصال بمن ترى استطلاع رأيه أو معلوماته من الاوساط التي يخصها أمر هذا التشريع » .

وتقرر تشكيل اللجنة المذكورة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

ال المستشار الملكي لوزارة الداخلية ( رئيسا )	محمود فهمي القيسي باشا
المدير العام لإدارة الأمن العام	احمد كامل بك
السكرتير القضائي بمكتب المستشار القضائي	المستر ا . ت . ونزلي
مدير مكتب العمل	المستر د . م . جريفيز
حسن كامل الشيشيني أفندي وكييل مصلحة التجارة والصناعة	
مندوب عن جمعية أرباب الصناعات ( اتحاد الصناعات ) .	

واختار راغب بطرس أفندي ، من موظفى مكتب العمل ، لتولى أعمال سكرتارية اللجنة يساعدته رمزى ابراهيم أفندي من موظفى قلم قضايا وزارة الداخلية .

ويشير تشكيل هذه اللجنة عدداً من الملحوظات الهامة تتصل بشخصية أعضائها وتتصل بدورها اذا قورن بدور لجنة رضا باشا .

ولمل أول ما يلفت النظر أن اللجنة ضمت اثنين من رجال الامن المعروفين بتعاونهم مع سلطة الاحتلال البريطاني وهما محمود فهمي القيسى (١) وأحمد كامل (٢) ، وأثنين من أعمدة الادارة البريطانية في مصر والعاملين أيضًا في مجال الأمن والقضاء وهما ونزلى وجريفز . أما حسن الشيشينى فلا يعدو أن يكون موظفا فنيا محدود الخبرة بشئون العمل والعمال . وأخيرا نجد مندوبا عن جمعية أرباب الصناعات ، وهو في كل الأحوال سيعبر عن المصالح المالية ويحاول حمايتها من تshireات العمل .

ولا يملك مؤرخ الطبقة العاملة الا أن يقارن بين لجنة رضا ولجنة القيسى من ناحية تشكيلهما والاتجاهات التي حكمت هذا التشكيل . فمما لا شك فيه ان لجنة القيسى كانت « لجنة أهن » بكل معانى الكلمة . أما لجنة رضا فكانت « لجنة فنية » بكل ما يحمله هذا التعبير من معنى . فرئيسها عبد الرحمن رضا باشا من رجال القانون ووكيل وزارة الحقانية . وهى تضم بين أعضائها الدكتور محجوب ثابت عضو مجلس الأمة الذى يتمتع بخبرة واسعة بشئون النقابات والقضايا الاجتماعية وأفكار الاصلاح ، ومحمد صبرى أبو علم ، عضو مجلس النواب ورجل القانون ، ومحمد صبرى بك ، المهندس ومحفتش تحطيط المدن بمصلحة تنظيم القاهرة ، ومحمد توفيق ابراهيم بك ، مراقب الإداره بوزارة المواصلات ، والدكتور محمد السباعى ، مدير القسم الأول بمصلحة الصحة العامة ، وأحمد أمين بك ، المستشار الملكى لوزارة المالية . ولم تكن اللجنة تضم من رجال الامن غير أحمد كامل بك الذى ظهر فى لجنة القيسى . والذين تتبعوا أعمال لجنة رضا يدركون كيف أقبلت على أداء مهمتها بروح علمية عالية وباهتمام عميق بالبحوث المقارنة وبالزيارات الميدانية في الداخل والخارج . وقد أدت مهمتها بخلاص وكفاءة نادرة وانتجت في زمانها مشروع قانون للعمل لو قدر

---

(١) محمود فهمي القيسى : حصل على ليسانسي الحقوق عام ١٩٠٥ وعمل في النيابة بأسيوط وطنطا والفيوم وكان طوال خدمته موضع ثقة الادارة البريطانية حتى وقع عليه الاختيار في عام ١٩٢٢ ليكون مساعدًا لمدير الامن العام ، ثم خلف بدر الدين ، مدير الامن العام ، والعميل الشهير للادارة البريطانية وجزار الوطنيين خلال ثورة ١٩١٩ وبعدها . واختار محمد محمود باشا محمود فهمي القيسى وكلاً لوزارة الداخلية في عهده البغيض الذى تميز بتعطيل الدستور واهدار العribات وفي عام ١٩٣٣ اختاره صدقى باشا وزيرا للداخلية ، واحتفلت منصبه هذا في وزارة عبد الفتاح يحيى في سبتمبر ١٩٣٣ ، وكان يعتبر من رجال الملك وجواسيسه . استقال في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ وانتخب عضوا ب مجلس النواب في مايو ١٩٣٦ ، وعيّن وزيرا للدفاع الوطنى في وزارة حسن صبرى في ٢٨ يونيو ١٩٤٠ واعتزل منصبه في ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ وهو حامل وسام الامبراطورية البريطانية .

(٢) أحمد كامل : من رجال الادارة والامن المحترفين . كان محافظا للقناة عندما اختير في مارس ١٩٣١ مديرًا للأمن العام حيث عمل بانسجام مع المدير العام البريطاني للأدارة البريطانية المستر د. ج. جريفز ، الذى أصبح مديرًا لمكتب العمل . وشارك في فضوية لجنة رضا مثلاً للأمن العام . ومن الطريف أن تعرف أن أحمد كامل كان ابن اخت اسماعيل صدقى باشا ، ولهذا فقد فقد منصبه في وزارة الداخلية بعد اغلو نجم خاله عام ١٩٣٣ ، وشغل منصب رئيس تحرير صحيفه « الشعب » جريدة حزب صدقى . ثم عين عضوا بمجلس الشيوخ في مايو ١٩٣٦ ، واختاره محمد محمود باشا وزيرا للتجارة والصناعة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ثم وزيرا للصحة في وزارة محمد محمود العدلة في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ . وعيّنه أحمد ماهر باشا مديرًا للبلدية الاسكندرية في اغسطس ١٩٣٩ حيث اتّهم في آخر أيامه ببيعه للمحور .

له أن يصدر في حينه لحقوق الأعمال التي طالما احتزنتها الطبقة العاملة وطالما ناضلت من أجلها .

\* \* \*

بدأت لجنة القيسي اجتماعاتها في منتصف نوفمبر ١٩٣١ (الأهرام ١٥ نوفمبر ١٩٣١) . والطريف أن رئيسها محمود فهمي القيسي لم يحضر أول اجتماع لها لغيابه في أجازة . ولعل هذه البداية أن تدل على مدى جدية الحكومة في تشكيل اللجنة ! وقد ثاب عنه في افتتاح أعمال اللجنة يونس صالح باشا ، المستشار الملكي لوزارة الداخلية ، ووضعت اللجنة نظاماً لعملها فقررت أن تعقد اجتماعاتها مرتين أسبوعياً (الاثنين والخميس) كما قررت البدء بإعداد مشروع قانون تشغيل الأحداث ثم مشروع تشغيل النساء على أن يتلو ذلك مشروع التعويض عن حوادث العمل والنقابات . وقد جري ثبّت بالفعل المشروع الخاص بالأحداث الذي أعده مكتب العمل إلى اللجنة .

ولا تحسب أن لجنة القيسي كانت قادرة أو راغبة في إجراء دراسات أو بحوث موسعة في التشريع العمالي على النحو الذي قامت به لجنة رضا ، ولهذا فإننا نعتقد أنها وقعت منذ اليوم الأول تحت نفوذ وتأثير مكتب العمل ومديره جري ثبّت الذي استمد بمشاريع جاهزة للقوانين بحيث لم يكن أمام اللجنة إلا أن تطلع عليها بصورة اجرائية وتحولها إلى مجلس الوزراء .

وبالتأكيد فإن الطبقة العاملة التي فقدت اتحادها ومعظم نقاباتها منذ مارس ١٩٣١ لم يكن في مقدورها أن تؤثر في اتجاهات لجنة القيسي أو أعمالها ، بينما كان وجود مندوب اتحاد الصناعات في اللجنة يتبع له فرص التأثير والتوجيه أو على الأقل نقل وجهة نظر أصحاب الأعمال إلى اللجنة . ولكننا نعتقد ، رغم ذلك ، أن بعض قيادات الطبقة العاملة حانت لهم فرصة محدودة للتعبير عن رأيهم في التشريع وذلك في مناسبتين على جانب كبير من الأهمية في هذه الفترة : أولهما مناسبة زيارة المستر والتر سكفنل (١) سكرتير عام الاتحاد الدولي للنقابات ، لمصر في خريف ١٩٣١ ، وثانيهما مناسبة وصول بعثة مكتب العمل الدولي (بتلر - تشيلدز) إلى مصر في ١٦ فبراير ١٩٣٢ .

وينبغي أن تكون على يينة هنا بالاختلاف الشديد بين البعثتين أو الزيارتين . فقد حضر سكفنل إلى مصر استجابة للشكوى التي قدمها الاتحاد العام للنقابات الفطر المصري إلى الاتحاد الدولي للنقابات أثناء انعقاد مؤتمره في مدريد . أما بعثة بتلر - تشيلدز فقد حضرت إلى مصر استجابة للدعوة من الحكومة إلى مكتب العمل الدولي بعرض تقديم الاستشارة حول تشريع العمل المقترن وتنظيم مكتب العمل المصري .

---

(١) والتر سكفنل Walter Schevenels ولد في ١٨٩٤ . وفي ١٩٢٩ كان سكرتيراً للاتحاد الدولي للنقابات ثم سكرتيراً عاماً له بين ١٩٣٠ ، ١٩٤٥ . انتخب سكرتيراً مساعداً للاتحاد العالمي للنقابات WFTU من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ ثم سكرتيراً للمنظمة الأوروبية للاتحاد الدولي للنقابات العمال الحرة ICFTU من ١٩٥٠ .

ونظراً لاختلاف طبيعة المهمة الموكولة إلى كل بعثة ، فإننا نتوقع أن تختلف طبيعة اتصالاتها بقيادات الطبقة العاملة واسلوب هذا الاتصال ونتائجها .

فقد وصل والتر سكفنل إلى مصر على غير رغبة الحكومة ، ولهذا فإنها سعت منذ اليوم الأول إلى عرقلة زيارته ومنعه من الاتصال بقيادة الطبقة العاملة . ولكن عباس حليم تمكّن من استقباله في ميناء بورسعيد وتقلّه بسيارته الخاصة إلى القاهرة . ثم نظم له لقاءاً واسعاً في نادي المعادى بعده كثيرون من رؤساء وسكرتيرى النقابات . ويقول النقابى المعاصر محمد حسن عماره ، في مذكراته ( غير مطبوعة صفحه ١٧ ) : « ان العمال شرحوا له كل ما قامت به الحكومة من تعسف وأخطاء وتشريد للعمال وكبت الحرية النقابية وغلق دور النقابات والاتحاد العام وما يقتضيه العمال من شفاف العيش من سوء معاملة أصحاب الأعمال والرأسمالية وتحالفها مع حكومة صدقى . . . ». وقضى سكفنل نحو أسبوع في مصر وأعد تقريراً عن زيارته واتصالاته وملحوظاته أنار فيه « مسألة العمال في مصر وتشريعهم وعلاقاتهم بالحركة العمالية العامة » ( مقال لحسن الشنتنوى : الأهرام ٢٤ نوفمبر ١٩٣١ ) .

ويؤكد محمد حسن عماره في مذكراته أيضاً ( صفحه ١٨ ) معلقاً على الزيارة « أن هذا النشاط المضاد للحكومة على مستوى المنظمات العمالية في الخارج كان له أثر فعال في محاولتها القيام باصدار تشريعات العمل ، والاستعانة في ذلك بأحد خبراء مكتب العمل الدولى » .

وإذا انتقلنا إلى لجنة بتلر - تشيلدز والفرص التي أثارتها زيارة هذه اللجنة لقيادات الطبقة العاملة للتعبير عن آرائها في تشريع العمل ، فإننا سنلاحظ أنه على الرغم من أن اللجنة كانت مدعوة من قبل الحكومة فإنها قد تيسر لها شيء من الاتصال بعدد من النقابيين في اجتماعات ومقابلات نظمتها الحكومة بطبيعة الحال . ويؤكد بتلر هذه الحقيقة في تقريره ( الفقرة رقم ٧ ) فيقول :

« وقد حصلت أيضاً على معلومات نافعة من نقابات العمال .

فانتهزت فرصة اجتماعى بزعماء العمال فى مختلف الجهات لاستطاع رأيهم فى المسائل التى تشغلى بالهم أكثر من سواها واتناقش معهم بشأنها . وقد مكنتنى الاجتماعات التى عقدتها مع نقابات القاهرة والاسكندرية من جمع بيانات قيمة عن كيفية معاملة العمال فى مختلف الصناعات التى تمثلها هذه النقابات . كذلك قمت بزيارات قصيرة لنقابات دمنهور وطنطا والمحلة الكبرى . وقد كان للملاحظات العملية الملموسة التى أبديت لى وقع كبير في نفسي ، وتبين لي أن هم النقابات الأكبر ينحصر فى تحسين حالة أعضائها تحسيناً فعلياً ، وإن هذه النقابات لا تهتم كثيراً بالفلسفة الاجتماعية العامة ، مثال ذلك ما جاء فى خطاب القاه أحد زعماء العمال فى الاسكندرية نائب عن خمس وعشرين نقابة اذ أكد أن ما يريد العمال هو الاخذ بنصيب من التعليم وتخفيض اجر السكن ووضع احكام قانونية

تنظم شروط استخدامهم . . . ومع أن النقابات بصفة عامة كانت معتدلة في مطالبتها ولم تشف شكوكها عن عداء نحو أصحاب الأعمال ولكن أدركت أنهم يعبرون عن رغبة في تحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة » .

ولكننا نشك في جدوى هذه الاتصالات بين بعثة بتلر والقيادات النقابية للطبقة العاملة . بل إننا نشك أيضاً في سلامة هذه الاتصالات . فالأغلب أنها تمت مع عناصر نقابية موالية للحكومة أو عناصر عاجزة عن تصوير القهر الذي ت تعرض له الحركة النقابية وعاجزة عن نقل المطالب الحقيقية للطبقة العاملة في هذه الفترة .

لقد كتب الكثير عن تقرير بتلر واعتبره الكثيرون علامه هامة على طريق التشريع العمالي في مصر ، ولسنا هنا بصدد استعراض آراء بتلر ووصياته بالتفصيل فذلك أمر يعوضنا عنه نشر التقرير كاملاً في السنوات الأخيرة (١) . والذي يهمنا هنا على وجه التحديد هو وضع هذا التقرير في إطار السياسة الصدقية في تشريع العمل .

وفي تقديري أن بتلر انتهى في تقريره إلى النتائج والتوصيات التي كانت مقبولة تماماً لدى لجنة القيسي ولدى المستر جريفز . المدير البريطاني لمكتب العمل المصري . ان التطابق الذي يكاد أن يكون كاملاً بين الآراء الأساسية في تقرير بتلر وبين الاتجاهات السائدة داخل لجنة القيسي وداخل مكتب العمل المصري ، مسألة لا يمكن التجاوز عنها بسهولة . إنهم يتقدرون جميعاً على رفض مشروع قانون العمل الموحد الذي أعدته لجنة رضا ، ويفضلون إصدار قوانين منفردة لكل مجال من مجالات تشريع العمل . بل إنهم يتقدرون تماماً في اختيار المجالات التي سيكون لها الأولوية في التشريع العمالي وهي مجالات تشغيل الأحداث والنساء ومجال التعويض عن اصابات العمل وربما الاعتراف بالنقاوبات في ظل نظام اداري للتسجيل والرقابة . ونحن نعرف بالطبع أن مكتب العمل المصري كان قد فرغ فعلاً من إعداد هذه القوانين ووضعها تحت نظر لجنة القيسي لاقرارها اجرائياً . فلما حضر بتلر إلى مصر شارك في بعض اجتماعات لجنة القيسي وببارك موقفها المسبق من هذه القوانين . فهو يقول لنا في تقريره ( فقرة ٢١ ) :

« أدركت الحكومة ما تقضى به الحاجة من انتهاء سياسة اجتماعية جديدة فقررت إنشاء لجنة للتشريع برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود فهمي القيسي باشا ، وبفضل جهود هذه اللجنة التي أتيحت لـى فرصة الاشتراك في بعض جلساتها ، سيكون من الممكن تقديم تشريع في القريب العاجل عن حماية النساء والأحداث والتعويض عن الحوادث التي تقع للعمال » .

وحتى فكرة بتلر عن ضرورة الفصل بين اختصاصات مكتب العمل وبين

(١) نشرته مجلة « الطليعة » في مددتها رقم ٦ يونيو ١٩٦٥ .

اختصاصات ادارة عموم الامن ، وهى الفكرة التى قد نظن أنها ستكون موضع خلاف بينه وبين أعضاء لجنة القيسى وجريفرز ( وغالبيتهم من رجال الامن ) حتى هذه الفكرة كانت تجول فى اذهان المسؤولين كما كانت موضع ارتياح اسماعيل صدقى ذاته .  
لكل ذلك ، نرى أن تقرير بتلر لم يكن له أدنى تأثير في صياغة سياسة صدقى باشا التشريعية أو في تحديد اتجاهاتها . ولكنها كان فى حقيقة الأمر شهادة اعتقاد سعى صدقى للحصول عليها من مكتب العمل الدولى تأييدا لسياسته المقررة بالفعل فى مواجهة ما كانت تلقاه هذه السياسة من معارضة او نقد .

وبحصول حكومة صدقى واجهزتها المختصة بشئون العمل ( لجنة القيسى ومكتب العمل ) على هذا الدعم الدولى لسياستها العمالية متمثلا فى تقرير بتلر ( قدمه فى ٢١ مارس ١٩٣٢ ) نشطت هذه الأجهزة نشاطا مهوما لتنفيذ سياستها ولاصدار قانون تشغيل الأحداث وقانون تشغيل النساء ، واعداد البحوث الميدانية الازمة لمشروع قانون التعويض عن اصابات العمل .

ففى نهاية مايو ١٩٣٢ أصبح معروفا أن لجنة القيسى انتهت من اعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون الأحداث والنساء وأنها مصممة على تقديمها الى البرلمان قبل انتهاء دورته .

وفي ٥ يوليو ١٩٣٢ أعلن ان الملك وقع المرسومين بقانون لاحالتهمما الى البرلمان (الأهرام ٦ يوليو ١٩٣٢ ) وحفلت الصحافة الموالية للحكومة بمقالات عن المشروعين وأهمية صدورهما . ولكننا لم نسمع - بطبيعة الحال - صوتا نقابيا يتعرض لهما بالتأييد او النقد ، باستثناء المحامى حسنى الشتناوى ، المستشار السابق للاتحاد العام المفقى الذى نشر نصوص المشروعين بالأهرام دون تعليق يعتد به . ولكنه ذكر عرضا أن هناك « شبه اجماع فى معارضه بعض احكامهما خصوصا ما تعلق بالسن الذى يسمح فيها للأحداث بالاشتغال بالصناعة وكذلك بالعطلة التى اجازها المشروع الجديد للنساء أثناء الوضع ، وبالعقوبة التى تترتب على مخالفه احكام القانون (الأهرام ٦ يوليو ١٩٣٢ ) .

وبينما خفتت اصوات كثيرة ، ارتفع صوت عبد الرحمن رضا باشا رئيس لجنة رضا المشهورة ، ضد المشروعين . ففى حديث أجراه على صفحات جريدة الأهرام (٦ يوليو ١٩٣٢ ) اعتبر بشدة على أن المشروع الجديد جعل الحد الأدنى للسن فى تشغيل الأحداث بالصناعة تسع سنوات وقال ان هذا الحد يخالف ما ورد فى المشروع الذى اعدته لجنته وهو ١٢ سنة ، وبخلاف ما أوصى به بتلر ، فضلا عن مخالفته لطبيعة الاشياء وضرورة حماية الأحداث . وأضاف رضا باشا قائلا :

« انى لا ارى مبررا مطلقا للعدول عن سن الائتم عشرة لأن الحدث قبل هذا السن لا يكون صالحًا بحال من الأحوال للانتاج ، وتكون جميع افكاره متوجهة للهو كما ان جسمه يكون في ابان النمو وارهاقه يعوق هذا النمو ... فضلا عن ان سن ١٢ سنة هو السن المحدد

لانتهاء مرحلة التعليم الازلامي وليس من الجائز أن يجمع الحدث  
بين التعليم الازلامي والصناعة » .

وأكد رضا باشا أن اختلاف المشروع عما قررته لجنته وعما قرره بتلر « ليس له أدنى مبرر في رأيي سوى مشابهة أبواب الأعمال ». واعتراض أيضا على زيادة ساعات العمل للأحداث في المشروع الجديد قائلاً: « إننا حددناها في مشروعنا الأول بثمان ساعات على الأكثر للأحداث بين ١٢ - ١٦ سنة ، ولكن المشروع الجديد جعلها تسع ساعات للأطفال الذين دون ١٥ سنة » .

وتناول رضا باشا بعد ذلك مشروع تشغيل النساء ، فاعتراض على خفض أجازة الوضع إلى أسبوعين بعد أن كانت ثلاثة أسابيع في مشروعه ، كما اعتبر على العقوبات الواردة واعتبرها عقوبات غير رادعة لاصحاب الأعمال المخالفين .

ويبدو أن هذه الاعتراضات لم تجد أذنا صاغية لدى أعضاء لجنة القيسي أو مكتب العمل الذين عجلوا بدفع المشروعين إلى البرلمان على أمل تمريرها ، ولكن لجنتا الشئون الداخلية والشئون الاجتماعية في مجلس النواب تمكنا في يناير ١٩٣٣ من تعديل بعض الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث وجعلها الحد الأدنى لسن الاستخدام ١٢ سنة مع جواز تشغيل الأحداث من سن التاسعة إلى الثانية عشرة بشروط خاصة .

واخيرا صدر القانونان (الأحداث بالوقائع رقم ٥٨ في ٢٦ يونيو ١٩٣٣ - النساء بالوقائع رقم ٦٥ الصادرة في ١٧ يوليو ١٩٣٣ ) واعتبرهما صدقى انتصارا كبيرا لسياسة العمالية في مواجهة معارضيه الحزبيين والنقابيين ، كما اعتبرهما انتصارا لآراء الدوائر المالية المرتبط بها ، وهما في الواقع الأمر مجرد واجهة من التشريع الاجتماعي المتختلف لعهده البفيض .

اما مشروع قانون التعويض عن اصابات العمل فقد تبخر في مناخ اللجان الفرعية للجنة القيسي وفي مناخ البحث البطيء داخل مكتب العمل . ففي يوليو ١٩٣٢ أوفد المكتب البكباشى صالح افندى لطفى الى الاسكندرية لدراسة معدل وقوع الحوادث في عدد من مصانعها (الأهرام ١٩ يوليو ١٩٣٢) وفي يناير ١٩٣٣ أدى جريفى بحديث الى الأهرام (١١ يناير ١٩٣٣) قال فيه ان العقبة الرئيسية في صياغة القانون هي مسألة التأمين على العمال المستغلين في منشآت صغيرة (١٠ عمال فأقل) لتفطية التعويضات . ولكنه لم يبين مدى التصميم على اصدار هذا القانون . وفي تقديرنا أن دوائر الأعمال - يؤيدهم اسماعيل صدقى - لم تكن ترحب بصدور هذا القانون في كل الأحوال .

وهكذا نجد أن الضجيج الصاخب الذى أحدهه اسماعيل صدقى حول تشريعات العمل وبرنامجه ٣ نوفمبر التشريعى وتشكيل لجنة القيسي ودعوة بعلة بتلر - تشيلدز ، لم تسفر في نهاية الأمر الا عن قانون الأحداث الذى لم يكن أحسن من القانون الصادر عام ١٩٠٩ والقرارات المكملة ، وقانون تشغيل النساء الذى كان قاصرا في صياغته بقدر ما أصبح قاصرا في تطبيقه . لقد كان الأمر كله - في رأينا -

خدعة خبيثة للرأي العام العمالي ، خدعة تقوم على استخدام الشعارات والطالب العمالية السائدة ، ومسخها في قوانين هزلية أو في أجهزة ومؤسسات بوليسية مشبوهة .

واستمر صدقى باشا فى لعبته هذه عندما أصدر قراراً في ٢١ ديسمبر ١٩٣٢ بتشكيل « المجلس الاستشارى الأعلى للعمل » على أساس التمثيل الثلاثي للحكومة وأصحاب الأعمال والعمال . ولكنه حشد في عضويته نحو ٣٢ عضواً من الحكوميين وأصحاب الأعمال ولم يمثل العمال فيه إلا باثنين جرى اختيارهما بمعرفة البوليس . ومن الطريف أنه أSEND رئاسة هذا المجلس لشخصية بفريضة للمصريين وهو احمد زiyor باشا ، رئيس الوزراء السابق ، وشبيه صدقى في سياسة كبت الحريات العامة والانقلاب على الدستور .

### صدقى في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية :

كان صدقى باشا يعتقد أن حظر النشاط النقابي وقهر القادة النقابيين ثم إقامة واجهة هزلية من التشريع العمالي ، سيكفل له قدرًا من الاستقرار والأمن على المسرح العمالي في البلاد ، وربما لمدة طويلة . ولكنـه كان بالتأكيد واهماً في اعتقاده . ذلك أن إغلاق الاتحاد العام والنقابات الموالية له ، والتلويع باصدار تشريعات العمل وما جرى حول ذلك من الدعاية الواسعة لبعثة بتلر والاتصالات التي تتم مع مكتب العمل الدولى ، لم تنجح جميعها في وقف الحركة اليومية للجماهير العمالية حول ما خط عليها من آثار الأزمة الاقتصادية . صحيح أن الاجراءات الصدقية في شؤون العمل والعمال قد أسكنت أصوات المعارضـة الحزبية بعض الوقت ، وقيـدت نشاط القيادات النقابية الحزبية بشكل واضح ، ولكن هذه الاجراءات لم تؤثر كثيراً في الحركة اليومية للجماهير العمالية ولم توقف نسبتها المتـصاعـدة ضد آثار الأزمة الاقتصادية .

لقد عرفنا في الفصل السابق كيف عبرت الحركة اليومية للجماهير العمالية عن وجودها ومعاناتها من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٣١ ، ولم تتمكن معارك الصراع الحزبـي المحتمـد على المسرح العمالي حينـذاك أن توقف هذه الحركة ، وان غطـت على أتبـائـها في الصحافة وفي الاهتمام العام . ففي ذلك العام عبرت الحركة اليومية للجماهير العمالية عن وجودها في سلسلـة الاضرابـات التي نظمـها عمال شركة القناـل بالأسـماعـيلـية وعمال النورـنـي نفسـالمـديـنة وعمال الورـشـ الأمـيرـيةـ بالـقاـهـرـةـ وـعـمالـ شـرـكـةـ المـلحـ وـالـصـودـاـ في الإسكنـدرـيـةـ وـعـمالـ المـوـانـيـ وـعـمالـ المـداـبـيـغــ فيـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ أـيـضاـ .. وـغـيرـهـ . وـعـرـفـناـ حينـذاـكـ أنـ هـذـهـ المـجـمـوعـةـ منـ الـاضـرـابـاتـ تـرـكـتـ فـيـ الـأـغـلـبـ حـولـ مـطـالـبـ تـتـصـلـلـ بـآـثـارـ الـأـزـمـةـ الـإـقـتـصـادـيـةـ وـمـاـ تـرـتـبـ عـلـيـهـاـ مـنـ مـحاـواـلـاتـ لـخـفـضـ الـأـجـورـ اوـ توـفـيرـ الـعـمـالـ .

وقد استمرت الحركة اليومية للجماهير العمالية ، بشكل محدود خلال عام ١٩٣٢ رغم اشتـدـادـ أـبـاءـ الـأـزـمـةـ الـإـقـتـصـادـيـةـ . وـاـذـاـ كـانـتـ أـبـاءـ هـذـهـ الحـرـكـةـ قدـ أـصـبـحـتـ قـلـيـلةـ نـسـبـيـاـ فـاـنـ ذـلـكـ يـمـكـنـ أـنـ نـرـجـعـهـ إـلـىـ أـحـدـ اـحـتـمـالـيـنـ : تـشـدـيدـ الرـقـابةـ عـلـىـ الصـحـافـةـ وـالـنـشـرـ أـوـ أـنـ النـقـابـاتـ أـصـبـحـتـ أـكـثـرـ حـذـراـ فـيـ اـسـتـخـدـامـ سـلاحـ الـاضـرـابـ مـخـافـةـ الصـدامـ

ومخافة اجراءات القمع الشديدة التي استخدمتها حكومة صدقى في حالات عديدة كان ابرزها واقربها حادثة عمال عبابر السكة الحديدية .

وعلى الرغم من هذه المحاذير ، فان عام ١٩٣٢ لم يخل تماما من مظاهر العمل الجماعي وخاصة وسط العمال الذين طحنتهم الأزمة الاقتصادية وحيثما حاول أصحاب الأعمال تخفيض الأجر أو التخلص من اتفاقيات العمل القديمة .

فقد بدأ هذا العام ( ١٩٣٢ ) باضراب عمال جيسيات البلاج بمنطقة القناة ، في ١٦ فبراير ١٩٣٢ عندما حاولت الشركة التخلص من اتفاقية العمل البرمة مع عمالها في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ . وقد استمر الاضراب أحد عشر يوما ، وتطور في يومه العاشر تطورا خطيرا عندما أحضرت الشركة عمالا آخرين من بور سعيد والقاهرة ليحلوا محل العمال المضربين وأرسلت محافظة القناة خمسين جنديا الى البلاج ، وطلبت الشركة من البوليس اخراج العمال المضربين من مساكنهم بالقوة ولكن العمال رفضوا ذلك بدعوى أنهم يسكنونها بمقتضى الاتفاق بينهم وبين الشركة في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ وأن الذي يملك أخراجهم هو المحكمة المختلطة خصوصا وأنهم يطالبون الشركة باحترام الاتفاق الموقع منها بينما هي لا تريد تنفيذه . ( دكتور سليمان محمد النخيلى : الحركة العمالية في مصر ص ١٤٨ ) .

وفي أغسطس ١٩٣٢ حاول تجار «المناديل الاسطامبولي» وأصحاب الورش المنتجة لهذه السلعة في القاهرة ( الخرنفش والجمالية ) والمحلة الكبرى وسمنود ، الانقضاض على شروط العمل السائدة لعمال هذه الصناعة ، وخاصة على فئات الانتاج بالقطعة بحجية الكساد الاقتصادي ومنافسة البضائع اليابانية . وواجه العمال هذه الحركة باعلان الاضراب في منطقة الخرنفش والغورية والجمالية بالقاهرة يوم ٣ أغسطس ١٩٣٢ ، ولكن البوليس هاجم مناطق تجمدهم في المساء والتي القبض على قيادتهم للتحقيق معهم في قسم الموسكي . وباحالة النزاع الى لجنة التوفيق تقدم المحامي حسني الشستناوى بعرائض للعاملين في هذه الصناعة في المحلة الكبرى وسمنود حيث وقعت محاولات مماثلة من جانب التجار وأصحاب الورش لخفض فئة الانتاج ، وتمكنت لجنة التوفيق في منتصف أغسطس من عقد اتفاق يحد من التخفيض في فئة انتاج القطعة من ٧ الى ٦ مليمات ، ووضع قواعد لتطبيق اشتراطات الترخيص الصحى على الورش .

ويبدو أن تجار المحلة الكبرى وسمنود وأصحاب الاعمال هناك لم يتزموا بالاتفاق الذى أبرمه لجنة التوفيق ، فاتجه العمال من جديد الى مكتب العمل لتجديده عرض مشكلتهم على مديره . وفي نهاية أكتوبر ١٩٣٢ اجتمع جريفيز بأعضاء نقابة عمال المناديل ( ١ ) في المحلة الكبرى وسمنود وانضم اليهم الشستناوى عن عمال القاهرة .

( ١ ) رئيس النقابة مباس احمد الطمليبي ، وكيلها عبد الحميد افندي على ، وامين صندوقها الشيخ محمد على يوسف .

وتلقت نظرنا هنا ظاهرة التجاء العمال الى مكتب العمل رغم سبق صدور قرار بشأنهم من لجنة التوفيق (٢) . وقد لاحظنا تكرار هذه الظاهرة في كثير من المنازعات في هذه الفترة . ونحن نرجح أن لجان التوفيق كانت قد فقدت الكثير من نفوذها وقدت قراراتها الكثير من قيمتها منذ أن شكل صدقى باشا مكتب العمل . وربما كان جريئ نفسه يضيق بتدخل هذه اللجان في اختصاصاته في وقت كان يود أن يسيطر فيه المكتب على شؤون العمل سيطرة كاملة ، ويؤكد احساسنا بوجود هذه المنافسة الخفية بين مكتب العمل ولجان التوفيق ما كتبه جرجس زنابيرى ، عضو مجلس الشيوخ في يوليو ١٩٣٤ (الاهرام ٨ يوليو ١٩٣٤) حيث يقول :

« ماذا فعلت الحكومة بعد ذلك (أى بعد حل لجنة التوفيق ١٩١٩) ؟ أنها ألغت لجنة التوفيق (بشكلها الجديد) وكفلت المحافظين والمديرين درس الشكاوى التي تقدم إلى دوائرهم فأصبحت أعمال هذه اللجان تنحط شيئاً فشيئاً حتى تفاصلت الحال وفكرت الحكومة حينئذ في إنشاء مكتب العمل . فهل تظن الحكومة استنارت في ذلك برأى أعضاء لجنة التوفيق المنحلة ؟ وقد كان في استطاعة هؤلاء الأعضاء تنوير الادارة والاشتراك معها في وضع الأسس الجديدة لمكتب العمل » .

ومهما يكن الأمر ، فقد استمر انقضاض أصحاب الأعمال على الأجر وشروط العمل طوال ١٩٣٢ ، وانتقل هذا التيار الى داخل المصالح الحكومية ذاتها بمحنة مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية .

ففي القطاع الحكومي صدرت الميزانية الجديدة متضمنة تخفيضاً كبيراً في أجور العمال بكافة مصالح الدولة الامر الذي كان له وقع أليم في نفوس العمال . ولما كانت نقابات عمال الحكومة مغلقة ، فإن حركة العمال لمواجهة قرارات التخفيض اتسمت بالفردية والتردد وغلب عليها طابع « الالتماس والشكوى » . ففي وزارة الأشغال طبق قرار تخفيض الأجور ابتداء من سبتمبر ١٩٣٢ بحيث خفض اجر العامل الذي يتضاعف ٧ قروش بنسبة ١٥٪ ، و ٦ قروش ١٢٪ و ٥ قروش ١٠٪ . وصرح حسين سرى بك ، وكيل وزارة الأشغال العمومية حينذاك « بأن الوزارة راعت في التخفيض الذى قررته الحالة الاقتصادية فى البلد واجرة المثل للعمال خارج الحكومة » (الاهرام ٩ سبتمبر ١٩٣٢) . واتجهت بعض المصالح الأخرى الى خفض أيام العمل الأسبوعية « حتى أصبحت أجور العمال لا تفى بحاجاتهم ، وذلك أن معظم هؤلاء العمال يعيشون في القاهرة أو في عواصم المديريات والمعيشة فيها كثيرة التكاليف بالنسبة للريف » (نفس المصدر) وأبدعerta وزارة الزراعة ووزارة الاوقاف نظماً غريبة لدفع الأجر ب بصورة عينية بدلاً من صرفها نقداً ، فوضعت نظاماً اقطاعياً مندثراً يعرف

(٢) قرر مجلس الوزراء في أول مايو ١٩٢٤ إنشاء لجنة توفيق لكل مديرية ومحافظة برئاسة المدير أو المحافظ وعضوية رئيس النيابة أو نائب المديرية أو المحافظة وقاضي بالمحاكم الاهلية ومندوب عن أصحاب الاموال وآخر من العمال .

باسم نظام « التملية » الذى يقتطع فيه العامل سلخة من الأرض مقابل العمل طول السنة في التفاصيل الزراعية التابعة لهماين الوزارتين .

وامتد نظام تخفيض الأجور الى **الموظفين** ايضا عند تنفيذ الكادر المعروف « بکادر ١٩٣١ » الذى ترتب عليه تخفيض فئات المرتبات في جميع الدرجات وخفض فئات العلاوات والغاء دورتها السنوية .

والحقيقة أن صدقى باشا كان يبيت انقضاض على مرتبات الموظفين منذ توليه الوزارة في يونيو ١٩٣٠ كاجراء لضغط مصروفات الحكومة أثناء الأزمة . ولكنه لأسباب سياسية وحزبية ظل متربدا في اتخاذ هذه الخطوة . فهو أحيانا يقرر « أن المرتبات التي يتقاضاها الموظفون أكثر بكثير جدا مما ينبغي ». **(السياسة المصرية والانقلاب الدستوري : تأليف د. محمد حسين هيكل - محمد عبد القادر المازنى - محمد عبد الله عنان . صفحة ٧٩)** وأحيانا أخرى يطمئن الموظفين « بأن رغبة الحكومة موجهة دائما نحو اسعاد حاليهم والشهر على راحتهم .. وإذا كانت حالة الميزانية تستدعي تضحيات فكن على ثقة من أن الموظفين هم آخر من يفكر فيهم ليكونوا محل هذه التضحية » (نفس المصدر صفحة ٧٩) .

وفي ديسمبر ١٩٣٠ عقد اجتماع برئاسة وزير المالية اسماعيل صدقى نفسه ووكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والسكرتيرين الماليين وناقشوا الاقتراحات الآتية

- ١ - خفض مرتبات الموظفين المستخدمين .
- ٢ - الغاء العلاوات الدورية في السنة المقبلة .
- ٣ - الاكتفاء بالعلاوات الخصوصية والغاء العلاوات الدورية .

واخيرا استقر الأمر على اصدار كادر ١٩٣١ مع وقف العلاوات الدورية ، ثم تلى ذلك في عام ١٩٣٢ بقرار منع التعين في الوظائف الداخلية او زيادة مرتبات من يعينون بمراسيم . كما صدرت قرارات متفرقة لضغط المصروفات وكان لها أسوأ الأثر في مستوى دخول عمال وموظفي الحكومة .

وفي تقديرنا أن انقضاض الحكومة على أجور العمال ومرتبات الموظفين بهذه الصورة كان ضمن العوامل - ان لم يكن أهمها - التي شجعت أصحاب الأعمال وخاصة في شركات المراقب على المحاولات التي ملأت الشهور الأخيرة من عام ١٩٣٢ وطاولت عام ١٩٣٣ بأحداثها ، وهى محاولات خفض الأجور ونقض الاتفاقيات القديمة وتوفير العمالة . ولكن اذا كان عمال وموظفو الحكومة قد تقبلوا صغارين ما جرى لهم من تخفيضات ، فان العمال في هذه الشركات اخذوا موقفا مختلفا تماما ، واستخدموا كافة ما أتيح لهم من استخدامه من أساليب العمل الجماعي والمقاومة العنيفة لمحاولات خفض أجورهم .

واذا تتبعنا هذه المحاولات حسب ترتيبها الزمنى خلال هذه الفترة ، اى من اكتوبر ١٩٣٢ حتى انتهاء حكم صدقى في سبتمبر ١٩٣٣ ، فاننا سنجد او أولى هذه

المحاولات قد وقعت في أكتوبر ١٩٣٢ بميناء البصل في الاسكندرية . كفى ١٢ أكتوبر ١٩٣٢ أعلن عمال النقل في دائرة بورصة ميناء البصل من قبانية وزانين وحملين وحوذية الاضراب لقاومة حركة خفض أجورهم . ولكنهم اضطروا إلى وقف الاضراب مؤقتاً لمدة شهر على وعد من المحافظ ومن المقاولين لإعادة النظر في التخفيضات التي تقرر ( خفض اجر رئيس الحوذية من ٢٦ قرشاً إلى ٢٢ قرشاً ) . والمرجح أن انقساماً وقع في صفوف العمال بين من ٢٢ قرشاً إلى عشرين قرشاً ) . والمرجح أن انقساماً وقع في صفوف العمال بين فريق يؤيد استمرار الاضراب وآخرين يؤيدون ارجاءه حسب وعد المحافظ .

وتعرض عمال ترام الاسكندرية في يناير ١٩٣٣ لمحاولة مماثلة ومفاجئة من جانب الشركة تستهدف تخفيض الأجر و خاصة أجور أقسام الحركة والورش . ففي ٣٠ يناير ١٩٣٣ أصدرت الشركة قراراً بتخفيض الأجور بنسبة ١٥٪ مع توقيف عمال الإشارات والمفتشين والنظام وأقسام الورش . كما قررت الشركة وقف صرف العلاوات الدورية ، وأعلنت عن استعدادها لصرف مكافأة نهاية الخدمة لمن يرغب في ترك خدمتها من العمال ، وفصل العمال المدينين للمرابين والذين يبحجز المرابون على أجورهم « تحت يد الشركة » .

وهدد العمال باعلان الاضراب رداً على قرار الشركة ، وسارع المستر جريفرز بالانتقال إلى الاسكندرية لتسوية النزاع بعد أن عجز المحافظ عن اقناعهم بقبول قرار التخفيض . والمرجح أن جريفرز نجح في اقناع العمال بارجاء اعلان الاضراب وان لم يتمكن من تسوية النزاع .

والملاحظ أن العمال انتهزوا فرصة النزاع فأعادوا الحياة والنشاط إلى نقابتهم رغم قرار الحكومة وقف النشاط النقابي . فقد أرسلوا برقيه إلى الدكتور محجوب ثابت يدعونه لتعاونهم في تسوية النزاع ، كما ظهر بجانبهم مستشارهم القديم عبد الحميد السنوسى المحامى الذى كان يرأس نقابتهم عام ١٩٢٧ حينما كانت تسمى « جمعية الاتحاد والتضامن لعمال شركة ترام الاسكندرية والرمل » . وكتب مراسل الاهرام في الاسكندرية في ١٣ فبراير ١٩٣٣ يقول « لم تحل مشكلة النزاع القائم بين عمال الترام وإدارة الشركة . وقد ازداد هؤلاء العمال تشيبثاً بمطالبهم وظلت الشركة على عزمها وأصرارها على تخفيض علاوة غلاء المعيشة بمعدل ١٥٪ من أجورهم » .

وواصلت النقابة بقيادة الأستاذ عبد الحميد السنوسى عقد الاجتماعات بالعمال . ففقدت اجتماعاً كبيراً في ميناء البصل « حيث يجتمعون عادة » لبلاغ العمال باتجاهها نحو رفع دعوى قضائية ضد الشركة لละلالها بالاتفاقات المبرمة بينها منذ سنوات ، وفي تقديرنا أن هذا الاتجاه كان نتيجة لعدة عوامل أهمها موقف المحامي عبد الحميد السنوسى وفكرة أو نظرته القانونية إلى النزاع . ولعل النقابة قدرت معه ضعف فكرة الالتجاء إلى لجان التوفيق أو الالتجاء إلى جريفرز ومكتب العمل الذى فشل في تسوية النزاع ، وإذا كان الاضراب سيجر عليها نقمـة الحكومة وأجهزة الأمن ، فليس أمامها غير سبيل التقاضى أمام المحاكم المختلفة .

ولكن هذه الآراء اصطدمت بتصميم العمال على خوض المعركة ضد ادارة الشركة ، وأيمانهم بفاعلية سلاح الاضراب في المعركة . وظهر ذلك بوضوح في الاجتماع الذي عقدته النقابة طوال يوم ٢٤ فبراير ١٩٣٣ بقاعة أوزونيا بجوار محطة الرمن وحضره نحو خمسمائة عامل في الصباح ومثلهم بعد الظهر حسب ورديات عملهم ، كما شارك فيه عبد الحميد السنوسى والدكتور محجوب ثابت .

وقد حاول السنوسى وثابت طوال اليوم اقناع العمال بعدم الجنوح الى الاضراب وبضرورة التريث في الامر ومواصلة المفاوضة مع الشركة بواسطة المحافظ « والساعين في سبيل اصلاح الموقف » ولكن العمال اصرروا على توجيهه انذار الى الشركة مدتة ١٥ يوما يعلن في نهايتها الاضراب الى أجل غير مسمى حتى يسوى النزاع ، كما قبلوا في نفس الوقت مواصلة المساعي من أجل تسوية سلمية خلال فترة الانذار .

وفي اليوم التالي ، وجهت النقابة « الانذار » الى محافظ الاسكندرية وادارة الشركة ووزارة الداخلية ، وجاء فيه أن « الانذار » صادر باجماع الآراء في الجمعية العمومية لعمال ترام الاسكندرية وأنهم سيضربون عن العمل تماما بعد مضي المدة المقررة . وعرض « الانذار » اقتراحا بعرض النزاع على لجنة التوفيق خلال المدة التي تنتهي بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم الانذار .

والمطلع على النص الكامل لهذا الانذار يلاحظ انه كان يحمل بصمات الصياغة القانونية التي يجيدها المحامي عبد الحميد السنوسى . ولعمل الجمع بين الانذار بالاضراب وبين فكرة عقد لجنة التوفيق كان في حد ذاته نوعا من التوفيق بين الآراء المتضاربة وسط العمال او بين رغبة المستشارين وبين رغبة العمال .

وتغلبت فكرة عقد لجنة للتوفيق في النزاع ، فعقدت في ١١ مارس ١٩٣٣ وهو اليوم المقرر لاعلان الاضراب وحضرها حسن صبرى باشا ، المحافظ ، وجريفر . وأحمد حسن بك رئيس نيابة الاسكندرية ومحمد حمدى السيد بك القاضى بالمحكمة الأهلية . وحضر عن العمال عبد الحميد السنوسى والدكتور ثابت وعن ادارة الشركة مسيو بيچيه مديرها . وقد عقد الاجتماع فى جو متوتر نتيجة تجمهر عدد كبير من العمال والمتدينين العماليين ( ١٨ مندويا عن كافة الاقسام ) خارج مبنى المحافظة . ولم يسفر الاجتماع الذى استمر حتى الثانية والنصف بعد الظهر عن نتيجة مرضية للطرفين وتقرر استئنافه يوم ١٦ مارس ١٩٣٣ . وكتب مندوب الاهرام ( ١٢ مارس ١٩٣٣ ) يصف طرفا مما جرى في هذا الاجتماع وخاصة الدفاع الذى قدمه الدكتور محجوب ثابت وعبد الحميد السنوسى فقال « انهما سجلان فى اول الجلسة احتجاجهما على تصرف الشركة لأنها حاولت أن تفسخ عقدا محترما بجرة قلم وقالا انه لا شىء يبرر محاولتها تخفيض علاوة العيادة ولا سيما أنها أخرجت من خدمتها كثيرين من العمال واستخدمت عملا آخرين بعقود من ١٩٢٨ ، وهذا اخلال خطير بشرط الاتفاق المبرم بين الشركة والعمال » .

وقد تمكنت لجنة التوفيق في اجتماعها يوم ١٦ مارس ١٩٣٣ من الوصول الى

اتفاق وسط رغم اصرار مدير الشركة على عدم سحب القرار موضوع النزاع .  
وتضمن الاتفاق :

اولا : وضع فئات للتخفيف الذى سيترى على الاجور . فالعامل الذى يتلقى  
عشرة قروش يوميا يعفى من قرار التخفيف ومن يتلقى بين ١٠ - ١٥ قرشا  
يخصم منه ١٥ ملি�ما ومن تزيد اجرتهم على ١٥ قرشا يخصم منه ١٥ % من  
علاوة الغلاء .

ثانيا : اعادة ستة من العمال الذين فصلتهم الشركة من خدمتها .

ثالثا : دفع مكافآت نهاية الخدمة لمن يرغب في ترك الخدمة .

وبالرغم من أن هذا الاتفاق قد أنهى الخلاف وتلافي الاضراب فان الغالبية العظمى  
من العمال لم تكن راضية تماما به . كما أن الادارة كانت تبنت عدم الالتزام به  
و خاصة فيما يتصل بحريتها في التعين بعقود خارج الاتفاقية ولهذا لم يكن غريبا أن  
تثار المشكلة من جديد في يوليو ١٩٣٣ .

وفي منطقة البحر الأحمر أضرت الفوضى عامل من عمال شركة الفوسفات  
بالقصير في نهاية فبراير ١٩٣٣ لوقف محاولات الشركة لزيادة ساعات العمل ،  
ولطالبتها بزيادة الأجور ودفع التعويضات لزملائهم الذين أصيبوا وتوفوا بسبب  
العمل .

وإذا كان نزاع ترام الاسكندرية وعمال القصیر قد انتهى بسلام ولم يجر فيهما  
صدام عنيف بين العمال والسلطة الصدقية ، فان ما حدث بالقاهرة في النزاع الذي  
نشب بين شركة السيارات العمومية المصرية ( ثورنيكروفت ) وبين عمالها في ابريل  
١٩٣٣ كان صورة مختلفة تماما . فقد تطورت أحداث هذا النزاع تطولا عنيفا وجرت  
فيه كافة أشكال الصدام بين العمال والبوليس ، وبين العمال المضربين والعمال  
الجدد . فضلا عن وقائع الاعتقال والمحاكمة للعمال ، واختلاف الرأي العام أو انقسامه  
في مواجهة الأحداث .

والواقع أن جذور هذا النزاع تعود الى مارس ١٩٣٣ عندما اتجهت ادارة الشركة  
بحجة الكساد نحو زيادة ساعات التشغيل لعمالها والفاء بعض الامتيازات المتصلة  
بأوقات الراحة والأجازات ، بل ان الادارة قررت حينذاك اجراء تعديلات في الأجور  
ترتب عليها تخفيضها بنسبة ٢٥ % في بعض الأحوال . وقابل العمال هذه القرارات  
بإعلان الاضراب في مارس ولكنهم عادوا الى العمل على وعد من « لجنة النقل المشترك »  
التابعة لمصلحة التنظيم ( وزارة الاشتغال العمومية ) ببحث شكوكهم . فلما طال  
انتظارهم توقيفا عن العمل من جديد يوم ١٨ ابريل ١٩٣٣ وبعثوا بوفد منهم يضم نحو  
٣٥ سائقا وعاملًا لرفع التماسهم الى وزير الأشغال العمومية . وتمكنوا بالفعل من  
تقديم مذكرة بمطالبهم المحددة الى مدير مكتبه وكانت تتلخص في مطلب « تخفيض  
ساعات العمل من ١٤ ساعة الى ثمان ساعات في اليوم واعادة أجورهم الى ما كانت

عليه قبل أن تخصم الشركة منها نحو ٢٥٪ من أجورهم واعادة منحهم امتياز الأجازات والراحة » (الاهرام ١٩ ابريل ١٩٣٣) .

وحاول وفد العمال التوجّه بعد ذلك الى مبني المحافظة لعرض مطالبهم على المحافظ فلما وصلوا الى شارع قصر العيني اعترضت مسيرةهم قوة من رجال البوليس وطلبت منهم التفرق . وهنالك اشتباك العجانبان في مشادة كلامية انتهت باشتباك دموي طلبت خلالهما قوة البوليس تعزيزا من قسم عابدين . وأسفرت المعركة عن سقوط ثلاثة جرحي من رجال البوليس وعدد كبير من العمال . وألقى القبض على ١٢ من العمال بينهم اثنين من الرعايا اليونانيين .

وعلى الرغم من جسامته هذا الحادث ، فقد عاد العمال الى العمل على أمل أن تنتهي «لجنة النقل المشترك» من بحثها لمطالبهم . وكانت اللجنة تقوم بالفعل بدراسة مقارنة للأجور في قطاع النقل بالسيارات ، ووجدت أن العمال يتتقاضون أجورا يومية من شركة هليوبوليس تتراوح بين ٢٠ ، ٢٦ قرشا ، وبين ١٦ ، ٢٢ ، ٢٧ قرشا في شركة ترام القاهرة ، وبين ١٨ ، ٢٥ قرشا في شركة سيارات الاسكندرية ، وجميعها أجور مقاربة أجور شركة ثورنيكروفت التي كانت قررت تخفيضها الى سبعة جنيهات شهرية للسائقين وأربعة جنيهات للكمساري .

وشعر قادة العمال بأن اتجاهات اللجنة ليست محابية تماما في بحثها لمطالبهم وأن الشركة مصممة على تنفيذ قرارات تخفيض الأجور وغيرها من القرارات التي تمس شروط العمل ، دون اعتبار لمطالبهم . ولهذا قرر قادة العمال اعلان اضراب مفاجيء يوم ١٨ مايو ١٩٣٣ دون توجيه الانذار القانوني للشركة ولسلطات الأمن .

ووصفت «الاهرام» شوارع القاهرة صباح الاضراب فقالت :

«أصبح الجمهور أمس فإذا به يجد الشوارع خالية من السيارات شركة الأمنيبوس العمومية المصرية المعروفة باسم شركة ثورنيكروفت ، وكانت الجماهير في بداية الأمر تنتظر في محطات الشركة زمنا طويلا في انتظار العربات ، وبعد أن يطول انتظارهم يعلمون بحركة الاضراب فيتحولون الى الترام ، وقد كان أكثر الجمهور تأمرا من هذا الاضراب هم أصحاب الاشتراكات «الأبونيهات» ولشركة أربعة عشر خططا متفرقة في جوف القاهرة وضواحيها . وقد احدث وقف عربات الشركة أمس فراغا كبيرا في العاصمه وركز حركة النقل العام في عربات الترام » . (الاهرام ٢٠ مايو ١٩٣٣) .

وحاول العمال المضربون تعريف الجمهور بموقفهم في النزاع فأبرقوا الى الصحف اليومية بقائمة مطالبهم و موقف كل من الحكومة والشركة من هذه المطالب على النحو الوارد في النص التالي :

« نحن عمال شركة الأمنيبوس العمومية المصرية ، اضرينا

- احتتجاجا على رفض الشركة جميع مطالبنا وعدم توسيط الحكومة بيننا ، وسنستمر في الاضراب حتى تتفقد المطالب الآتية نهائيا :
- أولاً : أن تكون المناوبة سبع ساعات فقط .
  - ثانياً : أن يكون مرتب السائق تسعة جنيهات والكمباري خمسة
  - ثالثاً : الا تخلل المناوبات ساعات راحة .
  - رابعاً : ايقاف سيارات « مالطة » لضررها بصحبة العامل .
  - خامساً : ثبيت جميع عمال اليومية بالحركة والهندسة .
  - سادساً : تنفيذ باقى المطالب الخاصة بلجنة التحكيم والأجزاء الأسبوعية والسنوية والتعويض والكافات الى آخر ما جاء بالمطالب مما يختص بعمال الحركة والهندسة .

والعمال يأسفون لتعنت الشركة الذى حملهم على الاضراب » . وردت ادارة الشركة على الاضراب باتخاذ موقف متشدد تماما ، فوجئت على صفحات الجرائد « انذارا » الى جميع السواقين والكمبارية انه في حالة عدم رجوعهم الى العمل بعد ٤٨ ساعة تبتدئ من الساعة السادسة صباحا من يوم السبت ٢٠ مايو ١٩٣٣ تعتبرهم مستقيلين من تلقاء أنفسهم وستجرى اللازم للإلغاء الوظائف الخالية .

ومن الطريف أن عباس حليم القابع داخل سراياه منذ اغلاق الاتحاد العام في ١٥ مارس ١٩٣١ ، أرسل برقيه احتجاج ضد الشركة ، نشرتها الصحف ، تقول :

« يحتج الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى على ضروب العنف والاستبداد التى يلاقيها عمال شركة ثورنicrofوت ويسجل على مكتب العمل عجزه عن انصافهم وتحقيق مطالبهم حيال عسف الشركة كما يحتم عليه واجبه الذى قام من أجله » .

وهذا الاحتجاج في حد ذاته يشير عددا من الملاحظات ، فمن ناحية ، لم تكن نقابة عمال شركة ثورنicrofوت ضمن نقابات الاتحاد العام المغلق . ولعل عباس حليم قد ظن أن تدخله بأى شكل في أحداث الاضراب سيعيد اليه بعض سمعته التى فقدها منذ غلق الاتحاد . ومن ناحية أخرى ، كان واضحا أن هذا الاضراب ينتمي الى الحركة اليومية التلقائية وليس الى الحركة الفوقية للقيادات الحزبية النشطة على المسرح العمالي ، ولعل ذلك أن يفسر لنا فشل هذا الاحتجاج في أن يحقق أى اثر أو تأثير في الموقف .

ومن الطريف أيضا أن جريدة « الاهرام » مارست نشاطا مشبوها داخل أحداث الاضراب ، فأوفدت مندوبيا الى الشركة واهتمت بعرض وجهة نظر ادارتها في النزاع بالتفصيل دون أن تعنى بعرض وجهة نظر العمال بنفس القدر من الحماس الذى عرضت به جانب الادارة .

وتحممت أجهزة الامن في نشاطها ضد العمال المضربين ، وربما كان بعض افرادها

لا يزالون يحملون للعمال ضفنا دفينا منذ معركة شارع قصر العيني ، فضلا عن المناخ العام للقهر الذى يشيعه حكم صدقى باشا . وقد بلغ التعاون بين البوليس وادارة الشركة الى حد ان مدير الشركة كان يتولى بنفسه اصدار الاوامر الى رجال البوليس من بлокات الخفر المراقبين حول الجراج فى سوق الاسطبلات بشارع فؤاد الاول فيلقون القبض على العمال الذين يقتربون من الجراج او يطاردونهم فى الشوارع المحيطة .

وعجلت « لجنة النقل المشترك » الذى كان تراخيصها سببا لاعلان الاضراب ، عجلت الى عقد اجتماع يوم ۱۹ مايو ۱۹۳۳ حضره محمود صبرى بك مدير مصلحة التنظيم كما حضره جريفيز مدير مكتب العمل . ورفضت اللجنة اشتراك مندوب نقابة العمال فى مناقشاتها بناء على اعتراض من مندوب الشركة الذى اصر على ان ذلك مخالف لشروط الالتزام . واكتفت اللجنة فى نهاية اجتماعها بابلاغ قرارها الى مندوبي النقابة وهم غطاس عطا الله ، رئيس النقابة ، وحسن أمين وطلبه محمد طلبه ومحمد عميره ومرکوز اليجبرى .

- وكان القرار – او الاتفاق – الذى توصلت اليه اللجنة يتضمن خمس نقاط هي :
- ۱ - موافقة الشركة على الا تزيد ساعات العمل على ثمانى ساعات وربع ومن ضمنها ساعتان « ستوب أوف » .
  - ۲ - يدفع للحصائق والكمساري اجر اضافى عن الساعات الزائدة ، ويقطع منها اجر الساعات الناقصة .
  - ۳ - وقف امتحان السائقين القدامى .
  - ۴ - وضع نظام للأجزاء بمعدل يوم واحد كل أربعة عشر يوما .
  - ۵ - وضع نظام للجزاءات وتأليف لجنة للتحقيق فى مخالفات العمال تمثل فيها الحكومة .

وقررت اللجنة تطبيق هذا الاتفاق لمدة عشرة أيام على سبيل التجربة ثم يعاد النظر فيه على ضوء النتائج .

وعاد العمال الى أعمالهم . ولكن ادارة الشركة انتهت الفرصة لاتخاذ سلسلة من الاجراءات المبيتة . نقلت ۱۰۰ سائقين من كادر الشهرية الى نظام اليومية . وفصلت مائة عامل من عمال اليومية . وهددت بتعيين عمال جدد بدلا من العمال القدامى اذا لم يرضخوا لقراراتها . وأجرت تخفيضات في أجور السائقين والكمسارية .

واحتاج العمال من جديد على هذه الاجراءات بتجديد الاضراب فى ۵ يونيو ۱۹۳۳ على الرغم من ان وزارة الداخلية استدعت قادتهم ونصحتهم بقبول قرارات الشركة ، انتظارا لدراسة لجنة النقل المشترك للمشكلة .

وبتجديد الاضراب تفجر الموقف تماما وزادت على صفحته حوادث الاشتباك والاعتقال والصدام بين كافة الاطراف ، كما انشئت الاراء حوله بين مؤيدى الحكومة والشركة وبين الصحافة الخزبية المعارضة .

ففي ٧ يونيو ١٩٣٣ ( بعد يومين من بدء الاضراب ) اتفقت الشركة مع وزارة الداخلية على تسيير سياراتها تحت حراسة البوليس وبواسطة عمال جدد تعينهم الشركة محل العمال المضربين . وكان هذا الاتفاق في الواقع الأمر أقسى تحدي للعمال ، فنظموا مظاهرات أمام جراج الشركة وأمام مكاتبها بعمارة بهلر لمنع العمال الجدد من مزاولة أعمالهم . وحمل البوليس عليهم لتفريقهم وألقى القبض على الكثيرين منهم بتهمة « الاعتداء على حرية العمل » أو بتهمة « التشرد » .

وأمام الصمود الذى أظهره العمال المضربون وما كانوا يلقونه من تأييد من الرأى العام ، أصدرت « لجنة النقل المشترك » تعديلاً جديداً على قراراتها السابقة تضمنت تخفيض ساعات العمل والغاء قرار تخفيض الأجر كما تضمنت إعادة العمال الموقوفين وإعادة السائقين إلى كادر الشهري . ولكن العمال رفضوا هذه التسوية لصدورها من جانب اللجنة دون اشراكهم في مداولاتها .

واستمر الاضراب وحوادث الصدام اليومى بين العمال والبوليس الذى كان يصر على تفريق العمال بعيداً عن ادارة الشركة وجراجها ، وطارد مندوبي النقابة الذين راحوا يجمعون التبرعات في الشوارع والمقاهى والتراكموايات في صناديق كتب عليها « نقابة عمال الأتوبيس لجمع الاكتتابات للعمال المفصليين من الشركة » .

وفي ١٧ يونيو حاولت الشركة بمعاونة البوليس تسيير بعض خطوطها تحت الحراسة المشددة ولكن العمال المضربين قاوموا هذه المحاولة وتعرض عدد منهم للضرب والاعتقال .

وانقسم الرأى العام والصحافة حول أحداث الاضراب ، ووجدت الصحافة المعارضة ( السياسة - البلاغ ) فرصتها لتکيل النقد والاتهام للحكومة والشركة وتستثير الجمهور ضدهما ، بينما اهتمت « الأهرام » ببيان مخالفه العمال لقانون المقوبات .

ولا شك أن هذا الاضراب - الذى امتد الى ٢١ يونيو - قد هز مكانة الحكومة من عدة نواحي . فقد أثبتت امكان تحديها وتحدى أحجزتها . كما كشف عن فساد جهاز البوليس وولائه المشبوه للشركة . وفضح مصلحة التنظيم التى كانت تتولى تسوية النزاع عن طريق « لجنة النقل المشترك » وفضح مكتب العمل الذى عجز تماماً عن التدخل بفاعلية واكتفى مديره النشيط بالجلوس في لجنة النقل المشتركة .

لقد أحدث هذا الاضراب من الأضرار بسمعة حكومة صدقى وأجهزته ، ومن الانعاش داخل الحركة النقابية ، أكثر من كل ما بذله القادة الحزبيون طوال هذه الفترة ، وأثبتت أن الحركة اليومية للطبقة العاملة قادرة - رغم تلقائيتها وتوزعها - على النضال من أجل الحقوق الأساسية للطبقة العاملة ، وقابلة للاستمرار الذى تفتقده الحركة الفوقيه للقيادات الحزبية . كما أثبت هذا الاضراب ، رغم ظروف القهر الحكومى ، أن العمل الجماعى للعمال هو الطريق الوحيد القادر على احياء النشاط النقابى وتنظيمه .

ان الضجيج الصاخب الذى أحدثه اضراب عمال ثورنیکروفت طفى على جانب كبير من الحركة اليومية للقطاعات العمالية التى تعرضت لالوان متباعدة من الهجوم على أجورها وشروط عملها . ففى نفس الوقت الذى استعر فيه نزاع الثورنیکروفت فى القاهرة وملأت أنباءه الصحافة اليوم ، كان عمال طرق النحاس فى القاهرة أيضا يخوضون معركة لا تقل ضراوة وشدة دون أن يلقوا اهتماما معدلا من الرأى العام .

ففى ٢٠ يونيو ١٩٣٣ أعلن مائتان وخمسون عامللا اضراب فى جميع ورش طرق النحاس احتجاجا على تخفيض أجورهم . فقد قرر التجار خفض قيمة طرق قنطرة النحاس من ١٨٠ قرشا الى ٥٠ قرشا بحيث أصبح اجر العامل يتراوح بين ثلاثة وخمسة قروش يوميا ، وزادت ساعات العمل الى ١٢ ساعة وفي بعض الاحوال أصبحت ساعات العمل بلا حدود متافق عليها .

ولسنا نعرف مصير هذا الاضراب على وجه الدقة ، وأن كنا نستبعد أن يكون العمال قد حصلوا على تسوية مرضية حينذاك .

وفي الاسكندرية ، أدت المنافسة بين متعهدى نقل الفحم في منطقة البناء الى تخفيض كبير في أجور العمال نتيجة لتخفيض أجور النقل . والمعروف ان أجور عمال الفحم ( وعددهم نحو خمسين من ابناء جرجا وأسيوط ) كانت قد وصلت الى ٣٥ قرشا يوميا في عام ١٩٢٤ ، ثم اخذت تتوجه الى الانخفاض حتى وصلت في أوائل الثلاثينيات تتراوح بين ١١ - ١٥ قرشا .

وفي يوليو ١٩٣٣ وصلت شحنة من الفحم الحجرى من بريطانيا لحساب السكك الحديدية ، فتنافس مقاولو النقل على سعر نقل الطن ، فانخفض في المناقصة الى ١٨ مليما للطن لحساب المقاول البرت موسى بعد أن كان السعر ٢٥ مليما للطن لحساب مقاول يدعى السيد بسيونى حسن . وتوقع العمال أن يجري المقاول الجديد تخفيضا في أجورهم ترتيبا على التخفيض الذى حدث في سعر نقل الطن ، وأعلنوا الاضراب لمواجهة أي اجراء في هذا الاتجاه . ولكننا لم نتمكن من معرفة مصير هذا الاضراب ونتائجها .

\* \* \*

نستخلص من هذه النماذج من الحركة اليومية للطبقة العاملة في مواجهة آثار الأزمة أنها كانت تتعرض أساسا لمحاولات ضبط الأجور وفائد الاتفاقيات القديمة بحججة الكساد . وإذا كانت أبناء هذه الأحداث - أو بعضها - قد تسربت إلى الصحافة رغم الرقابة المشددة عليها طوال حكم صدقى ، فإننا نعتقد أن أمثلة عديدة كانت تحدث في قطاعات أخرى وخاصة لعمال الورش الصغيرة ، وأن أصحاب الأعمال أمكنهم دون صعوبة كبيرة اجراء تخفيضات الأجور حسب هواهم .

ولم تكن ظاهرة خفض الأجور هي كل ما اسفرت عنه الأزمة الاقتصادية . فقد ظهرت الى جانب ذلك ظاهرة البطالة بين العمال والمتعلمين بصورة ملموسة في الحياة

اليومية للمجتمع بحيث شغلت اهتمام الاوساط الحكومية وغير الحكومية في هذه الفترة .

ان محاولة تقديم صورة رقمية لظاهرة البطالة بين ١٩٣٢ و ١٩٣٣ محاولة محكوم عليها بالفشل الاكيد نظرا للقصور الشديد في احصاءات العمل في هذه الفترة ، ونظرا لحداثة مكتب العمل المفروض أن تتوقع منه اهتماما متخصصا بهذه الظاهرة . ولكن رغم هذا القصور فان مؤرخ الطبقة العاملة يشعر وهو يتبع الاحداث العمالية خلال هذه السنوات وكان شبيحا قبيحا يجثم على مسرح العمل ، ذلك هو شبح البطالة . وين تكون هذا الشعور من المصادر والوثائق الرسمية المتعلقة بهذه السنوات ، رغم ندرتها ، ومن المؤلفات المعاصرة ومن الصحافة اليومية .

فإذا أخذنا تقرير بتلر ، وهو من أهم وثائق هذه الفترة ( ٢١ مارس ١٩٣٢ ) نجده مثقلًا بهموم البطالة المتفشية في البلاد والتي لا بد وأن صورها ومظاهرها قد صدمة طوال زيارته الواسعة في أنحاء القطر . ففي **ملاحظاته العامة** في مقدمة التقرير ، يقول بتلر « أن نسبة البطالة كبيرة » بين العمال غير الفنيين والعمال الذين لا يستغلون بالصناعة الا بصفة عرضية . ويقول انه أوصى باتخاذ اجراءات ادارية من أجل « تخفيض وطأة البطالة بدون حاجة إلى تشريع » . وفي مناقشته لقضية تشغيل الاحداث والنساء ، كانت تلح عليه فكرة أساسية وهي أن تنظيم استخدام الاحداث والنساء وتحديد ساعات عملهم وحظر تشغيلهم في بعض الصناعات الخطرة من شأنه أن يفتح المجال لتشغيل عدد من العمال الفنيين وانصاف الفنيين العاطلين . ثم نجده يفرد فصلا خاصا في تقريره عن « البطالة » ويؤكد أن جانبا كبيرا منها « ناشئ إلى حد كبير من الصالحة الاقتصادية التي كانت سببا في نزول أسعار القطن وهو محصول مصر الأساسي ، وبالتالي تخفيض قوة الأمة الشرائية وهبوط حركة الأعمال » .

ومن وثائق هذه الفترة أيضا « مجلة كلية الحقوق » التي أصدرت عددا خاصا عن تشريع العمل عام ١٩٣٤ تناول مشكلة البطالة بالبحث القانوني المستفيض كما عرض لنظم مكافحة البطالة والتأمين الاجتماعي ضد البطالة وأورد احصاءات البطالة في العالم مع اشارات عديدة الى انتشار هذه الظاهرة في مصر وضرورة البحث في علاجها .

وووجدت المشكلة قدرًا من الاهتمام الرسمي . ففي قرار انشاء مكتب العمل ( ديسمبر ١٩٣٠ ) نصت الفقرة ( ٨ ) على أن المكتب سيقوم « بدراسة أسباب البطالة وجمع المعلومات والاحصاء عن العمال العاطلين والاتصال بالوزارات التي تستخدم الصناع والعمال او تشرف على التعليم الصناعي وذلك لتدبير أعمال للعمال جهد المستطاع » .

ولابد أن استفحال البطالة في هذه الفترة هو الذي دفع حكومة صدقى باشا الى تشكيل لجنة خاصة لدراستها وتقديم الاقتراحات لكافحتها وذلك في يناير ١٩٣١ . وأجرت اللجنة احصاء للعاطلين - على أساس التسجيل الاختياري - في فبراير ١٩٣٢

فاسفر عن تسجيل ٢٤٠٠٠ عاطل كما اجرت احصاء مماثلا في عام ١٩٣٤ . ولكن هذه الجهد منيت بالفشل لكثره الاشعاعات التي اثيرت حولها حينذاك . وقدمت اللجنة في نهاية الامر مجموعة من التوصيات بشأن تخفيض أيام العمل في الأسبوع بالصالح الحكومية لمنع توفير العمال الزائدين ، والتوسيع في أعمال البلديات لتشغيل العمال العاطلين وغير ذلك من التوصيات التي لم تسفر عن نتيجة عملية .

ان النظرة الختامية الى سياسة صدقى في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية في حياة الطبقة العاملة ، تؤكد لنا ما توقعناه . من فشل هذه السياسة في ايجاد حلول حقيقة او ابداع وسائل علمية في هذه المواجهة . لقد يسر وجود صدقى للعامل والظروف التي خلقتها الأزمة ان تأخذ طريقها المدمر لحياة الطبقة العاملة وشروط عملها وأجورها . ولم يسلم من هذا التدمير عمال الحكومة او عمال القطاع الخاص ، ولهذا لم يكن من التجنى على صدقى ان يرتبط اسمه بابشع ما عانته الطبقة العاملة من صعوبات الحياة ومن هبوط مستوى معيشتها وانهيار شروط عملها وكرامتها .

#### صدقى وحركة التنظيم النقابي :

تأكد لنا في ١٥ مارس ١٩٣١ أن صدقى باشا كان مصمما على تصفية التنظيم والنشاط النقابي في البلاد . ففي هذا التاريخ انقض رجال البوليس على الاتحاد العام لنقابات القطر المصري – رئاسة عباس حليم – وصادروا موجوداته وأمواله وأغلقوا أبوابه ، ثم راحوا يطاردون النقابيين يعتقلون بعضهم ويسجلون محاضر التشرد للبعض الآخر . وشملت الحملة الى جانب ذلك خمسا وخمسين نقابة عماليّة من النقابات المرتبطة بالاتحاد ، أو قف نشاطها وطورد أعضاؤها .

لقد تناولنا في الفصل الثاني هذه الحملة بالتفصيل والقينا الضوء على حقيقتها باعتبارها احدى مظاهر الصراع الحزبي الذي استعر بين حكم صدقى وبين حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين المعارضين لسياسته ، وكان تقديرنا أن هذا الحادث ينتمي الى تاريخ الصراع الحزبي أكثر من انتماهه الى تاريخ الطبقة العاملة وحركتها . فالاتحاد العام كان واجهة حزبية أكثر منه تنظيما نقابيا . والنقابات التي أعلن حلها حينذاك كانت في الأغلب والأعم لا فتاوى مكذبة في مقر الاتحاد بعيدة عن الحركة اليومية لجماهير العمال . ولكن الحملة الصدقية امتدت أيضا الى القطاعات الحقيقة من التنظيمات النقابية هنا وهناك ، ووضيق علىها الخناق أو بث الرعب في نفوس أعضائها وقادتها عدة شهور .

ومع ذلك فان هناك من الشواهد ما تدل على أن القبضة الحديدية لحكم صدقى خفت وطأتها بعض الشيء على النقابات طوال عام ١٩٣٢ وحتى نهاية حكمه في سبتمبر ١٩٣٣ . في بينما استمر الحظر ساريا على الاتحاد العام والنقابات المرتبطة به ، لم تجد السلطات ضررا في استمرار نشاط التنظيمات النقابية في المدن الاقليمية ، وربما بعض النقابات القاهرة التي لم تكن على اتصال بالاتحاد العام مثل نقابة عمال الترام . ويؤكّد هذه الحقيقة التقرير الذي كتبه بتلر في مارس ١٩٣٢ . فهو يتحدث في

صدر هذا التقرير عن اجتماعات عقدها مع « زعماء العمال في مختلف الجهات » وعن « الاجتماعات التي عقدها مع نقابات القاهرة والاسكندرية » وانه قام « بزيارات قصيرة لنقابات دمنهور وطنطا والمحلة الكبرى » وانه سمع خطاباً القاه أحد زعماء العمال في الاسكندرية نائباً عن « خمس وعشرين نقابة » .

وإذا صدقنا تقرير بتلر ، فان ذلك يعني أن عدداً من النقابات في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الاقليمية كانت تمارس شكلًا من أشكال الوجود والنشاط عام ١٩٣٢ رغم توقيف الاتحاد العام في القاهرة منذ نحو عام تقريباً . ونحن وإن كانت تساورنا شكوك كثيرة حول واقع هذه النقابات ومدى ممارستها لنشاطها في ظروف القهر السائد حينذاك ، فإن بعضًا من هذه الشكوك لم تفت المستر بتلر . ولعلنا تكون قد لزمنا جانب الحيدة العلمية إذا تركنا بتلر يصف بنفسه وضع هذه النقابات ، حيث يقول :

« ان حالة النقابات غامضة وشاذة . فالقانون لا يمنعها ولا يعترف انه موجود منها عدد كبير أغلبه في القاهرة والاسكندرية . كما يوجد بعضها في البلاد الصغيرة . وهذه النقابات تختلف في تكوينها اختلافاً بيناً . فهي في بعض الحالات عبارة عن جماعات مكونة من مستخدمي شركة واحدة و شاملة لكل فئات العمال . مثال ذلك عمال شركة ترام القاهرة وشركة ترام الاسكندرية . وفي بعض الحالات الأخرى تتكون النقابات من العمال الذين يزاولون صناعة واحدة في الجهة التي بها مقر النقابة مثل ذلك الطباخون بالقاهرة أو الخبازون بالاسكندرية . أما في البلاد الصغرى فقد تجد نقابة واحدة تضم عمالاً من مختلف الحرف لكل حرف فرع خاص . وفي بعض أحوال قليلة جداً تشمل النقابة جميع الأشخاص الذين يزاولون مهنة ما ، بكل جهات القطر المصري كنقطة البحارة ، ولكن هذه الجمعيات نادرة لقلة تقدم الصناعة .

والنقابات في معظم الحالات عبارة عن هيئات محلية فلا توجد بعد نقابات عامة سواء أكان أساسها اتحاد الحرفة بين أعضائها أم اشتغالهم بصناعة واحدة . ويوجد غير نقابات أصحاب الحرف اليدوية نقابات لمستخدمي أعمال التجارة بالقاهرة والاسكندرية ». ويصف بتلر نشاط هذه النقابات في مجال العلاقات الصناعية فيقول :

« قلما يعترف أصحاب الأعمال بالنقابات . ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية مباشرة استطاعت النقابات الحصول على اتفاقيات لصالحهم من بعض المصانع الكبرى والشركات ذات المنفعة العامة ، ولكن هذه الاتفاقيات كانت تبرم في أغلب الأحيان ، ان لم يكن في جميعها بين المحل وعماليه وليس بينه وبين نقابات هؤلاء العمال . فالتعاقد المشترك ( بين طائفه أصحاب الأعمال وطائفه

العمال ) غير موجود الا بشكل بسيط بين افراد قلائل من أصحاب  
الأعمال ونقابة عمال كل منهم . . . . .

واستعرض بتلر بعض الخدمات التعاونية التي كانت تبذلها بعض النقابات  
لأعضائها في حالة المرض ورفع دعوى الاصابات ثم انتقل الى تحليل ظاهرة وجود  
المحامين والمستشارين في رئاسة النقابات فقال : ( الفقرة ٤٨ من التقرير ) :

« لما كانت الأغلبية الساحقة من أصحاب المهن اليدوية لازالوا  
أميin فانه من الصعب جداً بطبيعة الحال أن تقوم النقابات بشؤونها  
وتدير ماليتها ، فلا عجب أن كانت تستعين بأحد المحامين لا سيما  
أنه لا يوجد قانون يحدد حقوق العمال في حالتي الاصابات والرfort  
ولا يمكنهم الحصول على تعويض في هاتين الحالتين الا بالالتجاء  
إلى القضاء . ويقال ان بعض المحامين يستغلون مركزهم هنا  
لأغراض شخصية او سياسية ، وانني لا أستبعد حصول شيء من  
هذا . بل أتوقع حصوله مادامت النقابات بصفتها جمعيات قانونية  
مشكلة لأغراض صناعية غير معترف بها » .

تلك هي الصورة الواقعية للنقابات كما وجدتها بتلر عام ١٩٣٢ ، وان كان قد  
تحاشى وصف علاقاتها بالسلطة او ذكر ما تعرضت له من اجراءات تعسفية قبل  
وصوله الى مصر بوقت قصير . ولكننا نعلم من هذا التقرير أن عدداً من النقابات  
العمالية كانت تمارس وجودها ونشاطها رغم الضربة التي وجهها صدقى باشا  
إلى الاتحاد العام ، وأنه تيسر لبتلر زيارة عدد منها وتقييمها من ناحية نمطها  
التنظيمي ونشاطها الاجتماعي ودور المحامين والمستشارين داخلها .

ونستخلص من ذلك اذن أن صدقى باشا اكتفى بتصنيفية الاتحاد العام وملاحة  
قياداته الحزبية ، ولكنه لم يجد في استمرار النقابات الأخرى ما يشكل خطاً على  
حكمه فتركها لحالها .

وقد اتيحت لبعض هذه النقابات خلال عامي ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ – كما عرفنا – أن  
تمارس قدرها من أساليب العمل الجماعي والنشاط النضالي لدفع آثار الأزمة  
الاقتصادية .

#### نهاية حكم صدقى :

انتهى حكم صدقى في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ بصورة مفاجئة عندما قدم استقالته  
لأسباب صحية . ولقد كتب الكثير عن الأسباب التي اضطرته إلى الاستقالة ، ورفض  
جميع المؤرخين قبول حجته الصحية وراحوا يتحققون في الظروف السياسية التي  
حملته على التخلي عن الحكم وفي مقدمتها رغبة سلطات الاحتلال في قيام حكومة  
ائتلافية لفاوضتها ، وتوقف القصر عن مساندة صدقى ، والقلق الذي ساد البلاد  
من جراء امتداد سنوات القهر والطغيان الذي مارسته حكومته .

ولكن المؤرخين أسقطوا من حساباتهم الأثر الذي أسهمت به سياسة صدقى العمالية في اسقاطه ، ونحن بطبيعة الحال لا نعتبر ذلك ضمن العوامل الأساسية في انهاء حكم صدقى ، فمثل هذه العوامل الشعبية لم تكن حاسمة في احداث التغيرات الوزارية في مصر في هذه الفترة . ولكننا نعتقد - مع ذلك - أن المسرح العمالي أو سياسة صدقى العمالية كانت من أكثر العوامل فاعلية في بناء جيل الحقد والاحتقار الذي استحقه هذا الرجل وهو يمارس الحكم . والحديث عن طفلياته كان يعني دائمًا ضمن معاناته العديدة في اذهان الناس ما جرى على يديه من اهدار للحربيات النقابية وتجريد الطبقة العاملة من اسلحتها الجماعية في ظروف انقضت فيها المصالح المالية والشركات وحتى الحكومة على الأجر وشروط العمل .

ولكن من الخطأ الجسيم ، وهو للأسف خطأ شائع ، ان نظن ان سياسة صدقى العمالية انتهت بانتهاء حكمه البغيض . فقد استمرت هذه السياسة سائدة بكل ملامحها واتجاهاتها طوال حكم عبد الفتاح يحيى باشا الذي خلفه والذي امتد من ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ الى ٤ نوفمبر ١٩٣٤ . ذلك أن التغيير الوزاري في مصر حينذاك لم يكن يعني من وجهة نظر مؤرخ الطبقة العاملة تغييرًا يذكر في الظروف الموضوعية السائدة في المجتمع او في واقع القوى الاجتماعية المعاصرة لهذه التغييرات الوزارية .

ولستا نجد سبباً او مبرراً يمكن أن يدعو الوزارة الجديدة برئاسة عبد الفتاح يحيى لكي تنتهي نهجاً جديداً في السياسة العمالية . فهو ينتمي إلى حزب الشعب - حزب صدقى - وكان نائب رئيسه ثم رئيسه بعد اعتزال صدقى . وهو رغم بعض الخلافات التفصيلية مع صدقى باشا ، أعلن أنه سيتبع خطته وسياسته وخاصة من حيث تمسكه بدستور ١٩٣٠ المزيف وممارسة أساليب القهر البوليسي التي اجادها سلفه .

وسيراً على التقاليد الصدقية ، أغرق عبد الفتاح يحيى الرأى العام - طوال حكمه - بفيض من الانباء عن اجتماعات المجلس الاستشاري الأعلى للعمل ولجنة التشريع العمالى في وزارة الداخلية ، لدراسة أكثر من مشروع قانون من قوانين العمل التي يتطلع إليها العمال وفي مقدمتها مشروع قانون التعويض عن اصابات العمل وتنظيم ساعات العمل والراحة الأسبوعية وقانون مقد العمل الفردى وقانون التأمين ضد مخاطر العمل واجراءات مكافحة البطالة . وترددت في اجتماعات المجلس الاستشاري أفكار حول تعليم العمال بالوسائل الحديثة وخاصة بالراديو والمحاضرات (١) . وواصلت وزارة الداخلية التي ظل يتبعها مكتب العمل ، الاهتمام

(١) نشرت الاهرام في ١٩ فبراير ١٩٣٤ أن المجلس « بحث مسألة اذاعة المحاضرات على العمال بواسطة الراديو أثناء وجودهم في العمل وقرر أولاً ايفاد موظفين إلى البلاد الصناعية الكبرى لالقاء المحاضرات على العمال مع تزويد هؤلاء الموظفين بالات الميكروفون المقدرة للصوت ، وقرر أيضًا اذاعة المحاضرات بواسطة الراديو في المدن أثناء الليل حيث يجتمع العمال في المقاهي ، وقل أن تخلو الان واحدة منها من آلة الراديو » .

بالنشر عن اتصالاتها بمكتب العمل الدولي والاسترشاد بآراء خبرائه في مشاريع القوانين التي كانت تجري دراستها ، واشتراك في مؤتمر السنوي ، والاتجاه الى الانضمام الى عضويته (٢) .

وعلى الرغم من هذا الفيض الدعائى . تلافت الحكومة أن تشير من قريب او بعيد الى قانون الاعتراف بالحركة النقابية . بل انها تشددت كما سنت فى التعامل مع النقابات القائمة مخافة ان تتم الاعتراف بالنقابات ، ففى نبات نشرته الاهرام عن النشاط العمالى بالاسكندرية (٢٥ فبراير ١٩٣٤) قالت : «أن نادى تضامن العمال فى الاسكندرية أقام حفلة بمناسبة شفاء جلاله الملك المعظم وقد دعى الى هذا الحفل عدد كبير من ذوى المكانة ، ولكن رؤساء مكتب العمل يتذمرون الاشتراك فى حفلات نقابات العمال .. حتى لا يهدى اشتراكهم فيما بمثابة اعتراف بوجود تلك النقابات وهى لا تعترف بها الحكومة رسميا الا اذا وجد القانون الخاص بها » .

وكما ينبغى أن نتوقع فان هذا الفيض الدعائى من مشاريع قوانين العمل التى يجرى دراستها ، لم تسفر عن أية نتيجة ملموسة في نهاية الأمر ، فلم يصدر من بينها قانون واحد طوال حكم عبد الفتاح يحيى ، وظل الأمر وكأنه خدعة خسيسة يتسلى بها « مكتب العمل » لتخدير الرأى العام العمالى . ولكن هذه الخدعة لم تنبع في وقف الحركة اليومية للعمال من أجل مطالبهم ودفعا لمحاولات الانتقاض المتكررة على أجورهم وشروط عملهم .

ففي ٩ يوليو ١٩٣٤ أغلق عمال شركة سجاير الدفراوى ( عددهم ٤٠٠ عامل ) بمنوف ، الاضراب عن العمل للمطالبة بزيادة الأجور « نظرا لغلاء المعيشة » فأرسلت قوة من الشرطة لحراسة المصنع تمكن قائدتها من تسوية النزاع ، ولكنه استمر يحرس المصنع بقواته بعد استئناف العمل ( الاهرام ١٠ يوليو ١٩٣٤ ) .

واضرب عمال غرب السكر في مصنع السكر بالحوامدية في ١٣ يوليو ١٩٣٤ لرفض الشركة اجراء تعديلات الأجور التي طالبوا بها ، وانضم اليهم زملاؤهم من واردية المساء فأصبح عدد المضربين نحو ألف عامل من ثلاثة آلاف عامل . وبيدو أن الخلاف دب بين قادة العمال بين مؤيدى الاضراب ومعارضيه وأعلنت الشركة غلق المصنع حتى لا يتفاقم الوضع . واهتمت أجهزة الأمن بالحادث فحضر مدير العجزة محمد شعير بك الى الحوامدية بنفسه لتسوية النزاع ولكنه لم ينجح واستمر جانب كبير من العمال مضربين عدة أيام رغم استئناف العمل في بعض الأقسام .

وفي نفس الفترة أضراب عمال مصنع صابون صوصه بالجمالية مطالبين بتخفيف ساعات العمل . وهاجم البوليس العمال المضربين والقى القبض على ثمانية منهم وأحالهم الى النيابة للتحقيق ( الاهرام ١٤ يوليو ١٩٣٤ ) .

---

(٢) المعروف أن أحمد زبور باشا ، رئيس المجلس الاستشاري الأعلى للعمل والمستر جريفر عضوا مؤتمرا العمل الدولى بجنيف فى عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ وتقى أن يحضر مؤتمر عام ١٩٣٤ .

وتجدد الصراع في منطقة القنال بين شركة **جباسات البلاج** وعمالها حيث خفضت الشركة الأجر ووقع صدام عنيف بين العمال والبولييس أصيب فيه سبعة عمال برصاص البولييس .

ولفت نظرنا في هذه الاحداث أن البولييس كان الجهاز الحكومي الوحيد الذي تدخل لفضها بأسلوبه بينما لم تظهر جهود معاذلة من جانب مكتب العمل أو لجان التوفيق الاقليمية . ولا غرابة في ذلك ما دام محمود فهمي القيسى باشا ، رجل صدقى المعروف ، أصبح وزيرا للداخلية في وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ،

### عودة عباس حليم :

على الرغم من أن السياسة الصدقية وأساليبها استمرت بعد زوال حكمه بفضل خليفته عبد الفتاح يحيى باشا ، فإن مجرد اختفاء صدقى من المسرح السياسي بعث الآمال لدى القيادات الحزبية العمالية ، وظننت أنها قادرة على أن تعيد نشاطها النقابى إلى سابق عهده قبل صدامها مع صدقى . فهذه القيادات لم تر في الموقف غير اختفاء صدقى ، وعجزت عن رؤية سياسته المستمرة من بعده .

كان عباس حليم الذى ظل قابعا في سرايه منذ ضربة 15 مارس ١٩٣١ ، أول من داعبهم الأمل في امكان استعادة النشاط النقابى ، فخرج من جديد يتلمس طريقه ولكن بالقدر المناسب من الحذر . ففى أول مارس ١٩٣٤ أصدر عباس حليم بيانا إلى الصحافة يطالب فيه الحكومة أن تعلن عن سياستها نحو العمال جاء فيه قوله :

« انتا ننتظر من الحكومة بيانا عن سياستها نحو العمال  
والا فما معنى ايجاد مكتب العمل وتأليف المجلس الاستشاري  
الأعلى ، وحرمان العمال من تمثيلهم فيه مع أن هذا حق شرعى  
لهم . وما معنى ارسال الوفود والاشتراك في مؤتمرات العمال  
الدولية بينما الحرية النقابية مفقودة في مصر ، والعمال محرومون  
من أبسط المبادئ الإنسانية وهى حرية الاجتماع » .

ولما كانت الحكومة قد ناشدت النقابات أن تتعاونها في تسجيل العاطلين فقد تساءل عباس حليم في بيانه :

« كيف يمكن أن تتعاون النقابات في عمل احصاء العاطلين  
ودورها مقلقة ومحرم على أعضائها أن يجتمعوا . . . وأن كانت  
الحكومة تريد حقا أن تتعاون النقابات في هذا العمل فلتصرح أولا  
بفتح دور الأربع والخمسين نقابة المقلقة حتى يكون العمل مجديا  
ومنطقيا ، والا فكيف يتسرى للنقابات أن تعمل بينما انه محرم  
عليها الاجتماع ؟ ان أساس كل خطوة في سبيل الاصلاح الاجتماعي  
هى الحرية النقابية » .

وبطبيعة الحال لم تعر الحكومة هذا البيان - أو النساء - ادنى اهتمام من

جانبها . فلم يكن في نيتها أن تعيد فتح الاتحاد العام أو النقابات التي أغلقها صدقى باشا . وظل عباس حليم يواصل نشاطه النقابي المحدود من داخل سراياه في جاردن سيتى حيث كان يتربّد عليه قادة الاتحاد والنقابات المفكرة . كما كان العمال يجتمعون بانتظام في عدد من المقاهى المشهورة بانقلابه مثل قهوة محمد على بميدان الخازندار ، وقهوة خلف متايها بالعتبة الخضراء وقهوة شارع المدبخ في عابدين . ومحل اللبان المعروف بميدان السيدة زينب .

وأثارت هذه الاجتماعات مخاوف رجال الأمن خصوصاً لما نمى اليهم من أنباء التقارب بين عباس حليم وحزب الوفد ، فضلاً عن وفاته كلما ورد اسم الملك فؤاد على السنة جلسائه . وبشت وزارة الداخلية عيون رجالها ومخبريها حول سرّي عباس حليم وفي المقاهي العماليّة ، كما دسوا بين رجاله بعدد من عملائهم .

ورأت الحكومة أن تضع حداً للنشاط المتزايد داخل سرّي عباس حليم ، فأصدر كين بويد ، مدير الإدارة الأوروبيّة بوزارة الداخلية أوامره بمنع العمال من دخول السرّي نهائياً وضرب حصاراً حولها ابتداءً من يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٤ .

وعمل النقابيون الموالون لعباس حليم بالأمر فقرروا تنظيم مظاهرة في اليوم التالي لاقتحام الحصار ودخول السرّي . وتحركت المظاهرة بالفعل من ميدان الخازندار واتجهت نحو السرّي ، فلما تعرض لها البوليس اشتباكوا معه في معركة ضارية استنجد خلالها البوليس بقوات إضافية ودارت المعركة بكل ما وقع تحت أيدي العمال من الحجارة والزجاجات وأصص الزهور والعصى ، وأطلق البوليس الرصاص ليتمكن من اقتحام السرّي وخارج العمال الذين تسللوا داخلها .

وأسفرت المعركة في النهاية عن اصابة سبعة عمال باصابات خطيرة كما أصيب عدد من الضباط والجنود . وألقى البوليس القبض على ٩٥ عاملًا من مختلف النقابات ، تقرر احالة ٨٦ منهم إلى النيابة بتهمة التجمهر والتظاهر والاعتداء على البوليس .

واكتسبت القضية أهمية متزايدة لدى الرأي العام والصحافة عندما أعلن نبأ وفاة أحد النقابيين المصاين في المعركة بعد ثلاثة أيام من علاجه بالمستشفى ، وهو **المرحوم الشهيد ابراهيم محمد أحمد سكرتير نقابة الحلاقين** ، وشييعت جنازته كشهيد فيما يشبه المظاهرة السياسية واشتراك فيها كبار رجال الوفد وعباس حليم ، كما أعلنت بعض القطاعات العماليّة الاضراب احتجاجاً على الاجراءات البوليسية التي اتخذتها الحكومة ، والمطالبة بالافراج عن العمال المعتقلين على ذمة القضية . واستعمدت سلطات الأمن لاحتمالات تفاقم الحوادث أو مضاعفاتها ، فوزعـت قوات البوليس في ميادين القاهرة الرئيسية وشوارعها وعند محطـات الترام والسيارات العمومـية . وفي ٢٩ يونيو ١٩٣٤ تقرر اعتقال عباس حليم وإيداعه سجن الأجانب انتقامـة لحملـاته . واستمر اعتقالـه ٢٧ يومـاً دونـ أن توجهـ إليه تهمـة محدـدة . ولا نحسبـ أنـ هذاـ الـاجـراءـ الذيـ يتمـ لأـولـ مـرةـ ضدـ أحدـ أـفـرادـ الـبـيتـ الـمـالـكـ كانـ يـمـكـنـ أنـ يتمـ دونـ موـافـقةـ الـمـلـكـ فـؤـادـ ، بلـ انـناـ لـنـظـنـ أـنـهـ كانـ جـزـءـاـ مـنـ صـرـاعـ بـيـنـ مـجـمـوعـةـ عمرـ طـوسـونـ الـتـيـ يـنـتـمـيـ

اليها عباس حليم ومجموعة ابناء اسماعيل التى يرأسها الملك فؤاد . وقد أفرج عن عباس حليم كما يقال بعد تدخل السفير البريطانى ونتيجة لمساعى الأمير محمد على . ومهما يكن الأمر ، فإن هذه الأحداث متجمعة قد رفعت من مكانة الاتحاد العام الملقى ومن شعبية عباس حليم الذى استعاد عطف وتأيد وحماس الكثيرين من النقابيين ، وأنارت هذه الأحداث فى نفس الوقت التisser من المناوشات والتellarات والمواقف المتناقضة حول الوجود النقابى وجدواه وحدوده في المجتمع المصرى .

فهناك ما يشير الى أن الحكومة ورئيسها عبد الفتاح يحيى باشا حاول خلق تيار عمالي موال لها ومنافس لحركة عباس حليم وقيادته ، ويبدو أنها لم تتمكن من تطبيق محاولتها هذه في القاهرة ، فركرت على الاسكندرية ، حيث تألفت دون مقدمات معروفة او مقبولة جماعية باسم « جمعية تضامن هيئات ونقابات العمال » يرأسها شخص يدعى أحمد أفندي حافظ ويعاونه آخر يدعى عبد العزيز أفندي محمد . وفي ٦ يوليو ١٩٣٤ وهو موعد يعاصر أحداث سراى عباس حليم ومحاكمة رجاله ، أقامت الجمعية « حفلة سمر بدارها اغتناطا بانتقال جلالة الملك الى قصر الصيف » . والمرجح أن هذه الحفلة كانت بمثابة مظاهرة عمالية موالية للحكومة وللملك . وقد حشد كبار الشخصيات لحضورها وفي مقدمتهم « صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ، رئيس الوزراء وزراء الداخلية والأشغال والحربيه وحسن صبرى باشا محافظ الاسكندرية ووكيله عبد الرحمن متولى بك . وحضرها من رجال الأمن الاميرالى هن بك ، حكمدار البوليس ، والبكاشى احمد عبد الرحمن الذى وصفته الاهرام ( ٧ يوليو ١٩٣٤ ) بأنه « المشرف على حركة العمال » . وتركت الخطاب التى القيت فى الحفلة على « عطف جلالة الملك وحكومته » على العمال ، ووعد الحكومة باصدار التشريعات . وتبرع رئيس الوزراء بمبلغ ٢٥ جنيها للجمعية .

ولا نحسب أن هذه المحاولة لاستقطاب جانب من العمال ونقابات قد حققت نجاحا يذكر ، والأرجح أنها كانت من تدبير رجال الأمن بالمدينة ومن عناصر نقابية محدودة الأثر والسمعة .

ويمكنا أن نضيف الى هذه المحاولة ، تلك الدعوة التى وجهها النقابى مصطفى عبد المجيد ، سكرتير نقابة عمال النقل الميكانيكى ، لانشاء اتحاد عام جديد - أو بدليل - للاتحاد العام الذى يرأسه عباس حليم . ولكن دعوته لم تجد آذانا صاغية ، وفضحها البيان الذى أصدره حبى الشنتنوى المحامى ومستشار النقابات فى ٨ نوفمبر ١٩٣٤ واتهمه فيه بالاحتياط على العمال وبأنه من أولئك الأفراد ذوى المآرب والغايات الشخصية الذين يظهرون بين حين وآخر في الحركة العمالية « مدفوعين بأيدٍ أجنبية عن العمال تقصد التشويه من حرクトهم بتشتيت شملهم والقضاء على وحدتهم » . وأكَدَ البيان أن مصطفى عبد المجيد « من الذين فصلوا من اتحاد الشريوف عباس حليم لأسباب تمس مبادئ العمال » وأنه قد تم تحذير المتذمرين من الاتصال به . واختتم البيان بتحذير الى جميع العمال « من أن ينساقوا الى الهوات التى اعتاد الدساسون أن يحفروها لهم » .

وينتمي الى هذا التيار أيضا ، مع بعض التعديل ، ذلك الموقف الذى اتخذته جريدة « البلاغ » في سلسلة المقالات التى نشرتها عن العمل والعمال في يوليو ١٩٣٤ ، ففى مقال بعنوان « كلمة للعمال وأخرى للحكومة » ( ٢٥ يوليو ١٩٣٤ ) ذكرت الجريدة أن الحركة العمالية تبعث الحكومة وأرباب الأعمال على التوجس منها والاشتباه فى غيابها . والسبب لهذا التوجس هو « اتحاد النقابات الذى أصر العمال من مدة طويلة على وجوده » ولهذا فإنها تتصح العمال بالتخلى عن هذا الاتحاد والاكتفاء بالنقابات « التى تعد جمعية خيرية لا أقل ولا أكثر » . كما ينصحهم بالابتعاد عن السياسة . وأكد الكاتب للحكومة أن سياسة القمع لا طائل من ورائها لأنها سياسة سلبية وعلى الحكومة أن توجه اهتمامها إلى مكافحة الفقر وإلى اصلاح الأحياء الوطنية وتحسين الخدمات للعمال .

وفي مقال بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٤ طالبت الجريدة الحكومة بالتعجيل باصدار التشريعات باعتبارها السبيل الوحيد لوقف المصادمات بين الشرطة والعمال ، وانتقدت مكتب العمل الذى « لم يقم بشيء نافع إلى الآن للعمال وترك المسائل القائمة الآن بلا حل اعتمادا على أنها ستتحمل نفسها أو اعتمادا على أن قوة الشرطة من المناعة بحيث لا يخشى أي خطر من حرّكات العمال » .

\* \* \*

في مواجهة هذه التيارات المتفاوتة في عدائها للاتحاد العام وللحركة العمالية ، أصدر عباس حليم كتيبا في سبتمبر ١٩٣٤ بعنوان « العمال المصريون في العشرين سنة الماضية » تعمد توزيعه على أوسع نطاق وسط العمال والنقابيين .

وببدأ الكتيب بعرض عام لأحوال العمل قبل الحرب العالمية الأولى حتى الازمة الاقتصادية . ثم يعرض الظروف التى دعت عباس حليم لأن يتراأس الحركة العمالية وما صادفه من أحداث حتى وقع حادث يونيو ١٩٣٤ . وبختتم الكتيب « ببيان وتحذير » إلى المسؤولين في البلاد يشرح فيه وجهة نظره في القضية العمالية ثم يقترح « الحل الوحيد » لهذه القضية .

وببدأ عباس حليم « البيان والتحذير » فيقول :

« والآن يجب على أن الخص في البيان التالي القضية العمالية في مصر لاحذر من كل تهاون أو ابطاء في حلها ، وانى لا واجه هذا البيان الى الرأى العام والى الحكومة والى كل مسئول عن سلامته هذا الوطن » .

ويتناول التحذير ثلاثة قضایا أساسیة هي مشكلة البطالة وسط المتعلمين ، ومشكلة تأثير المزاحمة بين العمال فلا يحصلون على أجور تكفيهم الخبر والماء ، ومشكلة التحذير التي أدت إلى تدخل البوليس في حركة العمال واستخدام القهر البوليسي كسياسة قصيرة النظر لحل المشاكل العمالية .

- «والحل الوحيد» الذي يراه عباس حليم لهذه المشاكل يتضمن ثلاثة مقترنات :
- أولاً : الاعتراف رسمياً بالنقابات والاتحاد العام لنقابات عمال القطن المصري وإيجاد جهة حكومية واحدة تتصل بهيئات النقابات والاتحاد وتكون حلقة اتصال بين الحكومة والعمال .
  - ثانياً : سن تشريع حاسم للعمال في أقرب وقت يشترك في وضعه العمال أنفسهم .
  - ثالثاً : الغاء قانون التشرد الذي يلقى العمال العاطلين المستقيمين في بؤرة التشرد غصب عنهم لأنه يجعلهم من رواد السجون الذين لا يشق بهم أصحاب الأعمال (١) .

وإذا كان هذا الكتيب هو الوثيقة الرسمية المعبرة عن فكر عباس حليم وجماعته في هذه الفترة ، فإنه يكشف لنا بوضوح عن مستوى هذا الفكر وسطحيته في طرح «القضية العمالية» . ولسنا نجد فيه ما يستحق الاعتبار غير الحاجة على ضرورة اطلاق الحريات النقابية والاعتراف بالوجود النقابي . أما ما دون ذلك فإنه يعبر عن أفكار عامة وحلول ارتجالية للقضية العمالية في ذلك الحين .

ولا شك أن السنوات التالية ستكتشف لنا مصير هذه الأفكار وتأثيرها عندما تتفاعل مع الواقع الطبقة العاملة وحركتها .

---

(١) نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم على الأشخاص الذين يعتبرون في حالة تشرد . ونصت الفقرة الأولى من هذه المادة على أنه يدخل في عداد المتشردين كل شخص « لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش » . وقد استخدمت أجهزة الأمن هذا النص بصورة بشعة ضد العمال العاطلين وضد النقابيين وكانت تلقى القبض عليهم وتحجزهم أياماً في أقسام البوليس « للتحرى » منهم ثم تخرج منهم بعد اذلالهم . ولهذا أصبح مطلب الفاء هذه الفقرة ضمن المطالب المشهورة للطبقة العاملة وللحركة النقابية .



## الفصل الرابع الصراع الحزبي حول القيادة لعام ١٩٣٤

ادت احداث يونيو ١٩٣٤ والمعروفة التي جرت حول سرای عباس حليم وسقوط الشهيد ابراهيم محمد احمد ، ثم اعتقال رجال الاتحاد العام ومحاكمتهم ، وسجن عباس حليم سبعة وعشرين يوما دون اتهام ، الى انعاش الاتحاد العام « المفلق » واستعادة عباس حليم للكثير من سمعته التي فقدها بعد الضربة التي تلقاها على يد صدقى باشا في مارس ١٩٣١ .

ولكن هذا الانعاش كان يعني في نفس الوقت انتعاش القيادات الحزبية المشتغلة بالعمل النقابي من كتبة المحامين والمستشارين الوഫديين المستترین خلف عباس حليم واتحاده ، وركوبهم متن الحركة اليومية لجماهير العمال والنقابات ، وهى الحركة التي لم تتوقف عن النشاط والكافح من أجل ازالة آثار الأزمة الاقتصادية ، ومواجهة محاولات تخفيض الأجور والتخلص من اتفاقيات العمل القديمة .

وكان سقوط حكم عبد الفتاح يعني باشا في ٤ نوفمبر ١٩٣٤ مددًا جديداً لانعاش الاتحاد العام ورجال عباس حليم والقيادات الحزبية المشتغلة بالعمل النقابي . كما كان اختيار محمد توفيق نسيم باشا ، لرئاسة الوزارة الجديدة ، باعثاً لآمال عريضة وسط الأحزاب المعارضة في إعادة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات جديدة .

وكان عباس حليم كما عودنا أسبق الجميع إلى الافادة من الظروف الجديدة . ففي نهاية نوفمبر ١٩٣٤ ، ولم يمض على تأليف الوزارة الجديدة غير بضعة أيام ، اجتمع عباس حليم برئيس الوزراء محمد توفيق نسيم باشا ليحمل إليه تصوره لطلاب الطبقة العاملة . (البلاغ ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤) . وكان تصوره يتضمن ثمان مطالب أساسية :

- ١ - الاعتراف الرسمي بقانون بوجود النقابات القائمة والاتحاد العام الذي يجمع شملها .
- ٢ - اصدار تشريع للعمال بسرعة لتحديد ساعات العمل بثمان ساعات يومياً وأجازة أسبوعية ، وأجازة سنوية ١٥ يوماً بأجر ، والتعويض عن اصابة العمل والتقاعد والفصل .
- ٣ - رفع مستوى الأجور بما يكفى ضمان الحياة المعيشية الضرورية للعامل وعائلته .
- ٤ - معالجة أزمة البطالة بطرق حاسمة وسريعة .

٥ - تعديل قانون التشرد والاشتباہ والنص على عدم تطبيقه على العمال العاطلين ، والنص على عدم تطبيقه على ذوى المهن المعروفة وكذلك الذين تصدر في حقهم أحكام ماسة بالشرف .

٦ - جعل مكتب العمل مصلحة حكومية ذات عمل مستقل و اختصاص واسع واضح المعالم والحدود .

٧ - إيجاد مجلس تحكيم دائم للنظر في الخلافات والمشاكل التي تقوم بين العمال وأصحاب الأعمال .

٨ - إعادة العمال المقصوبين من الترسانة والعنابر وغيرها .

ولا شك أن هذا التصور لمطالب الطبقة العاملة في نهاية عام ١٩٣٤ كان تصوراً واقعياً وسليناً إلى حد كبير . وهو يفضل بكثير التصورات السابقة لعباس حليم والتي أوردها «الكتيب» المعروف في سبتمبر ١٩٣٤ . فهذا التصور الجديد يتضمن المطالب الهامة التي طالما ترددت منذ بداية الثلاثينيات ، وربما قبل ذلك بسنوات مثل مطلب الاعتراف بالنقابات واصدار تشريعات التعويض عن اصابات العمل وتحديد ساعات العمل ، أما المطالب المتصلة بعلاج مشكلة البطالة ورفع الاجور ووقف العمل بقانون التشرد و إعادة العمال المقصوبين فهي مطالب نابعة من المشاكل المعاصرة للأزمة الاقتصادية ولأعمال القهر ضد النقابيين .

ومهما يكن الأمر ، فإننا لم نجد اننا ملmosا لتقديم هذه المطالب الى رئيس الوزارة ، وظللت واقعة تقديمها مجرد موقف اضافي لعباس حليم الى سجله وتاريخه دون أن يسفر هذا الموقف عن نتائج عملية . ولكن عباس حليم لم يكتف بهذه الخطوة ، بل أخذ ينشيط في نفس الوقت في اتجاهين متوازيين :

**أولهما:** أخذ يدلل بأرائه – باصدار البيانات وبالتدخل المباشر في عدد من القضايا العمالية المعاصرة ، وفي مقدمتها قضية التشريع العمالي التي كان يباشرها المجلس الاستشاري الأعلى للعمل ، وبعض المنازعات العمالية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص (١) .

**ثانيهما:** اندفع عباس حليم ، مستفيداً من الظروف الجديدة ، نحو إعادة الحياة الى الاتحاد العام ، فخرج من مخبأه في سراياه بجاردن سيتي وخرج معه الاتحاد العام واتخذ له مقراً جديداً في ميدان أزبك بالقاهرة .

وبصف النقابي المعاصر سيد قنديل هذا النشاط فيقول :

« انتقل الاتحاد من دار النبيل الى ميدان أزبك فأقبل عليه

(١) الأمثلة على هذا الاتجاه مديدة : فقد بعث عباس حليم بأكثر من رسالة الى أحمد زبور باشا ، رئيس المجلس الاستشاري للعمل حول مشروع قانون تحديد ساعات العمل وغيره من المشاريع . وتدخل شخصياً في عدد من المنازعات لعمال السجاير والنقل وورش أبو زمبل والمطبع .

العمال جموعاً لم يسبق لها مثيل من قبل . ومع اتساع الدار فقد كان الانسان يجد مشقة الى مكان نقابته من شدة الزحام . وكان لاندفاع العمال بهذه الكثرة اثراً في بناء الدار التي على متناتها استعيد اصلاح خللها مراراً وتغيير درجاتها ( السلم ) مرات . وقد رأيت بعيني كيف كان العمال يتسابقون لتسديد اشتراكاتهم وحمل كارنيهات هذا الاتحاد » .

وكتبت جريدة « المساء » لسان حال الاتحاد العام بعد ذلك بنحو عام ( ٢٩ مايو ١٩٣٥ ) تصف ما طرأ على الحركة النقابية من تجديد . فقالت :

« جاءت حكومة صاحب الدولة نسيم باشا وسرنا في جو من الحرية وأعدنا تكوين النقابات بعد أن جمعت النيابة جميع الأوراق والمستندات الخاصة بالحركة منذ سنة ١٩٣٠ وفي ظرف خمسة عشر يوماً كان العمال قد التفوا حولنا في كل مكان فأخذنا دار الاتحاد » .

\* \* \*

والحقيقة ان عباس حليم لم يكن الفارس الوحيد الذى تحرك على المسرح العمالى بعد سقوط وزارة عبد الفتاح باشا ، فقد كان هناك حزب الوفد وكتيبة المحامين والمستشارين الوفدين المشتغلين بالشئون العمالية ، وفي مقدمتهم عزيز ميرهم ، والواقع ان حركة هؤلاء على المسرح العمالى كانت جزءاً من حركة أوسع وأشمل كان الوفد قد بدأ يمارسها على المسرح السياسي والحزبي بصفة أساسية .

فى اعقاب سقوط وزارة عبد الفتاح يعيى باشا ، حاول الوفد ان يستفيد من الظروف التى تهيات له بتولى نسيم باشا الحكم « فى تنظيم صفوفه واستعادة قوته التى اوهنتها مطرقة صدقى باشا الحديدية طوال السنوات الاربع السالفة » ( عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر . صفحه ٧٧٣ ) . ولا شك ان استعادة نفوذ الوفد وسط الحركة النقابية كانت ضمن اهداف حركة الوفد ورجاله فى هذه الفترة .

واختار الوفد ان تطلق حركته الواسعة من « مؤتمر وطني » عام يعتقد لهدا الفرض . ولا شك ان فكرة عقد هذا المؤتمر « كانت اتجاهها جديداً في النشاط الحزبي والوطني لم تشهده البلاد من قبل » ( نفس المرجع ) .

وعقد المؤتمر بالفعل فى يومى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ بمدينة رمسيس وشهدته بين العشرين والثلاثين ألفاً من رجال الحزب ، وألقى فيه زعماء الوفد سلسلة من الابحاث العميقه تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولم يفت منظمو المؤتمر أن يضمنوا هذه الابحاث بحثاً في شئون العمل والعمال اختياراً لإعداداته

والقائمه - بطبيعة الحال - عزيز ميرهم الذى جعل عنوانه « تنظيم شئون العمال فى مصر ورفع مستواهم » وفى اطار الظروف التى اعد فيها هذا البحث ، والمؤتمر الذى القى أمامه ، فانتا لا نملك الا أن نعتبره وثيقة رسمية تعبر عن موقف حزب الوفد وأرائه فى الجرعة العمالية . ومن هذه الزاوية يكتسب البحث أهمية خاصة لدى مؤرخ الطبقة العاملة ، ويضيف الى أهميته ان كاتبه كان عزيز ميرهم الذى مارس الفكر والعمل النقابي وسط الطبقة العاملة او على قرب منها سنوات طويلة منذ بداية العشرينات .

والحق ان هذا البحث يتسم بدرجة عالية من العلمية التى يعتقد بها الباحث دائمًا في غالبية الكتابات العمالية في هذه الفترة وما قبلها ، وبصمات عزيز ميرهم واضحة جدا في كل فقرة من فقراته . واعتقد أن فيه من فكره الخاص وعصرية تربيته الاشتراكية القديمة أكثر مما فيه من آراء الوفد ، وإذا كنا سنعني هنا بعرض جوانب متعددة من هذا البحث فان ذلك لا ينفي عن قراءته في نصه الكامل .

والبحث مقسم إلى أربعة أجزاء يتناول أولها « موقف العمال من الأمة وسياستها العامة » وثانيها عن « جهود العمال في الحركة النقابية » والثالث « بيان بالحقوق التي تسبها العمال للأن » . ويخصص القسم الرابع والأخير للتعریف « بما يجب أن تكون عليه السياسة العمالية في مصر » .

ويبدأ البحث بتعریف علمي دقيق لمفهوم الحركة العمالية وأجنحتها النقابية والسياسية فيقول :

« يشعر العمال في جميع البلدان بأن لهم كيانا ذاتيا وشخصية تختلف في وجودها عن باقي الطبقات . وهم يجتمعون في هيئتين :  
**الأولى** : نقابة محضة تكون من العمال فحسب ولا يلتتحق بها غير العمال إلا على وجه الاستثناء .

**الثانية** : « تكون من العمال وغير العمال في أحزاب سياسية » ويعتبر البحث بعد ذلك بين العمل النقابي والعمل الحزبي فيقول :

« أما الهيئات النقابية فتتفرغ للشئون الاقتصادية ولتحسين الحالتين المادية والأدبية للعمال ، وأما أحزابهم السياسية فتسعى إلى الحكم لتنفيذ أقرب ما يكون إلى النظريات الاشتراكية في إدارة الشئون العامة للبلاد وفي العلاقات الدولية بين الأمم ، وقد أصبح لهذه التكوينين خطرهما في نظم جميع الدول المتقدمة بدليل ما نراه من كسب العمال لتمثيل نوابا محترم في بعض البرلمانات ولأغلبية مطلقة في كثير من البلديات ، وبما نراه من تحويل وظيفة الدولة إلى اقتصادية وتدخلها الدقيق في جميع مراافق الانتاج والمعاملات » .

ويفسر عزيز ميرهم غيبة حزب سياسي للعمال في مصر تفسيرا علميا دقيقا فيقول :

« أما في مصر فلم يكن من الطبيعي أن يكون العمال حزبا سياسيا والامة مشفولة بكلياتها وجزئياتها في جهادها للحرية والاستقلال اللذين يتحدد في المطالبة بهما جميع المصريين على حد سواء من العمال وغير العمال » .

ومثل هذا التفسير شائع في الفكر السياسي العلمي الذي يؤكد الوحدة الوطنية في ظروف الثورة أو النضال الوطني ، كما يؤكد ضرورة التفاوض العمال حول القيادة الوطنية في هذه الظروف ، ولهذا فإن عزيز ميرهم ينتقل منطقيا بعد هذا التفسير إلى الحديث عن التفاوض العمال حول الوفد وزعيمه « سعد العظيم » ، وإن العمال نادوا دائما بأنهم « وفديون قبل أن يكونوا عملا » وأنهم أبوا أن « تقدم مطالبهم الخاصة مطالب الأمة » كما أورد أمثلة عديدة على مساندة العمال للوفد في نضاله من أجل الاستقلال وفي كفاحه ضد « الانقلاب الصدقي » .

وانتقل عزيز ميرهم في القسم الثاني إلى استعراض تاريخ « الحركة النقابية » فنوه بجهود المحامين والمستشارين الوفديين ، وندد بالإجراءات التعسفية التي تعرضت لها النقابات في عهد زبور وصدقى . كما هاجم ظاهرة انشاء « النقابات المصطنعة » و « الاتحادات الزائفة » من جانب وزارات محمد محمود وصدقى وبوليس القلم السياسي مؤكدا أن هذه المحاولات كانت تسعى إلى « تحويل العمال عن عقيدتهم الديمقراطية » .

وتحدث عن عباس حليم بشئ من التقدير واعتبر انتخابه لزعامة الاتحاد العام بعد طرد داود راتب نصرا لشبيحة العمال وتصميمهم « على هدم كل من يحاول العبث بمصالحهم النقابية أو بمبادئهم الوطنية » .

وفي فقرات طريفة للغاية حل عزيز ميرهم السياسة العمالية التي اتبعها صدقى باشا فقال :

« ولما كان صدقى باشا ممثلا بارعا من أساليبه الظهور أمام الدول في لباس الحاكم بالدستور الحائز للثقة العامة دعا مكتب العمل بعصبة الأمم ليرسل مندوبا عنه يفحص حالة العمال في مصر ويوضع تقريرا عنهم ، وحضر بتلر فأحاطت به الوزارة الصدقية وأعوانها يبعدونه عن العمال والاتصال بهم ، ولم يفت نظر بتلر هذه المناورات فجاء تقريره محققا نوعا ما لرغبات العمال . وانشأ صدقى باشا ذرا للرماد في العيون مكتب العمل والمجلس الاستشاري الأعلى للعمال والعمل وهما هيئتان أعجز ما يمكن ان عن القيام بما خلقنا له من الأغراض لخلو تكوينهما من العناصر العمالية وتغلب الروحرجعية في أعضائها » .

وعلى الرغم من الصورة القاتمة التي يقدمها عزيز ميرهم عن أحوال العمل ، وخاصة من جراء الوزارات الرجعية وسياساتها ، فإنه راح يعدد في القسم الثالث من البحث بعض « الحقوق التي كسبها العمال » حينذاك والتي كان من أبرزها تشريعات العمل الخاصة بالأحداث والنساء . والاشترادات الصحية في المعامل والصناعات الخطرة ، والحقوق التي كسبها العمال نتيجة للكفاح النقابي والتظيمات الادارية لمكتب العمل والمجلس الاستشاري الاعلى للعمل ، ومشروعات القوانين المقترحة .. الخ » .

ويحاول عزيز ميرهم في القسم الأخير من البحث أن يحدد « ما يجب أن تكون عليه السياسة العمالية في مصر » فيبدأ بمحاجمة « الروح البوليسية وال العسكرية » التي سيطرت على سياسات الحكومات السابقة في علاجها لمشاكل العمال واسنادها مسئولية الشؤون العمالية في ادارة الامن العام ، فيقول :

« كان الهدف سهلاً لتبني العمال لإدارة الامن العام مع أنه ليس هناك علاقة بين ادارة الامن العام وشئون العمال اللهم الا تلك الفكرة العتيبة الخطأة التي ترى في العمال الاضطراب والغوضى وبذر الثورة الشيوعية والشعب » .

واختتم عزيز ميرهم بحثه بتقديم تصور عام « للسياسة العمالية » كما يراها هو وكما ينبغي أن يتبنّاها حزب الوفد ، وقد يكون من المفيد أن نورد بعض ما قاله في هذا الصدد :

« الدعامة الاولى للسياسة العمالية انشاء مصلحة خاصة للعمل والععمال لا تكون تابعة لوزارة الداخلية بأى حال بل تلحق بوزارة أخرى تكون متجانسة معها في الروح متقاربة واياها في الاساليب . وتركز مصلحة العمل على هيتين رئيسيتين هما المجلس الاستشاري للعمل والععمال ومكتب العمل تتبعهما مكاتب فرعية تساعدهما على تحقيق أغراض المصلحة .... » .

اما فيما يتصل بالنقابات فيرى أن تقوم السياسة العمالية على الاسس الآتية : « أن تضع ( الحكومة ) القوانين الازمة للنقابات بحيث تتمتع بالشخصية المعنوية متى توفر فيها ركن العلانية ، كما يجب على الحكومة الاشراف على النقابات بحيث لا يدخل فيها عنصر غريب غير مرغوب فيه ، كما يجب عليها تشجيع تأليفها لختلف المهن والصناعات وتعظيم الاتحادات الطائفية والمركزية وال العامة ومدتها بمختلف الاعانات الادبية والمادية » .

ويقدم لنا عزيز ميرهم تصوراً لهذه الاعانات فيقول :

« من الامور المقررة ان دور النقابات تعد من المباني العسامة التي تضعها الحكومة تحت تصرف النقابات لاجتماعها واجتماع اتحاداتها، وانشاء بورصة يومنها أصحاب العمل والعاطلون من العمال وتلقى في هذه الدور المحاضرات ودورس للقضاء على الامية وتوسيع المدارك لنشر الثقافة العامة واستكمال التعليم الفنى والصناعي . ومعظم الدول تقوم بالنصيب الاكبر من تلك النفقات » (١) .

كان عباس حليم وعزيز ميرهم اذن هما الفارسان اللدان تحركا على السرج العمالي في نهاية عام ١٩٣٤ وأوائل عام ١٩٣٥ . وقد رأينا كيف عرض كل منهما تصوريه للقضية العمالية وتصوره للحلول التي اجتهد لنقديمها . هذا يتلخص باسم العمال المتجمعين حوله شخصيا في الاتحاد العام ، وذاك باسم « المؤتمر الوطنى » لحزب الوفد .

واذا كان عزيز ميرهم يبدو أكثر وضوها وعلمية في عرضه للقضية من عباس حليم ، فانهما يلتقيان تماما في مقتراحهما بحيث لا نجد خلافا أساسيا بينهما فكلاهما يطالب بالاعتراف القانونى للنقابات وبإنشاء « مصلحة عمل » بدلًا من مكتب العمل التابع لوزارة الداخلية . وكلاهما مشغول بمشكلة البطالة وتشغيل العاطلين . ولستنا نظن انهما يختلفان في بعض المسائل التفصيلية التي انفرد كل منهما ببعضها وترك البعض الآخر ازميله كما يلاحظ القارئ .

والصورة على هذا النحو وبهذا التوافق لا يمكن ان تتبعنا الا بأنهما سائرين حتىما الى اللقاء يجمع صفوهما ويوحد صفو انصارهما من أجل العمل على تحقيق تصوريهما المتقارب ، بل والتطابق ، للحلول التي اقترحها لقضية العمال حينذاك ، ولم يكن هناك في سالف علاقاتهما ما يعرقل مثل هذا اللقاء ، فقد كانت صلات عباس حليم بالوفد صلات وثيقة عرضته ورجاله في فترة الصراع العربي ضد صدقى لالوان من الاهانة والضغط تفوق ما تعرض لها الوفد ورجاله .

وتحقق لهم هذا اللقاء فعلا في ١١ فبراير ١٩٣٥ في « المجلس الأعلى للعمال » الذى شكله حزب الوفد ووضع عباس حليم على رئاسته .

فما هي قصة هذا المجلس وكيف كان مصيره ؟

### المجلس الأعلى للعمال :

رأينا كيف أظهر « المؤتمر الوطنى » لحزب الوفد - المنعقد في يومي ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٣٥ - اهتمام الحزب بشئون العمال ، فتضمنت قرارات المؤتمر عددا من القرارات التي تتصل بالعمل والعمال لم تكن تزيد عما أورده عزيز ميرهم في بحثه من توصيات عامة . ولكن لم يكن من بينها بالتأكيد قرار بانشاء اتحاد عام للعمال او تنظيم مركزي

(١) يظهر هنا تأثير الفكر السينديكالى الفرنسي على عزيز ميرهم وخاصة فكرة « بورصات العمل » .

للنقابات يكون موالياً للحزب كما حدث في عام ١٩٢٤ (الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل رئاسة عبد الرحمن بك فهمي) أو كما حدث في عام ١٩٢٨ (الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري رئاسة احمد محمد أغاخ) . ولم يردد في البحث الذي القاه عزيز ميرهم شيئاً عن فكرته التي رددها في أبريل ١٩٣٠ بشأن إنشاء « مكتب لتنظيم حركة النقابات » .

معنى ذلك أن حزب الوفد ، وكتيبة المحامين والمستشارين النقابيين الوفديين ، ارتسوا بوجود « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري » الذي كان يرأسه عباس حليم منذ ديسمبر ١٩٣٠ والذي حافظ عليه داخل سراي애ه طوال حكم صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، ثم خرج به بعد سقوطهما واتخذ له مقراً جديداً في نهاية ١٩٣٤ .

وفي اعتقادنا أنه كان هناك أكثر من سبب يجعل حزب الوفد راضياً عن هذا الاتحاد وعن رئيسه عباس حليم ، ويرى أنه ليس بحاجة إلى إقامة اتحاد وفدى بجانب اتحاد عباس حليم . المثبت عباس حليم في أحلال الأيام أنه صديق الوفد وقف بجانبه ضد الملك وصدقى وعبد الفتاح يحيى ، مهندس الانقلابات الدستورية ، وجعل من اتحاده ملذاً للنقابيين الوفديين وغيرهم من تعرضوا للتهم والاضطهاد ؟ وحتى إذا كانت فكرة إنشاء اتحاد عام وفدى قد طرأت على ذهن البعض ، فإنها لا بد وقد بدت فكرة بعيدة المنال أمام النشاط الواسع الذي يقوم به اتحاد عباس حليم ، والسمعة والشعبية التي نالها منذ الهجوم على سراي애ه والاعطف الذي يتمتع به رجاله الذين قاتلوا البوليس وحوكموا وسجناً وفقدوا من بينهم « شهيداً » نقابياً .

لهذه الأسباب مجتمعة ، لم يكن هناك ما يبرر إنشاء اتحاد عام وفدى . وكان على كتيبة المحامين والمستشارين الوفديين أن يرضاً بالعمل داخل اتحاد عباس حليم وتحت قيادته ، ولكن ذلك كان يعني بالنسبة لهم الالتزام بنوع غريب من الولاء المزدوج داخل الاتحاد ، فهناك ولاؤهم الأصيل للوفد ثم ولاؤهم التنظيمي لعباس حليم رئيس الاتحاد . ولا بد أن هذا الوضع لم يكن يرضي الكثيرين منهم من يرون أنه لا يتفق مع مكانتهم الحزبية والشعبية وسط العمال ، مثل حسن نافع وزهير صبرى وعزيز ميرهم الذين يحملون سجلات طويلاً من الزعامة العمالية ، ومثل أحمد حمزة وأحمد ماهر وحمدى سيف النصر ورافع محمد رافع من قدامى المناضلين في الحزب.

ومن هنا كان على حزب الوفد أن يجد صيغة تنظيمية تتيح لرجاله العمل داخل اتحاد عباس حليم وتحفظ لهم مكانتهم النقابية والحزبية دون أن يخل ذلك بالاتفاق السائد بين حزب الوفد وبين عباس حليم في الحركة العمالية . والمرجح أن هؤلاء الرجال اقنعوا قيادة الحزب بأن ايجاد مثل هذه الصيغة التنظيمية كفيل بأن يضمن

للحزب ارتباطاً أكثر وأقوى بالحركة العمالية ، وربما نصباً أكبر من الاتصال والسيطرة عليها جنباً إلى جنب مع عباس حليم (١) .

وهناك ما يشير إلى أن الوفد كلف حمدي سيف النصر بك ببحث هذا الاقتراح مع عباس حليم ، وربما يكونا قد اتفقا فعلاً على الخطوط العريضة لهذه الصيغة التنظيمية ، ففي بيان نشره عباس حليم - بعد هذه الفترة بقليل (٢) - يذكر أن حزب الوفد اقترح إنشاء « مجلس أعلى للعمال » « بعد الذي رأه من نجاح حركتي ورغبته في أن يساهم في هذه النتيجة السارة . ولقد رحبت بهذه الرغبة وتم الاتفاق بيني وبين رجال الوفد المسؤولين على تحقيقها ولاتزال الاتفاق تاماً بيني وبينهم ومعنى صديقى حمدى سيف النصر بك بشأنها » .

ماذا كانت هذه **الصيغة التنظيمية** التي اقترحها الوفد قبلها عباس حليم وتم الاتفاق عليها ؟

لقد اتفقا على تشكيل « مجلس أعلى للعمال » ، وليس اتحاداً عاماً بطبيعة الحال ، يضم ثمانية « مندوبين عن حزب الوفد » وثمانية عمال يمثلون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري .

وفي ١١ فبراير ١٩٣٥ صدر قرار الوفد بتشكيل هذا المجلس تحت رئاسة عباس حليم وعضوية « مندوبيه » أحمد حمزه ، حسن نافع ، زهير صبرى ، محمد صادق حسن ، عزيز ميرهم ، حمدى سيف النصر ، رافع محمد رافع ، الدكتور احمد ماهر ، وأختير عزيز ميرهم سكرتيراً للمجلس . وبصدور القرار ، بدأت المفاوضات مع عباس حليم لاختيار ، أو انتخاب ، الأعضاء الثمانية الممثلين للاتحاد العام في المجلس . وهنا ظهرت أول بوادر الخلاف بين الطرفين . وكان محور الخلاف هو أن « مندوبي » الوفد في المجلس الأعلى للعمال كانوا يرون ضرورة إجراء انتخابات جديدة في جميع مجالس إدارة النقابات يعاد على أساسها انتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام ثم ينتخب المندوبون الثمانية من بين أعضائه . أما عباس حليم ورجاله فقد رفضوا هذا الاقتراح على أساس أن الاتحاد العام ونقاباته أجرت انتخابات جديدة في مارس وأبريل ١٩٣٤ وإن أعضاء مجلس الاتحاد ومجالس إدارة النقابات ممثلون حقيقيون للعمال ولا حاجة إلى إجراء انتخابات جديدة .

(١) يروى النقابي الماصر كامل مز الدين ، في مقابلة شخصية معه ، أن الاتصالات المبكرة لا يجاد هذه الصيغة بذات عندما أقام المحامون الوفديون بزيارة جماعية لمقر الاتحاد العام بميدان أويك حيث أقيمت لهم حفلة شاي ، ثم عقد اجتماع بينهم وبين عباس حليم في مقر النادي السعدي اقترح فيه المحامون تعيين مستشارين من بينهم لكل نقابة من نقابات الاتحاد . ويؤكد كامل مز الدين أن هذا الاقتراح لم يكن مقرباً تماماً لرجال عباس حليم ولكن عباس حليم واصل لقاءاته مع الوفد حيث تم الاتفاق على إنشاء « المجلس الأعلى للعمال » .

(٢) نشرته جريدة المقطم في ١١ أبريل ١٩٣٥ حينما دب النزاع بين عباس حليم وحزب الوفد .

واستمرت المفاوضات بين الطرفين طوال شهر مارس ١٩٣٥ . ففي يوم الأحد ١٧ مارس ١٩٣٥ عقد المجلس الأعلى اجتماعه الثاني برئاسة عباس حليم وحضره أحمد حمزه وحسن نافع ولهير صبرى ومحمد صادق حسن وعزيز ميرهم . واعتذر عن الحضور حمدى سيف النصر لرضه ورائع محمد رافع لسفره . وجرت مناقشة حول موضوع الخلاف دون أن يصل المجتمعون إلى نتيجة . وتقرر تأجيل الاجتماع إلى يوم الأحد ٢٤ مارس ١٩٣٥ ( المقاطم ١٨ مارس ١٩٣٥ ) .

وفي اعتقادنا أن عقبة الاتفاق حول اختيار المتذوبيين لم تكن وحدها السر في الخلاف بين الطرفين . فقد تردد في صفواف رجال عباس حليم القول بضرورة الالتزام بمبادئ « النقابة البختة » باعتبارها موقفاً مناقضاً للنقابة الحزبية . وكانت الترجمة العملية لهذا القول في الواقع الأمر هي نفور رجال عباس حليم أو خوفهم من الارتباط بهائياً بحزب الوفد .

ومهما يكن الأمر فإن المناوشات بين الطرفين لم تثبت أن خرجت عن إطار الاجتماعات المشتركة لتصبح حديث النقابيين في كافة المستويات والجهات ، بل أن هناك ما يؤكّد أن هذه المناوشات تطورت وسط الحركة النقابية إلى شيء من الجدل والمهارات بل وتبادل الاتهامات بين الموالين للوفد والموالين لعباس حليم .

وشهد شهر أبريل ١٩٣٥ تطويراً جديداً وخطيراً في مظاهر الاختلاف عندما بدأت العناصر الموالية للوفد داخل النقابات حركة نشيطة تستهدف عزل العناصر الموالية لعباس حليم ، وجمع التوقيعات والاحتجاجات ضدهم <sup>٤</sup> وتحريض العمال على عدم دفع اشتراكاتهم إلى الاتحاد العام ( انظر بيان عباس حليم في ١١ أبريل ١٩٣٥ بجريدة المقاطم ) . وامتد هذا التحرك الوفدي التشكيط إلى المدن الإقليمية مثل المنصورة ودمياط وبور سعيد .

وقابل عباس حليم هذا التحرك بمزيد من النشاط التنظيمي وسط العمال وأيفاد مندوبيه عنه إلى المدن الإقليمية لتجديده نشاط النقابات القديمة أو إنشاء نقابات جديدة .

وفجر عباس حليم الخلاف ودفع به إلى مستوى العلنية والصحافة ، عندما أصدر بياناً في ١١ أبريل ١٩٣٥ نورده كاماً لأهميته :

« أدهشنى في الأيام الأخيرة نشاط غير مألوف من أفراد معروف عنهم أنهم يمتون بصلة إلى الوفد المصرى . وقد تمادي هذا النشاط حتى أصبح اعتماداً على حركة العمال البريئة في كل من بور سعيد ودمياط وغيرهما من الأماكن . ومن الغريب أن هذا النشاط الذى استولى على نفر معروفيين لنا باشخاصهم ظهر عقب تفكير الوفد في إنشاء مجلس أعلى للعمال بعد الذي رآه من نجاح في حركتي ورغبته في أن يساهم في هذه النتيجة السارة ، ولقد رحبت بهذه الرغبة وتم الاتفاق بيني وبين رجال الوفد المسؤولين على تحقيقها

ولا زال الاتفاق تماماً بيني وبينهم ، ومعنا صديقى حمدى سيف النصر بك بشأنها . ويقضى اتفاقى مع الوفد على أن يتكون هذا المجلس من الأعضاء الشمائية المعينين بواسطته ثمانية أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس ادارة الاتحاد الذى كان مقرراً أن يجتمع فى غضون هذا الشهر لتنفيذ الاتفاق . فلا محل اذن لقرارات التأييد التى يختلسونها من بعض العمال ولا للاحتجاجات التى يستكتبونها ضد هيئة الاتحاد التنفيذية لأن التأييد لا يكون الا عند الاحتجاج ، والاتحاد لم يتعرض لكيان هذا المجلس الا بانه لا يزال في دور التكوين ، والهيئة التنفيذية التى يعترضون عليها ليست الا مندوبي العمال الذين انتخبتهم نقاباتهم لتمثيلها في مجلس الاتحاد العام . وقد انتخبهم المجلس بدوره في الهيئة التنفيذية بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ ، وهو في النهاية صاحب الحق في أن يعزل من يشاء وينتخب من يشاء . وقد كلل هذا النفر نشاطه بتحريض العمال على عدم دفع اشتراكاتهم للاتحاد ظناً منهم أنهم قد ينالون من حسن طوية العمال وسلامة قلوبهم منلاً وأنهم قد ينفرون منهم من نقاباتهم ويدخلون في انفسهم الشك في حركتهم ، مع أن المناقشة في شؤون الاشتراكات لا تكون مع الاتحاد الذى اتولى رئاسته وهو الذى اتفق حتى الآن سبعة آلاف جنيه زيادة عن ابراده في شئون العمال وتأسيس حركتهم ، وكان هذا المبلغ سلفة من مالى الخاص للاتحاد . فاذا كان هذا النشاط للهدم وتشتيت شمل العمال كما ورد على لسان احدهم صراحة في بورسعيد فان ذلك مالم اكن احسبه ولا اتصوره ، ولا انتظره منمن يدعون الوطنية والرغبة الصادقة في خدمة البلاد التي تتكون اغلبيتها من العمال . وأما اذا كان الغرض الذى يرمون اليه هو تشجيع الحركة العمالية والتقدم بها فيكون رجائى من زعماء الوفد الذين جاهدوا ومازلنا نجاهد معهم جنباً الى جنب منذ اعوام طويلة ، أن يعلموا هؤلاء الأفراد كيف يكون العمل المنتج للوطن وأن يفهموهم أن ما يرتكبونه الان ليس هو الوسيلة للتقدم والنجاح . وإن كان عندي ما أقوله في النهاية فهو أننى في هذا التدمير والتخريب وحملة الدسائس لست الضحية ولن يصاب شخصى بسوء ، وإنما هم مئات الآلوف من العمال الذين سيكونون ضحية هذه المطامع بالأغراض الشخصية ولكل امرء ما نوى » .

و واضح من قراءتنا لهذا البيان ان عباس حليم قرر تفجير الموقف تماماً . فهو يورد حوات محددة لتحرك العناصر الوفدية ويتهم هذه العناصر « بالتدمير والتخريب » ولكنه رغم ذلك يؤكد أن اتفاقه مع الوفد لايزال قائماً وأنه حريص على استمراره - ويناشد قيادة الوفد الذين « جاهدوا ومازلنا نجاهد معهم جنباً الى جنب منذ اعوام طويلة » أن يوقفوا حركة هذه العناصر المخربة .

ولكن هذا البيان لم يحقق النتيجة التي كان يرجوها عباس حليم ، الامر الذى حمله على اتخاذ خطوة حاسمة – او غاضبة – ازاء الموقف المتفاقم فأعلن رفضه لرئاسة المجلس الاعلى للعمال فى بيان جديد وزعه على الصحافة فى ١٨ أبريل ١٩٣٥ وتصميمه على السير وحده فى خطته التى التزم بها منذ ١٩٣١ « عاملا لاسعاد الطبقات العاملة بعيدا عن السياسة والسياسيين » وجاء فى البيان أن بعض الذين عينوا من جانب الوفد فى المجلس الاعلى راحوا « يسعون سعيانا للخلط بين النزعات السياسية وبرامج اتحاد العمال مع أن الشروط الأساسية لاتحاداتهم فى مصر وفي خارج مصر تحتم عليهم الابتعاد عن الشؤون السياسية والدينية » .

ويظهر فى هذا البيان بوضوح تأثير ذلك التيار الذى اشرنا اليه من قبل والذى يروج لامكان قيام « نقابة بحثة » وبعيدة عن التأثيرات السياسية . ولسنا نفهم كيف يمكن تحقيق ذلك من خلال « مجلس » انشأه حزب سياسى ووضع مندوبيه لادارته .

ولم يشا الوفد أن يرد مباشرة على عباس حليم ، ولكنه دفع باحد رجاله المنتدبين فى المجلس الاعلى ليعلق بصفته الشخصية على بيان عباس حليم . ففى المقطم ١٩٤٥ نشر الدكتور أحمد ماهر عددا من **اللاحظات** على البيان جاء فيها :

**أولاً :** ان السبب فى انشاء المجلس الاعلى هو رغبة الوفد فى تنفيذ قرار المؤتمر الوطنى من زيادة العناية بشئون العمال والاهتمام بمصالحهم والعمل على تنظيم نقاباتهم ليسهل وضع التشريع اللازم لحمايةهم وصيانته حقوقهم .

**ثانياً :** عين الوفد الشريف عباس حليم رئيسا لهذا المجلس الاعلى رغبة منه فى توحيد الهيئات التى تعمل لخير العمال فقبل الشريف هذا التعيين يعتبرا فيه تحقيقا لأجل الامانى التى كان يسعى اليها ويعمل على تنفيذها . فليس للشريف عباس حليم بعد هذا أن يقول « انه لا يسعنى الا رفض ما هو معروض على من تولى رئاسة هيئة المجلس الاعلى للعمال » وانما له أن يستقيل ان شاء من هذا المركز ليعين الوفد من يخلفه فيه .

**ثالثاً :** لاحظ حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل ( مصطفى النحاس باشا ) من مدة فى تصريحات الشريف عباس حليم وتصريحاته مالا يتافق والمهمة الموكلة اليه ولا التضامن المطلوب فى العمل فرأى قبل أن يعرض الأمر على الوفد لاتخاذ قرار حازم حاسم فى شأنه أن يكلف بعض أعضاء الوفد ، وكانت احدهم ، تتبين حقيقة الحال والعمل على وضع الأمور فى نصابها .

**رابعاً :** اتضح لنا أثناء القيام بتنفيذ ما كلفنا به دولة الرئيس الجليل وجود تيارات خفية تعمل فى حظيرة الاتحاد على افساد الجو وسط العمال ومحاولة دفعهم فى اتجاه سياسى ضار بالعمال وبالقضية العامة للبلاد . ولما لفتنا نظر الشريف الى خطورة الحالة واجتهدنا فى معالجة الأمر بأبعاد عوامل الفساد وجدنا منه ترددًا

وأرجعوا وفهموا أنه في الحقيقة ، وبالرغم من تصريحاته العديدة ، لا يرغب في العدول عن خطبة مرسومة .

« هذا هو ما رأيت أن أسرع بايضاحه في انتظار قرار الوفد الذي يصدر غداً ». .

ولاشك أن هذه الملاحظات ذات أهمية كبيرة في فهم الموقف وتصويره في أبريل ١٩٣٥ . ولكننا نرى أن بعضها ينبع من بروز الجدل الحزبي أكثر مما يصور الواقع . فالحديث في الملاحظة الثانية عن « تعين » عباس حليم في المجلس وإن في مقدوره أن يستقيل ليعلن الوفد من يخلفه في المنصب ، الحديث لا يتفق مع حقيقة الأمور . فالمجلس الأعلى للعمال لم يكن عند انشائه أكثر من صيغة تنظيمية لتحالف حتمته الظروف السياسية بين حزب الوafd وبين الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري الذي يرأسه عباس حليم . وفي مثل هذا التحالف لا يمكن الحديث عن « تعين » طرف للطرف الآخر .

هذا ولم يبين أحمد ماهر طبيعة «الاتجاه السياسي الضار» أو «التيارات الخفية» التي وجدتها الوفد داخل الاتحاد العام ونصح عباس حلهم بتصحيحها.

ومهما يكن الأمر فإن الوفد لم يلبث أن أصدر قراره في ٢٠ أبريل ١٩٣٥ يعزل عباس حليم من رئاسة المجلس الأعلى وتعيين حمدي سيف النصر مكانه . وكان هذا القرار ايدانا باعلان حرب سافرة ومريرة بين الطرفين ، وهى الحرب التى شكلت أحداها فى تقديرنا مأساة من أسوأ المأسى فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية لأنها أطلقت قوى الشر والانتهازية الحزبية تفتتك بقيم الحركة العمالية المصرية وتمرغها فى قاع سحق من الانهيار الخلقى والتنظيمى ، وراحت تضيف كل يوم الى أحزان الطبقة العاملة أحزانًا جديدة والى أماناتها المتواضعة خيبة أمل وضياع .

المأساة :

كان « فصل » عباس حليم من المجلس الأعلى للعمال بداية لصراع سافر ومرير بين رجال الوفد ورجال الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري . وكان على كل جانب أن يثبت أنه الأقوى والأكثر نفوذاً وسط الحركة العمالية . ومن أجل ذلك لم يقف كل منهما عند حد في سبيل مطاردة رجال الآخرين من النقابات بالفصل وبالاعتداء بالعنف والإغارات والمعارك الدامية .

وكان طبيعياً أن يندلع الصراع أولاً في مقر الاتحاد العام بميدان ازبك / ٤ . فيما ان اذيع قرار فصل عباس حليم ، حتى دفع الوفد بعدد كبير من رجاله الى مقر الاتحاد في محاولة للاستيلاء على الدار . وهناك ، كما تصف جريدة المقطم هذه الواقعة (٢١ ابريل ١٩٣٥) : « ظلوا يهتفون لقرار الوفد ويجدذبون موقفه المشرف ازاء الاتحاد . وفي مكان آخر من دار (الاتحاد) اجتمع العمال المنتسبون للشريف وهم يهتفون له هتافات متعددة . ولما ذهب الشريف الى دار (الاتحاد) في المساء ووجد العمال على هذا الحال غادرها مع بعض مريديه خشية وقوع مala تحمد عقباه » .

والمرجح ان الوفد دعا رجاله في المدن الاقليمية للاستيلاء على «الاتحادات المركزية» والنقابات في هذه المدن ومطاردة رجال عباس حليم .

وتتبهت اجهزة الامن الى المخاطر الكامنة في هذا الصراع فأصدرت حكمدارية العاصمة (في ٩ مايو ١٩٣٥) تعليمات الى رجال البوليس «بشأن الانقسام الواقع بين صفوف العمال بشأن ملكية دور النقابات» . وتلخصت هذه التعليمات في ضرورة التيقظ لحركات العمال وعدم السماح لهم بعقد الاجتماعات في دورهم الا اذا رؤى أنها لا تخل بالأمن والنظام . وفي حالة اختلاف فريقين من نقابة واحدة على ملكية مقر النقابة يسمح لهما بالاجتماع في هذا المكان حتى يبت في مسألة الملكية .

ولكى نقدم صورة حية لصفحات هذا الصراع فاننا سنتابع احداثه في القاهرة والاسكندرية ثم في المدن الاقليمية الأخرى التى امتد اليها الصراع مبينين الشكل الذى اتخذه الصراع داخل كل نقابة على حده :

### صور المأساة في القاهرة

#### نقابة عمال الخيام :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى أغلقتها صدقى في ١٥ مارس ١٩٣١ ومقرها بالدرب الأحمر . اجتمع مجلس ادارتها في أوائل مايو ١٩٣٥ وأعلن انسلاقاً على عباس حليم ، واتخذ ستة قرارات بتأييد «القرار الحاسم بفصل عباس حليم من المجلس الأعلى وسحب الثقة منه واعلان الثقة التامة بهيئة المجلس الأعلى وبحضور رئيسه وتهنئة صاحب العزة احمد حمدى سيف النصر بك بزعامة العمال» ، واستنكار كل ما يصدر خاصاً بالعمال عن الشريف ( عباس حليم ) وكل ما صدر من قبل « روزاليوسف اليومية الأحد ٥ مايو ١٩٣٥ ) .

وفي أوائل يونيو اجتمع مجلس ادارة النقابة بدار الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى وقرروا تأييد الوفد واعلان الثقة بالمجلس . وكان مجلس ادارة النقابة يتكون من مصطفى على رئيساً ، محمود على الكسار أمين الصندوق ، انس حسن محمد سكرتيراً ، والاعضاء محمد سليمان ومحمد عبد الفتى وعاد سليمان وحسين محمود موسى ومحمد معوض احمد على حسن وأحمد الطلونى وحسين قبل ومحمود بيومى وسيد التونى ومحمد حسن وعلى حسن سالم وأمام طه حسن وحسين علام ومصطفى عبد الحميد شرقاوي وعبد المنعم احمد .

#### نقابة النجارين :

المرجح أنها نقابة فن النجارة التي كانت ضمن نقابات الاتحاد العام والتي أغلقت في ١٥ مارس ١٩٣١ . وقد اجتمع مجلس ادارتها في أوائل مايو ١٩٣٥ وأعلن سحب الثقة من الشريف عباس حليم وشくる حمدى سيف النصر ، كما وجهوا الشكر لجريدة روزاليوسف «على اهتمامها بالعمال» ( روزاليوسف اليومية ٦ مايو ١٩٣٥ ) .

## **نقابة كى الملابس :**

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى شملها قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ . وفي منتصف مايو ١٩٣٥ انشقت من عضويتها جماعة الكواين فى شبرا والدوا  
لجنة جديدة بدار الاتحاد المركزى فى شبرا وأعلنوا انضمائهم الى المجلس الأعلى .  
( روز يوسف اليومية ١٨ مايو ١٩٣٥ ) .

ونستخلص من هذا الخبر أن الوفد تمكן من الاستيلاء على الاتحاد المركزى فى  
منطقة شبرا ومطاردة رجال عباس حليم منه .

## **نقابة الطهاء العامة :**

أعلنت انضمائهم الى المجلس الأعلى وأجريت انتخاباتها فى أوائل يونيو ١٩٣٥  
باشراف الاستاذ احمد محمد اغا الذى اشتق على عباس حليم واصبح عضوا فى  
المجلس الأعلى . واسفرت الانتخابات عن انتخاب أبو اليزيد أندى أمين رئيسا وفوج  
أفندي عطية وكيلًا أول وأحمد محمد على وكيلًا ثانيا ومحمد على حسن سكرتيرا عاما  
وعبد العزيز الفصيح سكرتيرا ثانيا وعطى أفندي السيد أمينا للصندوق فضلا عن  
٢٢ عضوا .

## **نقابة الطهاء الفرعية :**

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى شملها قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ . وفي نهاية مايو ١٩٣٥ حدث انقسام بين قياداتها بين مؤيدى الوفد ومؤيدى  
عباس حليم ، تمكن الموالون للوفد من فصل عدد من اعضاء المجلس وهم منصور عبد  
العزيز وعطيه عيسى وابراهيم عبد العزيز وعبد المقصود سلمان وأحمد العرباوي  
لولائهم لعباس حليم ، وتشكل المجلس الجديد من محمد حسين رئيسا وصالح حسن  
وكيلًا أول وعبد الهادى ابراهيم وكيلًا ثان وأحمد سلطان مراقبا ومحمد أحمد الأعصر  
سكرتيرا وعزب الهرميس وعبد الموجود محمد سيد احمد وبرعى عبده ومحمد احمد  
محمد أعضاء .

## **النقابة العامة لعمال المخابز البلدية :**

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى شملها قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ ، انضممت الى المجلس الأعلى فى مايو ١٩٣٥ وكان سكرتيرها يدعى علوى ضمر ، وقد نشطت النقابة لتأليف لجان فرعية موالية للوفد فى الاحيان مثل لجنة السيدة زينب التى تألفت فى مايو برئاسة محمد محمد الجفلونى وعبد المجيد محمد الجفلونى وكيلًا أول ومرسى محمددين وكيلًا ثانيا ومحمد علم الدين سكرتيرا أولا وأحمد عبد الرحمن موسى سكرتيرا ثانيا . وتولى الرئيس امانة الصندوق . واختير محمد علم الدين عبد المنعم حسن ليمثلوا اللجنة الفرعية فى النقابة العامة ( روز يوسف اول يونيو ١٩٣٥ ) .

وجددت لجنة بولاق التابعة للنقابة ثقتها فى المجلس الأعلى فى يونيو ١٩٣٥ وانتخبت

محمد أحمد أبو هدية رئيساً وأميناً للصندوق وأمين إبراهيم البرادعي سكرتيراً  
والوكلين سيد سيد محمد منصور وعبد الرحمن محمد الجندي ) روز اليوفس  
٣ يونيو ١٩٣٥ )

### نقابة عمال الإشارات العمومية واقسام السكك الحديدية :

في أوائل يونيو ١٩٣٥ عقد مجلسها اجتماعاً بدار الاتحاد الذي أنشأ المجلس الأعلى  
وقرر تهنئة حمدى سيف النصر بك زعيم العمال وأعضاء المجلس ، وتغويض المجلس في  
محاسبة عباس حليم وأمين صندوق «الاتحاد البائد» على أموال النقابة ، والاحتجاج  
على عدم تسليم أوراق النقابة ومطبوعاتها . ووقع هذه القرارات أمين أبو السيد  
رئيساً ومحمد أحمد الكفراوى السكرتير العام ومحمد مصطفى الشافعى الوكيل الثانى  
وأحمد سيد مصطفى أمين الصندوق وأعضاء مرسى أحمد الخواص ويونس محمد  
بدير والسيد محمد حسانين وأحمد اسماعيل . (روز اليوفس ٣ يونيو ١٩٣٥) .

### النقابة العامة للعمال النسيج :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى شملها قرار الفلق في ١٥ مارس  
١٩٣١ . وفي أوائل يونيو ١٩٣٥ أعلنت انصواعها تحت اشراف المجلس الأعلى وذلك في  
اجتماع برئاسة عشماوى وتولى سكرتاريته كامل مناع . واقتراح الرئيس في هذا  
الاجتماع الا يقبل في النقابة الا كل مؤيد للمجلس الأعلى ويكون مسدداً لاشتراكه .  
(روز اليوفس ٥ يونيو ١٩٣٥) .

### النقابة العامة لعمال البياض والزخرفة :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام وإن لم يرد اسمها ضمن النقابات التي  
أغلقت في ١٥ مارس ١٩٣١ ، وفي أوائل يونيو ١٩٣٥ عقدت جمعية عمومية في دار الاتحاد  
الذى أنشأ المجلس الأعلى حضرها أحمد محمد آغا ورافع محمد رافع عضواً المجلس  
الأعلى اللدان اشرف على الانتخابات . وقررت الجمعية العمومية تأييد المجلس الأعلى  
وتغويضه لمحاسبة عباس حليم عن أموال النقابة واتخاذ اللازم قاتلنا ضده . وكان مجلس  
ادارة النقابة يتكون من محمد مصطفى رئيساً ، صادق معوض ، وكيلولا ، صديق  
سليم وكيل ثانياً ، محمد أحمد عبد الوهاب أميناً للصندوق ، عبد الوهاب على بحري  
مساعداً لاميناً الصندوق ، حسنين سليمان سكرتيراً فضلاً عن ١٢ عضواً (روز اليوفس  
٦ يونيو ١٩٣٥) .

### النقابة العامة لعمال البويات والزخرفة :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام التي شملها قرار الفلق في ١٥ مارس ١٩٣١  
وفي يونيو ١٩٣٥ انضمت إلى المجلس الأعلى وكان يرأسها فاضل أحمد خليل وسكرتيرها  
أحمد محمد مصطفى (روز اليوفس ١١ يونيو ١٩٣٥) .

## **نقابة عمال تصليح ومسح الاحذية :**

كانت هناك نقابة باسم عمال الاحذية ضمن نقابات الاتحاد العام وشملها قرار الفلق في ١٥ مارس ١٩٣١ . ولستنا على يقين اذا كانت هي نفس هذه النقابة . وفي منتصف يونيو ١٩٣٥ نعرف ان نقابة عمال تصليح ومسح الاحذية كانت ضمن النقابات التي انضمت الى المجلس الاعلى وكان يرأسها حافظ بدوى ويتولى سكرتيريتها صبحي ويصا ( روز يوسف ١٣ يونيو ١٩٣٥ ) .

## **نقابة مفتشي وايلسيهات السجائر العامة بالقطط المصرى :**

لم تكن هناك نقابة بهذا الاسم ضمن نقابات الاتحاد العام . والمرجح أنها افت في منتصف يونيو ١٩٣٥ تحت اشراف المجلس الاعلى وعرضت « القانون النظامي » لها على المجلس لتنقيحه . وكان مجلس ادارتها يتكون من نبيه كرلس رئيسا وولسن افندى على وكيلولا وجورجى حنا سكرتيرا وهريدى عبد المقصود أمينا للصندوق ومن الاعضاء مبارك محمد وسعد علوانى وفتحى عبد العظيم ونجيب ميخائيل ومحمد الناظر وفهمى ميخائيل ومحمد نورى وعبد الخالق محمد وحسنى خبرى وادوارد عاذر ( روز يوسف ٢٠ يونيو ١٩٣٥ ) .

## **نقابة عمال الاسطر :**

لم تكن هناك نقابة بهذا الاسم ضمن نقابات الاتحاد العام ، والرجح أنها افت في منتصف يونيو تحت اشراف المجلس الاعلى برئاسة حسين بيدق وسكرتارية بدوى عبد الحميد ( روز يوسف ٢٠ يونيو ١٩٣٥ ) .

## **النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكي :**

كانت من أبرز نقابات الاتحاد العام رئاسة عباس حليم ، انشقت عليه وانضمت الى المجلس الاعلى . ففي أغسطس ١٩٣٥ نعرف أنها عقدت اجتماعا عاما بدار المجلس الاعلى وبحضور رافع محمد رافع عضو المجلس وبحثت مشاكل السائقين .

## **نقابة خدمة المنازل والفنادق والبنوك :**

كانت من نقابات الاتحاد العام رئاسة عباس حليم وشملها قرار الفلق في ١٥ مارس ١٩٣١ . ونعرف في ١٨ يوليو ١٩٣٥ أنها اقامت حفلة حضرها عباس حليم ونحو خمسمائه عضو وأن عباس حليم قبل بالهاتف . وهذا يعني أن المجلس الاعلى لم يتمكن من ضم هذه النقابة اليه أو احداث اقسام بين أعضائها .

## **نقابة عمال الحداة المعمارية :**

لم تكن ضمن نقابات الاتحاد العام رئاسة عباس حليم . الأرجح أنها افت في منتصف عام ١٩٣٥ وانضمت الى المجلس الاعلى . ولكنها قررت في سبتمبر ١٩٣٥ ضمن مجموعة من النقابات الأخرى الانشقاق على المجلس الاعلى والعودة الى الاتحاد .

العام رئاسة عباس حليم « وتجديد الثقة بالزعيم الشريف عباس حليم وتجديد النشاط النقابي تحت لوائه وتولى اجتماعاتها بدار الاتحاد رئاسة الشريف بميدان أزبك رقم ٤ ». وكان مجلس ادارتها يتتألف من محمد حسن درويش رئيساً ومتولى مسعود وكيلولاً وحسين على شونير أميناً للصندوق ( المقطم ٦ سبتمبر ١٩٣٥ ) .

### نقابة موظفي المجال التجاري :

كانت ضمن نقابات الاتحاد العام التي سملها قرار الغلق في ١٢ مارس ١٩٣١ . انضمت إلى المجلس الأعلى في بداية الصراع ، ولكنها قررت الانشقاق عليه والعودة إلى حظيرة الاتحاد العام رئاسة عباس حليم في سبتمبر ١٩٣٥ مع تجديد الثقة في الشريف والعمل تحت لوائه والانتقال إلى دار الاتحاد العام بميدان أزبك رقم ٤ . وكان مجلس ادارتها يتتألف من محمد اسماعيل الاشقر رئيساً وعلى ابراهيم شعبان سكرتيراً وعبد الخالق عبد الرحمن وكيلولاً وحسين ابراهيم أميناً للصندوق وجورج شحاته وعبد الله عبد الرحمن وابراهيم نصر الدين ومحمد أحمد عامر اعضاء .

### نقابة سبك وطلاء المعادن :

كان بالاتحاد العام حتى صدور قرار الغلق في ١٥ مارس ١٩٣١ نقابتان لعمال المعادن ، نقابة عمال المعادن قسم الميكانيكا ونقابة عمال المعادن قسم الحداة . ولسنا نعرف على وجه اليقين علاقة هذه النقابة بهما ، ولكن من المؤكد أن نقابة باسم « سبك وطلاء المعادن » ظهرت ضمن نقابات المجلس الأعلى في سبتمبر ١٩٣٥ ، ثم قررت ضمن مجموعة أخرى من النقابات الانشقاق عليه والانضمام إلى الاتحاد العام رئاسة عباس حليم كما قررت تجديد الثقة بالشريف والعمل تحت لوائه والانتقال إلى دار الاتحاد العام بميدان أزبك رقم ٤ . وكان مجلس ادارتها يضم عبد الحميد ابراهيم رئيساً وعبد الفتاح عبد الحميد ابراهيم ( ربما ولده ) عضواً .

### نقابة مطاحن الفلال :

لم يكن ضمن نقابات الاتحاد العام حتى مارس ١٩٣١ نقابة بهذا الاسم . وربما تكون من النقابات التي تالفت في فترة الصراع وانضمت إلى المجلس الأعلى . وفي سبتمبر قررت الانشقاق على المجلس الأعلى والانضواء تحت لواء عباس حليم والانتقال إلى مقر الاتحاد بميدان أزبك . وكان مجلس ادارتها يضم حسن محمد الورDani رئيساً ومحمد موسى أميناً للصندوق وعبد العزيز عمر ومحمود عفيفي وحامد محمود وموسى محمد وقطب درويش أعضاء .

### نقابة عمال كنائين الجيش ( الارجح أنها بالجيش البريطاني ) :

لم تكن ضمن نقابات الاتحاد العام ، والمرجح أنها افت خلال فترة الصراع وانضمت إلى المجلس الأعلى ، وفي سبتمبر ١٩٣٥ انشقت على المجلس الأعلى وانضمت إلى الاتحاد رئاسة عباس حليم وأعلنت العمل تحت لوائه . وكان رئيسها محمد النجا الذي وصفته المقطم ( ٦ سبتمبر ١٩٣٥ ) بأنه السكرتير الدولي للاتحاد .

## نقابة المعادن قسم الميكانيكا :

كانت من نقابات الاتحاد العام التي شملها قرار الفلق في ١٥ مارس ١٩٣١ . وقد انضمت الى المجلس الأعلى في أول مرحلة للصراع ثم قررت في سبتمبر ١٩٣٥ العودة الى حظيرة الاتحاد العام رئاسة عباس حليم ، وكان رئيسها محمد محمد أبو الذهب الذي كان عضواً في هيئة مكتب الاتحاد الذي أنشأه المجلس الأعلى وسكرتير لجنة القضايا بالمجلس الأعلى .

## نقابة عمال ترام القاهرة :

تحاشت الصراع في أول الامر ثم انضمت الى المجلس الأعلى ، ولكن دون خمسة ودون ان تغير مقرها .

هكذا كانت صورة المأساة والصراع في القاهرة ، نقابات منشقة عن الاتحاد العام تنضم الى المجلس الأعلى ، وأخرى تتردد تحت قياداتها القلقية أو انتهازية بين الاتحاد العام وبين المجلس الأعلى . ومن المؤكد انه حيالاً انشقت نقابة عن الاتحاد العام - بقيادتها أو ببعض اعضائها - كان الاتحاد العام يبادر الى تأليف نقابة بديلة لها تحمل اسمها ويتجتمع فيها اعضاء آخرون .

## صورة المأساة في الاسكندرية

كتبت جريدة المقطم تصف مظاهر الصراع بين عباس حليم والوفد في مدينة الاسكندرية في ٥ مايو ١٩٣٥ فقالت :

« في المدينة حركة واسعة النطاق بين العمال ، فقد انقسموا الى فريقين أحدهما انضم الى الشريف عباس حليم والآخر الى اتحاد العمال التابع للمجلس الأعلى الذي عين الوفد المصري صاحب العزة حمدي سيف النصر بك رئيساً له . ويقال اليوم ان هذا الاتحاد اعتمد انشاء نادي جديد يتخذ مقره بميدان محمد على وشرع زعماء العمال في تأسيسه وسيدعون رئيس الاتحاد حمدي بك سيف النصر مع أقطاب الوفد لافتتاحه رسمياً خلال شهر » .

ذلك هو المنظر العام للصراع في الاسكندرية ، ولكن الصورة تصبح اكثر وضوحاً اذا تتبعناها داخل النقابات العمالية التي انتقل الصراع الى صفوفها .

## نقابة عمال مصلحة الماء والمنائر :

اجتمع مجلس ادارتها في ١٦ ابريل ١٩٣٥ وناقشه « الخلاف القائم بين المجلس الاعلى للمعمال واتحاد نقابات عمال القطر المصرى رئاسة الشريف عباس حليم » . وقرر المجلس « أن تكون النقابة مستقلة بنفسها بعيدة عن تلك الهيئات واتخاذ دار لها وتبلیغ ذلك للاتحاد ونشره في الجرائد » . وكان رئيس النقابة على حسين وسكرتيرها على محمد . وتعتبر هذه أول نقابة تعان عن « استقلالها » بعيداً عن الصراع وترتفع على مستوى (المقطم ١٩ ابريل ١٩٣٥) .

## نقابة عمال البناء :

اجتمع بعض أعضاء النقابة في ٢ مايو ١٩٣٥ بمكتب الاستاذ على الحلواني المحامي، وهو من المحامين الوفديين الشيئيين في الحركة النقابية ، وتقرر في هذا الاجتماع فصل رئيس النقابة محمد احمد حسنين والوكيل محمود عبد العال وامين الصندوق اسماعيل حواس « لعدم رضوخهم لرأى الاغلبية من اعضاء النقابة ». وانتخب محمد عبد الله فرج رئيسا للنقابة . واضح ان المقصولين كانوا من المعارضين لحزب الوفد وللمجلس الاعلى للعمال ( روز اليوسف ٥ مايو ١٩٣٥ ) .

## نقابة عمال خيول السباق :

عقدت جمعية عمومية في اوائل يونيو ١٩٣٥ حضرها رجالات الوفد السكندريين منهم المحامي على الحلواني والاستاذ عبد الفتاح الطويل وحسن سرور وفهمي ويصا بك وخليل عبد النبي ، فبدت الجمعية كظاهرة وقدية ضد عباس حليم والاتحاد العام . ( روز اليوسف ٣ يونيو ١٩٣٥ ) . وقررت الجمعية سحب كافة المستندات واستثمارات الاشتراكات والأوراق والعقود والنقود وكل ما للنقابة من عهدة عند عباس حليم أو من يمثله بالاسكندرية وتغويض المجلس الاعلى رئاسة حمدى بك سيف النصر لتنفيذ هذا القرار واتخاذ ما يلزم قانونا بنفسه او بواسطة من ينتدبه لذلك فورا . واختارت الجمعية عبد الفتاح الطويل مستشارا للنقابة . وأجريت الانتخابات فأسفرت عن انتخاب محمود فيصل رئيسا وسليمان سلامه وكيلولا ومنتصر نصيري وكيلانيا وخيمس مبروك سكرتيرا اولا ومحمود اسماعيل سكرتيرا ثانيا وخليل حافظ عنبر أمينا للصندوق والأعضاء محمد سلامه الحر ودسوقى نصر ومراد محمد زايد وعبد العزيز معروف وعبد الله عبد الله محفوظ وابراهيم اسماعيل وزكي عماره والسيد الصعيدي ( روز اليوسف ٣ يونيو ١٩٣٥ ) .

## نقابة عمال المكابس :

في اوائل يونيو ١٩٣٥ عقد عدد كبير من اعضائها ومجلس ادارتها اجتماعا عاما وقرروا فصل حسين بتاجي رئيس النقابة « لخروجه على مبادئ العمال » وال المرجع أنه كان يعارض انضمام النقابة الى المجلس الاعلى .

وقرر المجتمعون انسحاب النقابة من الاتحاد العام رئاسة عباس حليم « بعد أن اتضح أنه لا يعمل لصالح العمال » كما قرروا تأييد الوفد المصرى وانتخاب حمدى سيف النصر رئيسا للمجلس الاعلى وتکليف هذا المجلس باتخاذ اللازم لسحب أموال النقابة من الاتحاد المركزى بالاسكندرية . وانتخب عفيفى عمر رئيسا للنقابة وصادق حسين سكرتيرا اولا ( روز اليوسف ٥ يونيو ١٩٣٥ ) .

## نقابة مستخدمي محلات التجارية :

في ٦ يونيو ١٩٣٥ أصدر عبد اللطيف منسى سكرتير النقابة « نداء هاما »

إلى مستخدمي المحلات التجارية بالاسكندرية يعلن فيه أن النقابة قررت الانضمام إلى المجلس الأعلى للعمال رئاسة حمدى سيف النصر بك « لما ظهر من تصرف عباس حليم بما لا يتفق مع المصلحة العامة ». ودعا من يرغب في الانضمام إلى النقابة الاتصال بأمين الصندوق محمد أفندي الصوينى ( روز اليوفس ٦ يونيو ١٩٣٥ ) .

والمعروف لنا أن هذه النقابة كانت عضواً في الاتحاد المركزى لعمال الاسكندرية ، أول شارع فرنسا ) التابع لعباس حليم ( المقطم ٢٧ مارس ١٩٣٥ ) والمرجح أن « النداء الهام » الذى أصدره سكرتير النقابة كان حركة انشقاق من جانب من قيادة النقابة على عباس حليم .

#### نقابة عمال الخراسان المسلح :

انعقدت الجمعية العمومية للنقابة في أوائل يونيو ١٩٣٥ برئاسة عبد الرحمن أفندي لطفي ، رئيس النقابة ، وقررت سحب كافة المستندات واستثمارات الاشتراكات والأوراق والعقود والعقود التي في عهدة عباس حليم أو من يمثله في الاسكندرية . وتغويض وتوكيل المجلس الأعلى برئاسة حمدى سيف النصر بك لتنفيذ هذا القرار واتخاذ ما يلزم قانوناً بنفسه أو بواسطة من ين delegue ، كما أعلنت انسحابها من الاتحاد المركزى لعمال الاسكندرية التابع لعباس حليم وعدم الثقة به ( روز اليوفس ٧ يونيو ١٩٣٥ ) .

( يلفت نظرنا وحدة الصياغة لقرارات الانسحاب من الاتحاد المركزى الامر الذى يؤكد أن العملية كانت منظمة وموجهة من رجال الوفد في الاسكندرية . )

#### نقابة عمال النفق والزخرفة :

أعلنت انضمامها إلى المجلس الأعلى منذ بدء الصراع ، ويتبين ذلك من أنباء اجتماع لجنتها الإدارية في أوائل يونيو ١٩٣٥ ، وكان رئيسها يدعى محمود السعدنى وسكرتيرها زكي محمد سيد أحمد ( روز اليوفس ٧ يونيو ١٩٣٥ ) .

#### نقابة عمال وصناعة التزيزية للملابس الافرنجية :

أعلنت انضمامها إلى المجلس الأعلى منذ بدء الصراع ، وفي يونيو ١٩٣٥ أجريت انتخاباتها فأسفرت عن انتخاب خليل إبراهيم رئيساً وعلى ندا وكيلًا وجابر عبد الدايم سكرتيراً أولاً وأبراهيم اسماعيل سكرتيراً ثانياً ومحمد بدار أميناً للصندوق وعلى الاصفهانى مراقباً والاعضاء حنفى ندا وحسين زيادة ومختار محمد وفهمى جاويش وحسن عبد المجيد وأحمد دحروج وأحمد غانم وسلامه ناشد والسيد عبد الحميد . ( روز اليوفس ١٣ يونيو ١٩٣٥ ) .

#### صود من المأساة في الأقاليم

##### المحطة الكبرى :

بدأ الصراع في داخل « الاتحاد المركزى » بين رجال الوفد ورجال عباس حليم منذ منتصف مايو ١٩٣٥ ، ففي ١٦ مايو كتب مراسل المقطم بالغربية يقول :

« لمناسبة الانشقاق الاخير في صفوف العمال اراد نفر من مؤيدى المجلس الاعلى ان يضعوا اليه بالقوة على دار الاتحاد المركزي بالحلة الكبرى رئاسة الشريف عباس حليم ، وقد استاجرها الاتحاد لتكون دارا للعمال هناك ، غير ان البوليس تدخل في الامر واغلق الدار منعا لتصادم الغريقين ومحافظة على الامن العام وعيّن نفرا من الخفراء للمحافظة على الدار » .

ونعلم فيما بعد ان الاستاذ واصف رزق المحامي بطنطا والوكيل عن عباس حليم تقدم بطلب الى الاستاذ احمد كامل جاويش وكيل نيابة المحلاة يتلمس فيه تسليم الدار اليه ومنع التعرض له ، وليتمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة على الوجه القانوني . وبعد البحث قررت النيابة تسليم الدار اليه « « وعدم تعرض احد له » .

### كفر الزيات :

في اوائل ابريل ١٩٣٥ تأسس « الاتحاد المركزي للعمال » في كفر الزيات تحت رعاية الاتحاد العام رئيسة عباس حليم . وكان الخبير المعماري رضوان على رضوان رئيسا لهذا الاتحاد المركزي الذى كان يضم نقابة للنجارين ونقابة لعمال الاحدية ونقابة لكتبة المحامين .

وفي ١٩ يونيو حدث انقلاب داخل « الاتحاد المركزي » اقيل فيه الدكتور عبد الحميد حسام الدين الذى كان يرأسه حينذاك وذلك بتهمة « مخالفة قرارات الاتحاد » وانتخب الاستاذ عبد القادر بسيوني رئيسا بالاجماع . كما أعلن انضمام الاتحاد المجلس الاعلى . وحدثت تعديلات في مناصب الاتحاد فأصبح رضوان على رضوان وكيلا اولا ومحمد حمدى وكيلا ثانيا ومحمد زهران عمر سكرتيرا عاما وفهمى محمود قabil سكرتيرا ثانيا وعبد النبى منصور أمينا للصندوق ، والاعضاء زكي اسكندر زكي ومصطفى احمد غنيم واحمد نصر والسيد زنون وخليل الطنانى ومرسى على السيد و محمد محمد الصعيدي وابراهيم جاد ومحمود مرسي عمرو وحافظ محمود وابراهيم خليل العريان .

### دمياط :

كانت مدينة دمياط من المدن الاقليمية التى اتجه إليها نشاط الاتحاد العام رئيسة عباس حليم قبل وقوع الصراع مع الوفد بصورة علنية . ففى اوائل ابريل ١٩٣٥ أوفد عباس حليم مندوبا عنه الى المدينة تمكן من انشاء « اتحاد مركزى للعمال » واستأجر له ناديا بشارع سعد زغلول . وكان يضم احدى عشر نقابة لعمال الاحدية والترزية والنجارة والاحذية المكنجية وحفر الخشب والزخرفة والنقل الميكانيكي والغراشين وعمال النقش وعمال المضارب والصيادين بضاحية ضراغام وشسطوط . دمياط وعمال اقامة اكواخ مصيف رأس البر .

وأختير الاستاذ ابراهيم الزيات المحامي مستشارا قضائيا للاتحاد المركزي يعاونه الاساتذة السيد أمين ومحمد الخشاب وحسين عطية وجميعهم من المحامين والمستشارين المرتبطين باتحاد عباس حليم ، وأعلن حينذاك أن عباس حليم سيزور المدينة لافتتاح الاتحاد المركزي في ١٢ ابريل ١٩٣٥ .

وعندما بدأ الصراع بين عباس حليم والوفد ، تمكن رجال الطرفين من منع امتداد هذا الصراع الى صفوتهم واظهروا حرصهم جمعيا على نبذ الشقاق والخلاف . بل اننا نسمع أن عباس حليم نفسه وافق على استناد رئاسة الاتحاد المركزي الى حسين بك البدرى النائب الوفدى وأقيمت حفلة في هذه المناسبة خطب فيها الاستاذ ابراهيم الزيات أقوى أنصار عباس حليم في المدينة .

وتعتبر هذه الحالة بحق حالة فريدة ، و موقف يفوق حتى موقف الاستقلال الذى اعلنته بعض النقابات خلال الصراع .

#### المانيا :

في نهاية مايو ١٩٣٥ زار عباس حليم مدينة المانيا لتدعم موقف انصاره النقابيين في المدينة وفي مركز الفكرية وأبو قرقاص . وفي هذه الزيارة كان الانقسام بين الموالين له والموالين للوفد واضحًا وأخذ الجانبان يتبادلان المهاجمات العدائية .

وفي مركز الفكرية تطورت المهاجمات الى تمسك بالايدي واعتدى انصار عباس حليم على شركسى افندي مندوبجريدة الجهاد فأصيب اصابات بالغة . وكان يصحب عباس حليم الاستاذ حسنى الشنتنواى ، مستشار الاتحاد العام والخواجا أمين ملطس رئيس الاتحاد المركزي بالمانيا ( المقاطم ٢٦ مايو ١٩٣٥ ) .

وفي يونيو ١٩٣٥ بدأت بعض النقابات في المانيا تعلن انسحابها من الاتحاد المركزي والانضمام الى المجلس الاعلى مثل نقابة الخياطين العربى ، ثم تلتها نقابات أخرى . وفي اكتوبر ١٩٣٥ زار عزيز ميرهم مدينة المانيا حيث اشرف على اعادة انتخاب مجلس ادارة الاتحاد المركزي التابع للمجلس الاعلى وهى الانتخابات التى عزل فيها الاستاذ احمد فهمى رفعت المستشار لاتحاد عباس حليم وأختير مكانه الاستاذ عباد سلامة المحامي عضو اللجنة الوفدية .

#### الفيوم :

كانت الفيوم من الواقع الموالية للوفد والمجلس الاعلى بفضل شخصية عبد الرحمن بك رشدى المحامى الوفدى الذى كان يقود الحركة النقابية في الفيوم منذ عام ١٩٢٤ حين اختاره عبد الرحمن فهمى بك ، زعيم العمال ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل ، رئيسا للاتحاد الفرعى بالفيوم فى ٩ نوفمبر ١٩٢٤ .

والمرجح أنه تمكن من السيطرة على الاتحاد المركزى للعمال بالفيوم منذ بداية الصراع وأجرى فيه انتخابات جديدة وأعلن ثقته في المجلس الاعلى وفي دولة مصطفى النحاس باشا .

شهدت مدينة السويس أعنف صور الصراع اذا قورنت بالمدن الاخرى . فقد تطور الخلاف داخل الاتحاد المركزي الى معركة دموية بين أنصار عباس حليم وأنصار المجلس الاعلى بقيادة عبد الحميد حمدى المحامى .

وانتقل الخلاف الى ساحة القضاء وعندما حاول رئيس الاتحاد المركزي الموالى لعباس حليم مطالبة النقابيين الوفديين المنشقين برد ما في ذمتهم من اموال . وادعى عبد الحميد حمدى بحقه كرئيس للاتحاد المركزي الجديد فى الاستيلاء على دار الاتحاد . ولكن المحكمة أجبرته على رد ما كان قد استولى عليه فى المعركة من دفاتر ومستندات .

\* \* \*

تلك مشاهد من الصورة المأساوية للصراع داخل النقابات والاتحادات المركبة فى القاهرة والاسكندرية والمدن القليمية ، ولا ينبعى أن يخدعنا تفرق هذه المشاهد او تنوعها . فالنظرة المدققة تكشف عن وجود نمط واحد يحكمها . فالوقد أطلق رجاله من المحامين والنقابيين ورؤسائه لجاته المحلية فى خطة موحدة للاستيلاء على الاتحادات المركبة فى المدن القليمية وحملها على اعلان الثقة فى المجلس الاعلى وكيل الاتهامات لعباس حليم ورجاله ولكن هذه الخطة لم تتحقق النجاح الذى توقيعه الوفد . فنحن نعتقد ، استنادا الى شواهد عديدة ، أن الوفد لم ينجح فى الاستيلاء على الحركة النقابية ، ولكنه نجح فقط فى احداث انقسامات مؤسفة فى النقابات وفي الاتحادات المركبة ، وخلق ازدواجا نقابيا بين صفوف العمال فى كل حرفة او صناعة وفي كل مدينة . ففى القاهرة استمر الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى التابع لعباس حليم جنبا الى جنب مع الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى الذى انشأه المجلس الاعلى وفى الاسكندرية استمر الاتحاد المركب للعمال التابع لعباس حليم بشارع فرنسا رقم ١ ، جنبا الى جنب مع الاتحاد المركب للعمال التابع للمجلس الاعلى بميدان محمد على . وتكرر هذا المنظر القبيح فى كل مدينة وكل نقابة وفي معظم الاتحادات المركبة على طول البلاد وعرضها ، مع استثناءات قليلة هنا وهناك بطبيعة الحال ، وفي قلب هذه المأساة تنازل الرفاق القدامى وتضاربوا باليدي ووقفوا كالاخوة الاعداء أمام اقسام البوليس وأمام القضاء ، وتبادلوا الاتهامات باختلاس الاموال وسرقة المستندات والاستثمارات ، وسرت بينهم روح التحدى والشر مسرى السم فى العروق ، واكتوى بشرارة الصراع كل عامل مصرى اقترب من العمل النقابى طالبا الحماية او المساعدة . الواقع أن خطة الوفد للاستيلاء على النقابات والاتحادات المركبة لم تكن المظهر النهائى للصراع بينه وبين عباس حليم .

فعلى المستوى القومى للتنظيم النقابى تحرك عباس حليم ورجاله فى الاتحاد العام لواجهة « حركة الاستيلاء » واستعراض قوتهم أيضا وملء المناصب والواقع النقابية التى خلت بخروج المنشقين .

ففى مساء الاحد ٢٦ مايو ١٩٣٥ انعقد مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر

المصرى بحضور عباس حليم وقادة النقابات التى ظلت موالية له ، والتى أعلن ان عددها ٢١٧ نقابة ( نقابة عامة / فروع نقابية / اتحادات مركبة ) . وعلى الرغم من ان الاجتماع لم يكن له جدول اعمال محدد ، وكان أشيه ما يكون بمظاهره كبيرة ، فقد تركزت اعماله الصادحة حول عدة موضوعات رئيسية : أولها التنديد بالمجلس الاعلى ، وثانيها الرد على الاتهامات الموجهة الى عباس حليم ورجاله بأنهم أسعوا التصرف في اموال النقابات ، وثالثها النظر في اعادة تنظيم الاتحاد العام وهيئات السكرتيرية وأخيرا تقرر فصل النقابيين المشتبين .

### **التنديد بالمجلس الاعلى :**

القيت كلمات عديدة في هذا الاجتماع بدأها عباس حليم وتلاه عبد الوهاب أحمد وكيل أول الاتحاد ومحمد حسن عماره السكرتير العام وحسن الشنتنوى المستشار الفضائى للاتحاد . وإذا كان عباس حليم لم يشارك بنفسه في الهجوم على الوفد او على المجلس الاعلى ، فان عبد الوهاب أحمد افتح حملة الهجوم قائلا : « ما دمنا نرفع فوق رؤوسنا علم الزعيم عباس حليم ونؤيده ، فاننا لا شك سنصل الى بر السلام وسيذهب عنا شيطان الفتنة والانقسام » . وهاجم محمد حسن عماره رجال المجلس الاعلى الذين يستنكرون أن يكون سكرتير الاتحاد العام « حلاقا » واتهمهم بالعزلة عن حياة العمال الشاقة ، ووصف الشنتنوى المجلس الاعلى بأنه « المجلس الأدنى » واتهم أعضاءه بالعيث والنفعية والوصولية .

واتخذ الاجتماع قرارا باستنكار « جماعة ما يسمى بالمجلس الاعلى وهى الجماعة التي كونت اخيرا لهدم الحركة العمالية ولقلب النقابات الى لجان سياسية تخدم غaiات معينة بعيدة عن البرنامج العمالى لاتحاد النقابات » .

### **الرد على الاتهامات :**

عنى رجال عباس حليم في هذا الاجتماع بالرد على الاتهامات التي كان يوجهها اليهم رجال المجلس الاعلى وأتهمها الاتهام بالخروج على « المبادئ السياسية » والاتهام بتبييد اموال النقابات ، وتولى الرد على هذه الاتهامات محمد حسن عماره وكامل عز الدين أمين الصندوق . قال محمد حسن عماره ردًا على الاتهام الاول :

« ربما يكون قد تسرب الى الاذهان ايهما الزملاء ان الموقف الحاضر الذى حدث مع الاسف بعد قيام المجلس الاعلى للعمال ، ربما يكون قد تسرب الى الاذهان ان رفضنا العمل مع هذا المجلس كان لخروجنا على مبادئنا السياسية ، هذا ما لا نقبله ولا نعترف به ، ولكن الحقيقة هي أن وقوفنا امام هذا المجلس كان ولا يزال للتمسك بنظرية اعترفت بها جميع الهيئات السياسية وغير السياسية في العالم وهي نظرية عدم تدخل السياسة في شئون العمال . وكلكم تعرفون ان بلدنا على الاخص عرضة للتقلبات السياسية لأنها لا تزال محكومة حكمًا غير طبيعي ، ولهذا تمسكتنا بهذه النظرية الى النهاية مع

احتراماً وولائنا لمبادئنا السياسية ، وقد قامت الهيئة التنفيذية بما يفرضه عليها الواجب في هذا الشأن فلم تشا أن تتصرف قبل عرض الامر على مجلس الاتحاد ، وقد اجتمع المجلس في ١٩ فبراير الماضي وقرر تأييد الزعيم في عدم التدخل السياسي وفوض المجلس إلى الزعيم عمل الإجراءات التي يراها لمنع الفتنة . وقد حاول الزعيم درء الفتنة ولكن مع الأسف وصلت المسألة إلى حدوث الانقسام الذي يضر على كل حال بالحركة العمالية ويشهوه جمالها . »

وتولى محمد حسن عماره بعد ذلك الرد على الاتهام بتبذيد أموال النقابات فقال : « ان كنا نشعر أن خصومنا يوجهون التهمة علينا وينقولون علينا بأننا بددنا أموال النقابات ... فاني أترك لحضراتكم بعد سماع هذه الكلمة وبعد سماع بيان أمين الصندوق وأترك لكم فرصة الحكم اما لنا أو علينا » .

وقدم كامل عز الدين . أمين الصندوق تقريره عن الميزانية قائلاً : « ان الزعيم عباس حليم عندما انتخبه العمال رئيساً لهم في سنة ١٩٣٠ وأسقطوا رئيس الاتحاد الاسبق السيد داود راتب لم تكن موجودة مالية بتاتاً والاشتراكات كانت طفيفة جداً لا تفي بالمقاييس وصار الزعيم يدفع من ماليته الخاصة جميع المصارييف بأن قدم سلفية إلى الاتحاد بلغ مجموعها من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٤ مبلغ سبعة الاف جنيه . وغير ذلك فان عموم الاوراق والحسابات الخاصة بهذا العهد فهي موجودة بالنسبة العامة ضمن اوراق قضية تصدام العمال . أما من ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ لغاية مايو الحالي فيبيان المالية هو حسب الموضع أدناه ويتبين لكم من بيانها أن سلفة الاتحاد من الزعيم عباس حليم وهو مبلغ ١٩٧٦ جنيهًا و ٣٤٦ ملیماً .

وقرر الاجتماع « مقاضاة أمناء الصناديق الذين خرجوا على نقاباتهم على ما بعهدتهم من الاشتراكات التي حصلوها من العمال ولم يوردوها قيمتها لخزينة الاتحاد العام ولم تودع بالبنك تبعاً لاحكام قانون الاتحاد . »

#### اعادة تنظيم الاتحاد :

كان الاجتماع فرصة سانحة لإعادة النظر في « النظام الادارى » للاتحاد أي الأجهزة الداخلية التي تتولى العمل اليومى في الاتحاد . وتولى عرض مشروع التنظيم الجديد محمد توفيق خليل ، مستئول الدعاية والنشر . وقد بني التنظيم الجديد على أساس تنمية العضوية وتوسيع العمل النقابي ، وقال محمد توفيق خليل :

« ان النظام القديم مقتبس من بعض القوانين الأجنبية ولكننا وجدنا أن المصلحة العامة للحركة العمالية في مصر تقضي بوجوب

اتخاذ النظام المعمول به الآن في إنجلترا . وتعلمون حضراتكم أن أقدم البلد في الدنيا التي قامت بها حركة العمال ونجحت نجاحا باهرا هي إنجلترا . »

وكان النظام الجديد المقترن يقوم على أساس تشكيل « هيئات سكرتارية » يرأس كل منها عضو منتخب يساعدته عضوان منتخبان أيضا ، كما تضمن النساء هيئة سكرتارية عامة ، أما السكرتاريات المقترنة فهي سكرتارية للإقليم مهمتها الاتصال المباشر بين الاتحاد العام والاتحادات المركزية ، وسكرتارية للشئون الدولية ، وسكرتارية للشئون المالية ، وسكرتارية لشئون تنظيم النقابات ، وأخرى للدعاية والنشر ؛ فضلا عن لجنة مراقبة المالية والمهنة ، وتتألف هيئة مكتب الاتحاد من مجموع السكريتيرين .

وبقبول الاقتراح بالتنظيم الجديد أجريت الانتخابات لتشكيل السكريتariات فأسفرت عن انتخاب السكريتيرين الآتية أسماؤهم :

سكرتيرا عمارة	محمد حسن عمارة ( نقابة الحلاقين )
سكرتيرا للأقاليم	محمود احمد خليل ( نقابة الجارين )
سكرتيرا للشئون الدولية	احمد المصرى ( نقابة الحلاقين )
سكرتير الشئون المالية	كامل عز الدين ( نقابة الطيران )
سكرتير حلمي ( نالنقل الميكانيكي )	ميخائيل حلمي ( نالنقل الميكانيكي )
سكرتير تنظيم النقابات	زكي محمد موسى ( عمال الدخان )
محمد توفيق خليل ( صاحب جريدة الصفاه )	عبد الوهاب احمد ( رئيس الاتحاد المركزي بحلوان )
عبد الوهاب احمد	سكرتير

كما قرر الاجتماع فصل كل من محمد عثمان ( صاحب محل كاوتش ) وعبد العال موسى ( من السائقين ) وابراهيم سعيد القاضى ( الساعاتية ) ومحمد شهد العسل ( السائقين ) وعز الدين عباس ( السائقين ) وجلال نديم ( المحلات التجارية ) وصالح ابراهيم صالح ، وعبد الخالق ابو اليسر ، وأبو الجند عثمان الشريف ( الاتحاد المركزي بالسويس ) وعبد الحميد ابراهيم وعلى نايل « وذلك لخروجهم على المبادئ النقابية الصحيحة وتشويه الحركة العمالية » والغلب أن هذا القرار كان اشارة البدء للنقابات الموالية لفصل المنشقين عليها والموالين للوفد والمجلس الاعلى .

وفي المعسكر الآخر ، معسكر المجلس الاعلى ، كانت تجرى حركة مماثلة لتنظيم الصفوف ، فقد اتجه رجال الوفد نحو تأليف اتحاد عام اخر ليكون تحت رئاسة المجلس الاعلى وقادته النقابية ، وحرص الوفد على اصدار « قانون » او لائحة للمجلس الاعلى أولا حتى يتم تشكيل الاتحاد العام الجديد بصورة تتفق مع اهداف المجلس الاعلى وبنائه التنظيمي ، وليس العكس . ومن أجل ذلك حدث تعديل هام في تسمية المجلس الاعلى ، وبعد أن كان يسمى « المجلس الاعلى للعمال » أصبح اسمه

الجديد المجلس الأعلى للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري » . وهذا التعديل له مغزاه لأنه يجعل المجلس الأعلى مستوى قياديا في ترسيخ الاتحاد العام وقمة هرمه التنظيمي .

وفي ١٥ يونيو ١٩٣٥ نشر « قانون المجلس الأعلى » ( روز اليوسف ١٥ يوليو ١٩٣٥ ) ونص في المادة الأولى منه على أنه سيتكون من :

(١) الهيئة التنفيذية من الوفد المصري .

(ب) الأعضاء الذين ينتخبهم مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري وذلك بعدد مساو للأعضاء المنتدبين من الوفد المصري .

ونصت المادة الثانية على تقسيم النقابات الممثلة في مجلس ادارة الاتحاد العام إلى أربعة أقسام هي :

(أ) نقابات عمال النقل وهم الذين يعملون في مهنة النقل وما يتبعها

(ب) نقابات عمال المصالح العامة وهم الذين يستغلون بمهن تجسس بمصالح الحكومة أو بمصالح الجمهور .

(ج) نقابات عمال المهن الحرفة وهم المستغلون بالاعمال ذات الصفة الخاصة

(د) نقابات الاتحادات المركزية والكافلة خارج القاهرة وضواحيها .

ونصت المادة الثانية أيضا على أن المجلس الأعلى سيحدد في بحث أسبوع من تكوين مجلس ادارة الاتحاد العام أعضائه الذين ينتخبهم كل قسم من أقسام النقابات الممثلة في مجلس ادارة الاتحاد . ونصت المادة الخامسة على أن المجلس الأعلى سيدعو مجلس ادارة الاتحاد العام إلى الانعقاد في بحث شهر من تكوينه لانتخاب باقي المجلس الأعلى .

وبصدور هذا « القانون » أصبح الجو ممهدا لتشكيل مجلس ادارة الاتحاد العام واختيار « مندوبيه » في المجلس الأعلى . ولكن هذه الخطوة كانت رهنا بنتائج « حركة الاستيلاء » على النقابات والاتحادات المركزية في الأقاليم وحصلت هذه الحركة من النقابات والأنصار .

وفي نهاية يونيو ١٩٣٥ وقبل مرور الشهر المنصوص عليه في « قانون » المجلس الأعلى . وجه عزيز ميرهم ، سكرتير عام المجلس الأعلى ، الدعوة الى رؤساء النقابات وسكرتيريها والى هيئات المكتب بالاتحادات المركزية والى مجلس ادارة المؤقت للاتحاد العام ، لإجراء عمليتين مختلفتين في وقت واحد : الاولى انتخاب مندوبي الاتحاد العام في المجلس الأعلى والثانية تشكيل هيئة مكتب الاتحاد العام المؤقت .

وتشير الآباء التي ترددت حول هذا الاجتماع ( المقطم ٢٢ يونيو ١٩٣٥ ) أنه اشترك فيه مندوبيون عن ٢٣ اتحادا مركزيا ، ٥ نقابة هي حصيلة « حركة الاستيلاء » والانقسامات التي جرت طوال الشهور السابقة ، كما اشترك في الاجتماع بطبيعة الحال عدد من رجال الوفد أعضاء المجلس الأعلى نذكر منهم عزيز ميرهم وحسن نافع وراغب محمد رافع وآخرين . وبعد القاء الخطاب وشرح « قانون » المجلس الأعلى ، جرت انتخابات لاختيار « المندوبيين » العماليين في المجلس الأعلى فأسفرت عن فوز

الاتى اسماؤهم :

عبد العال موسى

من نقابة النقل الميكانيكي ، كان عضوا بمجلس ادارة الاتحاد العام رئاسة عباس حليم عام ١٩٣١ ، وفصل في ٢٦ مايو ١٩٣٥ عنده بدء الصراع .

أبو اليزيد أمين

محمد فهمي

رئيس نقابة الطهاء العامة التي انشقت على عباس حليم وانضمت الى المجلس الاعلى رئيس نقابة مستخدمي وعمال قلم الاشارات بسكك حديد الحكومة .

محمد محمود

محمد ابراهيم رمضان

احمد على بدوى

من عمال الاحدية سكرتير نقابة ترام القاهرة كان يدعوه في عام ١٩٢٩ الى نبذ المحامين والمستشارين التقابيين .

محمد مصطفى

رئيس نقابة عمال البياض والزخرفة التي انشقت على عباس حليم وانضمت الى المجلس الاعلى .

محمود محمد ترك

احمد احمد الصباع

انطون صالح

وانقل الاجتماع بعد ذلك الى انتخاب « هيئة المكتب المؤقتة » لمجلس ادارة الاتحاد العام فأسفرت عن فوز : فاضل احمد خليل ، رئيس نقابة عمال البوبيات والزخرفة ، محمد عثمان ، الذى كان عضوا بمجلس ادارة اتحاد عباس حليم حتى يناير ١٩٣١ وفصل منه في ٢٦ مايو ١٩٣٥ ، ورشاد دوس شويطر ، سكرتير نقابة عمال النقل الميكانيكي ، ونوبه كرلس رئيس نقابة مفتش وأبلسيهات السجائر العامة ( انشق على المجلس الاعلى في سبتمبر ١٩٣٥ وعاد الى اتحاد عباس حليم ) ، محمد محمد أبو الذهب ، رئيس نقابة المعادن قسم الميكانيكا ( انشق على المجلس الاعلى في سبتمبر ١٩٣٥ وعاد الى عباس حليم ) ، محمد موسى ، أمين صندوق نقابة مطاحن الغلال : ( انشق على المجلس الاعلى في سبتمبر ١٩٣٥ وعاد الى عباس حليم ) ، محمد محمد النجار ، رئيس نقابة كناتين الجيش ، أبو المجد عثمان الشريف ، من الاتحاد المركزى بالسويس ، ابراهيم الأسمر ، ناشد حلمى ، محمد عبد الجود ، حسن عفيفى ، عبد المجيد عامر ، حنفى خلاف ، عبد المجيد يوسف .

وتشير نتائج هذه الانتخابات عددا من الملاحظات الهامة ، فالغالبية الساحقة من هؤلاء الرجال ينتمون الى القاهرة ، وهذا من شأنه ان يلقى ظلا من الشك على ما قبل من أن الاجتماع ضم مندوبي عن ٢٣ اتحادا من كافة المدن الاقليمية . فلو كان ذلك صحيا لانعكست نتائجه على الانتخابات ولظهرت ضمن هذه القوائم أسماء قيادات

من الاقاليم . واللاحظة الثانية هي ان العناصر التي انتخبت في قائمة المندوبين وفي هيئة المكتب المؤقتة للاتحاد كانت في اغلبها من العناصر التي لعبت دوراً نشطاً في الصراع ضد عباس حليم . وجاء اختيارها لهذه المناصب وكانه شيئاً من الهبة او المكافأة على الدور الذي لعبوه في « حركة الاستيلاء » والانقسامات التقافية .

وبانتهاء المskرين المتصارعين من « ترتيب امورهما التنظيمية » على هذا النحو ، هذا في ٤ ميدان أزيك وذلك في ميدان الاوبرا ، دخلوا في شكل جديد من اشكال التنافس المعانى حول عدد من القضايا العمالية المعاصرة للصراع ، وأحياناً كان يهبط هذا التنافس بينهما الى مستوى اقامة الحفلات في أي مناسبة او بدون مناسبة لمجرد احداث الضجيج والبارزة في رفع الأصوات والخطب والمهارة .

وكان موضوع اعادة تشكيل المجلس الاستشاري الاعلى للعمل من الموضوعات التي استغلها الطرفان في تنافسيهما الدعائى رغم ان موقفهما من هذا المجلس والنقد الذى يوجهه كل منهما الى المجلس لم يكن ينطوى على اي خلاف . وكان الثلاثة الكبار من اعضاء المجلس الاعلى ، وهم : حسن نافع وزهير صبرى وعزيز ميرهم ، قد توجهوا كوفد الى رئاسة الوزراء في ٣٠ مارس ١٩٣٥ وقدموا مذكرة الى رئيس الوزراء حول تشكيل المجلس الاستشاري الاعلى للعمل ترکزت حول تمثيل العمال تمثيلاً معادلاً لتمثيل اصحاب الاعمال وضرورة ضم افراد من « ذوى الخبرة العلمية والاجتماعية الى عضويته » .

ولم يفت عباس حليم ورجاله ان يلقو بذلوهم في هذا الموضوع فأصدروا البيانات والتصریحات التي لم تكن تختلف كثيراً عما كان يقوله رجال المskر الوفدى . والغالب ان كل جانب كان يأمل في ان ينضم بعض رجاله او اصدقائه الى المجلس الاستشاري ، ولكن احمد زبور باشا الذى كان لا يزال يرأس المجلس لم يستجب لهما ، بل لعله تعمد في التشكيل الجديد ان يتلافى اختيار عناصر تنتسب الى اي من المskرين المتصارعين .

واستخدم رجال عباس حليم اسلوب اقامة « الحفلات » . فأقامت له نقابة خدمة المنازل والفنادق والبنوك حفلة مساء ١٨ يوليو ١٩٣٥ « فوق دار الاتحاد » حضرها نحو خمسمئة عضو من المهنة والقيت فيها الخطب وترددت الهاتفات باسمه والمطالبة بالتصريحات .

ورداً على عملية تشكيل الاتحاد العام التابع للمجلس الاعلى في ٢٢ يوليو ١٩٣٥ . قررت هيئة مكتب اتحاد عباس حليم اقامة حفلة للزعيم يوم ٢٨ يوليو ١٩٣٥ بمناسبة ذكرى خروجه من معقله « في مثل هذا اليوم من العام الماضى مما كان مثلاً للتضحية والوفاء للطبقة العاملة » كما جاء في الاعلان الذى نشره محمد حسن عماره السكرتير العام للاتحاد .

وتنافس المskران الى جانب ذلك على تأسيس الشركات التعاونية لعمال الدخان والسيجار من ضحايا الميكنة في هذه الصناعة . وكان اتحاد عباس حليم قد اسس

« شركة تعاونية للسجائر بلغ رأسمالها المدفوع ثلاثة ألف جنيه دفعها عباس حليم كسلفة يسددها حملة الأسهم من العمال على أقساط . فلما نشب الصراع راح الوفد يحرض العمال على عدم تسديد أقساط الأسهم حتى يحدثوا تدهورا في المركز المالي للشركة ، وفي نهاية أغسطس ١٩٣٥ أعلن الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى على لسان رئيسه حمدي سيف النصر بك انه وقع عقد انشاء « مؤسسة دخان سجائر الاتحاد العام تحت اشراف المجلس الأعلى » . وكانت هذه الخطوه محاولة لاضغط على شركة الدخان التابعة لاتحاد عباس حليم . وقد أدت هذه المنافسة في نهاية الأمر الى افلاسها وتصفيتها نهائيا » .

### الحركة اليومية التي نسيها القادة المتصارعون :

الملاحظة الهامة التي ينبغي أن نسجلها هنا هي ان عمليات التنافس بين معسكر عباس حليم ومعسكر الوفد لم تشمل ، كما كنا نتوقع ، التنافس على تبني مطالب العمال في المنازعات التي طرأت خلال فترة الصراع ، بل اننا لنظن ، من شواهد عديدة ان الجانبين تحاشيا التدخل في منازعات العمل رغم كثرتها في هذه الفترة اما لتفراغهم الكامل للصراع حول القيادة العمالية او خشيتهم الفشل اذا تصدوا لهذا الميدان المحفوف بالمخاطر .

والملاحظة الثانية التي لا تقل اهمية هي ان الحركة اليومية للجماهير العمالية من اجل ازالة بعض آثار الأزمة الاقتصادية والدفاع عن اجرورهم وشروط عملهم لم تتوقف لحظة واحدة طوال شهور الصراع بين المعسكرين المنافسين ، بالرغم من اعتراضنا بأن ضجيج الصراع قد غطى على أبناء الحركة اليومية وكاد ان يخفت أصوات الجماهير العمالية المطالبة بحقوقها الى الابد .

كان آخر ما تتبعناه من أبناء الحركة اليومية للطبقة العاملة ، تلك الاضرابات التينظمها العمال في القاهرة والاسكندرية بين منتصف عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٤ وكان أهمها اضراب عمال شركة ثورنيكروفت وعمال طرق النحاس ومصنع صوصه بالجمالية وعمال ورش أبي زعلب في منطقة القاهرة ، ثم عمال الفحم بميناء الاسكندرية وعمال شركة الدفراوى للدخان بمونوف وعمال شركة السكر بالحوامدية وعمال شركة جباسات البلاج بمنطقة القناال .

وبدا عام ١٩٣٥ باضراب عمال شركة الباخر الخديوية بالاسكندرية ( في ٢٢ يناير ١٩٣٥ ) وعددتهم نحو سبعمائة عامل . وقد أصر جاك أزولاى مندوب مكتب العمل الذى قدم من القاهرة على ضرورة انهاء الاضراب حتى يتمكن من مباحثة الشركة فى طلبات العمال ، فعادوا الى العمل بعد يومين من بدء الاضراب .

وأثيرت في بداية فبراير ١٩٣٥ مشكلة « عمال العناير » المقصولين سياسيا منذ اضرابهم المشهور أثناء الانتخابات الصدقية عام ١٩٣١ . وكانت الحكومة قد قررت اعادتهم الى العمل بشرط مشددة منها خفض أجورهم بنسبة ٣٠٪ واسقاط مدد

خدمتهم القديمة وضرورة اجراء الكشف الطبي عليهم من جديد . ودافعت جريدة الاهرام ( ٧ فبراير ١٩٣٥ ) عن هؤلاء العمال وكتبت تقول :

« نحن نعتقد ان هؤلاء العمال يستحقون العطف والانصاف فنرجو أن يجاح التماسهم وكفاهم ما لا قوة من بوس وتشريد من وقت ان فصلوا الى الان » .

وليفت نظرنا حقا ان هذه القضية لم تلق اهتماما من رجال الوفد عند تجدید اثارتها رغم ان هؤلاء العمال فصلوا في معركة العناير حين أخذوا موقفا مؤيدا للوفد في مقاطعة الانتخابات الصدقية .

وتجددت في أوائل فبراير ١٩٣٥ مشكلة عمال نقل الفحم بميناء الاسكندرية وهي كما وصفها مراسل الاهرام هناك بأنها شكل « من نتائج الأزمة الاقتصادية العامة في السنوات الثلاث الأخيرة » .

وكان هذا القطاع من العمال يضم نحو ثلاثة آلاف عامل يشتغل فريق منهم بنقل الفحم من البوارك الى الأرصفة وفريق من الأرصفة الى قطارات السكك الحديدية والراياب الشراعية ، ومعظم هؤلاء العمال من الصعايدة الذين يعملون لحساب « متعهدين » . ولم تكن لهم نقابة دائمة وان كان فريقا منهم عقد بعض الصلات بالاتحاد المركزي التابع لاتحاد عباس حليم ، بينما كان فريق آخر ينتمي الى ما يسمى « بنادي الصعيد » .

وكانت ظروف الأزمة الاقتصادية واشتداد التنافس بين المتعهدين قد ادى في عام ١٩٣٣ الى خفض سعر نقل الطن من ٢٥ مليما الى ١٨ مليما الأمر الذي ترتب عليه تخفيض أجور العمال باستمرار .

وفي ٦ فبراير ١٩٣٥ اجتمع مندوبي العمال بروء ساتهم من المتعهدين للمطالبة بزيادة الأجور « فلم يروا منهم استعدادا لتلبية الطلب » فعادوا الى زملائهم ينبعونهم بذلك ، وقرروا الاضراب عن العمل . واهتمت جهات عديدة بهذا الاضراب ( ولكن لم يكن من بينها أحد من الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري ) مثل عبد الرحمن متولي بك وكيل المحافظة وجاك ازولاي من مكتب العمل بالقاهرة واليوزباشي عبد الفتى ربيع من القلم المخصوص ، ونفر من مندوبي شركات الفحم والنقل البحري والمستر آلان مندوب مصلحة السكك الحديدية الذي كان يلح على ضرورة تسوية النزاع وسد حاجة المصلحة من الفحم . وقد استمر الاضراب ثلاثة أيام حتى تمكّن جاك ازولاي من الاتفاق مع المتعهدين على ما يأتى :

**اولا** : ان يعد العمل من الساعة السابعة صباحا الى الظهر نصف يوم ويعطى العامل في هذا الوقت نصف اجرته وله بعد هذا ساعة للاستراحة .

**ثانيا** : يعد العمل الى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ثلاثة ارباع اليوم

وإذا امتد العمل بعد ذلك يحسب يوماً كاملاً ويحق للعامل إزايا  
أجر يوم كامل .

**ثالثاً :** إن العامل الذي يستغل في عنابر السفينة ويتناول الآن ٢٢ قرشاً في  
اليوم يزداد أجره إلى ٢٥ قرشاً . ومن يتناول ١٦ قرشاً يزداد أجره إلى  
عشرين قرشاً .

**رابعاً :** العامل الذي يستغل بنقل الفحم من الرصيف إلى السكة الحديد في  
محطة الأسلحة ويتناول الآن سبعة مليمات ونصف المليم عن كل طن  
يزداد أجره إلى ١٢ مليمماً عن كل طن .

**خامساً :** العامل الذي ينقل الفحم من السفينة إلى الأرصفة ويتناول ١٨ مليمماً  
عن كل طن يزداد أجره إلى عشرين مليمماً عن الطن .

ويبدو أن اضراب عمال الفحم كما يقول مندوب الاهرام بالاسكندرية (١٢) فبراير ١٩٣٥ ) قد «فتح ياب الشكوى أمام بعض طوائف أخرى في منطقة ميناء البصل» ففى  
الاسبوعين التاليين اضراب عمال نقل الخشب وعمال نقل البذرة وعمال مكابس القطن  
في الميناء . ففى ١١ فبراير ١٩٣٥ أضراب عمال نقل الخشب مطالبين بزيادة أجورهم ،  
ولكن مندوبي المحافظة والحكمةدارية تمكناً من تسوية النزاع وإعادة العمال إلى  
عملهم . وفي اليوم التالي أعلن مائتا عامل من عمال نقل البذرة (١) الاضراب مطالبين  
بزيادة الأجور خصوصاً وأنهم لا يعملون غير ثلاثة أيام في الأسبوع الأمر الذي يجعل  
دخولهم محدودة وغير كافية لواجهة ارتفاع الأسعار . وقد عادوا إلى العمل بعد أن  
وعدهم المحافظ بتسوية مطالبهم .

اما عمال مكابس القطن البالغ عددهم أربعين عامل فقد كان لهم مطلبان  
أساسيان : زيادة الأجور وإعادة المفصليين من زملائهم .

ويقول العمال بالنسبة للمطلب الأول أن «المقاول» يتفق مع ادارة شركة المكابس  
على أن يكون كبس الألف بالليرة بأجرة قدرها عشرين جنيهاً . وقالوا ان المقاول الذي  
يستخدم نحو ١٢٠ عاملًا يستولى على نصف المبلغ ويوزع النصفباقي على هؤلاء  
العمال فلابصيّب العامل الا القليل . واقتراح قادة العمال تعديل هذا النظام على  
أساس أن يعطى المقاول مليمين عن كل بالة تكبس ويتقاضى العمال ١٨ مليمماً .

وتدخل البوليس في الاضراب والقبض على أربعة عمال حاولوا منع أحد  
زملائهم من العمل ، وأرسل القبوض عليهم إلى النيابة . والرجح أن الاضراب استمر  
عدة أيام إذ أنها نعرف أنه لم يسوى حتى يوم ٢٠ فبراير ١٩٣٥ .

---

(١) كانت لهم نقابة تابعة للاتحاد المركزي بالاسكندرية والتابع لاتحاد عباس حليم . تجدد هذا  
الاضراب في نهاية أكتوبر ١٩٣٥ ولكن العمال عادوا إلى العمل عندما تمهد لهم مندوب مكتب العمل بتنفيذ  
الاتفاق الذي أبرم في فبراير ١٩٣٥ في ٢٨/١٠/١٩٣٥ ( الاهرام ١١/١١/١٩٣٥ ) .

وكتب مندوب روز اليوسف بالاسكندرية ( ٢٦ فبراير ١٩٣٥ ) معلقا على توالى الاضرابات طوال شهر فبراير ١٩٣٥ فقال :

« نستطيع ان نسمى هذا الشهر شهر العمال في الاسكندرية لأن حركة الاضراب بدأت في اوائله وقد اوشك ان ينقضي ولم تنته بعد . . . وفي استطاعتنا ان نؤكد اليوم أن المدورة أخذت عود الى اوساط العمال وأن حركة الاعمال في المكاتب والمبان قد عادت الى سابق عهدها من النشاط بفضل الجهود التي بذلها ولاة الامور في محافظة الاسكندرية وما أبداه مندوبي العمال أنفسهم من الرغبة في التوفيق والتفاهم بالحسنى » .

ولكن توقعات مندوب روز اليوسف لم تكن في محلها . ففي نفس اليوم الذي كتب فيه عن استتباب الأمور ( ٢٦ فبراير ١٩٣٥ ) أعلن عمال مصنع كوتاريلى للسجائر الاضراب مطالبين بزيادة الأجور ، وتطورت أحداث هذا الاضراب الى قدر من العنف والمشاجرات بين العمال وتحطممت الواح الزجاج بالمصنع . وتدخل البوليس ورابط حول المصنع لمنع العمال من اقتحامه ، كما ألقى القبض على ١٨ عاملا بتهمة التحرير واحالوا الى النيابة ( روز اليوسف ٢٨ فبراير ١٩٣٥ ) . ولم نعرف نتيجة هذا الاضراب او المسارى التى بذلها جاك ازولاى مندوب مكتب العمل لتسوية النزاع ، وكان حينذاك بالاسكندرية يسعى لتسوية نزاع آخر بين نقابة عمال المخابز وأصحاب المخابز .

ومن الواضح في كل هذه الاضرابات ورغم ارتباط بعض النقابات التي نظمتها بالاتحاد العام رئاسة عباس حليم وبالاتحاد المركزي التابع له بالاسكندرية لم تحظ باهتمام هذا الاتحاد او باهتمام المحامين والمستشارين الوفديين السكندريين الذين كانوا غارقين في المناقشات المبكرة للصراع منذ منتصف فبراير . وبهذا انفرد رجال المحافظة والأمن وجاك ازولاى مندوب مكتب العمل بالتدخل في هذه المنازعات . وفي نفس الوقت ترك المجال خاليا أمام تلك الهيئة الفاضحة التي نشطت في الاسكندرية وهي « هيئة تضامن نقابات وهيئات العمال » . فقد عقدت مؤتمرها السنوى في ٢٣ مارس ١٩٣٥ « بحضور أعضاء مجالس النقابات المنضمة اليه بلغ عددهم خمسمائة عضو » ( الأهرام ١٩٣٥/٣/٢٦ - روز اليوسف ١٩٣٥/٣/٢٦ ) وأصدرت القرارات الآتية وكأنها الممثلة الوحيدة لعمال الاسكندرية :

١ - مطالبة الحكومة بسرعة اصدار تشريع العمال والاعتراف بنقاباتهم .

٢ - العمل على رفع اختصاص الاشراف على حركات العمال من ادارة الامن العام وضمها الى وزارة المالية اسوة ببقية الدول ( من الغريب صدور هذا القرار من هيئة عرف عنها أنها تعمل لحساب جهات الامن وسط العمال ) .

٣ - انشاء فرع لمكتب العمل والعمال بمدينة الاسكندرية حيث

انها تضم اكبر عدد من العمال وهي العاصمة الثانية .

٤ - الاحتياج على ارتفاع اسعار الحاجيات المعيشية .

٥ - مطالبة ولاة الامور بفرض ضريبة على ماكينات السجائر التي شلت حركة اليد العاملة في القطر المصري .

٦ - اعتماد اعضاء مجلس ادارة التضامن لسنة ١٩٣٥ .

وشهدت القاهرة بالمثل سلسلة من اشكال العمل الجماعي للحركة اليومية وخاصة منذ اوائل مارس ١٩٣٥ ، ولم يعوقها عن التحرك والتعبير ذلك الصراع المستمر بين القادة الحزبيين في الحركة النقابية حينذاك .

ففي اوائل مارس ١٩٣٥ وبعد مفاوضات طويلة بين شركة ترام مصر الجديدة وبين نقابة عمالها<sup>(١)</sup> قرر العمال الامتناع عن تسلم اجرهم المستحقة لهم عن شهر فبراير على اساس ان اتفاقية ١٩١٩ تنص على ان لا تقل أيام العمل المدفوعة الاجر عن ٢٧ يوما في الشهر . واستمر امتناعهم عن تسلم الاجور نحو ٥ يوما .

ومن الغريب ان هذه المشكلة المقدمة لم تلق اهتماما يذكر من المجلس الاعلى للعمال رغم ان حسن نافع ، عضو المجلس ، كان مستشارا لهذه النقابة منذ سنوات ، كما ان المشكلة لم تلق من الاتحاد العام التابع لعباس حليم غير ذلك البيان الذى اصدره عباس حليم في اول ابريل ١٩٣٥ يدعوه فيه العمال الى تسلم اجرهم ، وأنه سيفاوض الشركة في المطالب الأخرى ، وفيما يلى نص هذا البيان :

« أيها الزملاء : لقد برهنتكم بموقفكم الاخير على شجاعة وحزم تستحقون عليها كل تقدير . والآن وقد مضى على اضرابكم عن تناول مرتباتكم خمسة وأربعون يوما فاني انسح اليكم ان تعودوا الى تناول مرتباتكم . وأما من خصوص مطالبكم فستفاوض مع اولى الامر ومديري الشركة بخصوصها . هذه كلمتي اليكم واملى ان تعملا على تحقيقها » .

وفي اوائل ابريل ١٩٣٥ حددت نقابة عمال ترام القاهرة مطالبها بتصحيح المخالفات التي اقترفتها الشركة لاتفاقيات العمل القديمة وأهمها ما يتصل بصرف الملابس و أيام الراحة المدفوعة الاجر ولجنة التحقيقات في الشكاوى . وكان سكرتير النقابة محمود ابراهيم م Hasan ( الذي انتخب مندوبا عماليا في المجلس الاعلى في يونيو ١٩٣٥ ) قد أصدر التماسا الى الصحف يناشدها العطف والتأييد لعمال الترام . كما انتدبت النقابة الاستاذ مرشد أمين المحامى للسعى لدى ولاة الامور في شأن هذه المطالب ( روز يوسف ١٧ مارس ١٩٣٥ - المقطم ٢٢ ابريل ١٩٣٥ ) مزقد تقدم بها

(١) تناولت هذه المفاوضات بوساطة مكتب العمل عددا من المطالب منها تحديد ساعات العمل بثمان ساعات وتحسين العلاج وصرف الادوية وصرف العلاوات ، وكانت الشركة قد خالفت اتفاقية ١٩١٩ فزادت ساعات العمل الى تسع ساعات ونصف ، كما لاحظ العمال انخفاض مستوى العلاج الذى تقدمه الشركة .

فلا الى رئيس الوزراء ووزير الاشغال ووكيل وزارة الداخلية ، ومدير مكتب العمل ومدير الامن العام ومدير مصلحة التنظيم .

وتجددت شكاوى العمال في الاسكندرية بشكل اشد خلال شهر ابريل ، مثل شكوى عمال الورش الاميرية هناك الذين اوقفوا علاواتهم منذ عام ١٩٣٠ ( كان محجوب ثابت من المهتمين بهذه المشكلة في القاهرة والاسكندرية وقد اجتمع في يونيو ١٩٣٥ بمحمود شاكر بك مدير السكك الحديدية لهذا الغرض ) . ومثل شكوى العمال المقصولين من شركة كوتاريلى والعمال المقصولين من شركة البطاطين ، واضراب عمال ورش التجارة واضراب ومظاهرات عمال البناء ( الخرسانة المسلحة ) في حى محرم بك والمطارين واللبان ، وطالبات عمال المخابز الوطنية الخاصة بتعرية صنع جوال الدقيق وتحديد ساعات العمل ( روز اليوسف ١٨ - ٢٤ - ٣٦ ابريل ١٩٣٥ ) .

وفي القاهرة قرر عمال ثورنيكروفت الذين نظموا اضرابا عنيفا في مايو ويونيو ١٩٣٣ ، قرروا تنظيم حركة احتجاج رمزية في ١٧ يونيو ١٩٣٥ ضد الشركة ومكتب العمل ولجنة النقل المشترك لتأخر البيت في مطالبهم الخاصة بساعات العمل ونظام الراتب وزيادة الاجور . وتقرر ان يكون الاحتجاج في صورة « اضراب سلمي » لمدة ساعتين من الساعة الخامسة الى الساعة السابعة صباحا . وحاولت الشركة تحطيم الاضراب باستخدام بعض السائقين الحديشى الخدمة « وآخرين تمكنت من استئصالتهم » . ولكن العمال المضربين تصدوا لهم ومنعوهم من الخروج بالسيارات . توقل وجريدة المقطم ( ١٨ يونيو ١٩٣٥ ) في وصف الحادث :

« استلقى محمد أمين ، رئيس نقابة سيارات الامنيبوس على الارض أمام السيارات لمنعها من الخروج وانتهى الامر بتعدي العمال بعضهم على بعض فأصيب بعضهم باصابات شتى بسيطة ، واستنجد المستر جاراسان المفتش في الشركة بالبولييس فقبض على بعض العمال وهم محمد أمين رئيس النقابة وعاد منصور وكيلها ومنصور سخرون وأحمد شديد من أعضاء مجلس الادارة وأخذوا الى قسم بولاق وحرر محضر بالحادثة وأخطرت النيابة فانتقل الاستاذ عبد الهادى غزالى وكيل النيابة وتولى التحقيق »

وحدث صدام آخر بين العمال عندما حاول المضربون وقف احدى السيارات التي شغلتها الشركة أمام مستشفى الدمرداش وحطموا بعض أجزائها ، والتي القبض على عدد آخر منهم . وقد أحيلوا للمحاكمة أمام محكمة جنح الموسكى في اغسطس ١٨٣٥ ( المقطم ٦ اغسطس ١٩٣٥ ) . ويعتبر هذا الحادث من الحوادث القليلة التي اهتم بها الاتحاد العام رئيسة عباس حليم فأوفد الاستاذ حسنى الشنتياوى لحضور تحقيق النيابة مع العمال المقبوض عليهم وذلك للعلاقات القديمة بين عمال ثورنيكروفت والاتحاد . أما الاتحاد العام التابع للمجلس الاعلى فلم يعر الحادث اى اهتمام .

وفي القاهرة أيضاً تجدد منازعات عمال صناعة المناديل في الجمالية وباب الشureya في نهاية يوليو ١٩٣٥ وتتطور إلى « اتلاف أدوات الصباغة وتمزيق المناديل والتجمهر والتعدى ». وقد أحيل منهم ١٢ عاملًا للمحاكمة أمام محكمة جنح الموسكي الأهرام ٢٧ يوليو ١٩٣٥ - المقطم ٦ أغسطس ١٩٣٥ ) )

\* \* \*

يتضح لنا من هذا الاستعراض لظاهر الحركة اليومية للطبقة العاملة أنها لم تكن تشغل القيادات العزيرية المتصارعة على القيادة النقابية ، أو لعل الصراع بين هذه القيادات منذ مارس ١٩٣٥ قد شغل عليها كل وقتها واهتمامها فلم تجد عندها متسعًا لرعاية الحركة اليومية لجماهير العمال أو لقيادتها .

ولتكن نلاحظ - رغم ذلك - أن الاتحاد العام رئاسة عباس حليم كان يعني بعض الشيء بتقديم الاستشارة القانونية للعمال المتهمين في بعض القضايا العادلة مثل حوادث السيارات ( التصادم والقتل والخطأ ) التي يتهم فيها السائقون ، وحوادث الضاربة والسب العلني والسرقة وانذارات التrepid . وكان الاتحاد يكلف بعض المحامين بالحضور أمام المحاكم للدفاع عن هؤلاء المتهمين . وكان حسنى الشنتناوى يقوم بذلك بجهده الذاتي في أغلب الأحوال ( انظر جريدة المساء ٢٨ مايو ١٩٣٥ - قائمة القضايا التي حضرها الشنتناوى - وتقرير قلم قضايا الاتحاد ) .

#### آمال الوحدة بعد الصدام :

- بلفت حركة الطبقة العاملة وما ساتها الكبرى قاع انهيارها في الربع الأخير من عام ١٩٣٥ وكانت مظاهر هذا الانهيار بما تحمله من ألوان الانقسام وعزلة القيادات عن قواعدها وعجزها عن المساهمة في الحركة اليومية ، وسيطرة أجهزة الأمن . هي الأعلام المزقة التي ترفرف على أশلاء الحركة النقابية وعلى حياة الملايين من العمال المصريين .

في القاهرة والاسكندرية ، وفي كل مدينة إقليمية ، كانت الفئات المتناثرة من أنصار عباس حليم ومن كتبية المحامين والمستشارين الوفدين ، يتباذلون السباب والاتهامات والاعتداءات ، والرفاقي الذين تجمعوا يوماً في العشرينات أو في أوائل الثلاثينيات داخل نقابتهم ، أصبحوا منقسمين إلى فرق متقاتلة تحمل كل فرقة منها لافتة لنقاية لا يسدّد أعضاؤها اشتراكاتهم ولا يشاركون في ادارتها ولا يجدون عندها العون أو الحماية ، والصحافة الوفدية وصحافة عباس حليم تحمل كل يوم سيلًا من المهاجمات التي تصل أحياناً كثيرة إلى قاع الأسفاف والتنابذ (١) .

(١) ننقل هنا بعض ما نشره جريدة المساء « ٢٩ مايو ١٩٣٥ » من مهاجمات ضد المجلس الأعلى . وجاله :

« أحدروا عزيز ميرهم صاحب الموقف المعروف من نقابتي عمال الدخان وعمال الترام ، ذهير صبرى بطل حادث السيدة الإنجنيبة في أحدى قضايا ترام مصر الجديدة .

حسن نافع بطل نقابة ترام مصر الجديدة رافع محمد رافع بطل حادث السيدة تقىسة وهي أمضاء في المجلس الأدنى قال لهم الله أنت يوْلَكُون »

« منها أضًا : رواية المجلس أياه بسينما رومسيس تمثيل عزيز ميرهم وذهير صبرى ورافع محمد رافع وحسين فتوح وأحمد أنا وحسن نافع أخرج شركه ماتوسيان فيلم »

في ظل هذا الانهيار فقدت الطبقة العاملة المصرية أمانها المتواضعة في صدور تshireات العمل التي ناضلت من أجلها سنوات طويلة ، وفقدت قدرتها على مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية ومحاولات الانقضاض على شروط عملها . وفقدت الطبقة العاملة فوق هذا وذاك ، بل وأهم من هذه وذاك ، تنظيماتها النقابية الموحدة .

لقد كانت الطبقة العاملة في الماضي تفقد أحيانا اتحادا عاما واحدا ، كما حدث عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣١ ، ولكنها هذه المرة فقدت حتى نقاباتها الموحدة يوم استعر داخلها الصراع العربي فأودى بوحدتها وتركها منقسمة على نفسها وخاسرة لقواعدها وفعاليتها .

ولعل أقسى ما يمكن أن تذكره من آثار الصراع ووجه المأساة القبيح أن الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية عجزت عن المشاركة في أحد ث نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ التي خاضها الطلبة احتجاجا على تصريحات صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية الذي انكر فيها حق الشعب المصري أو قابليته للحكم الدستوري ، في بينما كان الطلبة ينغلمون مظاهراتهم ويسقط شهداؤهم ( اسماعيل محمد الخالع - عبد الحكيم الجراحي - على طه عفيفي - محمد عبد المجيد مرسى - عبد الحليم عبد المقصود ) كان الصمت الكثيف يخيّم على دور النقابات والاتحادات المركزية في المدن الإقليمية ومقر الاتحادين العامين المتناثرين في القاهرة .

ونحن لا ننكر أنه كانت هناك عناصر متفرقة ، أفرعاتهم الصورة المتردية لحركة الطبقة العاملة ، مثل تلك النقابات القليلة التي حاولت أن تبتعد عن ساحة الصراع أو تستنكره ، ولابد أنه كانت هناك عناصر نقابية أخرى هالتها المأساة وفكرت في أسبابها وربما حاولت إيجاد طريق للخروج منها ، ولكن نصيبها من القدرة على التعبير أو وسائلها كان محدودا للغاية وربما علا ضجيج الصراع فوق أصواتهم جمعيا .

وباختصار .. لقد كانت الصورة العامة لحركة الطبقة العاملة في نهاية عام ١٩٣٥ صورة تبعث على الأسى وخيبة الرجاء ، ولا يكاد يظهر على صفحاتها القاتمة أىأمل في الخلاص من مأساتها أو استئناف مسيرتها من جديد .

\* \* \*

ولكن الشهور الختامية لعام ١٩٣٥ ، بقدر ما حملت من صور المأساة ، حملت معها أيضا مجموعة من العوامل والتغيرات على المسرح العمال والسياسي كان من شأنها بعث النشاط في أوصال الحركة العمالية وتجديده بعض آمالها في أن تستعيد وحدتها وأن تفتح الطريق من جديد نحو هذه الوحدة . وكان أول هذه العوامل تلك الضجة التي أثيرت حول مشروع قانون عقد العمل الفردي . ففي ١٠ أكتوبر ١٩٣٥ أصدر مكتب العمل أول تقرير له منذ إنشائه في نوفمبر ١٩٣٠ ، وفي هذا التقريرتناول جريفيتز موضوع « عقد العمل الفردي » بالتفصيل متعمدا التركيز على مسألة مكافأة نهاية الخدمة التي كان يدرك أهميتها بالنسبة للرأي العام العمال . وذكر جريفيتز أن لجنة

تشريع العمل بالمكتب والمجلس الاستشاري الأعلى للعمل ( الذي أعيد تشكيله في مايو ١٩٣٥ ) كانوا يستغلون طيلة الثمانية عشر شهراً الأخيرة ( أي منذ مايو ١٩٣٤ ) في اعداد قانون تنظيم العقود الفردية بين صاحب العمل والعمال » . ثم انتقل الى الحديث عن مكافأة نهاية الخدمة مدعياً انه راجع النظام المتبعة في معظم الدول المتقدمة فوجد أن هذه المكافأة « غير معترف بها قانوناً اللهم إلا في النذر اليسير منها ، وحتى في هذه الأقطار فإنه لم يعرف للآن ما ترتيب على هذه التشريع من نتائج » وهاجم جريفرز بخيث الاتفاقيات التي عقدتها العمال المصريون في العشرينات والتي أعطتهم الحق في مكافأة نهاية الخدمة وقال ان هذه الاتفاقيات أبرمت في ظل التهديد باتفاق الالات وفي ظروف سياسية خطيرة وأنها هي التي « ولدت في ذهن العمال ولا سيما الذين يعملون في مصانع الآجانب اعتقاداً راسخاً بأن لهم الحق في الحصول على مبلغ من المال عند ترك الخدمة يقوم مقام المعاش » ( انظر ملخصاً طويلاً نشرته المقطم في ٢١ أكتوبر ١٩٣٥ ) .

وكان واضحاً من تقرير جريفرز أن الاتجاه في التشريع الذي أعده مكتب العمل لتنظيم عقد العمل الفردي وأحانه إلى المجلس الاستشاري الأعلى للعمل هو الفاء حق العمال في مكافأة نهاية الخدمة .

ولكن نشر هذا التقرير في أكتوبر ١٩٣٥ لم يلق غير اهتمام محدود من القادة التقابين الفارقين في صراعاتهم الحزبية ، بحيث إننا لم نجد رد فعل أو تعليقاً ذات أهمية بشأنه عند صدوره .

وفي ١٧ ديسمبر ١٩٣٥ تفجر موضوع مكافأة نهاية الخدمة من جديد داخل المجلس الاستشاري الأعلى للعمل عندما تكتل مندوبي الحكومة وأصحاب الأعمال ومررموا المادة ( ٢٢ ) في مشروع قانون عقد العمل الفردي المعروض على المجلس وهي المادة التي تحرم العمال من هذه المكافأة . وخرج الدكتور محجوب ثابت ومسيو دي بتشوتوك ومعهما أحمد محفوظ صالح وموري كمال مندوبي العمال ، من المجلس ليفضحوا هذه المواردة وليعلنوا تفاصيلها على الرأي العام ، كما قدموا مذكرة مشتركة إلى رئيس الوزراء في هذا الصدد نشرتها الصحف في ٤ يناير ١٩٣٦ .

وببدو أن هؤلاء الفرسان الأربع نجحوا بما لهم من اتصالات واسعة بالعمال وبالمعسكرين التقابيين المتصارعين ، في خلق تيار نشيط ضد مشروع عقد العمل الفردي ، فالدكتور محجوب ثابت كما هو معروف لنا شخصية عامة ومحبوبة وكان دخوله عضواً في المجلس الاستشاري الأعلى للعمل يعد انتصاراً للفكر الاصلاحي والاجتماعي . وبتشوتوك وبـ رجل الأعمال المتنورين ووثيق الصلة بالوفد المصري ، وموري كمال من أبرز التقابيين في قطاع التجارة وال محلات التجارية ، وأحمد محفوظ من عمال الاسكندرية ، ولا شك أن موقفهم داخل المجلس كان مشرفاً لهم وأكسبهم سمعة طيبة في الحركة النقابية حتى أنهم اطلقوا على أنفسهم اسم « الجبهة العمالية » داخل المجلس الاستشاري .

لهذا كان طبيعياً أن تحدث ثورتهم ضد مشروع عقد العمل الفردي صدى عماليًا واسعًا في أنحاء البلاد، وأصبحت أعلانًا يبعث النشاط في جميع المرائي النقابية وبدء تحرك عريض وجديد على المسرح العمالي .

وبينما أخذ الضجيج يزداد حول قانون عقد العمل الفردي ، ظهرت في الأفق السياسية بالبلاد أحداث جديدة أضافت إلى عوامل التأثير والنشاط في الحركة العمالية .

ففي نوفمبر ١٩٣٥ وبعد أن طال الأمد بحكومة محمد توفيق نسيم باشا دون أن تتمكن من إعادة دستور ١٩٢٣ أو إعادة الحياة الدستورية التي طال انتظارها ، وعلى أثر التصريحات الصلفية التي أصدرها وزير الخارجية البريطانية صمويل هور وما أحدثته من اضطرابات طلبية في مصر ، اتجهت الأحزاب الرئيسية ( الوفد - الأحرار الدستوريون - حزب الشعب - حزب الاتحاد - الحزب الوطني ) إلى توحيد الصفوف من أجل إعادة الدستور والتفاوض مع بريطانيا من أجل الجلاء والاستقلال . وتمكنت هذه الأحزاب بعد مفاوضات واتصالات معقدة فيما بينها أن تشكل جبهة وطنية تكون مهمتها السعي لإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد والدخول في مفاوضات مع بريطانيا من أجل الجلاء والاستقلال . ورفعت الجبهة « كتاباً » إلى الملك فؤاد بمطالبها كما وجهت خطاباً إلى المندوب السامي البريطاني تطلب إبرام معاهدة جديدة على أساس مفاوضات هندرسون - النحاس في سنة ١٩٣٠ ، واستجابة الملك فؤاد لطلب الجبهة فأصدر أمراً ملكياً في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعودة دستور ١٩٢٣ ، كما أجابت بريطانيا باستعدادها التام للدخول في محادثات لعقد اتفاق بين البلدين .

وكان المتوقع بعد هذا النجاح أن تشكل وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب ولكن ذلك لم يتحقق ، واستقال محمد توفيق نسيم باشا في ٢٢ يناير ١٩٣٦ والف على ماهر باشا الوزارة الجديدة في ٣٠ يناير ١٩٣٦ لتجري انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة .

وكان من الطبيعي أن تحدث هذه التغيرات السياسية وما شاعت من جو الوحدة والاتفاق بين الأحزاب ، كان من الطبيعي أن تحدث أصداءً مماثلة على المسرح العمالي وأن تخلق الرغبة في تصفية الخلافات القائمة بين القيادات العمالية والحزبية من أجل شكل من أشكال الوحدة بين كافة الأطراف .

إن تدخل هذين العاملين الجديدين في الموقف ( الإثارة حول مشروع عقد العمل الفردي ، تشكيل الجبهة الوطنية ) أدى بصورة مباشرة إلى تحريك الاتجاهات ، والنقابات ، وبعث النشاط في أوصالها المفككة والمترفة . وأصبح واضحًا أن كلا العاملين يحدثان تأثيراً موحداً - وليس مفرقاً - في الحركة العمالية . فتشكيل الجبهة الوطنية شجع الاتجاهات الوحدوية بين النقابات وأضفى عليها طابعاً وطنياً ، ومشروع قانون عقد العمل الفردي ، باعتباره يمثل خطراً على حقوق العمال ومكافأتهم في نهاية الخدمة ، كان يجمع الفئات المتنافرة والنقابات المتناحرة حول هدف مواجهته ووقف صدوره .

ويعتبر البيان الذى أصدره النقابى سيد قنديل فى هذه الفترة ( نشرته المقطم فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ ) من الاصداء المبكرة لنشوء الجبهة الوطنية وانعكاسها على الصعيد العمالى ، ففى هذا البيان يقول سيد قنديل :

« الآن وقد أصبحت مصر مجتمعة الكلمة في جبهتها الوطنية ، نرى واجبا دعوة زعماء العمال الى جمع كلمتهم حرصا على مصلحة العمال الذين أصبحوا في فرقة غير مستحسنة في هذه الظروف الدقيقة التي تجذّرها البلاد » .

وقال أيضا :

« لما كانت مصلحة العمال تقتضى الاسراع في عودتهم الى جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم فيصبح ان تؤلف لهذا الفرض لجنة اتصال يكون من شأنها تقرير نظرية الاتحادين المختلفين بأسرع وقت ممكن » .

ودعا البيان رؤساء النقابات وأعضاءها « أن يساعدوا على تحقيق ذلك صونا للمصلحة العامة التي ينشدّها الجميع وليدركوا جميعاً أن الاتحاد قوة » وقال ان الجبهة الوطنية « ضربت أكبر الأمثال على ذلك وبالاتحاد القوى وتضافر الجماعة كسب ليس بعده كسب » .

ويمكن أن نضيف الى هذا الاتجاه الوحدوى ، تلك الآباء التي ترددت في هذه الفترة عن تشكيل جديد باسم « اتحاد العامل المصرى » أو « جبهة اتحاد العامل » ، وهو تشكيل غامض ظهر في يناير ١٩٣٦ وعقد « مؤتمراً » في ١٧ يناير ١٩٣٦ حضره خليط من القادة النقابيين ذوى الانتتماءات المختلفة . وكان سكرتير المؤتمر والمحذر باسمه محمد شهد العسل ( نقابي مقصول من الاتحاد العام رئيسة عباس حليم في ٢٦ مايو ١٩٣٥ ) . وقد ناقش المؤتمر وسائل جمع الشمل النقابي و موقف العمال من الانتخابات البرلمانية القادمة . ووجه المؤتمر نداء الى العمال جميعاً .. « ليكونوا رأيا واحداً ويداً واحدة » وفي ١٤ فبراير ١٩٣٦ نشرت روزاليوسف بياناً بتوقيعه محمد شهد العسل تحت عنوان « كلمة وفاق » جاء فيها :

« ان رجال جبهة اتحاد العامل اخذوا على انفسهم القيام بجمع شتات العمال وضم النقابات المتفرقة .. لتكون قوة في ذاتها ، بل وكتلة واحدة لها رهبتها ولها خطّرها » .

وتساءل البيان قائلاً :

« أليس هذا تحقيقاً لفكرة الوفاق .. لتعود للحركة قوتها وتسترد نشاطها .. وأن يتخد العمال من تجارب الماضي ما يحمّهم من الأذى ويصونهم من التفرقة » .

وإذا كان هذا البيان - وغيره - قد عبر بصدق عن مدى انعكاس « الجبهة

الوطنية » على المسرح العمالى ، فإنه كان بالتأكيد ييانا طموحا وعاطفيا وخاصة اذا نظرنا اليه على خلفية الواقع المزق للحركة النقابية في هذه الفترة ، ولهذا لم يكن غريبا أن هذا البيان - وغيره - لم يلق غير استجابة محدودة وسط القيادات النقابية المتناحرة ، ولم يكن غريبا أن يتبدد كشهاب مشتعل في سماء الحركة العاملة .

ولكن الاثارة التي حدثت حول المادة ٢٢ من مشروع قانون عقد العمل الفردى كانت اوسع تأثيرا وتحريكا للعمل النقابي بحيث شمل أثرها جميع مراكز القوى النقابية وفي مقدمتها الاتحاد العام رئاسة عباس حليم ، والاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى ، ومؤتمر تضامن هيئات ونقابات العمال بالاسكندرية .

واذا تابعنا حركة هذه التنظيمات حول ، او ضد ، مشروع قانون عقد العمل الفردى نجد أن الاتحاد العام رئاسة عباس حليم كان أسبقا الى النشاط والتحرك في هذا الصدد .

ففي ٣ ديسمبر ١٩٣٥ ، اجتمعت الهيئة التنفيذية للاتحاد العام رئاسة عباس حليم وببحث هذا المشروع ، وأصدرت احتجاجا عليه اتهمت فيه واضعيه بأنهم « يبغون القضاء على حقوق العمال المكتسبة بجهودهم النقابي الطويل والتي أصبحت قانونا عرفيا معمولا به أمام المحاكم ومحترفا به من كثير من الشركات والبنوك والمصالح » . وانتقدت الهيئة التنفيذية للاتحاد استثناء المشروع لخدم المنازل من مجالات تنفيذه وهدمه « لا يحق من حقوق العمال » وهو الحق في مكافأة نهاية الخدمة ، كما انتقدت تشكيل المجلس الاستشاري الأعلى للعمل « اذ ان جميع اعضائه من الرأسماليين وأصحاب الأعمال والمصالح وليس للعمال في هذا المجلس ممثلون يدافعون عن حقوقهم أمام أصحاب الأعمال سوى نفر قليل يذهب صوتهم هباء » .

وأصدرت الهيئة التنفيذية مجموعة من القرارات كان أهمها بطبيعة الحال المطالبة باعادة تشكيل المجلس الاستشاري الأعلى للعمل بحيث يكون عدد ممثلي اتحاد العمال مساويا لممثلي اتحاد الصناعات واصدار قانون الاعتراف بالنقابات ، ونشر جميع مشروعات القوانين الخاصة بالعمل والعمال على صفحات الجرائد لكي تتمكن هيئة الاتحاد والنقابات من دراستها وابداء ملاحظاتها عليها ، مع عقد مؤتمر عمالى للنظر في هذه المشروعات . كما تضمنت القرارات المطالبة بتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات واقرار حق العامل في مكافأة نهاية الخدمة ووضع نظام للتأمين الاجتماعي .

ومن الطريق ان الهيئة التنفيذية قررت ابلاغ هذه القرارات الى مكتب العمل الدولى واتحاد النقابات الدولى بباريس والى « جميع هيئات العمال بالخارج » (١) . وامتد نشاط الاتحاد العام رئاسة عباس حليم بهذه الحملة الى مدينة الاسكندرية ولكن بصورة مختلفة تماما وملفتة للنظر .

(١) اعتمدنا في تجميع هذه القرارات على محضر الاجتماع الذى نشرته المقطم في ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ واللى نشر بتقديم محمد حسن عماره ، سكرتير عام الاتحاد .

ففي ٢٨ ديسمبر ١٩٣٥ وجه الاستاذ حنفى محمود جمعه المحامى ومستشار الاتحاد المركزى التابع لعباس حليم ، دعوة عامة لعقد اجتماع مشترك مع الانحاد المركزى التابع للمجلس الأعلى ، ومع مؤتمر تضامن هيئات ونقابات العمال ، وذلك لبحث مشكلة تشريع العمل ، على أن يتم الاجتماع بدار « التضامن » في شارع نوبار رقم ١٨ . كما دعا الى هذا الاجتماع « النقابات التى لا تتبع احدى الهيئات سالفه الذكر » بشرط أن تتصل أولاً بسكرتير الاتحاد المركزى رئيسة عباس حليم في شارع فرنسا رقم ١ للحصول على تذاكر الدعوه .

وتعتبر هذه الدعوه أول محاولة عملية لجمع شمل المنظمات النقابية المتناثرة حول قضية تهم أوسع الجماهير العمالية ، ولعلها كانت نتيجة لضغط هذه الجماهير ذاتها واستجابة لقلقها على مكاسبها التي أصبحت مهددة بمشروع عقد العمل الفردى . وعلى الرغم من أن هذه المبادرة جاءت من الاتحاد المركزى التابع لعباس حليم ، فإنها وجدت استجابة واسعة وسط النقابيين السكندرانيين ، فقد اشتراك فى الاجتماع الذى عقد يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥ ، نقابياً من المنظمات الثلاث الرئيسية والمنظمات المستقلة . وأدار الاجتماع « مكتب » يمثل هذه المنظمات على النحو التالى :

### **الاتحاد المركزى التابع لعباس حليم**

حنفى محمود جمعه - محمد حسن الباجورى - محمود مصطفى - شريف مصطفى .

### **الاتحاد المركزى التابع للمجلس الأعلى**

محمد الصوينى - عبد اللطيف منسى .

### **تضامن نقابات وهيئات العمال**

محمد بندق - محمد حافظ .

وحضر من أعضاء المجلس الاستشارى الأعلى للعمل المساوى يوسف بتشوتوا بك وأحمد محفوظ . وقام بأعمال السكرتارية محمد محمود أبو محمود ، ومحمد محمد بصله وأحمد عثمان .

ويبدو أن الاستاذ حنفى محمود جمعه انتهز فرصة انعقاد هذا الاجتماع الواسع لطرح الافكار الاساسية لدى اتحاد عباس حليم حول تأثير الحزبية على العمل النقابي وضرورة اهتمام العمال « بشئونهم العمالية البحثة » وأن يظلوا بعيدين عن « التحزب السياسي اذ ان السياسة لها مكانها الخاص ولاتها هى وحدتها التي أصابت العمال بتصدع في صفوفهم وتباعد في اجتماعاتهم ، وانها لهذا لم تتمكنهم من أن ينظروا في الشئون العمالية التي تهم مجموعهم » .

وحدد الاستاذ حنفى هدف الاجتماع بأنه « مناقشة مشروع عقد العمل المعروض على المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال بقصد اسماع صوتهم بالنسبة للنصوص الموجحة بهم والتى لم يتمكن ممثلوهم في المجلس من تعديلها نظرا لقلة عددهم » (١) .

وتولى احمد محفوظ ، مندوب العمال بالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، عرض مواد المشروع « فلاقت نصوصه اعتراضات شديدة وكانت محل مناقشات حادة واحتتجاجات متعددة ». وأسفر الاجتماع في نهاية الأمر عن مجموعة من القرارات التي تناولت مشروع قانون عقد العمل الفردى وغيره من القضايا العمالية الراهنة ، مثل الاحتياج على تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والمطالبة باصدار قانون الاعتراف رسميا بالنقابات وتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات ونشر مشاريع القوانين في الصحافة حتى تتمكن هيئات النقابات من دراستها وابداء ملاحظاتها عليها.

وواضح أن هذه القرارات لم تكن تختلف في مضمونها وحتى في صياغتها عن القرارات التي أصدرتها الهيئة التنفيذية للاتحاد العام رئاسة عباس حليم في ٣ ديسمبر ١٩٣٥ ، الامر الذى يشير الى سيطرة رجاله على اجتماع الاسكندرية ونجاحهم في نقل موقف اتحادهم وفرضه على بقية المشتركين في الاجتماع .

ومهما يكن الامر ، فان القيمة الحقيقية لهذا الاجتماع لم تكن مستمدۃ من القرارات التي أصدرها بقدر ما هي مستمدۃ من أنه كان اول اجتماع مشترك لقيادات عماليه وحزبية طال تناحرها وقتالها على حساب المصالح اليومية والأساسية للطبقة العاملة .

ولكن يبدو أن النجاح الذى حققه حركة عباس حليم في تجميع نقابات الاسكندرية حول قضية عقد العمل الفردى ، لم يكن ممكنا تحقيقه بنفس القدر في القاهرة . فقد حاول اتحاد عباس حليم عقد « مؤتمر عام » بالقاهرة مساء الأحد ٥ يناير ١٩٣٦ ( اي بعد اجتماع الاسكندرية باسبوع ) ولكن البوليس منع انعقاده كما منع العمال من دخول السرادق المعد لذلك . وقررت اللجنة المسئولة عن تنظيم المؤتمر ارجاء انعقاده الى يوم الاحد ١٩ يناير ١٩٣٦ وشكر العمال الذين تكبدوا مشاق الحضور وواجهوا واقعة تفريتهم من جانب البوليس برباطة جأش وقوة شديدة .

ولسنا نعرف الأسباب الحقيقة التي حملت الحكومة على اتخاذ هذا الموقف من اتحاد عباس حليم وان كنا نظن أن يكون نسيم باشا ، رئيس الوزراء ، قد فعل ذلك تملقا للقصر او ارضاء لأصدقائه الوفديين . ويؤكّد ظلمنا ذلك ان السلطات التي منعت مؤتمر اتحاد عباس حليم سمحت للاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى بعقد مؤتمر عام كبير في ١١ يناير ١٩٣٦ حول نفس الموضوع . وقد عقد هذا المؤتمر بدار الاتحاد في ميدان الأوبرا وتراسه حمدى سيف النصر بك وحضره اعضاء المجلس الأعلى ومستشار الاتحادات المركزية وأعضاء مكتب الاتحاد ورؤساء وأعضاء النقابات العامة . كما حضره من « فرسان » المجلس الاستشارى الأعلى للعمل الدكتور محجوب ثابت والمسيو بشموتو .

(١) محضر الاجتماع كما نشرته روزاليوسف في ٣ يناير ١٩٣٦ .

وناقش المؤتمر ، بطبيعة الحال ، مشروع قانون عقد العمل الفردي وعدداً من القضايا العامة التي تشغّل الجماهير العماليّة ، وأصدر المؤتمر خمسة قرارات يتحجّج فيها على مشروع عقد العمل الفردي وقانون ساعات العمل . وكلّ لجنة خاصة من المجلس الأعلى باعداد تقرير عن تشريع العمل لعرضه على « البرلمان القادم » ، ولم ينس المؤتمرون والبلاد مقبلة على انتخابات عامة أن يقرّروا ارسال وفد الى مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوفد لابلاغه « برغبات العمال لتكون موضع رعايته في الحياة الدستورية القادمة ، ورغبة العمال في أن يكون بين مرشحي الوفد للبرلمان القادم أعضاء المجلس الأعلى » (١) .

وعاود عباس حليم محاولته لعقد « المؤتمر العام » في اليوم التالي لمؤتمر الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى ، أي في يوم ١٢ يناير ١٩٣٦ ، وذلك بدار التمثيل العربي ، ولكن البوليس تعرّض له ولرجاله من جديد ومنع العقاد المؤتمر بالرغم من أنه ادعى أن إدارة الأمن العام وافقت على انعقاده . وكان نحو أربعة آلاف عامل ، حسب تقدير الصحافة ، قد وفّدوا إلى دار التمثيل العربي ولكلّهم وجدوها محاصراً بالبوليس ، فلما ظنوا من عقد المؤتمر مشوّفاً في مظاهرة صاحبة إلى رئاسة مجلس الوزراء لتقديم عريضة احتجاج إلى رئيس الوزراء ، وبطبيعة الحال تصدّى البوليس لمنعهم وجرى بينهم صدام عنيف ، ولكنهم تمكّنوا من الوصول إلى مكتب رئيس الوزراء وتقديم عريضتهم . وأفرج البوليس في نفس الوقت عن عدد ممن اعتقلهم في المظاهرة .

وأجتمعت « لجنة تنظيم المؤتمر » برئاسة عباس حليم والمحامي حسني الشنتناوي وأصدروا مجموّعاً من القرارات يبحّجون فيها إلى القصر الملكي ضدّ مشروع قانون عقد العمل الفردي . كما قرّروا ارسال احتجاجات مماثلة إلى رئيس الوزراء والوزراء وسفراء الدول ومكتب العمل الدولي والاتحاد الدولي لنقابات العمال (١) ورئيس محكمتي الاستئناف والأهلي ، كما طالبوا باعادة تشكيل المجلس الاستشاري الأعلى للعمل والاحتجاج على مشاريع القوانين المعروضة عليه .

ولم ييأس عباس حليم ورجاله من مقاومة البوليس لمؤتمراتهم ، فواصلوا السعي لعقدها . وكان واضحاً أنّ حكومة توفيق نسيم باشا قد اتخذت موقفاً متّحذزاً إزاء انعقاد المؤتمرات النقابية ، فبمّا سمحت للاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى بعقد مؤتمراته ، فإنّها دافت على مناهضة الاتحاد عباس حليم ورجاله ولم تمكّنهم من عقد مؤتمراتهم .

(١) تحدث في هذا المؤتمر مسيو بتشتو ومحجو ب ثابت ورافع محمد وحسن نافع ، ونشرت القرارات في دوزاليوسف في ١٢ يناير ١٩٣٦ .

(٢) ذكرت « دوزاليوسف » في ٢٠ فبراير ١٩٣٦ أنّ المستر سكفل رد على برقية الاحتجاج ببرقية موجّهة إلى الحكومة يقول فيها إنه يائسّ لصرفات الحكومة مع العمال في مصر . ووعد بالسفر إلى جنيف للاتصال بالستر هارولد بيتر للاتفاق على وسيلة للتدخل لتعديل مشاريع القوانين المنظورة أمام المجلس الاستشاري الأعلى للعمل . كما ردّ المستر بيتر بأنه ما دامت مصر ليست عضواً في هيئة العمل الدوليّة فإنه لا يجد وسيلة للتدخل بصفة رسمية ، ولكنه سيبلغ كلّ ما يملك من وساطة ودية لصلاح هذه المشروعات .

فاما شكلت وزارة على ماهر في ٣٠ يناير ١٩٣٦ تغير الموقف بشكل ملموس بالنسبة لاتحاد عباس حليم وسمح له بعقد المؤتمر الذي طالما منعهه وزارة نسيم باشا ، وقد عقد المؤتمر بالفعل يوم ١٦ فبراير ١٩٣٦ بدار تقابة موظفى المحلات التجارية وخطب فيه عباس حليم وحسنى الشستنابرى كما أصدر مجموعه من القرارات حول تشريعات العمل لا تختلف كثيرا عن قرارات مؤتمر الاسكندرية .

ويبدو أن اتساع نطاق الاثارة ضد مشروع قانون عقد العمل الفردى قد حقق بعض النتائج ، فقد اضطرر ر . م . جريڤز ، مدير مكتب العمل الى اصدار بيان حول المشكلة حاول فيه أن يدافع عن المشروع ويرى أحکامه وهو مصر على أن اقراره حق مكافأة نهاية الخدمة سيكون ممجحفا بصفار أصحاب الأعمال وأن على العمال الانتظار حتى يمكن اقتصاديا وضع مشروع للتأمين الاجتماعي ( الاهرام ١٠ يناير ١٩٣٦ ) .

### العمال والانتخابات العامة :

اذا كانت مشكلة قانون عقد العمل الفردى قد جمعت الحركة النقابية الموزعة ، بعض الشيء ، لمواجهتها ، فان صدور الأمر الملكي باعادة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات جديدة ، طرح أمام القيادات النقابية المتاخرة مسألة جديدة يمكّنهم التجمع حولها ، وهى مسألة وجود نواب للعمال في البرلمان أو التمثيل النيابي للطبقة العاملة .

وال فكرة في حد ذاتها ليست غريبة على الطبقة العاملة وقياداتها النقابية فقد سبق ان ترددت بشكل محدود قبل الانتخابات العامة سنة ١٩٢٨ . ولكن طرح الفكرة في نهاية ١٩٣٥ وأوائل ١٩٣٦ كان مختلفا تماما لاختلاف الظروف من ناحية ، ولاختلاف الواقع التي اتخذها الوفد وجماعة عباس حليم من هذه الفكرة .

والمؤكد تاريخيا ان عباس حليم والاتحاد العام قد سبق الجميع الى طرح قضية التمثيل النيابي للعمال ، ففى المؤتمر الذى عقده الاتحاد العام مساء ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ تقرر بالاجماع « ترشيح العمال في البرلمان القادم » وأبلغ عباس حليم هذا القرار الى اعضاء « الجبهة الوطنية » في رسالة يقول فيها :

« كان هذا القرار ضروريا في تطور بلادنا الحالى لأن الاستقلال كما يتحقق نظريا باعتراف الدولة المحتلة فإنه لا يتحقق عمليا إلا بالاصلاح الشامل في جميع مرافقتنا وفي مقدمتها شئون مصر الاجتماعية والاقتصادية . ولا يكون هذا الاصلاح الا باشتراك العمال مع ارباب الاعمال وممثلى الحكومة في هيئة البلاد التشريعية للوصول الى حلول موقفة تحفظ لهذا البلد وحدته وتضامن عناصره لنعمل جميعا في سبيل الغاية والمصلحة المشتركة » .

وشرحت الرسالة الحكمة من اتخاذ قرار بترشيع العمال في البرلمان المقبل فقالت :

« قررنا في المؤتمر المذكور المحافظة على الجبهة الوطنية . وفي مقدمة

الوسائل التي تحقق هذه الغاية تجنب تذمر العمال وتشجيعهم على الاشتراك في الانتخابات اشتراكاً صحيحاً يحقق أمنية من امنياتهم الحقيقة وهي الدفاع عن بلادهم ومصالحهم وجودهم في البرلمان القادم .

وحددت الرسالة الموقف العملي الذي سيتخذه الاتحاد العام في الانتخابات فقالت :

« اكى تكون عمليين الى أقصى حد تسمح به مسؤولياتنا ازاء العمال لتسهيل مهمة الترشيحات البرلمانية على الجبهة الوطنية ، لذلك فاننا نكتفى في هذه الدورة بخمسة كراسي بمجلس النواب ... » .

والى جانب هذه الرسالة الهامة ، أصدر المؤتمر القرارات المحددة الآتية فيما يتصل بقضية التمثيل النبأي للعمال :

١ - تكوين جبهة برلمانية عمالية تسمى « الهيئة البرلمانية العمالية » تكون بعيدة عن جميع الأحزاب للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وذلك بطريق التمثيل النبأي على أن ترشح الهيئة كل من تأسن فيه الكفاءة في العمل لمصلحة الطبقة العاملة .

٢ - أن تؤيد الهيئة البرلمانية العمالية « الجبهة الوطنية » .

كان موقف عباس حليم اذن واضحاً للغاية بالنسبة لقضية التمثيل النبأي للعمال . فهو يسعى الى ترشيح العمال لجلس النواب في حدود خمسة مقاعد ، وذلك بعيداً عن جميع الأحزاب ، ويرجو أن يتم له ذلك بالاتفاق مع أعضاء « الجبهة الوطنية » وليس تحدياً لهم ، ويرى أن تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يضمن مشاركة العمال في مناقشة التشريعات التي تمس حياتهم وشروط عملهم .

واختلف موقف الوفد من هذه القضية اختلافاً كبيراً ، كما اتسم أيضاً بالغموض .

فنحن اذا رجعنا الى البحث الذي القاه عزيز ميرهم أمام « المؤتمر الوطني للوفد في ٩ و ١٠ يناير ١٩٣٥ » ، نلاحظ انه لم يرد فيه ، ولا في قرارات المؤتمر ، ما يشير الى قبول الوفد لفكرة تمثيل العمال في البرلمان او ترشيختهم في الانتخابات النبأية . واستبعد عزيز ميرهم كذلك أن يكون العمال حزباً سياسياً في ظروف مصر ، وقال ان ذلك يكون امراً غير طبيعي « والامة مشغولة بكلياتها وجزئياتها في جهادها للحرية والاستقلال » .

ونحن اذا تابعنا نشاط رجال الوفد وتصريحتهم في الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى وفي النقابات ، نجد أن فكرة التمثيل النبأي للعمال لم تكن رائجة أو مقبولة عندهم .

ففي المؤتمر الذي عقده نقابة عمال الشوربة وكروفت يوم الجمعة ٣ يناير ١٩٣٦

وحضره رافع محمد رافع ، السكرتير المساعد للمجلس الأعلى ، أعلن المؤتمرون انهم « يضعون ثقتهم في صاحب الدولة **العامل الأول** مصطفى النحاس زعيم البلاد ويعلنون أن جميع مرشحى الوفد هم مرشحو العمال في المجلس النيابي المقبل » .

وفي المؤتمر الذى عقده الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى في 11 يناير ١٩٣٦ تقرر « تبليغ » ( مصطفى النحاس باشا ) رغبة العمال في أن يكون بين مرشحى الوفد للبرلمان القادم **حضرات الاسبانة** ، من غير النواب الاسبقين ، الذين عملوا معهم في حركتهم من أعضاء المجلس الأعلى ليكونوا بين الهيئة الوفدية الممثلة لهم في البرلمان القادم . وكان سكرتير هذا المؤتمر أيضا الاستاذ رافع محمد رافع .

معنى ذلك ان الوفد ، او على الاقل رجاله الشيطةين في الحركة النقابية ، لم يكن يقبل فكرة التمثيل النيابي المستقل للعمال ، لأن مرشحى الوفد سيكونون هم مرشحو العمال ، كما كان الوفد يرى ان نجاح رجاله من كتبة المحامين والمستشارين فى الانتخابات العامة كافية لتمثيل العمال في البرلمان .

وهذا الموقف بطبيعة الحال ينافق تماما الموقف الواضح الذى اتخذه عباس حليم . واذا كان لنا ان نحكم على الموقفين فاننا نعتقد أن موقف عباس حليم كان بالتأكيد اكثر تقدما من الوفد .

\* \* \*

## الفصل الخامس التمرد على الأصدقاء

وقفة قصيرة نراجع عندها خطوات الطبقة العاملة على ذلك الطريق الطويل وسط التناحر الحزبي والصراع الفوقي للسيطرة على مقدراتها وعلى تنظيماتها ، ووقفتنا هذه المرة ستكون عند ١٤ أبريل ١٩٣٦ والبلاد مقبلة على تغيرات دستورية هامة . فقد تألفت الجبهة الوطنية من الأحزاب وطالبت الملك باعادة الحياة الدستورية . واستجابة لها الملك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ باصدار أمره بعودة دستور ١٩٢٣ ، وقدمت وزارة محمد توفيق نسيم استقالتها في ٢٢ يناير ١٩٣٦ لتخليقها وزارة على ماهر باشا في ٣٠ يناير ١٩٣٦ لتجري الانتخابات العامة . وفي ٢٦ مارس ١٩٣٦ يصدر مرسوم بدعوة الناخبين الى انتخاب مجلس النواب في ٢ مايو ١٩٣٦ . ويموت الملك فؤاد في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ قبل أن يرى الآثار المترتبة على عودة الحياة الدستورية وينادي بولى عهده فاروق ملكا على البلاد في نفس اليوم .

ذلك كان نصيب الأحزاب من بعد طول الانتظار ، وذلك كان سر انتعاشها جميراً وهي مقبلة على أقتسام السلطة وعلى التفاوض مع بريطانيا لعقد المعاهدة .  
اما الطبقة العاملة فقد خرجت صفر اليدين من كل ما تطلعت اليه من أمانها المتواضعة او مطالبها المشروعة .

تطلعت الى وحدة حركتها وتنظيماتها النقابية ، وبدا وكان الفرصة واتتها لتحقيق وحدتها عندما اشتدت الآثار حول قانون عقد العمل الفردي وعندما الفت « الجبهة الوطنية » وسرت في البلاد روح الوفاق الحزبي ، ولكن شيئاً من ذلك لم يتمتع لها وظلت الطبقة العاملة صريعة الانقسام في اتحاداتها ونقاباتها وقياداتها .

وتعلقت جماهيرها بالأمل في صدور تشريعات العمل ، وازدهر هذا الأمل عندما اعلن مكتب العمل برنامجه التشريعي في ٣ نوفمبر ١٩٣١ وعندما تشكل المجلس الاستشاري الاعلى للعمل وصدرت بالفعل قوانين حماية الأحداث والنساء ، ولكن هذا الأمل لم يلبث أن تبخّر عندما فوجئت بالمجلس الاستشاري يحيك خيوط مؤامراته حول مكاسبها القديمة وحول حقوقها المكتسبة في مكافأة نهاية الخدمة .

ولكن على الرغم من هذه الصورة القاتمة لأحوال الطبقة العاملة وخيبة رجائها حتى أبريل ١٩٣٦ ، فإنها لم تفقد أملها نهائياً في المستقبل ، فالطبقة العاملة كانت رغم مأساتها وانقساماتها تشارك قطاعات عريضة من الشعب المصري تفاؤلها بعودة الحياة الدستورية واستشارتها بالملك الشاب الذي قدمته الصحافة الى الشعب في

أروع صورة للانسان . وكان القطاع الاكبر من الحركة النقابية وقياداتها تعلق أكبر الآمال على الانتخابات المقبلة وعلى عودة الوفد الى الوزارة بأغلبية برلمانية .

ولم يتوان رجال الوفد النشطون وسط الحركة النقابية عن ان يغدووا هذه الآمال بما أخذوا يرسمونه من صور براقة وما يقطعونه على أنفسهم وعلى حزبهم من عود للجماهير العمالية . وكان الأستاذ رافع محمد رافع ، السكرتير المساعد للمجلس الأعلى أكثر مندوبي الوفد حماسة وبلافة في رسم الصور البراقة للعمال اذا عاد الوفد الى الحكم ، فقد ودع في خطابه الذي ألقاه أمام مؤتمر الاتحاد العام « ١١ يناير ١٩٣٦ » بأن الوفد سينفذ بنود « السياسة العمالية » التي أقرها مؤتمر الوطنى في ٩ و ١٠ يناير ١٩٣٥ وقال :

« لعل الأيام المقبلة تكون أصلح الأوقات لتحقيق هذه الآمال في ظل الحياة النيابية . والوفد اذا أعطى عهداً اوفى ، وقد اعطاه للعمال صريحاً صادقاً ، والكتلة العاملة تعهد بما لها الى زعيم العمال حمدى بك عضو الوفد المصرى الذى سيكون باذن الله له السيد الطولى فى نصرته وتحقيق أمنيته فى تشريع التشريعات العمالية وهو الاعتراف بالنقابات » .

وتكررت تصريحات مندوبي الوفد في المجلس الأعلى مبشرة بقرب عودة الوفد الى الحكم وان ذلك سيكون نعمة للعمال لتحقيق مطالبهم المتراكمة . وحتى بدون هذه التصريحات كان من المنطقى في أذهان الآلاف من النقابيين والعمال أن عودة الوفد الى الوزارة تعنى على الفور تحقيق المطالب العمالية التي طالما صاغها رجال الوفد بأنفسهم في قرارات المؤتمرات النقابية وفي بياناتهم الحماسية طوال وجودهم خارج الحكم .

وجرت الانتخابات العامة في ٢ مايو ١٩٣٦ واسفرت ، كما كان متوقعاً ، عن أغلبية لحزب الوفد ، فعهد الى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في ١٠ مايو ١٩٣٦ .

وتضمن تشكيل الوزارة نفراً من رجال الحزب ممن كان لهم نشاط ملموس على المسرح العمالى في فترة أو أخرى من حياة الحزب . فقد اختير احمد حمدى سيف النصر بك ، وزيراً للزراعة ، وكان الى وقت اختياره رئيساً للمجلس الأعلى للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الموالى للوفد . واختير مكرم عبيد وزيراً للمالية وكان يرأس القلم القضائى في الاتحاد العام . وانتخب الدكتور احمد ماهر رئيساً لمجلس النواب وكان ضمن « مندوبي » الحزب الشمامية في المجلس الأعلى للعمال وهو الذي تولى الرد على عباس حليم في بداية الصراع بين الطرفين ، وأختير محمد صبرى أبو علم وكيلًا برلمانياً لوزارة الحقانية وهو من المحامين البارزين في الحزب وعضو لجنة رضا باشا التي وضعـت أول مشروع لقانون العمل سنة ١٩٢٩ ، ودخل مجلس النواب أغلب « مندوبي » الوفد في المجلس الأعلى مثل زهير صبرى الذي انتخب عن دائرة بولاق وحسن نافع عن دائرة ميت عيسى . ودخل عزيز ميرهم مجلس الشيوخ .

ونحن لا يساورنا شك في أن عودة الوفد إلى الحكم قد قوبلت بترحيب صادق وعميق من جماهير الطبقة العاملة ومن قطاع كبير من القادة النقابيين ، بل إننا لظن أن جماعة عباس حليم ذاتها ، التي طال خلافها مع الوفد ، كانت ترى في عودة الوفد خيراً أو بعض الخير للعمال ، ولعل هذه الجماعة كانت ترى أنها ستكون قادرة على احراج الوفد والضغط عليه من أجل تنفيذ وعده الكثيرة للعمال ، بعد أن وصل إلى الحكم . وقد عبر عباس حليم عن هذا الموقف بعد شهور من تأليف وزارة الوفد ، حين قال في تصريح له لمندوب الأهرام في ١٠ يوليو ١٩٣٦ .

« إنني اشتراك مع الوفد المصري في وضع خطة لاصلاح الطبقات العاملة في المؤتمر الوطني المعروف » ١٠ ، ٩ يناير ١٩٣٥ .  
ولوجود الوفد في الحكم الآن أرى واجباً على انتظار تنفيذ هذا البرنامج حيث أن الحكم هو أفضل أداة وأوفق فرصة لتنفيذ برنامجنا والاصلاحات التي اتفقنا عليها وهو ما لا أبغى شيئاً أفضل منه للعمال . وأعتقد بل وأثق ثقته تامة أن حكومة الوفد جادة في تنفيذه » .

ومهما يكن موقف عباس حليم ورجاله ، فإن رجال الوفد النشطين في الحركة النقابية لم يضيعوا وقتهم . فقد راحوا منذ اللحظة الأولى لعودة حزبهم إلى الحكم يملأون الجو بالتفاؤل والابتهاج ، ويؤكدون لجماهير العمال حرص الوفد على تحقيق عوده والوفاء بكلمته نحو العمال وأماناتهم . وازدحمت شوارع القاهرة لمدة أيام بمظاهرات الابتهاج التي نظمها رجال الوفد والنقابيون ، من جماهير عمال الحكومة والمراقب والصناعة ، لتزور مقر مجلس الوزراء دور الصحافة الصديقة للوفد ، وكان الوزراء يخرجون من مكاتبهم لاستقبالها أو يطلون عليها لتحيتها أو القاء الكلمات الحارة فيها ، ففى مظاهرة عمال الحكومة يوم ١٣ مايو ١٩٣٦ ، خطب مكرم عبيد ، وزير المالية ، وأعلن أن الوزارة الدستورية ستراعى مطالبهم عند وضع الميزانية الجديدة . وأكد أن الوزارة ستشير في خطاب العرش إلى شؤون العمال وستعمل على رفع مستوى معيشتهم وحل مشاكلهم .

وعقد الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري التابع للمجلس الأعلى مؤتمراً عاماً بداره في ١٤ مايو ١٩٣٦ دعا إليه رؤساء النقابات وأعضاء مجالسها وحضره من الكتبية الوفدية حسن نافع وزهير صبرى وحسين فتوح ورافع محمد رافع وأحمد محمد أغاخ محمود حجاج وهاشم يحيى وعبد الحليم رافع وأحمد الحضرى ، كما حضره يوسف مورى ، العضو العمالى بالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل . وألقيت في هذا المؤتمر ، كما هي العادة ، سلسلة من الخطب اشتراك فىها العمال والمستشارون كانت تفيس كلها بالترحيب « بالعهد الدستورى الجديد » ، وأكد زهير صبرى تصميم الوفد على تنفيذ « برنامج » المؤتمر الوطنى ، وأعلن حسن نافع أن الوزارة الدستورية الجديدة ستعيد تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل . أما رافع محمد رافع ، فقد رحب « بالعهد الدستورى ومكانة العمال فيه وأمامهم فيه بنجاح قضيتهم في

مثل الحكم البرلماني وفي مثل عطف زعيم الأمة ووزاراته الدستورية التي يفخر بها العمال » .

وفي نهاية المؤتمر أعلنت مجموعة من القرارات على لسان العمال :

**أولاً - اعلان ابتهاج الكتلة العمالية بعودة الحياة البرلمانية الصحيحة للبلاد وتولى وزارة الأمة الدستورية لتقاليد الحكم .**

**ثانياً - اعلان ولاء العمال وثقتهم وتقديرهم لزعيم الأمة ورئيس الوزراء العامل الاول الرئيس مصطفى النحاس**

**ثالثاً - تهنئة حضرات أصحاب المعالى احمد حمدى سيف النصر وزير الزراعة وزعيم العمال ورئيس الاتحاد ، والجائد الكبير رئيس قلم قضايا العمال الاستاذ مكرم عبيد وزير المالية ، والاستاذ عبد السلام فهمى وزير التجارة والصناعة بمناصبهم وتهنئة الأمة والعمال بهم .**

**رابعاً - تهنئة حضرات أعضاء البرلمان بمجلسيه وحضرات أعضاء الهيئة الوفدية الممثلون لكلمة العمالية بالمعهد الدستوري .**

**خامساً - شكر الرئيس الجليل على تصريحاته الحكيمية عما تزمعه الوزارة من مشروعات اصلاحية لخير العمال المصريين ، وشكر صاحب المعالى زعيم العمال وزير الزراعة احمد حمدى سيف النصر بك على تصريحاته ووعده بخدمة العمال وانصافهم .**

**سادساً - تأليف وفد من رؤساء النقابات مع مندوبي المجلس الأعلى لزيارة دار الرئاسة ودور الوزارات صباح الأحد الموافق ١٧ مايو ١٩٣٦ على أن يجتمع الوفد بدار الاتحاد الساعة العاشرة عشرة صباحاً لتهنئة صاحب الدولة الرعيم الجليل وحضرات أصحاب المعالى الوزراء وأعلان اغتباط العمال واستبشارهم بالمعهد الدستوري .**

**سابعاً - تشكيل لجنة الدراسة طلبات النقابات الخاصة وطلبات العمال عامة لوضع مذكرة بما يطلبها العمال لرفعها للوزارة والبرلمان للاسترشاد بها عند نظر التشريعات العمالية وللعمل على تنفيذ هذه المطالب ( محضر الاجتماع - روز يوسف ١٩٣٦/٥/١٥ ) .**

وقد نشرت هذه القرارات بتوقيع رافع محمد رافع ، السكرتير المساعد للمجلس الأعلى ، وفاضل احمد خليل ، سكرتير عام الاتحاد العام .

ويوضح من انباء هذا المؤتمر وقراراته أنه كان بالتأكيد مجرد مظاهرة ابتهاج وتأييد نظمتها كتبة المحامين والمستشارين الوفديين ، وصفوا خلالها النحاس باشا « بالعامل الاول » ونواب الوفد في البرلمان بأنهم « الممثلون لكتلة العمالية بالمعهد

الدستوري » كما شكروا حمدى سيف النصر على تصريحاته ووعده بخدمة العمال وانصافهم ، ولعل أهم قرارات المؤتمر من وجها نظر الطبقة العاملة هو القرار السابع الذى ينص على تشكيل لجنة لدراسة طلبات العمال والنقابات لرفعها الى الوزارة والبرلمان ، وفي تقديرنا ان هذه الطلبات لم يكن من العسير تجميعها وان رجال الوفد كانوا على بينة منها من خلال نشاطهم وسط الحركة النقابية .

وأكد الوفد تصميمه على الوفاء بوعده العمالية أيضا من خلال خطاب العرش الذى القاه النحاس باشا أمام البرلمان الذى جاء فيه ،

« ان الحكومة ستتدار بوضع تشريع للعمال يكفل اصلاح حالهم والاعتراف بنقاباتهم . »

واختارت الوزارة الوفدية قضية مشروع قانون عقد العمل الفردى التى كانت السفل الشاغل للطبقة العاملة ، لتعلن فيها عن موقفها تهيئة للخواطر . ففى ٢٠ مايو ١٩٣٦ حملت الصحف « بلاغا رسميا » أذاعتھ وزارة التجارة والصناعة التى أصبح مكتب العمل يتبعها ، يقول :

« ارتفعت شکوى العمال والمستخدمين الذين يعملون في الصناعة والتجارة من مشروع قانون عقد العمل الذي أعد مجلس العمل الاستشاري الأعلى ، سيلحق بهم ضررا كبيرا نظرا لعدم تقريره حق العامل أو المستخدم في الحصول عند فصله على مكافأة عن مدة خدمته . فتهيئة للخواطر تبادر وزارة التجارة والصناعة احاطة جمهور العمال والمستخدمين أن مجلس العمل الأعلى لم يقصد بهذا المشروع سوى تنظيم العلاقات القانونية الناشئة عن عقد العمل وكيفية انتهاء مفعوله ولم يتعرض لوضع أحجام تشريعية تتعلق بالمعاشات أو المكافآت عن مدة الخدمة فلذلك ينبغي أن يتناولها تشريع خاص ينظم التأمين الاجتماعي الذى هو موضوع اهتمام الحكومة في الوقت الحاضر » .

ولسنا نعرف على وجه الدقة رد الفعل الذى أحدثه هذا البلاغ وسط جماهير العمال وهل نجح حقا في تهيئة خواطراهم . ولكننا نعتقد ان الموقف الذى اتخذه وزارة الوفد وصاغته فى هذا البلاغ لم يكن يختلف عن الموقف الذى اتخذه المجلس الاستشاري الأعلى لاعمل نفسه ومن ورائه مكتب العمل ومديره جريفر . بل ان بصمات جريفر لتبدوا واضحة في صياغة هذا البلاغ خصوصا اذا قارناه بما قاله هو بنفسه في بيانه القديم حول هذا الموضوع ( نشرته له الاهرام في ١٠ يناير ١٩٣٦ ) وأكد فيه ان مكافأة نهاية الخدمة ليس مكانها قانون عقد العمل الفردى وإنما ينبغي ان ينص عليها في قانون للتأمينات الاجتماعية .

ووجد قادة الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى فرصتهم بعد تأليف وزارة الوفد للدعوة الى انعاش الاتحاد ونقاباته التي أنهكتها الصراع وانصرفت عنها قواعدها . وكان

طبعياً وقد تجددت الآمال المعلقة بحكومة الوفد أن تتوافق الجماهير العمالية المنصرفة وأن تجدد ارتباطها بنقابتها .

وأصدر الاتحاد العام للعمال ( رئاسة المجلس الأعلى ) من جانبه سلسلة من « النداءات » إلى القيادات وجماهير العمال « لاحياء نقاباتهم » .

وخرج « النساء الأول » في ٢٢ مايو ١٩٣٦ بتوقيع فاضل أحمد خليل سكرتير عام الاتحاد ، أى بعد تأليف وزارة الوفد بائتني عشر يوماً ، يقول : « حضرات الزملاء العمال ... »

علمتم ما قد صرخ به حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس وحضرات أصحاب المعالي أعضاء الوزارة الدستورية متضامنين على رفع مستوى العمال وأصلاح شأنها ، فلا عذر إذا تأخرتم عن توحيد صفوكم وقيامتكم بواجبكم نحو أئماء نقابتكم وأنتم تعلمون إنكم تحت إشراف المجالس الأعلى رأسة حضرة صاحب المعالي أحمد حمدي سيف النصر باشا الذي عمل وسيعمل لنيل مطالبكم في ظل الحياة النيابية . فهلموا أيها الزملاء وبادروا إلى احياء نقابتكم وتغذيتها بهجودكم واعملوا متضامنين حتى تناولوا مطالبكم » .

وصدر « النساء الثاني » في ٢٩ مايو ١٩٣٦ بتوقيع محمد السيد محمد داود بالاتحاد العام قال فيه :

« اذا كان من اهم واجبات الحكومة نحو العمال ان تعترف بالنقابات ، فان اهم واجبات العمال ان ينضموا جميعاً تحت لواء نقاباتهم ... وأن يسددوا اشتراكاتهم بهذه النقابات ، وينظموا طرق التعاون بينهم متضارفين الجهود في سبيل ذلك حتى تنضوى اغلبيتهم الساحقة بالقطر تحت لواء النقابات ان لم يكونوا جميعهم .

وقال النساء أيضاً :

« اننا نأمل ان شاء الله في العمال جميعاً أن يراعوا هذا الواجب الأسمى وأن يطرد اقبالهم على النقابات كما هو ملحوظ في دار الاتحاد العام بل وأن يكونوا أسرع من ذلك في هذا الجو الصافى الذى تركت فيه الحرية تحميها الوزارة الدستورية والحياة النيابية حتى تكسب العمال قضيتهم في هذا العهد السعيد » .

ووجدت هذه النداءات قدرًا معقولاً من الاستجابة في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الاقليمية حيث قرر قادة بعض النقابات أن ينضموا الغبار عن نقاباتهم بعقد مؤتمرات الابتهاج والتأييد أو بإجراء انتخابات جديدة لمجالس ادارتها أو الاعلان

لأعضائها بتسديد اشتراكاتها او عقد اجتماعات لأعضائها في دار الاتحاد ليلياً<sup>(١)</sup> . ولاشك أن هذا النشاط الكبير في القاهرة وغيرها من المدن قد انعكس بصورة عكسية على الاتحاد العام التابع لعباس حليم الذي أخذ الكثيرون من أعضائه الانتقال إلى بؤرة الضوء وانشط في الاتحاد العام التابع للوفد أملًا في أن يجدوا هناك تأييداً ومساعدة أكبر على نيل مطالبهم المتراكمة . وتولى رجال البوليس — نفاقاً للوفد — مطاردة البقية الباقية من رجال عباس حليم وغلق نقاباتهم والتحرير من على فصلهم من أعمالهم .

### وانتهت أيام الابتهاج :

قاربت أيام الابتهاج على نهايتها بعد أن استمرت طوال شهر مايو ١٩٣٦ ، وكان على الوفد ، بعد أن انقض السامر والسمار ، أن يبدأ العمل ويتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق أمل الطبقة العاملة فيه أو على الأقل تحقيق الوعود التي قطعها رجاله للطبقة العاملة وهي تعانى محنتها .

وهنا لا يملك المؤرخ إلا أن يتساءل : هل كان الوفد يقدر في الظروف السائدة تحقيق المطالب المعروضة من جانب الطبقة العاملة أو تحقيق وعوده ؟ علينا ونحن نحاول الاجابة على هذا السؤال الا ننطلق برؤيتنا أبعد مما تسمح به المواقف الأساسية التي تحكم فكر الوفد ورجاله . فمهما تحرك الوفد على طريق تحقيق مطالب الطبقة العاملة فإنه سيتحرك في إطار هذه المواقف ولا ينبغي أن نتوقع منه أكثر من ذلك .

ففي الخطاب الذى القاه رئيس حزب الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، في عيد الجهاد الوطنى (نوفمبر ١٩٣٥) قال بوضوح أن الوفد يلبى نداء العمال بشرط «أن يتبعوا في حركتهم دائمًا عن الآراء الضاربة المنظرفة وينظموها على أساس التعاون الوطيد بين العمل ورأس المال وتشجيع الصناعات قبل كل شيء فتحقق مصلحة الجميع وتتضافر الجهد كلها في السعي لخير البلاد » .

ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن نتذكر أن الوفد كان مشتركاً حتى يوم وصوله إلى الحكم في ١٠ مايو ١٩٣٦ في عضوية الجبهة الوطنية التي كانت ستتولى التفاوض

(١) من النقابات التي أعلنت عن إجراء انتخابات جديدة : نقابة النقل الميكانيكي ونقابة عمال التورنيكروفت ، وقررت نقابة عمال شركة النسادق المصرية فتح باب عضويتها للمستقلين في صناعة الفنادق في جميع الشركات . وعقدت اجتماعات موسعة في نهاية مايو ١٩٣٦ بدار الاتحاد العام لنقابات عمال ترام القاهرة وعمال المدابغ والمطبعة الإبرية ومصلحة الكسوة الشريفة والنقل الميكانيكي والمرضى وعمال شركة النور وصانعى الحلوى موظفى المحلات التجارية والبياض والزخرفة وكى الملابس والنسيج الميكانيكي .

لعقد معاهدة سياسية بين مصر وبريطانيا<sup>(١)</sup> وهي تضم اسماعيل صدقى مثل الرأسمالية المصرية الذى يعادى الحركة العمالية ، ومحمد محمود ، الذى صفت فى عهده التنظيمات النقابية . واسنا نتصور أن حكومة الوفد كانت قادرة في هذا الاطار السياسي أن تبدي اهتماماً أو ميلاً زائداً نحو المطالب العمالية المتراكمة على حساب المصالح المالية للرأسمالية الوطنية أو للمصالح الأجنبية في المرافق والصناعة .

ومن ناحية ثالثة ، كان على الوفد أن يواجه مطالب الطبقة العاملة بمجموعة من الأجهزة التنفيذية والتشريعية والنقايبة التي تحمل من عناصر الضعف أكثر مما تحمل من عناصر القوة والفاعلية ، بل أن بعض هذه الأجهزة كان أكثر ميلاً إلى تعويق حركته من أن يساعد في هذه الحركة .

ففى الجانب التنفيذى ، كان مكتب العمل لايزال واقعاً تحت سيطرة جريفز بفكرة البوليسى ، رغم انتقال تبعيته إلى وزارة التجارة والصناعة ، وبعده شكلياً عن متناول رجال الأمن وسيطربهم . ولا ننسى أن جريفز كان ملتزماً بالبرنامنج التشريعى الذى وضعه لجنة القيس باشا منذ سنوات ، وكان يسيطر بمشاريعه التى أعدها مكتب العمل على اتجاهات المجلس الاستشارى الأعلى للعمل أو غالبية أعضائه .

وفي الجانب التشريعى ، كان على الوفد أن يعتمد على المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، الذى كان يرأسه أحمد زيدر باشا والذى كان أعضاؤه واقعين تماماً تحت سيطرة جريفز ، فضلاً عن أن غالبيتهم كانت من ممثلى المصالح المالية ومن يحالونهم داخل المجلس من الأعضاء الحكوميين .

وفي الجانب التشريعى أيضاً كان على الوفد أن يتعامل داخل البرلمان مع لجنة العمال والشئون الاجتماعية التى تجمع خليطاً من رجاله ومن نواب آخرين لاينتظر منهم التحمس لاصدار تشريعات عمل مجذبة .

وفي الجانب النقابى ، كان على الوفد أن يعتمد على كتبة المحامين والمستشارين العاملين في الاتحاد العام . ولكن هؤلاء كانوا قد فتحت لهم أبواب العضوية أو العمل في الوزارة وفي مجلس النواب أو تقلدوا بعض المناصب الرئيسية في الحكومة ، وأخذ نشاطهم ينحصر تدريجياً عن مقر الاتحاد العام . وبمرور الزمن أصبحوا يتحاشون الظهور هناك كما سترى من خلال متابعتنا لأحداث الحركة العمالية في النصف الثاني من عام ١٩٣٦ .

نخرج من ذلك بنتيجة هامة ومؤسفة في نفس الوقت . فالوفد الذى أصبح في السلطة لم يكن مهماً حسنت نوایا ونوایا رجاله ، قادرًا على مواجهة موقف العمالى

(١) بدأت المفاوضات في القاهرة يوم ٢ مارس ١٩٣٦ بقصر الزعفران ثم استمرت في الاسكندرية بقصر أنطونيادوس منذ أواخر يونيو ١٩٣٦ وانتهت بتوقيع المعاهدة في قاعة « لوكارتو » بوزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

أو قادراً على تحقيق وعوده التي قطعها للطبقة العاملة . فهو يتعذر في فكر قادته ، ونقيده الظروف السياسية . وهو لا يجد بين يديه من الأجهزة التشريعية أو التنفيذية ما يسر له مهمته اذا قرر الوفاء بوعده .

وزاد من صعوبة موقف الوفد أن مناخ الحرية الذي كان يشيشه دائماً كلما جاء إلى الحكم ، قد أطلق الكثير من قوى الجماهير العمالية ومنحها قدرًا ملموساً من الاطمئنان في حركتها اليومية حول مطالبها دون مخاوف كبيرة من القهر البوليسي أو العنف . وهذه حقيقة هامة في فهم سلسلة الاضرابات الواسعة وحركة الاحتلال المcause التي ملأت النصف الثاني من عام ١٩٣٦ ووضعت الوفد في حرج جسيم .

وقد يكون من المفيد قبل أن نتابع هذه الاحداث والاضرابات أن نحدد **المطالب العمالية** السائدة عند تأليف وزارة الوفد في مايو ١٩٣٦ ، وهي المطالب التي تعلقت بها آمال الطبقة العاملة ، ونسجت حولها وعد الوفد . لقد كانت هذه المطالب تنقسم في الواقع إلى ثلاثة مجموعات :

**أولها** : مطالب شرعية عامة تهم كافة القطاعات العمالية وهي تتركز حول قانون عقد العمل الفردي وساعات العمل والاعتراف بالوجود النقابي والتعويض عن اصابات العمل واعادة تشكيل المجلس الاستشاري الاعلى للعمل بمعادلة تمثيل العمال مع تمثيل أصحاب الاعمال .

**ثانيها** : مطالب اقتصادية خاصة في الأجور والكافارات واللوائح الخاصة بعامل الحكومة الذين تعرضت أجورهم ونظم تشغيلهم لتعديلات مجحفة في ظل الـ وزارات السابقة على وزارة الوفد .

**ثالثها** : مطالب ثقافية أو محلية لعمال الشركات المختلفة وخاصة في مرافق النقل والملاحة والغزل والنسيج وصناعة السكر وغيرها . وتتصل هذه المطالب في الغالب بالخلافات حول تطبيق اتفاقيات العمل القديمة وحول توفير وفصل العمال وتخفيف الأجور .

تلك كانت مطالب الطبقة العاملة التي اندلعت حولها موجة الاضرابات في شهر يونيو ١٩٣٦ - أو قبل ذلك بقليل - ولم يكن اندلاع هذه الاضرابات نتيجة لتخلي الـ الـ الـ عن وعوده أو لأنـه استنفذ وقتا طويلا في النظر في هذه المطالب ، فهذا لم يحدث بكل تأكيد ، ولكن لأنـ مناخ الحرية الذي اشاعه من حوله أطلق قوى الحركة اليومية لجماهير العمال . ولا شك أنـ هذه الاضرابات - كما سنرى - قد وضعت الـ الـ الـ موقف حرج لا يحسـد عليه ، بل لعلـها كانت أولـ معـولـ في حـفرـ الهـوةـ السـاحـيقـةـ التيـ اـبـتـاعـتـهـ وـفـوـضـتـ حـكـمـهـ قـبـلـ أنـ يـكـمـلـ الـعـامـيـنـ . لـقدـ كـانـتـ هـذـهـ الـاضـرابـاتـ بـحـقـ نـوـعاـ مـنـ التـمرـدـ عـلـىـ الـاصـدـقاءـ ، تـمـرـدـ الطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ الـمـصـرـيـةـ عـلـىـ أـصـدـقـائـهـ الـوـفـدـيـنـ

بدأت موجة الاضرابات بسلسلة مبعثرة الحلقات من مظاهر الحركة اليسومية لجماهير العمال حول مطالبهم المتراءكة ، بل ان جانبها من مظاهر هذه الحركة اليومية قد جمع في الايام المبكرة من حكم الوفد بين واجب الابتهاج والتهنئة بمقدم الوفد وبين تجميع المطالب وعرضها في نفس الوقت . ففي أعقاب تأليف حكومة الوفد كانت النقابات العمالية تجتمع نيلا بدار الاتحاد العام وتعد كل منها عريضة بمطالب اعضائها و تستعد لتقديمها الى المسؤولين الجدد رفق آيات التهاني و مشاعر الابتهاج .

فعلى سبيل المثال ، اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة عمال الفنادق المصرية ( ٢٥ مايو ١٩٣٦ ) وقررت شكر دولة الرعيم الجليل وأصحاب المعالى زملائه الوزراء الكرام لعطفهم على العمال ثم أرفقت ذلك بشمان مطالب مختلفة لأعضانها تتصل بوضع نظام للخدمة المتصلة وتحديد ساعات العمل وتوزيع العشرة في المائة وغير ذلك من مطالب المنهنة .

وأتبعت نقابة عمال الملاحة الداخلية نفس الاسلوب عندما عقدت جمعيتها العمومية برئاسة مستشارها عباس أفندي شاكر ( روز يوسف ٣٠ مايو ١٩٣٦ ) وقررت تشكيل وفد من خمسين عضو للتهنئة وتقديم عريضة بمطالباتها الى المسؤولين حول الخصومات التي طبقتها الشركة على الاجور وزيادة ساعات العمل وفصل العمال وضربيهم .

ووجدت أمثلة أخرى من هذا الاسلوب في الاسكندرية . ففي ١٦ مايو ١٩٣٦ نشرت الاهرام ان عمال السكك الحديدية واقسامها الذين استبشروا « بالوزارة الدستورية الجديد » قدمو اليها شكوى تتضمن ستة مطالب بالفائدة كادر ١٩٣٠ و إعادة العمل بالكادر القديم وصرف العلاوات المتأخرة منذ عام ١٩٢٨ وجعل يوم العطلة الاسبوعية بأجر وتعليم البناء العمال والحاقدتهم بالعمل بورش السكك الحديدية .

و اتسعت ظاهرة تقديم عرائض الشكوى والمطالب في أوائل يونيو ١٩٣٦ فشملت عمال المحاجر التابعين لمصلحة التنظيم والعمال المؤقتين بتتفتيش التلفرافات والتليفونات وعاملات وعمال التليفونات بالاسكندرية .

ولكن حركة العمال ونقاباتهم في جميع هذه الحالات لم تهدد باستخدام سلاح الاضراب ولم توجه انذارا بهذه المعنى الى الحكومة ، بل انها جمیعا كانت تفیض بالثقة وتعلق بالأمل في تسوية سلمية دون حاجة الى سلاح الاضراب . ونلاحظ انهم كانوا في الأغلب من عمال المصالح الحكومية .

ولكن هذا **الاسلوب الهادئ** لم يستمر طويلا بل لعله لم يكن مقبولا لدى كافة القطاعات العمالية .

ففي ١٣ يونيو ١٩٣٦ فاجأ عمال شركة الزيوت بالاسكندرية ، الحكومة باحتلال **الاصنعن** حتى يمنعوا صاحب الشركة من توفير عدد منهم . وتمكن البوليس من اجلائهم وحاللة مشكلتهم الى مكتب العمل بالقاهرة .

وتكرر نفس الاسلوب يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٦ عندما احتل عمال شركة أقطان كفر الزيات بالاسكندرية المصنع بسبب النزاع القائم بينهم وبين الشركة . وهدد مدير الشركة باغلاق المصنع نهائيا بدلا من اغلاقه ثلاثة شهور فقط على ما جرت به العادة كل سنة ، ولكن تدخل لجنة التوفيق ادى الى تسوية النزاع في منتصف يونيو ١٩٣٦ .

واتخذ اسلوب احتلال المصنع مظهرا اكثرا خطورة في نهاية شهر يونيو ١٩٣٦ عندما احتلت وردية الليل مصنع شركة الفزل الاهلية بالاسكندرية ( نحو ٧٠٠ عامل ) ( الاهرام ٢٧ يونيو ١٩٣٦ ) ودارت بينهم وبين قوات البوليس معركة استمرت طوال الليل حتى الساعة الرابعة صباحا وأسفرت عن اصابة ٤٥ عاملا وعدد من رجال البوليس والقى القبض على ٧٩ عاملا واحتجزوا في « ثكنة بلوكتات الخفر » . وكان عمال هذه الشركة ، وعددهم نحو ألفي عامل قد قدموا تسعه مطالب بشأن زيادة أجور العمال القدامى وتشبيط العمال الجدد وفصل الطبيب المنتدب لعلاج العمال لسوء معاملته لهم . وعرضت هذه المطالب على لجنة مشتركة من مندوب مكتب العمل والشركة والعامل والبوليس ، تمكنت من تسوية سبعة مطالب وعجزت عن الوصول الى اتفاق بشأن زيادة الأجور وتشبيط العمال الجدد .

وفي الاسكندرية أيضا كان جو العلاقات الصناعية داخل شركة الترام متواترا للغاية في بداية يونيو ١٩٣٦ بسبب رفض الشركة تسوية المطالب التي قدمتها النقابة باسم ألف ومائتي عامل ، وأهمها مطلب زيادة ٣٠٪ في الأجر . وفي مساء ٦ يوليو ١٩٣٦ انعقدت الجمعية العامة للنقابة في سينما الدورادو وكان الاتجاه السائد هو التصميم على اعلان الإضراب رغم محاولات الأستاذ عبد الحميد السنوسى ، مستشار النقابة ، لمنعه .

ويصف مراسل الاهرام ( ٧ يوليو ١٩٣٦ ) بعض أحداث هذا النزاع فيقول :

« علم المجتمعون ان ادارة الشركة أخرجت رئيس عمال المكينات

من محل توليد الكهرباء في كرموز من العمل وحجزت فيه بعض العمال

(١) اشتراك في اللجنة محمد محمود افندي من مكتب عمل القاهرة والدكتور ليلى والاستاذ جوزيف حسين عن اتحاد الصناعات المصرية والاستاذ احمد حطب محامي العمال والمister جاش مدير الشركة . وتم تسوية النزاع في أوائل يوليو ١٩٣٦ وتم توقيع عقد اتفاق بجعل ساعات العمل ثمان ساعات ، وأجر الولد في البداية ٣ قروش ونصف والبنت ٣ قروش تزاد كل سنة بمعدل نصف قرش حتى تصل ثمانية قروش في اليوم خلال عشر سنوات . وارجعه النظر في مطلب زيادة الأجر بنسبة ٣٠٪ الى شهر اكتوبر وكذلك المطلب الخاص بتطبيق اتفاقية ١٩١٩ على العمال الجدد .

الفنين لواصلة توريد التيار الكهربائي للمحال الصناعية التي تستخدم القوة المحركة منه ، فلما عرفوا ذلك أجمعوا على الإضراب . وقد ذهب فريق منهم إلى كرموز لقطع التيار وأخرج الفنين ... وفريق إلى محرم بك حيث يوجد مستودع عربات الترام . وعند الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل وصل جمهور من العمال إلى المصنع فوجدوا هناك القائمقام فيتزباتريك بك وكيل الحكمدار والقائمقام جيز بك مأمور الضبط وقوة من بلوك الخفر فأخذ بعضهم بالقاء الطوب على البوليس . وقد أصيب القائمقام جيز بك باصابة بسيطة في رأسه وأصيب الملازم الأول مختار حمزة باصابة شديدة ونقل إلى المستشفى الأميري وأصيب ثلاثة من الشرطة أيضا » .

ولم تجد المساعي التي يبذلها مستشار النقابة ومندوب مكتب العمل في اليوم التالي لانهاء الإضراب . وبعث محمد رزق غانم ، رئيس النقابة ، ببرقية ذات مغزى كبير إلى الصحافة والمسئولين تقول :

« في عهد الحرية والاستقلال تزهق دماء الأبرياء من العمال لا للذنب سوى المطالبة بحقوقهم المفترضة . نلتمس صدور الأمر بإعادة حقوقهم ومنع مدير الشركة ووكيله من التعدي بقتل العمال برصاص مسدساتهم كما وقع أمس » .

ويبدو أن الحادث كان مصدر حرج كبير للاتحاد العام التابع للوفد ، إذ أنه أرسل البرقية التالية إلى رئيس الوزراء والوزراء وإلى نقابة عمال ترام الاسكندرية :

« الاتحاد العام لنقابات العمال تحت اشراف المجلس الأعلى يؤيد مطالب عمال ترام الاسكندرية ويستنكر تصرفات البوليس بالاسكندرية ويعطف على الجرحى والمصابين من العمال ويطلب من الحكومة تدخلها سريعا لصالح العمال » .

وقد استمر الإضراب أيام حتى اقتتنع العمال بحدية المساعي التي يبذلها مستشار النقابة ومندوب مكتب العمل ، وهى المساعي التي استمرت حتى نهاية يوليو ١٩٣٦ عندما قررت لجنة التوفيق في ٢٣ يوليو ١٩٣٦ انتداب خبير حسابي لفحص الحالة المالية للشركة لتقدير مدى قدرتها على دفع الزيادة المطلوبة في الأجور .

ولكن أبناء اضرابات الاسكندرية لم تثبت أن أصبحت في الظل ، عندما ساطت الأضواء على اضراب جديد وعنيف بدأ بين عمال مصنع تكير السكر بالعوامدية في ١٣ يوليو ١٩٣٦ ، وأدى بأحداثه المشيرة إلى تفجير قضية العمال وعلاقتهم بحكومة الوفد .

وترجع أسباب هذا الاضراب الى نزاع قديم بين شركة السكر وعمالها في مصانع الحوامدية حول عدد من المطالب كان من أهمها مطلب زيادة الأجور بنسبة ٢٥٪ . خاتمة العمال المفصولين من حوادث قديمة وتنظيم فترات الراحة لنادمة الصلاة . وكان حامد سليم أحد قادة العمال المفصولين قد قدم عريضة بهذه المطالب الى مكتب العمل بوزارة التجارة والصناعة دون أن يتلقى ردًا أو اجابة منه .

وفي صباح يوم ١٣ يوليو ١٩٣٦ تسلل حامد سليم الى المصنع شاهرا مسدسه في صورة فروسية وأعلن الاعتصام بالمصنع حتى تجاب المطالب ، ولقى نداءه استجابة عامة من العمال . فقاموا بإغلاق الأبواب وقطع أسلاك الكهرباء والتليفون ، كما قام بعضهم بارتكاب بعض الأعمال التخريبية في الآلات والمعدات . ووجهت سلطات الأمن قوات كبيرة من رجالها ومن رجال الجيش لمحاصرة المصنع ومحاولة اخراج العمال منه ، وجرت بين الطرفين معارك دامية طوال النهار وجزء من الليل أصيب فيها عدد كبير من الجانبيين واستشهاد العامل عواد بسيوني أبو العلا برصاص البوليس .

وتمكن حامد سليم من التسلل من التسلل من المصنع المحاصر خلال الليل والسفر سرا الى القاهرة حيث اختفى بسراي عباس حليم ثلاثة أيام . وبهروبه انقض الاضراب وقبل العمال الخروج وألقى القبض على نحو ٧٧ عاملًا منهم . ولما كان عباس حليم غالباً عن القاهرة ، فقد اتصل حامد سليم بالاستاذ احمد حسين المحامي الذي نصحه بتسليم نفسه الى النائب العام . واستؤنف العمل بالمصنع في ١٦ يوليو ١٩٣٦ .

وأهمية هذا الاضراب ، بصرف النظر عن أحدهاته المشيرة وتصرفات قائدته حامد سليم ، أنه فجر كما نوهنا من قبل موضوع علاقة حكومة الوفد بحركة الطبقية العاملة ، فقد كشف هذا الاضراب عن عجز الأجهزة التنفيذية التي تعتمد عليها حكومة الوفد عن مواجهة مسؤولياتها بالمستوى الذي يتطلبه وجود «حكومة دستورية ديمقراطية» . فقد ثبت من خلال أحدهات هذا الاضراب مدى عجز واهتمام مكتب العمل في نظر المطالب العمالية وفي المبادرة الى بذل الجهد لتسويتها . كما ثبت انه رغم ادعاء حكومة الوفد بانتهاء أساليب القهر البوليسي ، فقد كانت أجهزة الأمن أسبق الأجهزة الى مواجهة العمال وتعقيد الموقف بالصدام بهم .

ومن ناحية ثالثة ، كشف هذا الاضراب عن ظاهرة العزلة والفصام الذي يكاد غيبة **القيادة النقابية العليا** المرتبطة بالوفد في الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى ، وانصرافها بعد أن تولى حزبهم الحكم ، عن مداومة العمل وسط الحركة النقابية ولعل ذلك أن يفسر لنا النجاء حامد سليم الى سرای عباس حليم والى السياسي الديما جوجي الناشيء احمد حسين بدلاً من الالتجاء الى الاتحاد العام الذي يدعى قيادة الحركة العمالية .

ومن ناحية ثانية ، أثبتت هذا الاضراب ، والاضرابات التي سبقته في الاسكندرية ، أن يكون كاملاً بين القيادات الحزبية المتسلطة على الحركة العمالية ، وبين الحركة اليومية لجماهير العمال . فلم يحظ هذا الاضراب من الاتحاد العام (المجلس الأعلى

بأكثر من مقال هنا أو هناك كتبه أحد المحامين الوفديين كما فعل زهير صبرى عضو المجلس الأعلى الذى نشر فى الجهد ( ١٥ يوليو ١٩٣٦ ) - « كلمة الى العمال » (١) اعتبر فيها لا ضراب دسيسة لافساد مساعى الوفد من أجل الاستقلال .

ولم يختلف موقف عباس حليم عن ذلك كثيراً إذ اكتفى باصدار سلسلة من « النداءات » الفامضة بعنوان « من النبيل عباس حليم الى العمال » ينفي فيها تخاذله ويغوص في مسائل عامة لا تعنى شيئاً بالنسبة للعمال المضربين في الحوامدية . ففى أحد هذه النداءات ( جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٦ ) نراه يقول :

« نادانى العمال أثناء حصارهم في الحوامدية وبودى دائمًا أن ألبى المنادين وخصوصاً العمال ولكنهم يعرفون من معالجتى لمشاكلهم في السنوات الطويلة الماضية أن هذا النداء أفضل عندي حينما يكون سابقاً على اضطرار النيابة أن تتدخل فحينئذ يسمح لي موقفهم وعطف الناس على قضيتهم ان أبذل كل ما في استطاعتي لاقناع الحكومة من ناحية وأصحاب الأعمال من ناحية أخرى بالعدالة التي ألسها في مطالبهم لتحقيقها ، وخصوصاً في عهد حكومة الوفد الحاضرة التي جعلتها على رأس برنامجها في المؤتمر الوطنى وفي خطبة العرش فلا يظن العمال أن هذا النداء الذي رن في آفاقهم باسمى لم يجد الأذن الوعية التي عرفوها من قبل . ولكن نصيحتى لهم أن يلزموا الخطة التي انتهجناها في الماضي لتحتفظ قضيتهم بمكانتها في نفوس المصريين » .

وإذا كان اضراب الحوامدية قد خطف الانظار وشغل اهتمام الرأى العام وفجر الكثير من النقاش حول الحركة اليومية للطبقة العاملة وعلاقاتها بالوفد ، فإن قطاعات أخرى من العمال ظلت توالى حركتها اليومية النشطة من أجل مطالبتها طوال النصف الثاني من عام ١٩٣٦ وإن كانت لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام الذيحظيت به الا ضربات السابعة .

ولعل أبرز هذه الاضربات ، ما قام به نحو ثلاثة عامل من شركة الكهرباء بالقاهرة لتأخر الشركة في اجابة مطالبهم . وقد تجمهروا أمام مبنى الشركة صباح أول يوليو ١٩٣٦ حتى فرقهم البوليس وأضطروا للعودة إلى العمل ( الاهرام ١٧/١ ١٩٣٦ ) .

وفي يوليو ١٩٣٦ - أيضاً - فصلت أحدي شركات مضارب الأرض عدداً من عمالها « بسبب انضمامهم إلى الاتحاد العام » فأضرب عمال الشركة عن العمل ولم يستأنفوا

(١) جاء في هذه الكلمة : « أيها العمال لقد كنتم جند الوطن في محنته فضحكم بأرواحكم وأموالكم وراحتم في سبيل نصرته .. فعودبتم في أرزاقكم وذقم مرارة الحياة انتظاراً ليوم يعود فيه حكم الامة وتتولى الحكم حكومتكم التي نصرتموها لتنصركم وزيادتموها لتنصفكم ... انى المس الدسيسة وأشعر بأنها ليست موجهة الى افساد الجو عليكم وانما موجهة فوق ذلك الى افساد مطلبنا الاساسى وهو تحقيق استقلال البلاد فاحذروا الدسيسة وأنبلوا الدسادين » .

العمل الا بعد ان اعادت الشركة زملاءهم المقصوين ، وأحالـت قضية أحدهم الى لجنة التوفيق ( الأهرام ١٩٣٦/٧/٨ ) .

وتجددت مشاكل نقل الفحم في ميناء الاسكندرية بمناسبة طرح العطاءات الجديدة على المقاولين ، وانساق العمال من أن تؤدي المنافسة بين المقاولين الى خفض سعر نقل الطن الأمر الذى قد يحمل من يرسو عليه العطاء الى تخفيض أجور العمال او زيادة ساعات عملهم كما حدث من قبل . وتدخل مكتب العمل لتهيئة خواطر العمال وتم الاتفاق مع سلطة الميناء على عدم قبول عطاءات أقل من القيمة المنسوقة عليها في اتفاقية العمل المشتركة المبرمة في اكتوبر ١٩٣٥ .

وفي يوليو ١٩٣٦ - أيضا - أضرب عمال شركة الطوب الأبيض بالقاهرة بسبب النزاع حول مدة العمل والمناوبة والمكافآت . وتدخل مكتب العمل لتسوية النزاع وانهاء الاضراب .

وتجدد النزاع القديم بين عمال الحرير وأصحاب المصانع ، فنظم العمال مظاهرة صاحبة سارت في شوارع العاصمة صباح ٣٠ يوليو ١٩٣٦ واتجهوا الى مبنى البرلمان حيث تعالت هتافاتهم بطلب تشريع العمل وخرج لهم بعض النواب وألقوا فيهم كلمات لتهديتهم .

واستمرت حالات الاضراب والقلق العمالي خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٣٦ ولكن بصورة أقل مما كانت عليه في يوليو . وكان من أهم هذه الحالات ما حدث بالاسكندرية عندما عقد عمال الأتوبيس اجتماعاً كبيراً بدار الاتحاد المركزى التابع للمجلس الأعلى للبحث في « حالتهم المادية » ثم صاغوا عريضة تتضمن خمسة مطالب رئيسية لتقديمها الى المسؤولين ، وهى مطلب الشمان ساعات ورفع مرتبات السائقين الى ٩٠٠ /٧٥٠ قرش والمتخصصين الى ٦٠٠ قرش والكميسارية الى ٤٥٠ قرشاً شهرياً ومنح العامل يومين راحة شهرياً بأجر وصرف الملابس على حساب الشركة ووضع نظام للسلفيات . وقد تقرر عرض هذه المطالب على لجنة التوفيق . وأيد الاتحاد المركزى هذه المطالب وناشد المسؤولين سرعة الفصل فيها « حتى يحل الاشكال بلا اضراب » . وقد تمكّن مكتب العمل من تسوية النزاع في ١١ أغسطس ١٩٣٦ .

وشهد شهر اكتوبر ١٩٣٦ تجدد المنازعات العمالية حول المطالب المختلفة او المؤجلة من المنازعات السابقة لعمال الشحن والتغليف بالاسكندرية وعمال ترام الاسكندرية وعمال الحرير بالقاهرة وعمال شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وعمال المدابغ بالاسكندرية ، وتجدد هذه المنازعات انما يشير بوضوح الى قصور الاجهزة المتأخرة لتسويتها مثل مكتب العمل ولجان التوفيق ، بقدر ما يشير الى تعنت الشركات في تسوية المطالب دون أن تتعرض لضغط حقيقي من جانب حكومة الوفد .

وكان رد الفعل الطبيعي في الشهور التالية ( نوفمبر وديسمبر ١٩٣٦ ) هو تجدد الإنذارات بالاضراب او الاعلان الفعلى لهذه الاضرابات كما حدث بين عمال المدابغ

بالاسكندرية في نوفمبر ١٩٣٦ وتجدد اضراب عمال شركة زيوت كفر الزيات بالاسكندرية واحتلوا المصنع في ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ والانذار الذى وجهه عبد الحميد السنوسى مستشار نقابة الترام بالاضراب فى نهاية نوفمبر ١٩٣٦ وعمال القنال فى ديسمبر .

### كيف كان آثر هذه الاضرابات في حكومة الوفد ، وكيف كان رد الفعل عندها ؟

لم يكن في مقدور حكومة الوفد ( أو رجالها الشysters في الحركة النقابية ) أن تدعى ، كما حاول زهير صبرى ، أن هذه الاضرابات كانت مدبرة ضدتها أو أنها دسيسية لعرقلة المفاوضات مع بريطانيا . فالقوى السياسية كما هي ممثلة في الأحزاب كانت مؤتلفة مع الوفد في « الجبهة الوطنية » وليس لها مصلحة في اثارة أو تدبير هذه الاضرابات العمالية . ولم يكن هناك ما يدعو القوى النقابية المعارضة للوفد ، وخاصة اتحاد عباس حليم ، إلى تدبير هذه الاضرابات . فاتحاد عباس حليم كان يعاني الضعف والهزال الشديدين منذ أيام الصراع ، وكان يتحاشى استخدام أسلوب الاضراب ولا يقره . ولا شك أنه فقد منذ تولى الوفد الوزارة ، الكثيرين من أنصاره النقابيين الذين نقلوا ولاءهم إلى اتحاد العام التابع للمجلس الأعلى ، لعلهم يصيروا منه مغنمًا بعد أن أصبح الوفد في السلطة . أما عباس حليم فقد آثر الانصراف مؤقتا عن المسرح العمالى تخففا من أعباء الصراع أو ايشارا للتهيئة مع الوفد بعد أن وصل إلى الحكم . وقد أدلى عباس حليم بحديث هام إلى جريدة الأهرام ( ١٠/٧/١٩٣٦ ) ثير فيه بصراحة عن موقفه فقال :

« طلب إلى كثير من الهيئات والعمال التدخل في مشاكل العمال الحالية بعد أن تطورت تطورا خطيرا لم أعهد لها أيام انفرادي بالحركة في الأعوام الستة الماضية ، وسألني آخرون عما إذا كنت قد اعتزرت الانسحاب من الحركة العمالية على وجه عام . ولو وضع الأمور في موضعها الفت نظر هؤلاء جميعا إلى أننى اشتربت مع الوفد المصرى في وضع خطة لاصلاح الطبقات العاملة في المؤتمر الوطنى المعروف ، ولو وجود الوفد المصرى في الحكم الآن أرى وأجيأ على انتظار تنفيذ هذا البرنامج ... » .

ومن ناحية أخرى ، لم يكن في مقدور الوفد أن يشكك في حقيقة هذه الاضرابات لأنها كانت تعبر عن واقع اقتصادى وعمالى لا يمكن انكاره . فالطالب الذى نظمت هذه الاضرابات من أجل تحقيقها ، لم تكن تستهدف اضافة مكاسب عمالية جديدة بقدر ما كانت تحاول تصحيح أوضاع معينة في علاقات العمل أو تأكيد مكاسب قديمة حاولت الشركات والأدارات الأخلاقي بها . ولعل قصور الأجهزة التنفيذية والتشريعية والنقابية التي اعتمدت عليها حكومة الوفد كان من العوامل الرئيسية في تعقيد الأمور واطالة أمد المنازعات وتيسير استفحالها . وقد تركت حكومة الوفد الفرصة سانحة لاجهزة الأمن القديمة لتوواصل مواجهة بعض هذه الاضرابات بأساليب القهر والعنف

بحيث بدأ حكم الوفد في أحداث اضراب ترام الاسكندرية واضراب عمال شركة السكر بالحومدية وكانه لا يختلف كثيراً عن عهد صدقى وعبد الفتاح يحيى .

لقد سببت هذه الاضرابات بالتأكيد قدرًا لا يستهان به من الخرج الحكومة الوفد ، بقدر ما القت ظللاً كثيفة على سمعة رجاله الذين كانوا نشطين بوسط الحركة العمالية ثم انقضوا عنها بعد أن نالوا المناصب في ظل الحكم الوفدى الجديد . وكان على حكومة الوفد إزاء هذا الخرج أن تعمل على إنقاذ سمعتها وان تضاعف جهدها لمواجهة الموقف من كافة نواحيه . كان عليها أن تعيد النظر في تنظيم مكتب العمل وفي اختيار موظفيه ، وكان عليها أن تنظر في تشكيل المجلس الاستشاري الأعلى للعمل وأن تستمتح خطاه لإنجاز مشاريع قوانين العمل . وكان عليها فوق هذا وذلك أن تعيد تنظيم الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى ( المجلس الأعلى ) ليكون أكثر فاعلية ونشاطاً في العمل النقابي .

هذا في الواقع الأمر هو ما حاولت أن تقوم به طوال النصف الثاني من عام ١٩٣٦ وأوائل ١٩٣٧ . ولكن نجاحها كان متفاوتاً حسب الظروف والأحوال المحيطة بكل مجال من هذه المجالات المتباينة .

ولعل أول رد فعل ملموس لدى حكومة الوفد لحوادث الاضرابات هو ايفاد الأستاذ محمد محمود ، مدير مكتب العمل بالنيابة إلى مدينة الاسكندرية في أوائل يونيو للدراسة حالات الاضرابات في المدينة واعداد تقرير شامل عنها لوزير التجارة والصناعة ، وأكبرظن أن هذا التقرير هو الذي حمل الوزير على اصدار قرار في ١٤ يونيو ١٩٣٦ بتشكيل لجنة « لبحث الأسباب العامة التي قد تؤدي إلى الاخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقات طيبة والسعى في الوصول إلى اتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات وذلك لحين صدور التشريع المنظم لحالة العمال » .

كما أبدى وزير التجارة والصناعة نشاطاً ملمساً وازدادت حركته وسط العمال سواء من خلال استقبال الوفود القادمة من الريف من حملة العرائض والمطالب ، أو بالقيام بزيارات إلى المناطق الصناعية القلقة .

واهتم وزير التجارة والصناعة - أيضاً - بتدعم имأجهزة مكتب العمل لتكون أكثر فاعلية في مواجهة حوادث الاضراب وتسوية المنازعات . فقد قرر رفع المكتب إلى مستوى « مصلحة » وافتتح مكتباً اقليمياً للعمل بمدينة الاسكندرية ( كان الأستاذ حامد العبد أول رئيس له في أكتوبر ١٩٣٦ ) وضاعف عدد الموظفين الفنيين والإداريين في المصلحة .

ولكن هذه الإجراءات كان يشوبها الكثير من السلبيات التي حدثت من فاعليتها . فقد عجز الوزير الوفد عن ازاحة جريث من منصبه اذ أبقى عليه كمدير لمصلحة العمل وبالتالي فقد ظلت سيطرته التقليدية على السياسة العمالية مستمرة . كما عجز الوزير في نفس الوقت عن أن يحدث التعديل المطلوب في تشكيل المجلس

الاستشارى الأعلى للعمل ، وطلت رئاسته مسندة الى أحمد زبور باشا وظل تمثيل العمال داخله محدوداً للغاية . والمرجع ان حكومة الوفد تحاشت اثاره المصالح المالية الوطنية والأجنبية ان هي أقدمت على اجراء التعديل المطلوب في المجلس .

ويبدو أن وزير التجارة والصناعة حاول التناقض حول هذين الجهازين الموقعين لحركته (مصلحة العمل – المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ) باسناد مهمة تخطيط السياسة العمالية وبحث التشريعات المقترحة الى لجنة فنية بالوزارة يرأسها عبد الرحمن فكري بك وكيل الوزارة والى اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحقانية .

\* \* \*

وكان المجال الثاني الذى تحركت فيه حكومة الوفد لواجهة موجة الاضرابات والقلق العملى ، هو مجال تشريع العمل . وهو الموضوع الذى ترکز حوله حركة الطبقة العاملة منذ سنوات وانتعشت آمالها فيه عند قيام الوفد الى الحكم . ولكن هذا المجال كانت تكتنفه صعوبات ومزالق متعددة وكان على حكومة الوفد أن تتحططها ان هي صدقت عزيمتها على الاستجابة لضغط الطبقة العاملة والحاها فى صدور التشريعات .

والحقيقة التى لا مرأء فيها هي أن حكومة الوفد ، وزارة التجارة والصناعة على وجه التخصيص ، تحركت بجدية لا يتطرق اليها الشك منذ أغسطس ١٩٣٦ من أجل اصدار ثلاثة قوانين أساسية : قانون التعويض عن اصابات العمل ، قانون النقابات وقانون عقد العمل الفردى . ورغم ذلك فان حكومة الوفد لم تتمكن حتى آخر يوم من وجودها ( ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ) أن تصدر من هذه التشريعات غير قانون التعويض عن اصابات العمل الذى صدر في ١٧ سبتمبر ١٩٣٦ على أن يجرى العمل به بعد ستة شهور أى في ١٧ مارس ١٩٣٧ .

ولكننا ينبغي أن نحدّر الواقع في الخطأ الشائع الذى يتم لهم أصحابه حكومة الوفد بالاعمال وخزان الطبقة العاملة في مجال التشريع ، وذلك أننا نرى أن حكومة الوفد كانت عاجزة – وليس عازفة – عن اصدار هذه التشريعات . وكان عجزها في الواقع الأمر يمكن في اعتقادها على أجهزة معوقة لحركتها ولحركة صدور التشريعات .

ولتصوير هذا الواقع التاريخي المريء ، نأخذ مشروع قانون النقابات الذى عجزت حكومة الوفد عن اصداره نتيجة مقاومة الأجهزة التشريعية وغيرها للفكرة الاعتراف بالوجود النقابي . ففى اعقاب تشكيل حكومة الوفد (مايو ١٩٣٦) تقدم النائب الوفدى زهير صبرى ، عضو المجلس الأعلى لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى ، تقدم الى مجلس النواب بمشروع قانون للنقابات . ولكن المجلس الذى كان يضم أغلبية وفدية اعاد المشروع الى لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون بناء على طلب الحكومة التي أعلنت عزمها التقدم بمشروع قانون للنقابات من جانبها . ولا شك أن هذا التأجيل أصاب زهير صبرى ورجال الاتحاد بخيبة أمل كبيرة في هذا الوقت . ولكن وزارة

التجارة والصناعة اهللت في افسطن ١٩٣٦ انها انتهت من وضع مشروع القانون وانها أخلته الى « قلم القضايا » لراجعته ، واختفى المشروع كما ينفي ان توقع في اصحاب « قلم القضايا » حتى منتصف نوفمبر ١٩٣٦ عندما اعلن ان وزارة التجارة والصناعة تلقت مشروع القانون من اللجنة التشريعية ( بوزارة الحقانية ) لتقديمه الى البرلمان .

ويبدو ان وزارة التجارة والصناعة كانت تحاول بهذه الاجراءات ان تتحاشى عرض المشروع على المجلس الاستشاري الاعلى للعمل نظرا لتشكيله العادى للفكرة الاعتراف بالوجود النقابي . ولكن المجلس تمكן من ان يفرض وجوده ويحملها على احالة المشروع اليه . واجتمع المجلس في اوائل ديسمبر ١٩٣٦ وسجل اعتراضه على المشروع وقرر ارجاء النظر فيه حتى يقدم هنرى نوس بك ، رئيس اتحاد الصناعات وممثله في المجلس ، تقريرا عن المشروع يعرض فيه رأى أصحاب الاعمال .

وأحدث هذا الموقف رد فعل شديد داخل الحركة النقابية التي توجست خيفة من مناورات المجلس الاستشاري الاعلى للعمل لتأجيل المشروع او واده . وتقدم الاتحاد العام التابع للمجلس الاعلى بمذكرة الى رئاسة الوزراء يطعن فيها في تشكيل المجلس الاستشاري الاعلى للعمل ويتهمه بعرقلة صدور التشريعات . كما أصدرت الاتحادات المركزية في المدن الاقليمية بيانات مماثلة ضد المجلس ، مثل بيان الاتحاد المركزي في طنطا الذي جاء فيه ( نشرته جريدة المصري ١٤ ديسمبر ١٩٣٦ ) :

« اذا كان المجلس الاستشاري الاعلى للعمل سيكون على حالته التي هو عليها الان ، فلا خير يرجى فيه للعمال ولا لنقاباتهم ولأنه لا يمكن لاصحاب الاعمال الموجودين بالمجلس أن يقرروا ما يرد للعمال حقوقهم المضومة » .

وانحازت مصلحة العمل ومديرها جريزلى الى المجلس الاستشاري الاعلى للعمل في عرقلة صدور القانون ، فقدت مجموعة من التعديلات التي اتسمت بالرجعية السافرة مثل اعتراضها على انشاء فروع للنقابات « لأن ذلك يساعد النقابات على تحويل نفسها الى اتحاد » . كما تحمست تحت ستار الحرية النقابية لحق العمال في انشاء أكثر من نقابة داخل المنشأة الواحدة الذي يؤدي الى انقسامات محلية وفتت نقابي .

اما أصحاب الاعمال داخل المجلس ، ومن خلال التعديلات التي اقترحها هنرى نوس بك رئيس اتحاد الصناعات ، فقد اعتبروا على تأسيس نقابات المنشآت لأن ذلك يجعل « صاحب المصنع أو مديره معرضا لمباحثة مرءوس له قد يكون اصغر صانع لو انه انتخب رئيسا او سكرتيرا للنقابات » ( المصري اول ديسمبر ١٩٣٦ ) وأعلنوا انهم يفضلون التنظيم الحرف للنقابات . واتفق الجميع على ضرورة فرض الاشراف الادارى على النقابات ومنح السلطة الادارية حق الاعتراض على التسجيل وحق الحل الادارى .

وأخذت وزارة التجارة والصناعة في أوائل مارس ١٩٣٧ موقفاً حاسماً أزاء هذه المنشآت من جانب مصلحة العمل والمجلس الاستشاري الأعلى للعمل، عندما أعلنت أنها لن ت exposures مشروع القانون على المجلس وأنها ستكتفى بعرضه على اللجنة التشريعية بوزارة الحقانية. وهكذا تجمد الموقف بالنسبة لهذا القانون الذي طالما انتظرته الطبقة العاملة، ولم تتمكن حكومة الوفد من إصداره.

ولقد مشروع قانون عقد العمل الفردي نفس المصير إذ لم تتمكن حكومة الوفد من تحريكه واصداره.

\* \* \*

وكان المجال الثالث الذي تحركت فيه حكومة الوفد ورجالها كرد فعل لوجة الإضرابات والقلق العمالي، هو مجال التنظيم النقابي. ولم يمنعها من التحرك في هذا المجال فشلها الذريع في إصدار قانون الاعتراف بالنقابات.

ومن الغريب أن هذا التحرك الذي كان ضرورياً وهاماً، قد جاء متاخراً للغاية إذ لم يبدأ إلا في يناير ١٩٣٧ حين قررت قيادة الوفد اجراء تعديلات واسعة في تشكيل المجلس الأعلى للاتحاد العام لنقابات القطر المصري وبعث النشاط في أوصاله.

فقد عرفنا كيف كسر نشاط هذا الاتحاد في أعقاب تشكيل حكومة الوفد بسبب انصراف «مندوبين» الحزب في المجلس بعد انتخابهم في البرلمان أو استناد مناصب وزارية أو وظائف حكومية اليهم. وبدلًا من أن ينشط الاتحاد تحت رعاية الحكومة وفي حمايتها، دبت فيه عوامل الخمول وأوشك على الانهيار التام. ولا شك أن القادة النقابيين المرتبطين بالوفد والذين نظموا مظاهرات الابتهاج بمقدم حكومته، قد خاب رجاؤهم في هذا الاتحاد (المجلس الأعلى) وأخذوا ينفضون عنه بالتدريج.

ولا بد أن تردد أحوال الاتحاد العام والمجلس الأعلى، بهذه الصورة، قد شغل قادة حزب الوفد وخاصة في ظروف الإضرابات والقلق العمالي الذي انتشر في البلاد تحت أعينهم وبصرهم. ولعل تأخرهم في علاج الأمر كان بسبب المنافسة على من يختلف حمدى سيف النصر بك في رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد، والمرجح أن عزيز ميرهم قد لعب دوراً فعالاً في تحريك الأمور من أجل محاولة إنقاذ الاتحاد العام وسمعة الوفد في ذلك الوقت.

ففي يناير ١٩٣٧ صدر قرار الوفد باعادة تأليف المجلس الأعلى للاتحاد العام من الأعضاء الآتية أسماؤهم (جريدة المصري ٣١ يناير ١٩٣٧) :

#### أ - مندوبو الحزب :

عزيز ميرهم - محمد حسين - أنطون جرجس أنطوان - حسين فتوح - حسن نافع - عبد الرحمن حمودة - مصطفى العسال - عبد الحليم رافع - أحمد الحضري.

المعلم محمد مصطفى - محمد ابراهيم - احمد الصباغ - أبو اليزيد أمين -  
احمد بدوى .

وعقد المجلس أول اجتماع له بعد إعادة تشكيله وقرر اسناد الرئاسة الى الاستاذ عزيز ميرهم . وانتخب محمد حسنين سكرتيرا عاما وحسين فتوح امينا للصندوق وشكلت هيئة استشارية للاتحاد العام للنقابات من الأساتذة : عبد الحليم رافع ومصطفى العسال وأحمد الحضري . كما تألفت لجنة من عزيز ميرهم ومحمد حسنين وانطون جرجس وحسين فتوح عبد الحليم رافع ، ومصطفى العسال وأحمد الحضري ومحمد ابراهيم وأحمد بدوى لمراجعة قوانين المجلس والاتحاد العام والتقدم بما تراه من الاقتراحات لتعديلها اذا اقتضى الحال .

وقدر المجلس تقديم واجب الشكر الى رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا والى الحزب « على رعايتهم للحركة العمالية وعطفهم على جماعات العمال في كل مناسبة واهتمامهم بإعادة تأليف المجلس الأعلى مع تمنيات المجلس لتحقيق أمانى العمال وأن يكون صاحب المقام الرفيع دانما خير سند في تحقيق آمالهم في العهد الدستوري القائم المستمر » .

ولسنا نجد مغزى خاصا لهذا التعديل وان كنا نعتقد أن اختيار عزيز ميرهم لرئاسة المجلس الأعلى يعني أن الوفد كان جادا في عملية تنشيط المجلس والاتحاد العام واستعادته فاعليتها النقابية نظرا لما هو معروف عن عزيز ميرهم من القدرة على الحركة والاخلاص فكرا وعملا للطبقة العاملة وحركتها . وقد ظهرت بالفعل بوادر النشاط في دار الاتحاد ، في أعقاب هذا التعديل ، فأخذت النقابات تعقد اجتماعاتها بالدار (١) كما أصدرت بعضها بيانات بمقابلتها او احتجاجات على اغماط حقها في تشريع اصابات العمل ، كما حرص عزيز ميرهم على الانعقاد الأسبوعي للمجلس الأعلى ولمجلس ادارة الاتحاد العام كل يوم أحد مع اجراء التعديلات اللازمة في المناصب والواجبات المسندة الى بعض الأعضاء . فقد كلف كل من حسن نافع وفاضل احمد خليل ، سكرتير عام الاتحاد ، بالبحث عن دار جديدة للاتحاد . ونشط كبار الأعضاء لتسوية عدد من المنازعات الجماعية والاجتماعية بوزير التجارة والصناعة ووزير المواصلات من أجل حل شكاوى فئات مختلفة من العمال مثل عمال الفنادق وعمال مصلحة الموانى والمتاجر وغيرهم ( المصري ٩ فبراير ١٩٣٧ ) وعمال السكك الحديدية والمطبعة الأميرية وعمال الاسمنت وعمال النسيج وعمال سكك حديد الفيوم الزراعية ( المصري ١٧ فبراير ١٩٣٧ ) . وامتد قدر من هذا النشاط الى الاتحادات المركزية في الأقاليم فعادت الى ارسال تقاريرها ومذكراتها الى الاتحاد العام .

(١) مقدت النقابات الآتية جمعياتها العمومية بدار الاتحاد خلال شهر فبراير ١٩٣٧ : نقابة موظفى محلات التجارية - الطهاء العامة - التنجيد والاثاث - ترام القاهرة - كى الملبس - النقاق المبرية .

ونحن لا يراودنا شك في أن المجهود الذى بذلها الوفد في هذه المجالات الثلاثة ، رغم أن النتائج النهائية لهذه الجهود كانت متواضعة ، قد ساعدت على تهدئة المسرح العمالى بشكل ملموس . وان كان نعتقد ان جانبا من هذه التهدئة كان نتيجة لقنوط العمال او يأسهم من تحقيق مطالعهم . ولكن قطاعات من العمال ظلت مصممة على الضغط من أجل مطالعها طوال عام ١٩٣٧ ولم تتأثر بحملة التهدئة التى نظمتها حكومة الوفد .

نقابة عمال الشحن والتفرير البحرية ببور سعيد قررت بالإجماع اعلان الاضراب فى ٢٠ يناير ١٩٣٧ . الواقع أن مدينة بور سعيد كانت مليئة بالمنازعات العمالية منذ نهاية ١٩٣٦ . ففى ديسمبر ١٩٣٦ قدم الى القاهرة وفد من مندوبي الاتحاد المركزى التابع للمجلس الأعلى برئاسة محمد أفندي سرحان وعضوية الافندية على نصلة وأحمد يوسف صالح وابراهيم سيد أحمد وحسن الصياد وجاد خليل حجازى وقابلوا وزير التجارة والصناعة وقدموا له مذكرة بمطالب عمال شركة قنال السويس الخارجيين عن الهيئة والتى تطالب بالفأ نظام المقاولين ومساواتهم بالعمال داخل الهيئة .

وفي الاسكندرية اجتمع مجلس ادارة نقابة عمال النقل الميكانيكي ( المصرى ١٢ فبراير ١٩٣٧ ) وقرر الاحتجاج على تدخل البوليس فى شئون النقابة ومنعه عقد اجتماعاتها . وأكد المجلس مطالب عمال شركات الأتوبيس بالمدينة بجعل التشغيل ٢٨ يوما ويومين للراحة ، وجعل الحد الأدنى لأجر السائق عشرين قرشا يوميا والكمسى أحد عشر قرشا ، وصرف ملابس العمل وتحديد ساعات العمل بثماني ساعات ، ووجه المجلس النظر الى مشكلة العمال العاطلين في القرار التالي :

« نظرا لما تبذل النقابة من معاونة مالية لهم وبما أن حالتهما المالية لا تمكنها من اعانتهم باستمرار ، تقرر وجوب مطالبة أهل البر بمعاونتهم . ولهذا يطوف العمال العاطلون باتجاه المدينة حاملين علما كتب عليه « عاونوا عمال الأتوبيس العاطلون » .

وشهد النصف الثاني من عام ١٩٣٧ عدة حوادث من الاضرابات ، مثل اضراب عمال مصنع لاغوداكس للورق في نهاية يوليو ١٩٣٧ ، ومظاهرة عمال مصلحة التليفونات لتقديم عريضة الى مجلس الوزراء في بولكلى بالاسكندرية ، وعمال معمل تكرير البترول بالسويس الذين أوفدوا جماعة منهم الى الاسكندرية لنفس الغرض ، واشت肯ى عمال ادارة المخازن بوزارة المعارف مطالبين بصرف العلاوات المتأخرة وزيادة الاجازة السنوية الى ٢١ يوما واقرار حقهم في الاجازات المرضية . وشهد شهر اكتوبر ١٩٣٧ تحركات

(١) تضمنت مطالعهم : تنظيم ساعات العمل (من ٦ صباحا الى ٦ مساء ) وساعات العمل المسائية (من ٦ مساء الى ٦ صباحا ) وتحديد ساعات العمل بثمان ساعات نهارا وخمس ساعات ونصف ليلا والباقي سافات عمل أساسية . تحديد الاجر ٢٥ قرشا للعامل العادي ، ٣٠ قرشا لعامل الونش ، ٤٠ قرشا للرئيس . الساعات الإضافية بزيادة ٥٠٪ في النهار ، ١٠٠٪ في الليل .

نشيطة بين عمال شركة النيل المتحدة بالقاهرة والاسكندرية وعمال الهندسة والدريسة بالسلاك الحديدية وغيرهم .

وحاول عزيز ميرهم ورفاقه في المجلس الاعلى وفى الاتحاد العام القيام بحركة كبيرة لاستعادة ثقة الطبقة العاملة فى الوفد وحكومته ، وطمأنة العمال بأن « الحكومة الدستورية » لم تخل عن وعودها ولم توقف مسامعها لاجابة مطالبهم . فقرروا اقامه حفل عمالى فى « ملعب الاسكندرية الكبير » يحضره رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا ويخطب فيه حول قضايا العمل والعمال و موقف حزب الوفد وحكومته من هذه القضايا .

ومهدت الصحافة الوفدية لهذا الحفل قبل انعقاده ب أيام وتوسعت فى النشر عنه بعد انعقاده وأدعت أن مائة ألف عامل حضروا الحفل لسماع الرعيم وتكريمه .

واهتم النحاس باشا فى خطابه بباراز دور الوفد فى خدمة الطبقة العاملة وأورد فيه ما يشبه « البرنامج العمالى » . . . وقال :

« وقد أولينا كل عنایتنا للطبقة العاملة بحكم أنها تمثل دعامة أساسية في انتاجنا القومي وسنؤكّد رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التي تمكن لهم العمل في ظروف صحية وتأدية رسالتهم الهامة في الحياة المصرية على أكمل وجه ، وأنه بفضل جهود العمال ونشاطهم وآخلاقهم ستصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة إلى أوج النجاح وتواصل تقدمها . ويتضح من ذلك أنه من الخير لاصحاب الأعمال للمصلحة العامة أن يكون العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ذويهم في اليوم وفي الغد . ولذلك فانتا سعينا في اعداد مجموعة قوانين نقصد من ورائها إلى تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال » .

كما تضمنت خطبة النحاس باشا - بالتفصيل - عرض المكافآت والحقوق والامتيازات التي حققها قانون التعويض عن اصابات العمل ، والتي سيتضمنها مشروع قانون عقد العمل الفردي ومشروع قانون النقابات ومشروع ساعات العمل في المحلات التجارية ومشروع قانون التوفيق والتحكيم . وحاول أن يبين واجبات العمال في مقابل الحصول على هذه المكافآت والحقوق فقال انه سيكون على العمال في مقابل ذلك انجاز الأعمال بعناء وعدم جواز ترك العمل بدون مسوغ شرعى . والامتناع عن كل عمل يهدد سلامة المصنع أو يسبب ضررا لصاحبها واحترام أسرار المصنع ومراعاة حسن السلوك .

وبقدر مالقيه هذا الحفل من الدعاية والترويج على صفحات الجرائد الوفدية ، فإنه تعرض لهجوم مثير من الصحافة المعارضة ، ففى مقال نشرته البلاغ ( ٥ اكتوبر ١٩٣٧ ) وصفت الحفل وخطاب النحاس باشا بأنه « طبل اجوف » وحاولت أن ترد الفضل في تشريعات العمل الى الوزارات السابقة .

ومهما يكن الأمر ، فإن هذا الحفل أو غيره من محاولات الإنقاذ لسمعة الوفد لدى الطبقة العاملة ، لم تكن تجدي كثيراً في ذلك الوقت لأن الظروف العامة التي كانت تحيط بحكومة الوفد في نهاية عام ١٩٣٧ كانت في غير صالحه ، وكانت تشير في الأغلب إلى أن الوفد مقبل على أزمة سياسية ستؤدي بحكمه وبوزارته في نهاية الأمر . فقد تضاعفت النقد للوفد ورجاله من جراء المحسوبيات الصارخة التي كان يمارسها في التعيين للوظائف وفي الترقيات وفي فصل العمد والمشايخ تلبية لرغبات انصاره . وكان اخراج محمود فهمي التقراشي باشا من الوزارة الوفدية ومن الوفد قد أثار شباب الحزب وأحدث انشقاقاً خطيراً في صفوفه . وتشجعت السrai في مثل هذه الظروف على تحدى الحكومة والوفد فعینت على ماهر باشا رئيساً للديوان الملكي على غير رغبة الوفد ، ورفضت تعيير بعض مشاريع القوانين التي طلبها الوفد ، وأصرت السrai على حل جماعة القمصان الزرقاء التابعة للوفد لا أصابعها من انحرافات وتصرفات ضاق بها الناس ، كما تعرضت حكومة الوفد لموجة من المظاهرات الطلابية في الجامعة والأزهر ونظمت في ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين كانت تهتف بسقوط الوفد وخرج الملك فاروق لتحيتها .

وأخيراً جاءت نهاية حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ عندما أقالها الملك بخطاب شديد جاء فيه :

« نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر ايجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأي الأمة وتنستقر به السكينة والصفاء في البلاد ... » .

وفي نفس اليوم الذي أقيمت فيه حكومة الوفد ، عهد الملك إلى محمد محمود باشا تأليف الوزارة الجديدة .

## الفصل السادس الخاتمة الخزينة للعشرينات

سواء كان التاريخ يعيده نفسه أو أن «الصدفة» أصبحت قانوناً يحكم حركة الأشياء والأحداث ، فإن ما حدث على المسرح السياسي والعمالي المصري في نهاية ١٩٣٧ كان شيئاً يقارب التناقض أو ما يشبه التناقض لما حدث في نهاية العشرينات . فالأحداث تتكرر بصورة مذهبة والأفراد يخرجون إلى مسرح حياة الطبقة العاملة بأرواحهم القديمة ليعيدوا تمثيل أدوارهم من جديد .

وزارة الوفد تخرج في ديسمبر ١٩٣٧ كما خرجت تماماً في يونيو ١٩٢٧ . وباتى من بعدها محمد محمود باشا ، رجل اليد الحديدية والطفيان ، في ديسمبر ١٩٣٧ كما أتى من بعدها تماماً في ٢٥ يونيو ١٩٢٧ .

ترك الوفد الحكم في ١٩٢٧ والحركة النقابية تعانى الانقسام والطبقة العاملة تكافح في يأس مرير من أجل تشريعات العمل ، وها هو يترك الحكم في ديسمبر ١٩٣٧ والحركة النقابية تعانى الانقسام والانهيار معاً ، وتكافح في يأس أشد مرارة من أجل تشريعات العمل .

الآمال التى بناها الوفد في الحالتين وهو فى الحكم ، تقارب أن تتبدد ولا يكاد يتحقق منها إلا النذر اليسير . ومجيء محمد محمود باشا إلى الحكم فى الحالتين لا يحمل معه أى قبس من الآمل أو البشرى ، فما لم يتحققه الوفد بضعفه وأخطائه وتخاذل رجاله لا يمكن أن يتحققه محمد محمود باشا بصلفه وكراهيته للطبقة العاملة وحركتها .

\* \* \*

### عودة الوجوه المفقودة :

إن نظرة واحدة إلى وزارة محمد محمود باشا عند تشكيلها في ديسمبر ١٩٣٧ تكشف لورخ الطبقة العاملة لأول وهلة أنها بجانب موقف رئيسها وسمعته القديمة ، تضم عناصر معينة لها علاقات سالفة وسيئة للغاية بالطبقة العاملة . من هؤلاء على وجه التحديد أربعة وزراء معروفون للعمال وهم اسماعيل صدقى ، وزير المالية ، عبد الفتاح يحيى ، وزير الخارجية ، وحسين سرى ، وزير الاشتغال ، وأحمد كامل وزير التجارة والصناعة .

فاسماعيل صدقى ، غنى عن التعريف للطبقة العاملة . فقد ارتبط اسمه بسياسة القهر والعنف ضد الحركة العمالية وأغلاق مقراتها ومصادر نشاطها ، فضلاً

عما أجراه من تخفيضات الأجر و توفير للعمال والفاء لنظم المعاشات . و عبد الفتاح يحيى ، هو رئيس الوزراء الأسبق الذي حمل لواء السياسة الصدقية ضد العمال وحافظ على تقاليدها وأساليبها وعنهما بعد اختفاء صدقى . أما حسين سرى ، وزير الأشغال فيعرفه عمال الحكومة جيداً من خلال مواقفه العديدة ضد مقتربات تحسين شروط عملهم طوال الثلاثينيات حين كان وكيلاً لوزارة الأشغال وعضوًا في المجلس الاستشاري الأعلى للعمل . ويعرفه قادة الحركة النقابية لتصريحاته حول قانون عقد العمل الفردى حين اعترض على المشروع وقال ( الاهرام ١٢/١٢/١٩٣٤ ) :

« ان البلاد لم تصل بعد الى الحد الذى يمكن معه تطبيق مثل هذا القانون » .

واخيراً فان اسناد وزارة التجارة والصناعة التي تتبعها مصلحة العمل الى احمد كامل ( ابن اخت صدقى باشا ) كان أمراً مخيفاً . فهذا الرجل كان من رجال الأمن المحترفين ومن رجال بريطانيا المخلصين ، وعضو من أعضاء لجنة القيسى ذات السمعة السيئة ، ورئيساً لتحرير صحيفة « الشعب » جريدة حزب صدقى باشا .

ان وزارة بهذا التشكيل ، وبهذه المجموعة المقهورة الوجه لم يكن يرجى من ورائها ، تحت أي ظروف ، ادنى خير للطبقة العاملة او حركتها .

ولكن .. هل كانت الطبقة العاملة ، وحركتها النقابية ، قادرة على مواجهة الوزارة الجديدة وما قد تخلقه من ظروف معادية لها ؟

لكى نرد على هذا السؤال الهام ، ينبغى أن نقصى أولاً حقيقة الواقع النقابي والاتجاهات التي كانت تحكم حركته في ذلك الوقت .

نكمى نعرف جيداً ، كانت الحركة النقابية في نهاية عام ١٩٣٧ لا تزال تعانى من آثار الصراع الحزبى والانقسام ، وكانت عاجزة تماماً عن الدفاع عن شروط عمل أعضائها أو تحقيق أماناتهم في تشريع العمل .

كانت قيادتها موزعة ، في ضعف ، بين الاتحاد العام التابع لعباس حليم الذى كان يعاني الضعف والهزال بعد انصراف زعيمه عنه ، وبين الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى الذى انقض عنه رجال الوفد وعجز عزيز ميرهم ، رغم جهوده المضنية من أن يرد إليه الحيوية والنشاط . أما النقابات في القاهرة والاسكندرية والأقاليم فقد كانت ، فوق انقسامها ، عاجزة عن الحركة الفعالة لضعف ماليتها وأنهيار عضويتها .

وكانت مشاريع قوانين العمل التي تعلقت بها أعمال الجماهير العاملة لا تزال متعرّضة في اللجان المختلفة في وزارة التجارة والصناعة وفي وزارة الحقانية ولجان مجلس النواب والمجلس الاستشاري الأعلى للعمل . والشعور السائد هو أنه اذا كان الوفد لم يتمكن من اصدار هذه القوانين ، فلا أمل يرجى من وزارة محمد محمود باشا في اصدارها .

وفي وسط هذه المخنة ؛ كان هناك احساس عميق لدى قطاع محدود من القيادات العمالية بان الارتباط العربي لحركتهم لم يتحقق لها اى خير ، بل انه على العكس قد جر عليها الانقسام والعزلة والانهيار ، ولا بد لها من ان تعتمد على طاقاتها الذاتية .. وعلى وسائلها الخاصة من اجل تحقيق مطالبتها .

ولكن في مواجهة هذا الاحساس العميق بضرورة تأكيد استقلال الحركة العمالية ، كانت الظروف مهيأة في نفس الوقت لعدة تحركات من شأنها ان تؤثر عكسيا على الاتجاه الاستقلالي للحركة العمالية . فهناك عباس حليم الذي انصر مؤقتا عن العمل النقابي أثناء حكم الوafd ، وهو سيعاول العودة الى سابق نشاطه بعد سقوط الوafd ، لاستعادة مكانته ، وهناك – بالتأكيد – كتيبة المحامين والمستشارين الوافدين الذين تعودوا على مضاعفة نشاطهم النقابي كلما أصبح حزبهم خارج الحكم ، وهؤلاء سيعاولون تجديد ارتباطهم « بأصدقائهم » النقابيين لاستعادة مكانتهم او نفوذهم الذي خسروا جانبا كبيرا منه خلال حكم الوafd .

وكما نتوقع .. ظهر عباس حليم على المسرح العمالى بعد غيبة طويلة خارج البلاد وخارج العمل النقابي . ولا شك انه وجد الظروف مواتية لعودته . فالوafd أصبح خارج الحكم ، ورجاله من كتيبة المحامين لا يزالون يعانون صدمة الاقالة . وهناك عدد من الاصدار القدامى متجمعين في هيئة باسم « هيئة تنظيم الحركة العمالية » تدعوا الى تنشيط النقابات واحياء فكرة حزب العمال . واذا كانت هذه الهيئة قد اظهرت بعض الاتجاهات الاستقلالية فانها رحبت بالعمل مع عباس حليم فور ظهوره معرفتهم بقدرته واستعداده لتمويلها كسابق عهده مع الاتحاد العام .

ولكن عودة عباس حليم هذه المرة لم تكن مثل عودته في اعقاب سقوط حكم صدقى وبعد الفتح يحيى . فقد طرأ ظروف عديدة غيرت الموقف بالنسبة له بعض الشيء . فنحن نفهم من احاديث عدد من النقابيين القدامى المعاصرین لهذه الفترة بالذات (١) ان عباس حليم لم يكن هذه المرة قادرا او راغبا في بعثة امواله ( اموال زوجته ابنة عدلی يكن باشا ) على الحركة النقابية . فقد صرف في الأعوام الماضية اكثر من سبعة آلاف جنيه ، واستثمر نحو ثلاثة الف جنيه في شركة الاتحاد للدخان التي كانت تتعرض للتتصفيه او الافلاس حينذاك . ومن ناحية اخرى ، انتهت وفاة الملك فؤاد ذلك العداء القديم الذي ظل مستمرا سنوات طويلة بين عباس حليم وبين القصر . وهو الصداع الذي طالما قربه من الوafd وجعله موضوع اعجاب الجماهير العاملة ، وأصبح عباس حليم الان اكثر ميلا الى التعامل الودي مع القصر ، وربما ايضا مع البريطانيين .

هذا من ناحية عباس حليم . أما اذا نظرنا الى الظروف الجديدة من ناحية العمال فاننا سنلمس اتجاهها كاما ، او ظاهرا احيانا ، نحو التقليل من التبعية

(١) مقابلات شخصية مع السيد / كامل مر الدين .

عباس حليم أو غيره من العزبيين ، والاكتفاء بقدر من العلاقات به لا يسمح بسيطرته  
النامة على الحركة العمالية .

في إطار هذه الظروف الجديدة ، تمكن عباس حليم بمعاونة « هيئة تنظيم الحركة  
العمالية » من إعادة تشكيل الاتحاد العام تحت اسم جديد هو « الاتحاد العام لنقابات  
عمال المملكة المصرية » (١) في أول مارس ١٩٣٨ ، أُسندت إليه رئاسته في أول الأمر  
ثم أُسندت بعد شهر إلى الدمرداش الشندي النائب العمالي السكتندرى ، واحتفظ  
عباس حليم بلقب « الرعيم » في الوضع الجديد .

وقد عثينا على وثيقة بعنوان هذا الاتحاد تحتوى على قائمة بتوزيع المناصب  
في مجلس ادارته وقائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين . والعنوان كما ورد في هذه الوثيقة  
هو : الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية – زعامة صاحب المجد النبيل عباس  
حليم – ٢٩ شارع ابراهيم باشا أمام جامع اولاد عنان ، وتعطى الوثيقة أسماء  
المؤسسين كما يلى :

محمد يوسف المدرك ( من عمال محلات التجارية ) ، محمد صالح عبد الله ،  
محمد حسن عمارة ( سكرتير عام الاتحاد السابق ) سيد قنديل ( من عمال المطبع )  
أحمد المصرى ( من الحلاقين وسكرتير الشئون الدولية في الاتحاد السابق ) كامل  
عز الدين ( عمال الطيران وسكرتير الشئون المالية في الاتحاد السابق ) عبد الوهاب  
محمد ( رئيس اتحاد نقابات حلوان ووكيل أول الاتحاد السابق ) عباس يوسف ( عمال  
فن التجارة ) حسن بكر ( عمال الاستر ) على ريحان ( نجار ) ابراهيم فاضل ( نجار )  
عبد الوهاب محمد على ، محمد حسانين محجوب ، على صالح درويش ( من السائقين )  
محمد مرجان عبد الله محمود ادريس ( من السائقين ) ولبيب تادرس ( رئيس نقابة  
الترزية وعضو اتحاد عباس حليم في يناير ١٩٣١ ) ابراهيم الشيمى ، ابراهيم المهدى ،  
سعيد محمد ( السائقين ) احمد رمضان ، عنتر دنيا ( سائقين ) محمد شفيق ، محمد  
على خليل ( من عمال طنطا ) محمد ابراهيم ، عاشور احمد يحيى ( مساعد السكرتير  
باتحاد عباس حليم يناير ١٩٣١ ) اسماعيل محمد ، محمد حسن عتابى ، عطاس  
عط الله ( سكرتير نقابة النقل الميكانيكي وسائق النبيل عباس حليم ) على البسوسي ،  
على النشار ، محمد محمد معوض ( مطبع بالمنوفية ) حامد سليم ( الذى قاد اضراب  
الحومدية عام ١٩٣٦ ) سيد رفاعي (٢) .

(١) لعل تغيير اسم الاتحاد واختيار كلمتى « المملكة المصرية » بدلاً من « القطر المصرى يكشف مزاج عباس  
حليم ورفاقته في اظهار ولائه للملك الجديد والمصر .

(٢) المفهوم انهم كانوا يمثلون ٣٢ نقابة .

**وزعنت هيئة المكتب على النحو التالي :**

وكيل أول	محمد يوسف المدرك
وكيل ثان	محمد صالح عبد الله
سكرتير عام	محمد حسن عمارة
أمين الصندوق	رجب أحمد
رئيس اللجنة المالية	عاشور أحمد يحيى
رئيس لجنة الدعاية والنشر	عبد الوهاب محمد
رئيس لجنة تنظيم النقابات	حسن بكر
سكرتير مساعد	محمود محمد العسكري
سكرتير مساعد	على ريحان

واضح أن هذا التشكيل قد جمع الأصدقاء القدامى من جديد ، كما سمح بظهور عناصر في قيادة الاتحاد ذات فكر مستقل ، مثل سيد قنديل ، وأخرى ذات فكر يساري بمعايير العصر مثل يوسف المدرك و محمود العسكري .

وفي تقديرنا أن عملية إعادة تنظيم الاتحاد استمرت طوال شهري مارس وأبريل ١٩٣٨ ، ولهذا فإن نشاط الاتحاد لم يظهر بصورة ملموسة إلا في بداية مايو ١٩٣٨ . ولما كانت مشكلة تشريع العمل وفي مقدمتها مشروع الاعتراف بالوجود النقابي ، هي المشكلة التي تشغّل الرأي العام العمالى في هذه الفترة ، فقد كان من الطبيعي ، والمتوقع أيضا ، أن يركز الاتحاد باكورة نشاطه على هذه المشكلة . وهذا يفسر لنا قراره بتنظيم « مظاهرة ٨ مايو ١٩٣٨ » للمطالبة بتشريعات العمل والتي تعد أكبر مظهر لنشاطه حينذاك .

فقد نظم الاتحاد وعدد كبير من نقاباته (١) هذه المظاهرة يوم ٨ مايو ١٩٣٨ ومرروا بها على دار مجلس الوزراء وقصر عابدين حيث دخل وفد منهم لتقديم عريضة بمطالبهم ووصف نقابي معاصر (٢) هذه المظاهرة فكتب يقول :

« فقد واصلوا سيرهم في نظام حتى قصر عابدين وهناك حيوا جلالة الملك وأنابوا عنهم وفدا لرفع مطالبهم بينما المتظاهرين يرددون الهتاف لجلالة الملك وينادون بمطالبهم العادلة » .

وكانت المطالب التي حملتها المظاهرة إلى « الاعتراض الملكية » هي : الاعتراف بالنقابات ، إعادة النظر في قانون الإصابات ، تنفيذ تعليمات مصلحة العمل في مراقبة

(١) اشتراك في المظاهرة نقابات عمال الدخان - الامنيبوس - التجارة - الصياغة - النحاس - الماء - الفنادق - منابر السكة الحديد - الطباعة - النور - المخابر - القهارات والأندية - الزخرفة - المجال التجارية .

(٢) سيد قنديل : نقابتي من ٣٧ .

المصانع والشركات ، تخفيض ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور ، حل مشكلة العمال العاطلين .

ولسنا نجد شيئاً جديداً في هذه المطالب ، ولكن الجديد حقاً هو اتجاه المظاهره بهذه المطالب إلى القصر الملكي . ولهذا الاتجاه أكثر من تفسير في رأينا ، فقد يكون نتيجة لتعليمات عباس حليم الذي كان يهمه اظهار ولائه للقصر ، وقد يكون مجرد رد فعل وسط العمال أو عزوفهم عن الالتجاء إلى الأحزاب .

ومهما يكن الأمر ، فإن هذه المظاهر لم تتحقق أى نتيجة ملموسة لدى الحكومة . ولكنها بالتأكيد رفعت أسمهم الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية وسط العمال بحيث أصبح أقوى المنظمات تأثيراً وأعلاها صوتاً وضجيجاً .

أما الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري التابع للمجلس الأعلى فقد انقض عنه رجال الوفد من كتبة المحامين وتوقف عزيز ميرهم ، آخر رؤساء المجلس الأعلى ، عن مواصلة مسؤولياته .. سقط الاتحاد في نهاية الأمر في أيدي مجموعة من النقابيين الجدد المستقلين ومن بقي معهم من قياداته القديمة نذكر منهم : محمد فهمي ، عضو المجلس الأعلى ورئيس نقابة مستخدمي وعمال الاشارات بالسكك الحديدية ، وبعد العال موسى ، عضو المجلس الأعلى وفاضل أحمد خليل سكرتير الاتحاد ورئيس نقابة عمال البوابات والزخرفة وإبراهيم الأسمري عضو هيئة المكتب للاتحاد ، وعباس رشوان العضو السابق باتحاد عباس حليم يناير ١٩٣١ وعثمان هدهد العامل بالإعلانات المصرية وحسين حمودة من المطبع الأميرية ، وأحمد محمد يونس وأحمد لطفي من اتحاد عمال شركة النور والمياه ، وحسن سلامة وأمام سليمان وحافظ عبد زبه وسيد يس من نفس الاتحاد ، وأحمد عبد العزيز وعلى حسن فرجات وبعد الفتاح محمد وعبد العال عبد الله وزكي يوسف .

وقد عرف عن هذه المجموعة النقابية تحولها عن الولاء للوفد ومحاولاتها الدائمة التقرب من القصر والسلطة القائمة . ولكن نفوذها ظل محدوداً وسط الحركة العمالية . وقد عرفت هذه المجموعة باسم « اتحاد ميدان الأوبرا » في الوسط العمال ، نسبة إلى مقر اتحادهم .

#### نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية :

كان على الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية ، لكي يثبت مكانته ويكسب ثقة الطبقة العاملة أن يعمل بكل جهوده في ثلاثة مجالات أساسية :

أولاً : كان عليه أن يدعم صفوفه ويعيد ارتباطه بالنقابات المعاشرة في القاهرة والإسكندرية والإقليم ، ليظهر كقيادة فريدة للحركة العمالية .

ثانياً : كان عليه أن يثبت قدرته على خوض معركة تشريعات العمل ويضغط على الحكومة والبرلمان من أجل ذلك .

**ثالثاً : كان عليه أن يؤكد حضوره دائمًا بجانب الحركة اليومية**

وهذه المجالات ، بطبيعة الحال ، مجالات مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً . ومن الخطأ النظر إليها باعتبارها مجالات منفصلة . ولكننا إذا فعلنا ذلك فانما نلمس على القارئ متابعة حركة الاتحاد العام في هذه الفترة .

### **تدعم الارتباط النقابي :**

كان الأمل يراود رجال اتحاد المملكة المصرية في توحيد الحركة النقابية وفي إحياء نقاباتها المبعثرة وربطها بالاتحاد . وكانت فكرة التوحيد تعنى في الواقع الأمر ضم اتحاد ميدان الأوبرا وبعض النقابات « المستقلة » إلى هذا الاتحاد .

وقد أقدم اتحاد المملكة المصرية وزعيمه عباس حليم على هذه المحاولة في منتصف يوليو ١٩٣٨ ، وتمكن من عقد اجتماع مشترك من مندوبي هذه الكتل الثلاث للنظر في تأليف اتحاد عام واحد يضم صفوفها . وصدر بيان في هذا الصدد يقول ( الاهرام ١٩٣٨/٧/١٩ ) :

« جاءنا من اتحاد العام ل النقابات العمال ( القطر المصري ) ومن اتحاد العام ( ل النقابات عمال المملكة المصرية ) برئاسة النبيل عباس حليم أن ممثلي هذين الاتحادين والنقابات المستقلة عقدوا مساء الأحد اجتماعاً للنظر في توحيد صفوف العمال . وبعد البحث والمناقشة قرروا ضم الاتحادين والنقابات المستقلة بعضها إلى بعض ليتألف منها اتحاد واحد تسند رئاسته إلى أحد العمال كما قرروا أن تكون زعامة الحركة العمالية للنobil عباس حليم ، حتى تتعقد مجالس ادارات النقابات بهيئة مجلس موحد وتبت في المسألة . ثم الفوا لجنة لتنفيذ هذه القرارات » .

ولكن جميع الشواهد تدل على أن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة بيجابية ، وأن الاتصالات العقيمة ظلت مستمرة حتى نهاية عام ١٩٣٨ . ففي أوائل نوفمبر ١٩٣٨ أقام اتحاد ميدان الأوبرا حفل استقبال للنobil عباس حليم والمدراء الشندي ، ثم « ختمت الحفلة بالدعاء لجلالة مولانا الملك » ( البلاغ ١٩٣٨/١١/١ ) ، والأرجح أن اتحاد ميدان الأوبرا لم يلبث أن اختفى تماماً تاركاً الميدان خالياً للاتحاد العام ل النقابات عمال المملكة المصرية وزعيمه عباس حليم ، الذي وإصل مساعيه لتوحيد الحركة النقابية .

ففي يناير ١٩٣٩ بذلت محاولة لتوحيد نقابة عمال المطبع المصرية ونقابة المطبع العامة بالقاهرة ( الاهرام ١٩٣٩/١/١٨ ) .

وأتجهت مساعي التوحيد النقابي إلى الاسكندرية في نهاية يناير ١٩٣٩ في محاولة لاحياء الاتحاد المركزي للنقابات . وبدأت هذه المساعي باستئجار دار جديدة للاتحاد في ٢٥ شارع مسجد العطارين ، ثم عقد اجتماع عام في أوائل فبراير ( الاهرام ١٩٣٩/٢/٥ ) حضره مندوبي النقابات التي كانت مرتبطة بالاتحاد المركزي وبعباس حليم وأهمها نقابة مستخدمي المحال التجارية وعمال شركة النور وعمال شركة ترام الاسكندرية وعمال النقل الميكانيكي وعمال السيارات والمخابز الفرنجية ونقاية عمال الخضر والفاكهه . وتقرر في هذا الاجتماع عقد الجمعيات العمومية لهذه النقابات واجراء انتخابات جديدة لمجالس ادارتها . واختير السيد فهمي أفندي مراقباً لحسابات الاتحاد . كما اتخاذ الاجتماع مجموعة من القرارات بشأن المطالب العمالية مثل رفض مشروع الحكومة الخاص بالعملة الأسبوعية الاجبارية بدون اجر ، والاحتجاج على عدم اصدار تشريعات العمل المطلوبة ومثل مطالبة الحكومة باصدار قانون الاعتراف بالنقابات . \*

وفي القاهرة نشطت النقابات المرتبطة بالاتحاد لعقد جمعياتها العمومية واجراء انتخابات جديدة منها النقابة العامة لعمال الفنادق التي اجتمع مجلس ادارتها بدار الاتحاد ( الاهرام ٢٢ فبراير ١٩٣٩ ) وقرر عقد الجمعية العمومية واجراء انتخابات في ٦ مارس ١٩٣٩ ، وكذا عمال شركة سيارات اتوبيس القاهرة الذين اجتمعوا بدار الاتحاد وقرروا تشكيل نقابة جديدة لهم . كما انعقدت الجمعية العمومية لنقابات عمال النقل الميكانيكي والتي محمد عبد العزيز الجداوى تقريراً عن اعمالها في عامي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ واجريت الانتخابات لمجلس ادارتها فأسفرت عن انتخاب محمد ابراهيم زين الدين رئيساً وعبد العال موسى وكيلاً اولاً ومحمد عبد العزيز الجداوى وكيلاً ثانياً ورشاد دوس واحمد محجوب للسكرتارية ( الاهرام ١٠/٣/١٩٣٩ ) والمعروف ان قادة هذه النقابة كانوا موزعين الولاء بين الوفد وبين عباس حليم .

وشهد شهر مارس ١٩٣٩ ، نشاطاً نقابياً واسعاً بالاسكندرية تنفيذاً للخطوة التي قررها الاتحاد المركزي لاعادة احياء وتنظيم النقابات والتي كان يرعى تنفيذها الدمرداش الشندى بنفسه . وقد لفت هذا النشاط نظر الصحافة فكتبت الاهرام في ١١ مارس ١٩٣٩ تقول :

« ان نقابات العمال في الاسكندرية نهضت في المدة الأخيرة نهضة حسنة ويات العمال يعقدون اجتماعات تعود عليهم بالفائدة ، ونائب غيط المدة ( الدمرداش الشندى ) يرأس أحد اتحادات العمال في الثغر وهو وثيق الصلة بيئتهم وقد اهتم العمال بانتخابه ليقوم بانهاض مطالبهم في المجلس ( مجلس النواب ) » .

وفي اطار هذا النشاط عقدت الجمعية العمومية لنقابة عمال ترام الاسكندرية تحت اشراف الدمرداش الشندى ، حضرها ٢٦٠ عاملًا في الصباح ، ٣٩٠ عاملًا في المساء .

وشهد شهر مايو ١٩٣٩ محاولة فريدة في القاهرة لانشاء «الاتحاد» بين نقابة عمال شركة النور ونقابة عمال شركة المياه تحت الرئاسة الفخرية للدمداش الشندي . واعلن في ٢٣ مايو ١٩٣٩ ( الاهرام والصحف الأخرى ) أنه تم تشكيل هذا الاتحاد وانتخب حافظ عبد ربه رئيساً وعبد الفتاح محمد حمودة وأحمد محمد غزال وكيلين وأحمد حسن على وسيد ياسين سكريتين وأحمد عبد العزيز وال الحاج احمد لطفي وبولو ايلول ومحمود عبد الطيف وعوض حنا وبعد الجليل سلامه محمد وأحمد عبد الله أعضاء . ومن المهم ان يلاحظ القاريء هنا أن حافظ عبد ربه وأحمد عبد العزيز وأحمد لطفي وسيد ياسين كانوا من أعضاء اتحاد ميدان الأوبرا . وقبولهم الرئاسة الفخرية للدمداش الشندي يعني انهم انتقلوا بولائهم الى الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية زعامة عباس حليم .

ولستنا نعرف على وجه التحديد الأسباب التي دعت الى قيام هذا «الاتحاد» بين النقابتين . ولكن الاستاذ حسن شافعى الجيزاوي ، مستشار نقابة عمال شركة النور نشر بياناً بأن جماعة من هذه النقابة اختلفوا مع نقابتهم واتخذوا مقراً لهم بدار نقابة عمال شركة المياه ، وهنالك نشأت فكرة تأليف هذا «الاتحاد» . وأكد الاستاذ الجيزاوي ان نقابة عمال شركة النور « لا تزال قائمة تباشر مهمتها وهي الدفاع عن حقوق أعضائها وفي مقدمتهم الستة المسؤولين الآن من العمل » ( الاهرام ٢٣ ، ٢٤ مايو ١٩٣٩ ) .

\* \* \*

وإذا حاولنا ان نقيم هذا النشاط التنظيمي بصورة عامة ، فإننا نعترف بأنه حق بعض النجاح المتواضع في المستوى القومي ، ولكنه ظل قاصراً - قصوراً شديداً في مستوى الاتحادات المركزية بالأقاليم وفي مستوى النقابات الفردية .

وفي تقديرنا أن هذا القصور كان نتيجة لقلة مصادر التمويل أو نضوبها ، فالنبييل عباس حليم لم يكن مستعداً لمواجهة المصارييف المطلوبة لتأجير دور النقابات وتفریغ النقابيين ودفع بدلات الانتقال كما كان يفعل في الماضي . والنوابات ، من جانبها ، لم تكن قادرة على مواجهة مصاريفها من الاشتراكات لتخلّف الجماهير الأعضاء عن الدفع المنظم .

اما في الاسكندرية فقد ظل الاتحاد المركزى الوفدى وظلت « هيئة التضامن » قائمين ورافقين الانضواء تحت رعاية اتحاد المملكة المصرية . ونحن نرجح ان العناصر الوفدية ظلت مسيطرة بشكل ما على عدد من الاتحادات المركزية القديمة ودور النقابات في المدن الاقليمية ، ولم يتمكن اتحاد المملكة المصرية ان يمد نشاطه اليها .

نخلص من ذلك ان حملة التنظيم النقابي التي قادها اتحاد المملكة المصرية لم تحقق نتائج هامة او أساسية ، فقد ظل وجه الحركة النقابية - كما كان قبل الحملة - منقسمًا او منهاراً رغم النجاحات المحدودة في عدد من النقابات .

## معركة تشریفات العمل :

كانت معركة تشریفات العمل هي المجال الثاني المفتوح أمام اتحاد المملكة المصرية ليثبت من خلالها جدارته لقيادة حركة الطبقة العاملة .

وتاريخ الطبقة العاملة حافل بالمعارك من أجل تشریفات العمل ، ولكنها معارك كانت تنتهي عادة بخيبة الامل والرجاء . ولعل خيبة امل الطبقة العاملة في حکومة الوفد الأخيرة ( مايو ١٩٣٦ - ديسمبر ١٩٣٧ ) كانت تفوق كل تصور . والأسأة هنا هي أن رجال الوفد أنفسهم الذين بثوا الأمانى الكبير فى نفوس العمال وقطعوا الوعود بتحقيقها عندما يأتي الوفد الى الحكم . وجاء الوفد ، ولكنه عجز عن اصدار التشریفات المرتقبة وقع ضحية الأجهزة التنفيذية والتشریعية الموقعة لحركته .

وكان الشعور السائد لدى الطبقة العاملة بعد اقالة حکومة الوفد في ديسمبر ١٩٣٧ أن الذى عجزت حکومة الوفد عن اصداره من التشریفات لا امل يرجى في تحقيقه على يداية حکومة أخرى . ومن هنا تولدت في أوساط النقابيين فكرة راسخة بأن الاعتماد على الأحزاب ووعودها ، اسلوب خاطئ ولا جدوى من ورائه ، وأن أسلوب اللتماس والاستعطاف من أجل صدور التشریفات الصالحة لن يحقق شيئاً في هذا السبيل .

و عبر فريد سليمان ، سكرتير نقابة عمال شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية عن هذا الشعور ( الاهرام ١٠/٧/١٩٣٩ ) فقال :

« منذ عام ١٩٢٤ ونحن العمال نسمع الكثير من الوعود يلوح لنا بها كل برلمان وكل حکومة ، ولكننا لم نظر حتى اليوم بتحقيق وعد من هذه الوعود » .

والحقيقة أن الظروف العامة في أعقاب سقوط حکومة الوفد لم تكن تبشر بقرب اصدار التشریفات المعطلة .

ففي الجانب التنفيذي لم تكن « مصلحة العمل » التابعة لوزارة التجارة والصناعة مستعدة للتقدم بمشاريع القوانين التي قتلت بحنا ، الى مجلس الوزراء ما لم يجر عرضها أولاً على الوزير الجديد أحمد كامل .

وفي الجانب التشريعي لم يكن من المتصور أن تبقى الوزارة الجديدة على مجلس النواب بأغلبيتها الوفدية أو أن تعتمد عليه في تنفيذ سياستها . وقد قامت الوزارة بالفعل ، وفور تشكيلها ، باصدار مرسوم بتاجيل انعقاد البرلمان شهراً ثم استصدرت مرسوماً في ٢ نوفمبر ١٩٣٨ بحل مجلس النواب وحددت ١٢ ابريل ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد .

ولم يكن أمام الطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية غير الانتظار حتى تستقر الاوضاع السياسية ، وحتى ينعقد مجلس النواب الجديد لتبدأ تحرکها من أجل المطالبة بالتشريفات المعطلة .

وقد رأينا كيف بدأ هذا التحرك بالفعل في ٨ مايو ١٩٣٨ بالظاهرة المشهورة التي نظمها اتحاد المملكة المصرية وقد خللتها مطالب التشريع إلى مجلس الوزراء والى الاعتراض الملكية بقصر عابدين . ولكن هذه الخطوة – كما نوهنا من قبل – لم تتحقق شيئاً من النتائج المرجوة ولم تحرك الحكومة ساكناً لاصدار التشريعات .

وطال انتظار الطبقة العامة لأى تحرّك من جانب الحكومة حتى النصف الأول من عام ١٩٣٩ ، دون جدوى . وأصبح الجو السائد وسط الحركة النقابية مشيناً بالقلق والتحفز بقدر ما أصبح منذراً بالانفجار .

ففي ١٥ ابريل ١٩٣٩ عقدت نقابة عمال محلات التجارية في القاهرة اجتماعاً عاماً للبحث في مشروع قانون تحديد ساعات العمل والعطلة الأسبوعية ، ورفعت مذكرة برأيها وبمطالب أعضائها الى وزارة الداخلية .

وفي منتصف مايو ١٩٣٩ نشرت السكرتارية العامة لمجلس الشيوخ التقرير الذي أعدته اللجنة المالية بالمجلس عن السياسة المالية العامة ، وكان يتضمن فصلاً عن ميزانية « مصلحة العمل » وأشار هذا التقرير الى تردي الحالة الاجتماعية لعمال المدن وحاجتهم الملحة الى الرعاية الصحية والوقائية وتحسين المسكن . وأشار التقرير الى انتشار الامراض الصدرية والزهريّة في هذه البيئة ، وأن عامل المدينة بحاجة الى عناية من جانب التشريع . وعدد التقرير قوانين العمل التي صدرت ثم أشار الى سبعة مشاريع بقوانين « معدة للاصدار » ، وهي مشروع قانون تنظيم النقابات وقانون عقد العمل الفردي وعقد العمل المشترك والتأمين الاجتماعي ضد الاصابات وقانون التوفيق والتحكيم وتنظيم ساعات العمل في المجال التجاري ومشروع مكمل لقانون ساعات العمل بشأن الراحة الأسبوعية ( الاهرام ١٣ مايو ١٩٣٩ ) .

وقد أحدث نشر هذا التقرير صدى عميقاً وسط النقابات لأنّه كشف بصراحة عدد التشريعات المعطلة لدى البرلمان ، ولم يقدّم ما يدل على قرب صدورها .

وفي مايو ١٩٣٩ – أيضاً – قدم النائب مصطفى العسال اقتراحاً بمشروع قانون للنقابات الى مجلس النواب . وقد أحيل الاقتراح والمشروع الى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والتعاون فقدمت تقريراً عنه يتضمن عدداً من الملاحظات والتعديلات الطريفة ، والتي تكشف عن الفكرية السائدة بين أعضاء هذه اللجنة . فقد اعترضت اللجنة على منح حق العضوية للحرفيين الذين يعملون بحسابهم ، واعتراضت على منح العضوية للمرأة « مستندة » ، كما يقول الاهرام ( ١٩٣٩/٥/٢٨ ) الى أن النساء لم يعترف لهن بالانضمام الى أي هيئة كالنقابة لتعارض هذا مع احكام الشريعة الاسلامية » ! ! وعارضت اللجنة في عضوية موظفى الحكومة « الداخلين في هيئة العمل » بحجّة أن الحكومة تكفل لهم ضمانات حماية مصالحهم . كما حرمت الخدم الخصوصيين ومن في حكمهم من العضوية .

وقد أثار هذا الموقف المزتمت من جانب اللجنة قطاعات عريضة من العمال فأخذوا

يرسلون احتجاجاتهم الى الصحافة منذ اليوم التالي لصدور تقرير اللجنة ونشره .  
**بين الاستجادة والعمل الايجابي :**

نخلص من ذلك اذن بأن الجو العام في مايو ١٩٣٩ كان مشبعا بالسخط والتحفظ حول قضية تشريع العمل . وازداد الشعور وسط النقابيين بعدم جدوى الاعتماد على الحكومة او الاحزاب او النواب للحصول على هذه التشريعات . كما ازداد الشعور بعدم جدوى اسلوب الالتماس ، وأنه لا بد من ايجاد اسلوب آخر لمواجهة الموقف ، اسلوب يكفل لهم الضغط على الحكومة ويحررها نحو التعجيل باصدار التشريعات المطلة .

وفي تقديرنا أن هذا الاتجاه الجديد قد نما وسط فريق من أعضاء مجلس ادارة اتحاد المملكة المصرية ، وان لم يحظ ، بالتأكيد ، بتأييد من رئيسه الدمرداش الشندي او من زعيمه عباس حليم .

وعبر أصحاب هذا الاتجاه عن وجودهم وموقفهم عندما دعوا الى عقد مجلس ادارة الاتحاد في جلسة « فوق العادة » يوم ٢٥ مايو ١٩٣٩ . ولم يحضر هذا الاجتماع لا عباس حليم ولا الدمرداش الشندي بالرغم من أهميته والاعلان عنه بأنه « سيستعرض الأدوار التي مرت على جهاد العمال في سبيل الحصول على شريعاتهم وخصوصا قانون الاعتراف بالنقابات » . وتخضن الاجتماع عن اصدار بيان على جانب كبير من الأهمية يتضمن مجموعة من القرارات التي تكشف عن تغيير جنرى في اسلوب الكفاح من أجل التشريعات ، ويعلن التخلى عن « اسلوب الاستجادة » الى « اسلوب العمل الايجابي » .

ولأهمية هذا البيان فانتا نورد نصه بالكامل :

« اجتمع مجلس اتحاد العمال لنقابات عمال المملكة المصرية برئاسة الزميل يوسف المدرك وكيل أول الاتحاد وسكرتارية الزميل محمد حسن عمار ، السكرتير العام ، بجلسة فوق العادة بدار نقابة عمال الحال التجارية في مساء ٢٥ مايو ١٩٣٩ . وبعد ان استعرض المجلس جميع الأدوار التي مرت على جهاد العمال في سبيل الحصول على شريعاتهم ، وخصوصا قانون الاعتراف بالنقابات ، وما لقيته من مطلب وتسوييف من الحكومات المتعاقبة ، وقد لاحظ المجلس ان الحكومات لم تكن جادة في وعودها التي بذلتها بسخاء للعمال ، وذلك لاتخاذ العمال طريق الاستجادة للحصول على حقوقهم المهدومة .

والاليوم وقد ضاق العمال ذرعا من البؤس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب الاعمال مما ادى الى ازمة حادة تسبب عنها مطر الكثير من العمال ذوى الحالات وعدم تحملهم من الحصول على قوتهم وقوتهم اولادهم وذويهم مما اضطر الكثير الى

الانتحار وقد يطالع الجمهور كثيراً من هذه المأسى المفجعة في كل يوم لهذا قرر المجلس :

أولاً : تغيير خطة الاستجداء التي كان يتبعها في المطالبة بحقوق العمال واتخاذ طريق إيجابي وأن يجعل من أعضائه ضحايا في سبيل اسعاد زملائهم ونصرة قضية العمال .

ثانياً : مطالبة الحكومة باصدار تشريعات العمل في أقرب فرصة وخصوصاً قانون الاعتراف بالنقابات .

ثالثاً : اذا لم يصدر التشريع في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان هذا القرار لولاة الامور بواسطة سكرتارية الاتحاد ، فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام في مكان سيعين فيما بعد يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد في سبيل اسعاد العمال بالمملكة المصرية .

ووقع البيان محمد يوسف المدرك ، الوكيل الأول ، محمد حسن عمار ، السكرتير العام ، عبد الوهاب محمد ، رئيس لجنة الدعاية والنشر ، لبيب تادرس ، المراقب .

وتنفيذاً لهذه القرارات تحدد يوم ١٢ يونيو ١٩٣٩ لاعلان اضراب أول فوج من اعضاء الاتحاد العام عن الطعام وهم : محمد يوسف المدرك ، لبيب تادرس ، عبد المقصود يوسف ، عباس يوسف ، على صالح درويش ( عبد الوهاب محمد ) لبيب ذكي فهمي ، على ريحان ، على المراكبي . وتولت سكرتارية الاتحاد العام ابلاغ « ولادة الامور » بهذه القرارات في ٢٨ مايو ١٩٣٩ ، كما اصدرت نشرة بذلك وزعت على جميع دور الصحف .

ان قرار الاضراب عن الطعام من أجل تشريع العمل يعتبر تحولاً هاماً في حركة الطبقة العاملة من عدة نواحي . فالقرار كان من صنع عناصر عمالية حقيقة بعيدة عن تأثير أو تدخل الرعماء أو المستشارين الحزبيين . والقرار يحوى من جديد أسلوب « العمل المباشر » الذي طالما استخدمته الطبقة العاملة في المشرينات من أجل مطالبتها ، وهو الاسلوب الذي طمسته في الثلاثينيات كتبة المحامين والمستشارين الحزبيين .

ولتقدير اثر هذا الاضراب سنجاول ان نصيغ يومياته بحيث يمكننا التعرف على مواقف كافة الاطراف التي تدخلت في احداثه .

**النقطة الأولى : الاثنين ١٢ يونيو ١٩٣٩**

بحوجه اعضاء الفوج في الفجر الى مسجد السيدة نفيسة حيث أدوا الصلاة وانتقلوا بعد ذلك الى مقر الاتحاد بالمبني رقم ١٩ ميدان الملكة فريدة ( المتبعة ) وهو عبارة عن

غرفة صغيرة كتب على بابها الرئيسي « المكتب المصرى للمحاسبة والتجارة » ( الأرجح أنها كانت مؤجرة من حزب الفلاح ) .

في الساعة التاسعة صباحاً علم قسم بوليس الموسكى بالأمر فأوفد ضابط المباحث ومعه قوة من رجال البوليس الملكى ( مخبرين ) لاحضار العمال المضربين الى القسم ولكنهم رفضوا . وهنا جرهم رجال البوليس بالقوة الى القسم حيث أبلغهم المأمور الصاغ جلال عبد الرازق بأن الأوامر التى تلقاها تقضى باخراجهم من الدار . وطلب العمال ابقاءهم في القسم او ارسالهم الى المحافظة او الى السجن فرفض مأمور القسم ذلك وقال لهم : « عندكم الشارع واسع » .

وخرج العمال من القسم الى ميدان الملكة فريدة وافتربوا أرض المنتزه وسط الميدان ، حيث بقوا على هذا الحال حتى المساء . وقد كتبوا لوحتين من الورق بجوارهم تقول : « العمال المضربون عن الطعام لعدم صدور تشريع العمل » . وكلما قام ضابط المباحث بنزع اللوحتين ، كتب العمال نفس العبارة على الأرض .

في الساعة العاشرة مساء انتقلوا من جديد الى مقر الاتحاد لقضاء أول ليلة لهم . وأحضر لهم بعض زملائهم حصيراً لاستعمالها عند النوم . ولوحظ أنهم كانوا يكثرون من الصلاة طوال اليوم وفي المساء .

تمكنت الصحافة المسائية ( المقطم - مصر ) من نشر نبأ بدء الاضراب وذكر أسماء العمال المضربين ولكنها لم تعلق بشيء على الحادث .

اليوم الثاني : الثلاثاء ١٣ يونيو ١٩٣٩

حملت الصحافة أنباء الاضراب دون تعليق واكتفت بعض الصحف بنشر « النشرة » التي أصدرها الاتحاد .

بدأ الاهتمام بالعمال المضربين يزداد لدى الرأى العام فتوارد عليهم مندوبي الصحف ( البلاغ - المقطم - الاهرام - المصرى ) .

شدد رجال البوليس الحراسة حول الدار وجلس بعضهم مع العمال المضربين ومنعوا الاتصال بهم الا باذن . انضم عبد الوهاب محمد الى المضربين فأصبح عددهم تسعة .

حدثت تحركات عاجلة في الوسط النقابي وفي الدوائر الحكومية كرد فعل للاضراب . زارهم الاستاذ مصطفى العسال ، عضو مجلس النواب ونصحهم بالعدول عن الاضراب ولكنهم أصرروا عليه . وزارهم مأمور قسم الموسكى لي Finch them بالعدول ، ايضاً فقالوا « انهم مصممون على الاضراب حتى النهاية » وأبلغوه بأنهم أعدوا اثنى عشر فوجاً للاضراب عن الطعام .

توجه حسن فهمي رفعت باشا ، وكيل وزارة الداخلية ، الى وزارة التجارة

والصناعة لمقابلة وزيرها سايدا حبشي باشا ، وعبد الرحمن فكري بك وكيلها لبحث مشكلة التشريع العمالى .

حاولت وفود عمالية كثيرة زيارة المضربين ولكن البوليس كان يمنع أكثرهم من الدخول .

بعثت نقابات عديدة ببرقيات تأييد الى العمال المضربين .

ذهب عباس حليم ومعه بعض أعضاء النقابات الى قصر عابدين للتفاهم بشأن العمال المضربين .

في الساعة السادسة مساء اجرى الدكتور نسيم حداد ، طبيب الاتحاد الكشف على العمال وأصدر النشرة التالية :

« دعيت بواسطة سكرتارية الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية بصفتي طبيبا أول للاتحاد للكشف على العمال المضربين عن الطعام فوجدت بعد كشفني عليهم أن بعضهم قد بدأ يظهر عليه الضعف والبابين لا يزالون في صحة طبيعية . وكانت زيارتي هذه لهم في اليوم الثاني من الاضراب في تمام الساعة السادسة مساء » .

الاليوم الثالث : ١٤ يونيو ١٩٣٩

اصبح الاضراب حدث الرأى العام وبورصة اهتمامه .

خرجت الصحافة الصباحية بمساحات كبيرة من صفحاتها عن الاضراب . ونشرت بعضها صورا للعمال المضربين .

« الاهرام » نشرت حديثا مع محمد يوسف المدرك نقلاً عنه ما يلى :

— هل المضربون يمثلون طوائف العمال جميعا ؟

— نعم ... نحن هنا نمثل طوائف وأرباب الحرف فبيننا الحداد وسائق السيارة والخياط والنجار وغيرهم .

— هل الجميع من هيئة واحدة ؟

— كلا ... فيبينا عمال « اتحاد المملكة المصرية » الذى يتبع صاحب المجد النبيل عباس حليم ، ومنهم من يتبع « مجلس العمال الأعلى » وغيره من النقابات واتحادات العمال الأخرى .

— لماذا لجأتم الى الاضراب ؟

— ماذا نعمل ؟ ان مطالبنا ليست عسيرة التنفيذ ولا هي بالطالب التافهة ولكنها مطالب جوهرية ، اعترفت بها الحكومات المختلفة وأقرتها مختلف الوزارات ، وعلى الرغم من كل هذا فلم ينفذ منها شيء ولم تلق سوى المطل والتسويف .

— ألم تجدوا وسيلة أخرى سوى الإضراب عن الطعام؟

— لقد جربنا كل الوسائل فكان مصيرها الفشل وبعده صوتنا من الاستفانة واستئناف همة ولاة الأمور.

ولاحظ مندوب «الاهرام» أن الشحوب قد بدا على وجوه المضربين وأن حالة البعض قد ساءت في حين ظل اثنان منهم حافظين لقواهم.

ومرت مظاهرة من عمال فن النجارة وهو رافعون علمهم أمام مقر الاتحاد، وتحامل العمال المضربون ووقفوا في النوافذ لتجيئهم، فهاجمهم رجال البوليس واستولوا على علم النقابة والقوا القبض على أحد عشر عاملًا.

في الساعة الرابعة بعد الظهر زار عباس حليم العمال المضربين وأسدى لهم النصح بالعدل عن إضرابهم.

انعقد «المجلس الأعلى للعمال» وقرر إرسال برقية إلى القصر الملكي والوزارة ومجلس البرلمان يطلب النظر في مطالب العمال، وأرسلت نقابات من القاهرة والاسكندرية برقيات مماثلة إلى المسؤولين.

بدأت حملة لجمع التبرعات لاصر العمال المضربين.

أرسل صالح العشماوى برقية باسم «الإخوان المسلمين» ينصح فيها العمال بالعدل عن خطة الإضراب.

اصدر الدكتور نسيم حداد نشرة صحية تقول:

«زرت اليوم ١٤ يونيو للمرة الثانية العمال المضربين عن تناول الطعام، وتبين لي بالكشف الطبي عليهم بأن صحتهم العمومية لم تزل معتدلة غير أنه قد ظهرت على بعضهم أعراض الإضطراب في الأعصاب، وقد ساءت صحة أحدهم. وسأزورهم غداً للمرة الثالثة».

اليوم الرابع: ١٥ يونيو ١٩٣٩

أعلن إنهاء الإضراب بعد أن أكد لهم الأستاذ مصطفى العسال عضو مجلس النواب إدراج مشروع قانون النقابات بجدول أعمال جلسة اليوم.

\* \* \*

لقد كشف هذا الإضراب بحق عن مواقف وأوضاع لم يكن مقدراً كشفها ما لم ينظم هذا الإضراب.

ويمكنا أن نقول بصفة عامة أن الإضراب حقق القدر الكافي من الإثارة للرأي العام والصحافة، للضغط على الحكومة ومجلس النواب للتعجيل بنظر قانون النقابات.

ولا شك ايضا انه بعث قدرها من النشاط وعناصر كانت قد انصرفت تماما عن المسرح العمالي او فترت همتها عن العمل في هذا المجال . فقد ادى الاضراب الى عقد اجتماع « المجلس الأعلى للعمال » وهو كما نعرف ، التنظيم الوفدي الذى خدمت انفاسه منذ سقوط حكومة الوفد . وتحت وطأة هذا الاضراب ، تحمس الاستاذ عزيز ميرهم ، عضو الشيوخ ، فوجه سؤالا برلمانيا الى رئيس الوزراء يحمل الكثير من المراة التى كان يستشعرها . وفيما يلى نص هذا السؤال :

« الا تعتقدون ان التأخير المستمر سنوات طويلة في اصدار تشريعات العمل بعد الوعد بها مرارا عديدة في صيغة التأكيد وللهجة الاقتناع يكون سببا كافيا لأن يشك العمال في احتمال صدور هذه التشريعات يوما ما ؟

الا تعتقدون أن ذلك الشك قد يحملهم من جهة على اليأس من الوصول الى حقوقهم المتواضعة منتهى التواضع بطريق المطالبة المشروعة ، وقد يحملهم من جهة أخرى على الالتجاء الى طرق ابواب أخرى أرحمها ما نشاهده ونتألم له كل الالم من اضراب بعض زعمائهم عن تناول الطعام عدة أيام ؟

ما الذى يمنعكم من أن تقدموا حالا الى البرلمان مجموعة التشريعات التى اعلنت وزارتك أنها انتهت من اعدادها وذلك دون تأخير ؟ »

وانهت بعض الهيئات الأخرى الفرصة لتلعب دورا ، ولو ثانويًا على المسرح ، مثل حزب الفلاح والاخوان المسلمين وجمعية الاصلاح الوطنى (١) (٤٠ شارع قصر النيل ) وجميعها دعت لعقد اجتماعات أو ارسلت برقيات تأييد للعمال المضربين او نصحهم بالعدول عن الاضراب .

والانطباع الذى لا مفر منه عندنا هو أن عباس حليم فوجيء بالاضراب الذى لم يكن له يد فيه ، فأخذ يسعى لانهائه ويقدم الالتماسات للقصر والوزارة لتسوية المشكلة .

ومن المؤكد أن الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية قد استفاد فائدة كبيرة من وراء هذا الاضراب ، وأصبح بفضل هذه القلة من الرجال فى مقدمة المنظمات النقابية سمعة ونضالا .

ولكن كان على الاتحاد ورجاله ، رغم هذا المدد الذى حصلوا عليه من الاضراب ،

(١) عقدت اجتماعا بدارها يوم ١٦ يونيو ١٩٣٩ حضره عدد من النتابيين ومن ضمنهم بعض المشتركين في الاضراب عن الطعام . وبعد المناقشة قرروا اعلان الولاء لصاحب البلاطة الملك ووضع هذه المسألة في برعياته ، وطالبة مجلس الشيوخ والنواب باصدار التشريعات والتماس مساعدة الصحافة وذوى الرأى بهذه القضية .

ان يواصلوا مساعيهم ومتابعتهم لتشريعات العمل وفي مقدمتها قانون الاعتراف بالنقابات ، وهو المشروع الذى ركزت عليه الاوضاء دون غيره من القوانين .

ان الاجراء الذى اتخذه مجلس النواب لانهاء الاضراب عن الطعام كان على وجه التحديد وضع مشروع مصطفى العسال على جدول أعمال جلسة ١٥ يونيو ١٩٣٩ ، وهو المشروع الذى قدمت لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون تقريراً عنه في نهاية مايو ١٩٣٩ . وارتضى العمال بهذا الاجراء دون مناقشة واعتبروا المشروع في طريقه الى الصدور في غضون أيام معدودات .

ولكن الحكومة كان لها موقف آخر . فقد قرر مجلس الوزراء سحب مشروع العسال بحجية مقارنته بممشروع آخر أعدته وزارة التجارة والصناعة . وافت لجنة من الدكتور أحمد ماهر ، وزير المالية ، والدكتور حسين هيكل باشا ، وزير المعارف ، محمود غالب باشا ، وزير الواصلات ، سبابا حبشي ، وزير التجارة والصناعة ، لاعداد المشروع النهائي الذى سيعرض على البرلمان . وانتهت اللجنة من اعمالها وقد قدمت مشروعها إلى مجلس الوزراء فأقره في جلسته يوم ٩ يوليو ١٩٣٩ . وقد وصفت الصحافة ( الاهرام ١٤ يوليو ١٩٣٩ ) هذا المشروع بأنه « أفرغ في قالب معتدل بحيث يلاكم أن يعد وافياً بالفرض المقصود منه في الظروف الحاضرة » .

وكتب النقابي سيد قنديل ( الاهرام ٢١ يوليو ١٩٣٩ ) معلقاً على حالة المشروع إلى مجلس النواب فقال :

« في يوم ٩ يوليو الحالى اقر مجلس الوزراء اهم ركن من اركان تشريعات العمال وهو قانون الاعتراف بنقاباتهم وعلى الاثر صدر الأمر الملكى به وحول المشروع الى البرلمان لنظره . وبهذا تكون الحكومة قد أبرأت ذمتها وصدقت وعدها الذى قطعته على نفسها من العناية بشئون العمال وتنظيم أحوالهم ، والآن وبعد ان ظلل هذا التشريع حائراً زهاء اثنى عشر عاماً فقد آن ان يتم وضعه لأنه ليس في مصلحة العمال فحسب ولكن ايضاً في مصلحة رب العمل الذي يرغب في تنظيم اعماله » .

وباحالة المشروع إلى مجلس النواب ، ازداد النشاط النقابي حوله واتسعت الاتصالات بأعضاء المجلس لحملهم على تأييد المشروع والتغجيل باصداره . فالاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية دعا إلى سلسلة من الاجتماعات الموسعة لمناقشة المشروع والدعوة لاصداره طوال شهر يوليو يوم ١٤ ، ١٩ ، ٢٥ من يوليو ١٩٣٩ .

وقامت جماعة اتحاد ميدان الأوبرا ( بقایا المجلس الأعلى ) بتشكيل لجنة باسم « هيئة الدفاع العليا عن حقوق العمال » دعت عباس حليم لرئيسها . وعقدت اول اجتماعاتها مساء ١٣ يوليو بحضور متذوبين عن عدد من النقابات وقررت دعوة اعضاء لجنة العمال والشئون الاجتماعية بالبرلمان وممثلى اتحاد عمال المملكة المصرية للاجتماع

ومناقشة المشروع . وقد عقد هذا الاجتماع فعلاً مساء ٢٢ يوليو ١٩٣٩ بحضور عباس حليم ، ومن النواب الشيخ سليمان الكارم وعبد الحليم رافع ومصطفى العسال وزكي العروسي ( واعتذر شاهين حمزة ومنصور مشالي ) . وألقى عبد العال مرسى ، وكيل هيئة الدفاع كلمة شكر فيها النواب ، كما ألقى حسين حمودة وحسين علام المحامي كلمتين في هذه المناسبة .

واحتجت نقابات المرافق ونقابات عمال الحكومة والنقابات التي تضم سائقين خصوصيين عندما تردد أن الاتجاه في المشروع المقدم هو حرمانهم من حق التنظيم النقابي . وكذب وزير التجارة والصناعة ذلك في تصريح له نشرته « الاهرام » في ٢٦ يوليو ١٩٣٩ جاء فيه :

« إن المشروع لا يقصد حرمان عمال الانارة والمياه والنقل المشترك ومن في حكمهم ، ذلك لأن القانون يبيح تأليف النقابات للعمال الذين يزاولون عملاً تحت اشراف صاحب عمل يزاول مهنة صناعية أو تجارية . ولا خلاف في أن شركات المياه والانارة والنقل المشترك كانتراوم والاتوبيس وما شاكلها تقوم كلها بأعمال تجارية يقصد الربح . أما المنشآت والهيئات ذات المنفعة العامة الوارد ذكرها في نص المشروع فإن المقصود منها الأعمال التي تتجه للخير في ذاته لا للربح كمقدار نهائى وتدخل في ذلك المستشفيات الخيرية والملاجيء لأن أساس إنشائها فعل الخير لا الكسب المادي » .

لقد بدلت هذه الجهود – في مجموعها – وકأنها في سباق مع زمن ، على أمل أن يتمكن مجلس النواب ومن بعده مجلس الشيوخ من اصدار القانون قبل انتهاء الدورة العادمة في صيف ١٩٣٩ .

ولكن الصيف أتى بما لم تشنّه السفن . فقد انتهت **الثورة البرلمانية** دون انجاز المشروع ثم استقالت حكومة محمد محمود باشا في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، وانطلقت **العرب العالمية الثانية** في سبتمبر ١٩٣٩ ودخلت البلاد من جديد ، في ليل طويل طوى كل الأمانى والأمال ومن ضمنها آمال الطبقة العاملة في صدور تشريعاتها المعطلة .

### **الحركة اليومية للجماهير العمالية :**

كما تعودنا طوال الثلاثينات ، لم يعط النشاط والمنافسة والصراع ، في مستوى الاتحادات ، مسار الحركة اليومية للجماهير العمالية من أجل مطالبتها ، فقد استمرت هذه الحركة في طريقها المستقل لا يعوقها الضجيج المتعالى بين الاتحادات المتنافسة ولا الضجيج المستمر حول تشريعات العمل .

لقد تابعنا في الفصل السابق بعض مظاهر الحركة اليومية للجماهير العمالية حتى نهاية ١٩٣٧ ، وعليينا الآن أن نلقي هذا الخيط من جديد لنتابع مظاهر هذه الحركة طوال عام ١٩٣٨ وطوال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٣٩ .

واذا كانت هذه الفترة ، كما رأينا ، قد اتسمت بمحاولات احياء الاتحاد العام التابع لعباس حليم ، واندثار المجلس الأعلى الوفدى ، وشغلت قضية تشريع العمل

القيادات النقابية الحزبية ، فانها على جبهة الحركة اليومية للجماهير العمالية ، وقد اتسمت بالهدوء النسبي واقتصرت الحركة خلالها على قطاعات محدودة من عمال الم Rafiq في القاهرة والاسكندرية ( النور - الترام ) ثم النزاع الذى نشب بين عمال شركة السكر بنجع حمادى فى أعماق الصعيد ، فضلا عن بعض المنازعات الثانوية هنا وهناك .

ويعتبر نزاع عمال شركة السكر فى نجع حمادى نموذجا للحركة اليومية للجماهير العمالية بعيدا عن الضجيج النقابي الفوقي فى القاهرة ، بقدر ما يكشف عن حدق الادارة وأجهزة الحكومة فى تناول المشاكل العمالية وقهر المطالب المشروعة للعمال .

فقد تمكنت عمال مصنع السكر بنجع حمادى البالغ عددهم أكثر من ألفى عامل من تأليف نقابة لهم ( لم تثبت من تاريخ تشكيلها ) وتعيين مستشار لها من المحامين المحليين . وانتهت النقابة فرصة الموسم فتقدمت عن طريق مستشارها بعدد من المطالب الى الشركة تتصل بزيادة الأجر وخفض ساعات العمل من اثنى عشر ساعة الى ثمان ساعات وصرف أجر اضافية عن ساعات العمل الزائدة ، واصلاح المسakan ، ونقل فريق من عمال اليومية الى كادر العمال الدائمين ( الاهرام ٧ فبراير ١٩٣٩ ) .

وهددت النقابة بالاضراب والامتناع عن قبض الأجرور ابتداء من ١٠ فبراير ١٩٣٩ . وأرسلت صورة من المطالب الى مصاحة العمل . ولما كانت الحكومة تملك جانبها من أسهم الشركة فقد شكلت لجنة في وزارة المالية من أبي سيف راضى ، مدير مصلحة العمل ، وحامد العبد ، وكيل المصلحة ، وعبد المقصود أحمد مدير ادارة الشركات وسيبو هنرى نوس مدير شركة السكر . وأعلن أن اللجنة وافقت على بعض المطالب وأبلغت الى النقابة لتهيئة خواطر العمال . كما تقرر ايفاد مندوبين من مصلحة العمل الى نجع حمادى لاعداد تقرير تفصيلي عن المشكلة وقد تم ذلك في نهاية فبراير ١٩٣٩ .

وفي اوائل مارس ، سافر هنرى نوس وممدوح رياض وكيل مجلس ادارة شركة السكر الى نجع حمادى ، وبعد ان اتصلا بمحكمدار بوليس قنا ومامور مركز نجع حمادى استدعيا ممثلى العمال لابلاغهم بعض القرارات التى اتخذتها الشركة لتسوية المطالب ، وأهمها صرف اجر يوم اضاف كل عشرة أيام ، وصرف اجر سبعة أيام فى نهاية الموسم ، وصرف اجر اضافى لمن يعملون أكثر من تسعة ساعات من عمال العصير . وقد قبل العمال هذه التسوية على امل استجابة الشركة لبقية مطالبهم مستقبلا.

وبانتهاء الموسم فى ابريل ١٩٣٩ ، انقضت الشركة على زعماء العمال ، ففصلت منهم ستين عاملًا وأعلنت من جانبها حل النقابة واتهمت يوسف حمدان ، من رجال النقابة ، بأنه هدد باغتيال مدير المصنع واطلقـت رجال الـبوليس لطاردـته وتـفتيـش مساـكـن العـمال .

وهكذا تمكنت الشركة من تأجيل النزاع حتى نهاية الموسم حتى تتمكن من مطاردة العاملين بها ورفض مطالبهم .

ونشطت الحركة اليومية بين عمال شركة النور في القاهرة والاسكندرية خلال عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .

ففي الاسكندرية ، نظم « العمال الوطنيون » في الشركة نقابتهم وعقدوا جمعية عمومية في ٣٠ يناير ١٩٣٨ برئاسة عبد القادر افندي احمد وحضور الاستاذ عبد الفتاح كيرشاد مستشارها القانوني وقررت الجمعية العمومية انذار الشركة بضرورة احترام اتفاقية اكتوبر ١٩١٩ فيما يتصل بحق تأليف نقابتهم والأجازة الأسبوعية ومكافآت نهاية الخدمة وصرف الملابس .

وفي فبراير ١٩٣٩ حاولت ادارة الشركة الالتفاف حول شروط الاتفاقية باحالة جانب من أعمالها الى مقاولى الباطن ، ففقدت النقابة اجتمعا عاما مساء ٢١ فبراير ١٩٣٩ ووجهت انذارا الى الشركة بضرورة العدول عن هذه الخطوة والا اعلنت الاضراب وبيدو أن هذا الانذار قد احدث اثره المطلوب لدى ادارة الشركة والجهات المسئولة ، فأعلنت الشركة عدولها عن استخدام مقاولى الباطن .

وفي القاهرة ، تقدمت نقابة عمال النور بمجموعة من المطالب الى ادارة الشركة في أوائل عام ١٩٣٩ كان اهمها : ثبيت العمال وتأليف لجنة مشتركة للتحقيق في الشكاوى واستخدام السيارات في نقل المعدات الى أماكن العمل البعيدة وتحديد سن التقاعد . ورددت الشركة على هذه الحركة بفصل ستة من قادة النقابة وهم : عبد الدايم موسى ، محمد سعيد عبد الله ، ابراهيم على جبر ، على حسن جلاب ، يوسف سعد عمران ، سيد فرج . وقررت النقابة اعلان الاضراب في ٣٠ مايو ١٩٣٩ واعلن مستشارها الاستاذ حسن شافعى الجيزاوي ذلك للمسئولين . ولكن تدخل مصلحة العمل ومحافظة العاصمة لتسوية النزاع ، وحمل النقابة على تأجيل الاضراب الى ٩ يونيو ١٩٣٩ . وقد واصلت لجنة التوفيق مساعدتها حتى تتمكن من تسوية النزاع في نهاية يوليو ١٩٣٩ .

ونشطت الحركة اليومية أيضا وسط عمال الترام في القاهرة والاسكندرية . ففي القاهرة تحركت نقابة عمال الترام في مواجهة النظام الجديد الذى وضعته الشركة لحركة التراموايات . وكان هذا النظام يقلل من عدد العربات المستخدمة على الخطوط الأمر الذى ترتب عليه خفض ساعات التشغيل وتعطيل عدد من العمال الجدد واقتطاع أجورهم . وشكلت النقابة وفدا من رجالها لزيارة دور الصحف وعرض المشكلة كما قابل الوفد مدير الشركة الذى قبل الغاء النظام الجديد تلافيا لوقوع الاضراب بين عمال الشركة .

وفي الاسكندرية كانت لجنة التوفيق لاتزال تبحث الاحوال المالية لشركة الترام في ابريل ١٩٣٨ لترى مدى قدرتها على زيادة الأجور ، وذلك بناء على اتفاق قديم منذ سنوات .

وفي الاسكندرية ايضاً تعقدت مشكلة عمال ترام الرمل في نهاية مايو ١٩٣٩ عندما قررت الشركة فصل رئيس النقابة عبد القادر مصطفى افندي . وردت نقابة عمال النقل المشترك على هذا الاجراء باعلان الاضراب . والقى البوليس القبض على أربعة من اعضاء النقابة لتوزيعهم منشورات تحض على الاضراب ، كما هاجم مقر النقابة واعتقل ١٤ عاملًا احالهم جميعاً الى النيابة التي افرجت عن بعضهم وامر بحبس الآخرين .

وانتقل اسلوب «**الاضراب عن الطعام**» الذي شهدناه في الاتحاد العام الى بعض اشكال الحركة اليومية للجماهير العمالية عام ١٩٣٩ . ففي منتصف ١٩٣٩ اضراب بعض عمال «**مصنع الاقمشة الحديثة**» في شبرا الخيمة ، عن الطعام بسبب فصلهم وهم : عبد اللطيف عبد الحفيظ ومحمد حامد مصطفى ومحمد عبد اللطيف عبد الوهاب وزكي بحيري حسن ومحمود عوض حسين ومحمد محمد العسكري . والمعروف أن الأخير كان سكريراً مساعدًا لاتحاد عام المملكة المصرية الذي نظم الاضراب عن الطعام في يونيو ١٩٣٩ .

تلك كانت أبرز مظاهر الحركة اليومية للجماهير العمالية في سنتي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ولكنها لا تمثل الا جانباً محدوداً من هذه الحركة . فقد شاركت قطاعات أخرى مثل عمال المخابز البلدية بالقاهرة (ابril ١٩٣٨) وعمال المدابغ (يناير ١٩٣٨) وعمال الكنس والرش (مايو ١٩٣٨) وعمال الحرير الملمس (مايو ١٩٣٨) وعمال الصيانة بلدية الاسكندرية (يونيو ١٩٣٨) وعمال تلفونات الاسكندرية (ديسمبر ١٩٣٨) وعمال الفوسفات بالقصير (اكتوبر ١٩٣٨) وعمال المحال التجارية بالقاهرة (يناير ١٩٣٩) وعمال الكسوة النبوية (يناير ١٩٣٩) عمال شركة سكة حديد الوجه البحري (مارس ١٩٣٩) عمال الفنادق والأندية (مارس ١٩٣٩) عمال شركة الملح والصودا بالاسكندرية (مايو ١٩٣٩) العمال الكتابيون بوزارة الزراعة (مايو ١٩٣٩) عمال صيانة البلدية بالاسكندرية (مايو ١٩٣٩) عمال ورش مصلحة الموانئ (مايو ١٩٣٩) عمال السيارات في طنطا (يوليو ١٩٣٩) وغيرهم .

لقد كانت هذه الأشكال المختلفة من الحركة اليومية للجماهير العمالية ، اشكالاً متفرقة ، مبعثرة ، ومحليّة ، ولا يربط بينها شيء ، ولكنها تشتهر جميعاً في أنها كانت تجري بمعزل عن النشاط المحموم في مستوى الاتحادات النقابية العامة . ولم يكن لهذه الاتحادات وجود ملموس أو فعال في كافة هذه الحركات . بل ظلت الأمور تجري وكانت تمثل عالمين منفصلين في حياة الطبقة العاملة . ولأن هذا الانفصال كان الطابع السائد بين القيادة النقابية المركزية وبين ما يجري من نشاط يومي للجماهير ، فإن هذا النشاط اليومي لم يتمكن من تحقيق نتائج هامة أو مكاسب جديدة للعمال .

ولكن هكذا كان قدر الطبقة العاملة المصرية . تنفصل رأسها عن جسدها . وتعزل قيادتها عن جماهيرها . والنتيجة في كل الأحوال نتيجة محزنة ومخزية دون شك .

## الفصل السابع الطبقة العاملة والدولة

لم يطرأ تغيير جوهري أو ملحوظ في مركز الطبقة العاملة ومكانتها ضمن القوى الاجتماعية الأخرى في المجتمع طوال الثلاثينيات . فقد ظلت الطبقة العاملة ومعها الفلاحون طباعي قاع المجتمع من حيث نصيبها من الدخل القومي ومن حيث نفوذها في مؤسسات الدولة أو مشاركتها في السلطة .

فإذا استعرضنا توزيع الدخل القومي خلال الثلاثينيات نجد أن حصة العاملين في شكل مرتبات وأجور في المدة من ١٩٣٧ - ١٩٣٩ كانت حوالي ٣١٪ مقابل ٢٩٪ للريع (أيجارات أراضي ومباني ) ٤٥ دفعت في شكل أرباح وفوائد (لأصحاب الأموال ومديري المشروعات ) أما الباقى فكان عبارة عن ايراد الحكومة .

وأنقضت الثلاثينيات دون أن تظفر الطبقة العاملة بنصيبها العادل من التأثير أو النفوذ في المؤسسات النيابية بالدولة ، بل أن حقوقها الأساسية في التصويت وفي عضوية المجالس البلدية وال محلية وفي مجلس النواب تعرّضت للاغتصاب السافر أو لأشكال من القيود التي حولتها إلى حقوق وهمية ، فقد ظلت عضوية المجالس البلدية والمحلية بكافة مستوياتها خاضعة طوال الثلاثينيات لشرط الملكية العقارية ، الأمر الذي عزل الطبقة العاملة عزلاً قانونياً عن المشاركة في هذه المجالس ، بقدر ما جعلها بعيدة تماماً عن التأثير في قراراتها .

وتطلعت قطاعات متقدمة من الطبقة العاملة طوال هذه الحقبة نحو ممارسة حقها في عضوية مجلس النواب . وترددت قبيل الانتخابات العامة الأربع التي أجريت بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٠ الدعوة إلى تمثيل العمال في مجلس النواب (١) . ولكن هذه الدعوة لم تسفر عن أي نتيجة يعتد بها ، بل ان حق العمال في التصويت في الانتخابات الصدقية (مايو / يونيو ١٩٣١ ) كان في حكم العدم نتيجة للفاء دستور ١٩٢٣ والغاء نظام الانتخابات المباشرة ، واستبداله بنظام الانتخاب على درجات .

وقد رفضت جميع الأحزاب السياسية ، من ضمنها حزب الوفد ، فكرة تمثيل العمال في مجلس النواب . فالآحرار الدستوريون والاتحاديون وحزب الشعب لم يكونوا يتصورون حدوث ذلك بالمرة . أما الوفد فكان يرى أن نوابه في المجلس نواب عن الأمة وعن العمال ، ولا حاجة أذن إلى ادخال نواب عماليين في المجلس .  
ولم يشرز على هذه الاتجاهات غير عباس حليم الذي تبنى الفكرة ودعا إليها عام

(١) تواريخ الانتخابات العامة في الثلاثينيات : ديسمبر ١٩٢٩ - مايو/يونيو ١٩٣١ - مايو ١٩٣٦ - أبريل ١٩٣٧ .

١٩٣٦ ، وطالب بتخصيص خمسة مقاعد في المجلس لنواب العمال وتمكن من انجاح انتماراش الشندي ، عامل النسيج السكندرى ، عن دائرة كرموز .

والواقع أن قصة تمثيل العمال في « المجلس الاستشاري الأعلى للعمل » لم تكن تختلف كثيراً عن قصة تمثيلهم في مجلس النواب . فعلى الرغم من أن فكرة انشاء هذا المجلس الاستشاري تقوم أساساً على قاعدة التمثيل الثلاثي ( حكومة / عمال / أصحاب أعمال ) فقد ضم المجلس طوال الثلاثينات اثنين وثلاثين عضواً عن أصحاب الأعمال والحكومة ، ولم يمثل العمال بغير عضو ، ثم عضوين فقط .

### الطبقة العاملة والتنظيم الحزبي :

ولعل منا من يتساءل : ألم تظهر الطبقة العاملة المصرية ، في هذه الحقبة ، اتجاهها أو تبذل محاولة لانشاء حزب سياسي يمثلها في العمل السياسي ، وفي أجهزة الدولة ، أو يناضل من أجل تمثيلها في المؤسسات النيابية ؟

الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الجماهير العريضة من الطبقة العاملة لم تكن بوعي أو بدون وعي تتقبل فكرة اقامة حزب سياسي لها ، وذلك لأن هذه الجماهير كانت ترى أن الوفد المصري هو حزبها الوطني وأن رجاله مستعدون وقدرون على تمثيلهم وخدمة مصالحهم . وكان حزب الوفد من جانبه يروج لهذه الفكرة ويعتبر أي محاولة لانشاء حزب العمال مجرد محاولة لشق صف الأمة والتس آخر عليه وعلى جماهيره .

ولكن كل ذلك لم يمنع نفراً من المثقفين المشغلين بالعمل السياسي من أن يرددوا الدعوة لاقامة « حزب للعمال » بعيداً عن نفوذ الأحزاب التقليدية القائمة . ففي عام ١٩٢٩ حمل لواء هذه الدعوة محمد كامل دسوقي المحامي ، مستشار نقابة عمال القطر المصري وجمعية رقى العمال المصريين . ففي مقال له بجريدة « المقطم » تحت عنوان « حزب مصرى للعمال » كتب يقول انه نادى مراراً الى تكوين « حزب للعمال المصريين يكون بطبيعة تكوينه الحزبى مستقلاً عن الأحزاب الأخرى ، ويكون ممثلاً لنقابات العمال وهياكلهم وله برنامج خاص يكون من أهم أغراضه ترقية طبقة العمال من جميع النواحي الاجتماعية وأن يشترك العامل المصرى اشتراكاً مباشراً في ادارة الاعمال الحكومية كالعامل في إنجلترا » .

ونشر الدسوقي « بياناً » في نوفمبر ١٩٢٩ ( الاهرام ١٩ نوفمبر ١٩٢٩ ) يقول أن دعوه تقتضي تعضيداً من عمال القطر فطلبوه منه أن يشرع في تنفيذ الفكرة . وقال انه « كون لهمة من صفة العمال ولا زلتنا نعمل متعاونين لإنجاز هذا العمل ..... ووضعنا نصب أعيننا أن يكون الحزب مستقلاً عن كافة الأحزاب الأخرى بعيداً عن منازعاتها يحمل لهم الاحتراز والود ولا يهمه غير تنفيذ برنامجه الاصلاحي الذي سيعلن قريباً » .

ولم تسفر هذه المحاولة عن أي نتيجة ، وبخترت ضمن الدعوات المماثلة التي حملها المثقفون النشيطون وسط الحركة النقابية .

وكان المحاولة التالية لتشكيل حزب للعمال ، على نفس النمط ، أى بجهود عناصر لا تنتمي للطبقة العاملة ، هي المحاولة التى قام بها عباس حليم في عام ١٩٣١ . وقد اشرنا في الفصل الثانى الى تشكيل هذا الحزب والظروف الموضوعية التى أدت الى ظهوره ، والمقاومة التى لقيها من حكومة صدقى ومن جانب الوفد ، الذى توجس خيفة من هذا الحزب . وقد أدى ذلك عاجلا الى تجميد الحزب وأندثاره عقب تشكيله مباشرة .

ومهما يكن الأمر فان هذا الحزب لم يكن من نتاج الحركة النقابية بل كان من افراز الصراعات الحزبية المستمرة في بداية الثلاثينات . ولم يكن مقدرا له ، ان كتب له البقاء ، ان يحقق الكثير أو القليل على طريق مشاركة الطبقة العاملة في مؤسسات الدولة .

ويحملنا هذا الموضوع بالضرورة الى البحث في حقيقة العلاقة بين الأحزاب السياسية والطبقة العاملة طوال الثلاثينات .

وهنا ينبغي ان نقسم الأحزاب الى مجموعتين : الأحزاب القديمة التى الفت قبل الثلاثينات وأهمها الحزب الوطنى ، وحزب الوفد ، وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد . ثم الأحزاب الجديدة التى الفت في ظروف الثلاثينات وأهمها حزب الشعب وحزب العمال ، ومصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين .

وهذا التقسيم لا يعطينا في الحقيقة غير مؤشر زمنى ييسر لنا متابعة الموضوع بأكبر قدر من الوضوح . وتتفق جميع الأحزاب القديمة في سمتين بارزتين ، من وجهة نظر مؤرخ الطبقة العاملة :

أولهما أن هذه الأحزاب تطبق شعارات الاهتمام بالعمال ونقاباتهم وتنص على ذلك في لوائحها الأساسية .

وثانيهما أن هذه الأحزاب ، باستثناء حزب الاتحاد ، قامت بمحاولة أو أكثر لانشاء اتحادات عمالية تحت رعايتها وبقيادة عناصر من رجالها . فالحزب الوطنى انشأ نقابة الصنائع اليدوية ، وحزب الوفد انشأ الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل في عام ١٩٢٤ ، ثم الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى في عام ١٩٢٨ ، ثم الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى تحت رعاية المجلس الأعلى في عام ١٩٣٥ . وحزب الأحرار الدستوريين انشأ الاتحاد العام للعمال رئيسة داود راتب عام ١٩٣٠ .

وبالرغم من سيادة هاتين السمتين ، فإن هذه الأحزاب لم تكن تعبر في عضويتها ، هو في الانتفاء الطبقي لقيادتها ، وحتى في موافقها واتجاهاتها ، من المصالح أو الامانى لمطالب الأساسية للطبقة العاملة . وباستثناء الروابط الماطفية والتاريخية التى كانت تربط الطبقة العاملة بحزب الوفد ، فإن العلاقات السائدة بين هذه الأحزاب وبين العمال كانت علاقات « فوقية » بين عناصر من القيادات النقابية وعناصر نشطة من هذه الأحزاب . وغالبا ما كانت هذه العلاقات تخدم الحزب في صراعاته المستمرة مع الأحزاب الأخرى ، أكثر مما كانت تخدم الطبقة العاملة في تحقيق مطالعها .

وإذا انتقلنا إلى الأحزاب الجديدة التي نشأت في الثلاثينيات فستتجدد أنها بدورها تنقسم إلى مجموعتين متميزتين :

مجموعة حزب الشعب وحزب العمال ، وكلاهما يسير على نهج الأحزاب القديمة ويحمل سماتها الرئيسية ، وهي اطلاق شعارات الاهتمام بالعمال ونقاباتهم ، ومحاولة إنشاء اتحاد عمالى تحت رعايته . فقد حاول حزب الشعب ، برئاسة اسماعيل صدقى ، أن ينشئ اتحادا عاما للعمال برئاسة ادخار جلاد ، ولكنه لم يعش طويلا . أما حزب العمال فلم يكن في واقع الأمر غير « الوجه الحزبي » للاتحاد العام لنقابات القطر المصرى رئاسة عباس حليم في عام ١٩٣٠ .

وتأتي بعد ذلك المجموعة الثانية من الأحزاب الجديدة وهي تضم « مصر الفتاة » و « جماعة الأخوان المسلمين » .

والحقيقة التي تلفت النظر في هاتين الجماعتين أنهما لم يكشفا في برامجهما الأولى في الثلاثينيات عن أدنى اهتمام بالطبقة العاملة أو العمال . بل أن هناك من الأحداث ما يؤكّد نفور هاتين الجماعتين من أساليب العمل النقابي ورفضهما للنشاط العمالى ( دور احمد حسين في اضراب الحوامدية - بيان الاخوان المسلمين ضد اضراب الطعام في يونيو ١٩٣٩ ) .

وتفسيراً لهذا الموقف هو أن هاتين الجماعتين كانتا تلتزمان بالفكر الاجتماعي الشمولي الذي يرفض التحليل الطبقى للمجتمع و يؤكّد على رفضه كلما كان هذا التحليل في صالح الطبقة العاملة و مستقبلها بالذات .

فالاخوان المسلمين يرون « أن المسلمين جميعاً أهمة واحدة تربطها العقيدة الإسلامية وأن الإسلام يأمر أبناءه بالإحسان إلى الناس جميعاً » ويلزمون أعضاءهم ببذل الجهد « في توثيق رابطة الأخاء بين جميع المسلمين وازالة الجفاء والاختلاف بين طوائفهم وفرقهم ( قرارات مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين - الانعقاد الثالث بمدينة القاهرة في مارس ١٩٣٥ ) .

وترتباً على ذلك ، أصبحت الحركة العمالية وأساليبها الجماعية - مثل الاضراب والامتناع عن العمل والكفاح اليومي من أجل المطالب - عملاً مخلاً بروابط الأخاء بين المسلمين و عملاً مثيراً للجفاء والخلاف بين طوائف المسلمين وفرقهم .

وبالمثل كانت « جماعة مصر الفتاة » . فالبرنامج الذي أصدرته مفصلاً في عام ١٩٣٩ جاء خلوا تماماً من أية إشارة إلى الطبقة العاملة وحركتها النقابية . وأعلنت الجماعة من موقفها الشمولي في هذا البرنامج حيث نصت في البند ( ٦ ) من ملحق للبرنامج بعنوان « لابد من قوة » ... أعلنت تقول :

« لجعل مصر حزباً واحداً وشعباً واحداً وكتلة واحدة حول عرش الملك » .

وتحت هذا الشعار انكرت الجماعة الوجود المتميز للطبقة العاملة ومصالحها المتنافضة مع الطبقات الاجتماعية المستغلة في المجتمع ومن ضمنها الملك والأسرة الحاكمة .

والسؤال الذي يلح على الذهن هنا – بطبيعة الحال – هو : أين كان اليسار المصري طوال الثلاثينيات ؟ وكيف كان موقفه وعلاقاته بالطبقة العاملة ؟

الحقيقة أن حركة اليسار في مصر ، بعناصرها الأجنبية وعناصرها المصرية ، كانت مشتتة تماماً في بداية الثلاثينيات ، نتيجة لمحاکتمهم عام ١٩٢٦ بعد أن شنت عليهم حكومة زبور حملة شاملة في مايو ١٩٢٥ . أما العناصر المصرية البارزة التي شاركت في بناء حركة اليسار المصري منذ عام ١٩٢١ فقد انصروا جميعاً عن الكفاح الاشتراكي وتحولوا إلى مجالات جديدة من النشاط الاجتماعي والسياسي . سلامه موسى أغرق نفسه في العمل الأدبي ورعاية الشباب . محمد عبد الله عنان انضم نهائياً إلى حزب الأحرار الدستوريين وأصبح من كتابه . حسني العرابي ، هرب إلى المانيا النازية ليعيش لاجئاً في كنفها .. وهكذا . أما العناصر الأجنبية فقد غادرت البلاد ولم يبق منهم غير نفر قليل دون نشاط ملحوظ .

ولم يبق على المسرح غير هذه الشخصية الطريفة ، شخصية عصام الدين حفني ناصف (١) . الذي ملاً الثلاثينيات بالضجيج اليساري وكان في نضاله ووسائله ، وما يشيره من صخب سياسي أشبه ما يكون « بدون كيشوت » وهو يهاجم طواحين الهواء ويرفع الأعلام القديمة ويشرع أسلحة ثلثة صدئة . والانسان لا يملك – رغم ذلك – إلا أن يحبه ، ولا يملك إلا أن يرثي له أحياناً .

لقد استولت على عصام الدين حفني ناصف ، طوال الثلاثينيات ، فكرة إنشاء حزب اشتراكي قادر على نقل فكره إلى الطبقة العاملة وال فلاحين ، وقدر على النضال من أجل « التجديد الاجتماعي » في البلاد . ولما كان يعمل بالتدریس في الإسكندرية في أوائل الثلاثينيات فقد اتيحت له الفرصة للاتصال ببنقابة الصنائع اليدوية في هذه المدينة ، وعقد علاقاتوثيقة بمحمود محمد ناصر ، مراقب النقابة ، ومن خلال هذه العلاقات ، نشر عصام الدين كتابه الهام « التجديد الاجتماعي » الذي قامت النقابة بتوزيعه . كما قام بمحاولة إنشاء حزب اشتراكي أو حزب للعمال وال فلاحين ، ولكن القبض عليه بدد هذه المحاولة فلم تر النور . وعاد عصام الدين كما عودنا طوال

(١) وهو نجل حفني ناصف ، أحد رواد الحركة الوطنية الدين شاركوا في الثورة العربية ، وشقيق باحثة البايدية ملك حفني ناصف . شارك في ثورة ١٩١٩ وحكم عليه بالحبس ثانية شهور في ديسمبر ١٩١٩ بتهمة التحرير على كراهية الحكم . وفي ديسمبر ١٩٢١ ألف « جمعية الدفاع عن المسجونين السياسيين » . زار برلين حيث عقد علاقات بالحركة الاشتراكية الالمانية . انشق على الوفد عام ١٩٢٢ وانضم للحزب الوطني . اتهم بالشيوعية عام ١٩٢٤ رغم أنه عارض فكرة إنشاء الحزب الاشتراكي . نشر في الثلاثينيات كتاب « التجديد الاجتماعي : أبحاث في شؤون العمال وال فلاحين » ونشر نداء أمستردام للسلام . وكتاب « حركة العمال الاشتراكية الديمقراطي » و « المسألة الاشتراكية ومبادئه الاشتراكية » و « سيرة لينين » . أصدر مجلة « روح مصر » التي أغلقتها صدقى باشا . توفي في ١٩٧٠ .

الثلاثينات الى حرب المنشورات في كل مناسبة وبدون مناسبة ، الامر الذى اوقعه في مشاكل مستمرة مع أجهزة الأمن .

ولم يفوت عصام الدين فرصة النزاع الكبير بين عباس حليم والوفد عام ١٩٣٥ ، للتدخل فيه على طريقته . فراح يدعو العمال الى الانفصال عن المعاشرين المتناحررين وتكون حزب خاص يعني بشئونهم دون تبعية للأحزاب البورجوازية . ولكن تدخله هذا لم يسفر عن نتيجة تذكر وانما أضاف صوتاً جديداً الى الصخب العالى الذى كان يحدثه هذا النزاع .

ومهما يكن الامر فان هذا المناضل المتفرد بذاته والداعية النشيط للفكر والمواقف اليسارية - والطفولية أحياناً - لم يكن في نهاية الامر يمثل تياراً منظماً لليسار ، وإنما كان كما أكدنا « دون كيسيوته » عصرياً ، ونمطاً مأساوياً لعارف الأنماط الحماسية بعد اندحار اليسار واختفاء قواته من حلبة النضال .

### تدخل الدولة في علاقات العمل :

يتحذن تدخل الدولة في علاقات العمل - عادة - وسيتين أساسين : اصدار تشريعات العمل المنظمة لهذه العلاقات ، وانشاء الجهاز الادارى ( مكتب عمل مثلاً ) المسئول عن تطبيق هذه التشريعات وتسويه النازعات التي تقع بين اطراف العلاقات العمالية ( أصحاب الاعمال والعمال ) .

والواقع انه لم تحظ قضية عمالية من الاهتمام المثير للجدل والتناقضات ، قدر ما حظيت به قضية تشريع العمل في الثلاثينات . فقد كانت بحق أولى القضايا التي دار حولها نشاط الطبقة العاملة ، وأصبحت في مقدمة مطالب هذه الطبقة ، والمعيار الذي تقيس به مواقف أصحابها أو تكشف به حقيقة اعدائها .

ولم يأت حزب الى الحكم الا وأعلن تصميمه على اصدار تشريعات العمل . لم يختلف في ذلك حزب الشعب عن حزب الوفد رغم الاختلاف الشديد في موقفهما من الطبقة العاملة . فالاول وزعيمه صدقى كان معادياً تماماً ، وبصورة سافرة ، للطبقة العاملة ، ومتعمساً تماماً في معاملة تنظيماتها النقابية . والثانى ، وهو حزب الوفد ، كان يجمع حوله أوسع القطاعات العمالية وييسر لها ، وهو في الحكم ، أكبر قدر من حرية الحركة والتعبير .

وجميع خطب العرش التى القيت في مجالس النواب تضمنت اشارة او اكثر الى البنية في اصدار تشريعات العمل . وجميع الوزارات التى شكلت في الثلاثينات اعلنت عن تأليف « لجان تشريعية » لصياغة مشاريع القوانين العمالية وتقديمها للتصديق الى مجالس النواب .

ويشعر المرء وهو يتبع هذه الاباء سنة بعد سنة ووزارة بعد وزارة انه لا بد مقبل على مرحلة عامرة بالتشريع العمالى . ولا يتصور الا انه أصبح على عتبة حقبة

تاريجية ستحصل فيها الطبقة العاملة على حقوقها الأساسية بالتشريع وسيتم لها الاعتراف بنقاباتها وتنظيم عقود عملها واقرار حقها في التعويض عن الاصابات وتحديد ساعات العمل .

والعجب حقاً أن الطبقة العاملة ظل يراودها الأمل طوال الثلاثينات في أن حزباً من الأحزاب أو وزارة من وزارات ( تشكل في الثلاثينات ١٣ وزارة ) ستتصدقهم وعدها وتصدر تشريع العمال الذي طال انتظاره . وتحت هذا الوهم راحت الاتحادات والنقابات توالي تقديم العرائض والالتماسات وتنظيم المسيرات والوفود كلما تشكلت وزارة جديدة ، ولكن دون ثمرة أوفائدة كبيرة . وضاقت بعض القيادات الوعائية في نهاية الثلاثينات بهذه الاساليب ، وبهذا « الاستجداء » فابدعت اسلوب الاضراب عن الطعام من أجل مطالبتها ، ولكن النتيجة لم تتغير كثيراً .

ونحن لا يمكننا أن نتهم جميع الأحزاب والوزارات بالمخالفة أو الكذب على الطبقة العاملة ، وحتى إذا كان بعضها يستحق هذا الوصف ، فإن بعضها أو نفراً قليلاً داخلاً كانوا مخلصين في رغبتهم ومساعيهم لاصدار التشريعات ، ولكن هذه المساعي كانت تصطدم بقوى اجتماعية - داخل هذه الأحزاب وخارجها - أكثر قدرة في تحريك الأحداث ، وأكثر تصميماً على تعطيل صدور التشريعات . وهي ان سمحت أحياناً بصدور بعض التشريعات فإن ذلك يكون دائماً بصورة مجزأة وعلى مستوى لا يتحقق الأمانى التي رسمتها الطبقة العاملة . وفي مقدمة هذه القوى نجد اتحاد الصناعات المصرية ، والعناصر المرتبطة به في مجال الاعمال والصناعة ، وممثليه في المجلس الاستشاري الأعلى للعمل وفي مجلس النواب ، فضلاً عن العناصر البريطانية الرجعية المتبنية في الوزارات المختلفة وأبرزهم جريفرز ، مدير مكتب العمل طوال الثلاثينات . النتيجة الطبيعية لكل هذه الظروف ، كما عرفناها طوال الثلاثينات ، أن التشريعات العمالية التي صدرت حينذاك لم تكن في مستوى الحركة الواسعة التي نشطت من أجل اصدارها . فقد مرت الثلاثينات ولم تحظ الطبقة العاملة بالاعتراف القانوني بتنظيماتها النقابية ، ولم يصدر التشريع الموعود بعقد العمل الفردي . أما القوانين التي صدرت مثل قانون الأحداث والنساء وساعات العمل واصابات العمل ، فقد كانت جمیعاً يتعورها الكثير من النقص وتقصر كثيراً عن تحقيق الأمال الكبار التي عقدتها الطبقة العاملة .

\* \* \*

وعلى الجانب الآخر من « تدخل الدولة في علاقات العمل » نجد « مكتب العمل » الذي انشأته وزارة اسماعيل صدقى واختار لادارته جريفرز البريطاني . والمتابع لوضع هذا « المكتب » وموافقه يكتشف عدداً من السمات الأساسية التي لازمته طوال الثلاثينات .

ولعل أبرز هذه السمات هي أن المكتب نشأ في كتف أجهزة الأمن وأصبح امتداداً طبيعياً لها في مجال العمال . ولسنا نقول ذلك على سبيل المجاز ، بل هي حقيقة

سافرة لا يخطوها أحد . فقد كان المكتب جزءا من وزارة الداخلية ، وبالذات من إدارة عموم الأمن ، حتى نهاية الثلاثينيات . وشغل جميع مناصبه رجال عملوا في ميدان الأمن سنوات طويلة وكانتوا على صلة وثيقة ، وبصورة خاصة ، بالقسم الأوروبي أو قسم حماية الأجانب في إدارة عموم الأمن ، مثل جريفز واليهودي المتمصر چاك أزولاي ، وأخرين من ضباط البوليس السابقين .

ومن السخرية حقا أن « مكتب العمل » العمل ذهب في التزامه بتقالييد الأمن العام إلى حد تسمية قسم البحوث والاحصاء فيه باسم « قسم المباحث » وكان يطلق على الدراسات الميدانية التي يجريها حول بعض المشاكل اسم « المباحث العمالية » .

والسمة الثانية « لمكتب العمل » طوال الثلاثينيات أنه في غيبة القوانين المنظمة لعلاقات العمل ، أصبحت مهمة المكتب في تسوية المنازعات مهمة « اجتهادية » تخضع لفكرة رجاله ، وهي في الأغلب فكرية معادية للطبقة العاملة وتستنكر حقها في استخدام أسلحة الاضراب والاعتصام والتنظيم النقابي .

وقد تمكّن جريفز – كما رأينا – بشخصيته القوية وجنسيته البريطانية من أن يفرض نفوذه على المجلس الاستشاري الأعلى للعمل وعلى لجنة القيسى المكلفة بتنفيذ « البرنامج التشريعي » الذي أعلنها صدقى . بل ان نفوذه امتد إلى عدد من القيادات النقابية التي ارتبطت به وجعلت نشاطها موضع العمالقة له .

وقف جريفز موقفا معاديا تماما للمحاولات المتواضعة التي بذلتها حكومة الوفد عام ١٩٣٦ لاصدار بعض التشريعات ، وعرقل الخطوات التي حاول وزير التجارة والصناعة اتخاذها حينذاك لدفع مشروعات القوانين العمالية إلى البرلمان .

والسمة الثالثة « لمكتب العمل » طوال الثلاثينيات هي القصور العددى والفنى في بنائه الوظيفى . فعدد الموظفين لم يكن يزيد على ثمانية وعشرين ( ١٩٣٦ ) ومستواهم الفنى والعلمى لم يكن يسمح لهم بتفطية مجال العمل في كافة أنحاء القطر وكان على هذه القلة من الموظفين أن ينتقلوا ، مثل فرقه للارتفاع ، لواجهة المنازعات الكبرى فقط هنا وهناك . أما المشاكل المحلية والواردة من العمال بصورة فردية فلم تكن تلق الاهتمام الكاف .

وباختصار شديد ، يمكننا أن نقول إن « مكتب العمل » بهذه السمات أصبح عبئا ثقيلا على الطبقة العاملة ، بدلا من أن يكون لهم سندًا ونصيرا في حل مشاكلهم .

### نافذة على العالم الخارجي :

لم تكن الطبقة العاملة المصرية – أو قيادتها على الأقل – بمفرز عن العالم الخارجي طوال الثلاثينيات ، فقد سعت قيادتها في ظروف عديدة لفقد اتصالات بالحركات العمالية في أوروبا ، كما سعت بعض هذه الحركات أحيانا إلى الاتصال بالنقابات المصرية والاهتمام بشؤونها .

ونذكر القارئ هنا بأن النقابيين أحمد اسماعيل واسماعيل طاهر حضر مؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للعمال IFTU في بروكسل (يوليو ١٩٣٠) ، وأن عباس حليم أوفرد محمد ابراهيم زين الدين ، رئيس النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكي بالسيارات ، لحضور المؤتمر السادس للاتحاد الدولي للعمال في مدريد عام ١٩٣١ وتقديم شكوى النقابات المصرية ضد طفيان صدقى باشا والإجراءات التعسفية التى اتخذها ازاء النقابات . وقد استجاب الاتحاد لهذه الشكوى وأوفد المستر والتر سكفيل ، سكرتيره المساعد ، لدراسة الوضع العمالى في مصر وكتب تقريرا بذلك الى الاتحاد الدولي في خريف ١٩٣١ .

والواقع أن الاتصال الخارجى بين الطبقة العاملة المصرية وبين الحركة العمالية الدولية لم يكن حدثا جديدا خاصا بالثلاثينيات . فقد تم في العشرينات قدر من الاتصال بالحركة العمالية الثورية والدولية الثالثة ، والفرق بين هذا الاتصال وبين ما تم في الثلاثينيات واضح ، ففى العشرينات كان الاتصال يجرى في الأساس بين الحزب الاشتراكي المصرى وبين الحركة الثورية التى تقودها الدولية الثالثة فى ظل ثورة أكتوبر السوفيتية . أما فى الثلاثينيات فقد كانت الاتصالات « نقابية » بحثة . فهو تجرى بين قطاع أو أكثر من النقابات المصرية وبين الاتحاد الدولي للعمال ، بفرض الحصول على تأييد هذا الاتحاد لقرار الحريات النقابية في مصر .

ومن الغريب أن هذه الاتصالات لم تسفر عن انضمام النقابات المصرية أو اتحاداتها إلى الاتحاد الدولي للعمال . ولعل السبب في ذلك هو أن النقابات المصرية لم تكن قد حصلت على الاعتراف القانونى بوجودها ، أو لأن اتحاداتها كانت فاقدة لنعمة الاستقرار فى عضويتها وفي قياداتها . يضاف إلى ذلك تلك الصراعات الحزبية التى طالما هدمت وحدة الحركة النقابية وبدت قدراتها على الاتصال الخارجى المستمر .

هذا وقد ساد الثلاثينيات اعتقاد بأن الحركات العمالية الأوروبية ، وخاصة في بريطانيا ، قادرة على التدخل إلى جانب النقابات المصرية واجبار الحكومة على اصدار التشريعات العمالية وضمان الحريات النقابية ، ووقف الاجراءات التعسفية التى تمارسها ضد النقابات . وكان هذا الاعتقاد – في الواقع الأمر – هو المنطلق الذى حرك الرغبة في الاتصال بالحركات العمالية الأوروبية والحركة النقابية البريطانية بوجه خاص .

وارتبط بهذا الاعتقاد ، في الداخل ، تيار أو اتجاه جديد راح أصحابه يرسمون صورة مثالية رائعة لأوضاع الطبقة العاملة في بريطانيا وانجازات حركتها النقابية ، ويعتبرونها نموذجاً للكمال في التنظيم وفي الفاعلية والنفوذ .

والحديث عن أوضاع الطبقة العاملة البريطانية في الثلاثينيات حديث خلف ومشير للجدل . وربما كانت هذه الأوضاع ، بمعايير النقابات المصرية ، أو مقارنة بأوضاع الطبقة العاملة المصرية ، مما يستحق الاعجاب والتقدير . ولكن الذى يلفت نظرنا

حقاً هو ظهور هذا الاتجاه المبهور بالحركة العمالية البريطانية ، رغم قصور الاتصال المباشر بين الحركتين .

و قبل أن نحاول البحث عن تفسير مقنع لهذه الظاهرة الطارئة ، قد يكون من المفيد أن نكشف عن بعض الأشكال من التعبير ، بالنشر وغيره ، التي اتخذتها هذه الظاهرة .

الواقع أنه ليس من العسير أن نجد في العديد من الكتابات ذات الطابع العمالي ، التي كانت تنشرها بعض الصحف في أوائل الثلاثينيات ، إشارات عابرة عن تخلف التشريع والأوضاع العمالية في مصر ، ومقارنة ذلك بالتقدم الكبير الذي حققه البلدان الأوروبية ، وخاصة بريطانيا ، في هذا المجال .

وإذا كانت الظاهرة التي نتابعتها قد بقيت في هذه الحدود ، فليس هناك ما يلفت النظر أو يستحق التعليق ، ولكن هذه الإشارات العابرة والمشوبة بالاعجاب بالحركة النقابية البريطانية ، لم تثبت أن اتساع نطاقها ليصبح موضوعاً لكتابات عماليّة ، ومادة للمؤلفات العمالية القليلة والنادرة التي ظهرت في الثلاثينيات . بل أنها تحولت ، في بعض الأحيان ، إلى دعوة سافرة لتقليد النظم السائدة في النقابات البريطانية .

وقد حمل لواء هذا الاتجاه حسني الشنتناوي ، المحامي العمالي والمستشار القضائي للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري ( رئاسة عباس حليم ) طوال الثلاثينيات . ففي عام ١٩٣٤ أصدر الشنتناوي عدداً خاصاً من « مجلة كلية الحقوق » حول التشريع العمالي ، ضمنه دراسة تاريخية عن « نقابات العمال : أصلها وتطورها » ولم تكن هذه الدراسة في الواقع غير دراسة لتاريخ الحركة النقابية البريطانية . وقدم لهذه الدراسة بقوله :

« لا بد لنا من أن ندرس هذه الحركة النقابية في إنجلترا لأنها ولدت فيها وانتشرت منها ، وأنها كانت قصيرة الأمد في بعض الأقطار ضعيفة الثمار في أقطار أخرى ، واهية الأساس في أقطار ثالثة . أما في إنجلترا فقد ظلت قائمة نامية أكثر من قرنين بلغت فيها الحركة النقابية أقصى ما يمكن أن تبلغ إليه » .

وفي نفس العام ( ١٩٣٤ ) وقعت « سرقة فنية » طريفة لهذا العدد من مجلة الحقوق . فقد أصدره رشاد دوس شويطر ، السكرتير العام للنقابة العامة لعمال النقل الميكانيكي بالسيارات ، وسكرتير الدعاية والنشر للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري ( رئاسة عباس حليم ) ، وإن اعترف في المقدمة بأنه قام « باقتباس ما وضعه المشرعون وما كتبه المفكرون وما نشر من بحوث من المستغلين بالحركة العمالية ومن يعطف عليها » .

وقد قامت النقابة بتوزيع هذا « المؤلف » على نطاق واسع بين أعضائها وبين العمال المصريين بصفة عامة . ولهذا الاهتمام من جانب النقابة مغزى خاص في

دراستنا الحالية لظاهرة الاعجاب بالنقابات البريطانية . فرئيس هذه النقابة هو محمد ابراهيم زين الدين الذى أوفده الاتحاد العام ( رئاسة عباس حليم ) لحضور مؤتمر الاتحاد الدولى للعمال IFTU فى مارس عام ١٩٣١ . وسافر بعد المؤتمر إلى بريطانيا ، وقد عرف عنه من ذلك التاريخ اتصاله الوثيق بالسفارة البريطانية في القاهرة كما كان من المعلقين الدائمين في الإذاعة البريطانية للشرق الأدنى وعضوًا نشيطاً في « جماعة أخوان الحرية » التي أفتتها بريطانيا في مصر خلال الحرب .

وفي سنة ١٩٣٤ – أيضاً – نشر العامل المصرى أمين الحسيني غانم كتيباً بعنوان « رسالتى : الحركة العمالية في مصر وسر تدهورها » أفرد فيه فصلاً بعنوان « التشريع الاجتماعى والصناعى » تحدث فيه بالتفصيل عن تطور التشريع العمالى في بريطانيا باعجاب شديد . وقد راجعت النقابى كامل عز الدين ، من قادة الاتحاد العام ( رئاسة عباس حليم ) في الثلاثينيات ليفسر لنا كيف يحصل عامل مصرى مثل أمين الحسيني غانم على مثل هذه البيانات الدقيقة عن التشريع العمالى бритانى وهو بالتأكيد لم يكن يعرف الانجليزية . فقال إن هذه البيانات منقوله – في الأرجح – من كتيب انجليزى بعنوان « ما هي النقابة » نشرته السفارة البريطانية مترجمًا إلى العربية في هذه الفترة وكان شائعاً وسط التقابين المصريين حينذاك .

وقد يكون اتجاه المؤلف الحسيني غانم هنا من قبيل الاهتمام الشخصى فقط . ولكن انتقامه إلى جماعة عباس حليم مثل سابقه حسنى الشنتنواى ورشاد دوس ومحمد ابراهيم زين الدين ، ظاهرة تستحق الانتباه .

وعاد هذا الاتجاه إلى الظهور بوضوح أكثر عام ١٩٣٥ عندما اشتد النزاع بين الوفد وبين عباس حليم . وقد قام الاتحاد العام ( رئاسة عباس حليم ) بإعادة تنظيم صفوفه وتعديل نظام العمل داخله بعد انشقاق عدد من التقابين والنقابات عنّه وانضمامهم إلى اتحاد المجلس الأعلى التابع للوفد .

ففي المؤتمر الذى عقده الاتحاد العام ( رئاسة عباس حليم ) في نهاية مايو ١٩٣٥ ، القى محمد توفيق خليل باسم الهيئة التنفيذية للاتحاد ، بياناً حول تعديل « النظام الإدارى للاتحاد » قال فيه :

« ... كان النظام القديم مقتبساً من بعض القوانين الأجنبية ، ولكننا وجدنا أن المصلحة العامة للحركة العمالية في مصر تقضى بوجوب اتخاذ النظام المعمول به الآن في إنجلترا ... وتعلمون حضراتكم أن أقدم البلد في الدنيا التي قامت بها حركة العمال ونجحت نجاحاً باهراً هي إنجلترا ... لذلك فقد جئنا لحضراتكم باقتراح بداخل هذا النظام في الحركة العمالية ليحل محل النظام الإداري المتبع الآن والذي تقوم به الهيئة التنفيذية . وهو اقتراحكم على هذا النظام هو حكمكم أنتم لأنه سيعتبر تعديلاً أساسياً في القانون » .

وقد تم بالفعل تطبيق « النظام الإدارى » бритانى في الاتحاد العام وهو يقوم

على انشاء هيئات سكرتارية متخصصة لكل مجال من مجالات النشاط ، مثل هيئة سكرتارية التنظيم النقابي ، والدعاية والنشر ، والأقاليم والشئون الدولية والمالية ... الخ .

ولسنا نعرف كيف حصل عباس حليم ورجاله على هذا التنظيم البريطاني في وقت لم تكن هناك اتصالات مباشرة أو ظاهرة بينهم وبين الاتحاد العام للنقابات البريطانية TUC . والأرجح أنهم حصلوا عليه – بشكل ما – عن طريق السفارة البريطانية في القاهرة أو أحد عملائها . أو عن طريق جريفز المدير البريطاني لمكتب العمل . ويحملنا على قبول هذا الافتراض أن بريطانيا التي كانت تكره الوفد كان يهمها تقوية الاتحاد العام ( رئاسة عباس حليم ) فيصراع الناشب بينه وبين اتحاد المجلس الأعلى الموالي للوفد .

\* \* \*

ان تفسير هذه الظاهرة بكل أبعادها وأشكالها مسألة مهمة في دراسة مستقبل التدخل الأجنبي في الحركة العمالية المصرية . وفي تقديرنا ان بريطانيا بدأت في الثلاثينيات تبدى اهتماما متزايدا بالحركة النقابية المصرية وما يجرى داخلها من صراعات وما تتحقق أحيانا من مكاسب . ولا بد أن أجهزة الاحتلال البريطاني كانت تتبع كل ذلك باهتمام ، وخاصة من حيث تأثيره على المصالح المالية والصناعية البريطانية في البلاد . ولعلها كانت تحاول في هذه الفترة أيضا أن تعقد علاقات داخل الحركة النقابية أو تدفع بعدد من عملائها لمارسة النشاط النقابي وسط الطبقة العاملة المصرية . والأرجح أن هذه الأجهزة كانت تختار هؤلاء العمالء من بين العاملين في الشركات والمؤسسات البريطانية الكبرى وفي مقدمتها شركات البترول والنسيج والنقل .

ومن ناحية أخرى ، نعتقد أن عباس حليم كان أكثر ميلا في النصف الثاني من الثلاثينيات للتعامل الودي مع الدوائر المالية والسياسية البريطانية ، بعد أن توفي الملك فؤاد وبعد أن انهارت علاقاته الودية القديمة مع الوفد ، وأصبح من الطبيعي أن يميل إلى هذه الدوائر .

(انتهى)

الشمن ٢٥ فرشا



١٣٩٢ - ١٩٧٢